



جامعة 20 أوت 1955-سكيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



فاعلية ألمانيا كقوة مدنية في حوكمة الإتحاد الأوروبي

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إقليمية مقارنة

إشراف الأستاذ

زين العابدين بولبنان

إعداد الطالبة

بسمة بوهامين

لجنة المناقشة		
الاسم و اللقب	الصفة	الجامعة
فيصل بوالجدري	رئيساً	20 أوت 1955-سكيدة
زين العابدين بولبنان	مشرفاً ومقرراً	20 أوت 1955-سكيدة
سالم حمزة	عضواً مناقشاً	20 أوت 1955-سكيدة

السنة الجامعية:

2016/ 2015 م – 1437/1436 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ
بِدَاتِ الصُّدُورِ * أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ
وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ * "

الآيتان (13-14) من سورة الملك

" فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ
جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ "

الآية 17 من سورة السجدة

صدق الله العظيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، حفظهما الله دائماً وأبداً.
إلى أختي الأحباء: وسيم، أسامة و أختي الرائعة سارة
إلى عمي العزيز جمال، وكل عائلته الكريمة

إلى روح عمي وأستاذتي وسيلة، التي غادرت عالم أفضل، وهي التي
كانت على بعد خطوات من تحصيلها شهادة الدكتوراه من جامعة
باريس..... ، إلى روح جدي العزيزة..... رحمهما الله رحمة واسعة

إلى كافة العائلة الكبيرة الذين لن نسمع هذه الصنفة ، ولكن نسعهم
قلبي وتفكيري، كل باسمه الكريم ...

إلى حديقاتي: سناء ، مديحة ، إيمان، وردة ، فاطمة الزهراء و منال
فسروني من الدنيا اجتماع أحبتي ***** ونغاية مقصودي إجابة دعوتي

إهداء خاص/ للسيدة مليحة بوتريجة ، السيد مرابط مزوز ، السيدة مصداوي معاد
و إلى روح السيد سعدون علمه رحمه الله شكراً وتقديراً لإهتمامهم بي .





عرفاناً بالجميل ؛ أتوجه بجزيل الشكر وفائق الاحترام للأستاذ المشرف
"بولبنان زين العابدين" على هذه المذكرة ناصحاً و موجهاً، الشكر موصول
لأساتذتي في جامعة سكيكدة 20 أوت 1955 قسم العلوم السياسية ، مِمَّنْ شَهَدْتُ
فيهم حسن المعاملة و التواضع قبل العلم والتفقه في أدوات التدريس،
كل باسمه الكريم.

شكر خاص للسيد/ جمال سحاب المسؤول في إدارة جامعة سكيكدة قسم العلوم
السياسية ، لتشجيعه المستمر لي، من طيب أخلاقه و كرمها.

إلى دفعة العلوم السياسية من زملاء و صديقاتٍ، لكم مني أسمى عبارات الحب
والتقدير، خاصة : لمياء ، فادية و ريم.



خطة الدراسة

• مقدمة عامة

الفصل الأول: التموقع النظري لمفاهيم القوة المدنية الألمانية وحوكمة الاتحاد الأوروبي

- ❖ **المبحث الأول: إحاطة مفاهيمية بالقوة المدنية الألمانية**
 - **المطلب الأول: القوة المدنية الألمانية:** تتبع للمسار من بداياته حتى مرحلة النضوج
 - **المطلب الثاني:** محل القوة العسكرية من القوة المدنية الألمانية .
 - **المطلب الثالث:** دلالات التلاقي المعرفية للقوة المدنية الألمانية مع المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.
- ❖ **المبحث الثاني: الإطار المنظم لحوكمة الاتحاد الأوروبي**
 - **المطلب الأول:** ضبط مفاهيمي لحوكمة الاتحاد الأوروبي
 - **المطلب الثاني:** ضبط نوعي لحوكمة الاتحاد الأوروبي
 - **المطلب الثالث:** دلالات التلاقي المعرفية لحوكمة الاتحاد الأوروبي مع المقاربات النظرية للعلاقات الدولية

الفصل الثاني: المداخل الإختبارية للقوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي

- ❖ **المبحث الأول: اختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة "أزمة منطقة اليورو" الأوروبية**
 - **المطلب الأول:** المقاربة الاقتصادية و المالية الألمانية بدلالة عامل "الريادة"
 - **المطلب الثاني:** سلوك ألمانيا كقوة مدنية صانعة لفرص حضور " الريادة " في حوكمة "أزمة منطقة اليورو" الأوروبية
 - ❖ **المبحث الثاني: اختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة "أزمة اللاجئين 2015" الأوروبية**
 - **المطلب الأول:** المقاربة الألمانية المجتمعية بدلالة العامل "الإنساني و الحقوقي"
 - **المطلب الثاني:** سلوك ألمانيا كقوة مدنية صانعة لفرص الحضور " الإنساني و الحقوقي" في حوكمة "أزمة اللاجئين 2015"
- خاتمة

المُلخَص

باللغة العربية

إن الإحاطة النظرية والتجريبية العملية بموضوع "فاعلية ألمانيا كقوة مدنية في حوكمة الاتحاد الأوروبي" ، تطلبت البحث في صحة الافتراضات المقدمة ، والتي تتمثل على التوالي في : التوقع النظري لكل من مفهومي "القوة المدنية الألمانية" و "حوكمة الاتحاد الأوروبي"؛ وصولاً للمداخل التجريبية التي تقاس خلالها فاعلية القوة المدنية الألمانية في حوكمة كل من "أزمة منطقة اليورو 2010" و "أزمة اللاجئين 2015".

تحاول الدراسة في شقها النظري، فحص العوامل المساهمة في تقدير الفاعلية الألمانية، من حيث قوتها المدنية بما يخدم حوكمة الاتحاد الأوروبي في سياق علمي أكاديمي، وقد تجاوز للشكل التقليدي لمفهوم القوة، أي التصوب نحو ما أعاد إنتاجه منظر القوة المدنية الألمانية Hanns W. Maull، الذي أسس مدلولها على فكرة متمركزة بالأساس على "civilising" أو "تمدين" العلاقات الدولية، بدلا من مجرد فكرة انشطار مفهوم القوة إلى "civilian": مدنية القوة و "military": عسكريتها، و من ثمة إبراز الأثر البالغ الذي تحدثه في السياسة العامة الإقليمية و حتى العالمية منها.

أما الشق العملي ، فما كان إلا تتبعا للتحويلات الامبريقية التي يشهدها النظام العالمي، بمحاولة تقديم تفسير منطقي لفهم التفاعلات القائمة بين متغير فاعلية ألمانيا كقوة مدنية ، ومتغير النشاط الحوكمي للاتحاد الأوروبي من جهة ، وذلك بالإسقاط المباشر لمخرجات الدراسة النظرية في نطاقها العملي، حيث يمثل اختباراً حقيقياً للقوة المدنية موفراً في مضمونه مساحة مشتركة تعمل على إيجاد درجة العلاقة بين متغيري الدراسة من جهة أخرى ،

تخلص الدراسة لمجموع نتائج على قدر من الأهمية و الدلالة، فالأزمات التي تعرضت لها مؤسسة الاتحاد الأوروبي محدثةً خللاً وظيفياً و بنيوياً ، جعلت من الدولة الألمانية كونها قوة مدنية على قدر كبير من الفاعلية لحوكمة هذه الأزمات ، والخروج بحلول تتفاوت بين "الصرامة" في أزمة منطقة اليورو 2010 ، و "المرونة" في حالة أزمة اللاجئين 2015؛ لكن المؤكد أن سلوكها المدني ضمن هذه المؤسسة أهلها لأن تحتل مرتبة القيادة الأوروبية لدرجة تجعل منها دولة ذات نموذج مدني قابل للتناقص بين دول إقليمها.

كلمات مفتاحية : حوكمة الاتحاد الأوروبي، القوة المدنية ، الفاعلية ، نموذج قابل للتناقص.

ZUSAMMENFASSUNG AUF DEUTSCH

Das Briefing theoretischen und experimentellen Verfahren ist das Thema "Wirksamkeit der deutschen zivilKrafte in der Europäischen Union governance", erforderliche Forschung über die Wirksamkeit der getroffenen Annahmen, und die jeweils: Positionierung der theoretischen für jeden der Begriffe "deutschen Zivilmacht " und "der Führung der Europäischen Union"; unten experimentelle Zugänge während der die Wirksamkeit der deutschen Zivil Stärke wird in der Führung von jeder der "Krise der Euro-Zone im Jahr 2010" und gemessen "2015 Flüchtlingskrise ".

Der Versuch, in der konstruierten theoretischen Prüfung der beitragenden Faktoren bei der Schätzung der deutschen Effizienz in Bezug auf die zivile Macht zu studieren, um die Europäische Union Governance in der akademischen wissenschaftlichen Kontext zu dienen, die eine herkömmliche Form der Begriff der Macht, jede Altsob irgendwie wieder hergestellt Lager der deutschen zivilen Kraft Hanns W. Maull überschritten hat, die die Bedeutung gründete die in erster Linie auf "Zivilisierung" konzentriert oder "zivilisieren" die Idee der internationalen Beziehungen, und nicht nur die Idee der Aufspaltung der Begriff der Macht an die "zivile": eine zivile Kraft und "Militär": Askaratha, und von dort aus den gravierenden Auswirkungen der öffentlichen Politik zu markieren regionalen und sogar globalen diejenigen.

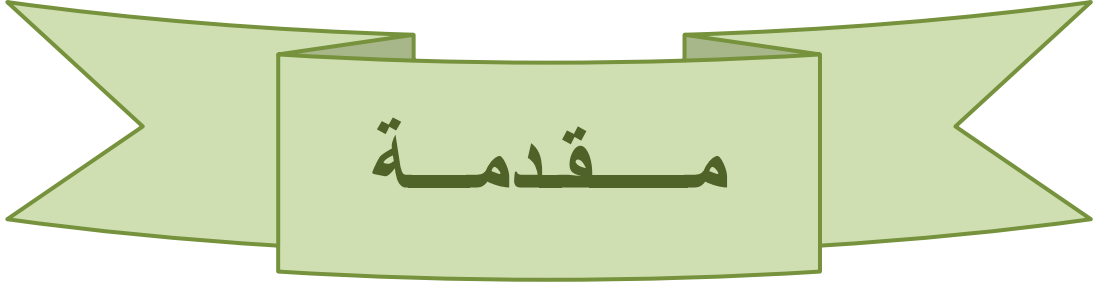
In Bezug auf die Verfahrensaspekte , was nur empirische Transformationen Taatava war Platz im globalen System nehmen und versuchen, eine logische Erklärung zu liefern, die Wechselwirkungen zwischen der Wirksamkeit von Deutschland variable zivile Kraft und variable Alhokma Tätigkeit der Europäischen Union einerseits und die direkte Projektion der Ausgang der theoretischen Studie über die praktischen Möglichkeiten zu verstehen, wo Es stellt einen echten Test für die zivile Stromanbieter im Inhalt des gemeinsamen Arbeitsraum , den Grad der Beziehung zwischen den Variablen der Studie auf der anderen Seite zu finden,

Die Studie kommt zu dem Schluss, die Gesamtergebnisse von größter Wichtigkeit und Bedeutung, erlitt Krisen durch die EU-Institution aktualisiert Ungleichgewicht funktionell und strukturell, durch den deutschen Staat als zivile Kraft sehr viel effektiver Governance dieser Krisen gemacht, und kommen mit Lösungen zwischen "Strenge" im Bereich der Krise variieren Euro 2010 und "Flexibilität" bei der Flüchtlingskrise im Jahr 2015, aber es ist sicher, dass die Zivil Verhalten innerhalb der Institution, weil ihre Familie europäische Führung einnimmt Ranking, die ihnen ein Zivilstaat mit ausführbarer Form Akkulturation zwischen dem Gebiet von Staaten zu machen.

Stichwort: EU-Governance, zivilkrafte, Leistung, abnehmbare Akkulturationsmodell.

قائمة
المختصرات

الإختصار	باللغة الانجليزية	باللغة العربية
\$	<i>Dollar</i>	الدولار
€	<i>Euro</i>	اليورو
AGS	<i>Annual Report European growth</i>	تقرير النمو الأوروبي السنوي
BM	<i>The World Bank</i>	البنك العالمي
CIMIC	<i>Civil-Military Cooperation</i>	تعاون مدني- عسكري
CSDP	<i>Common Security and Defense Policy</i>	السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة
EU	<i>European Union</i>	الاتحاد الأوروبي
EC	<i>european community</i>	المجتمع الأوروبي
EMU	<i>European monetary union</i>	الوحدة النقدية الأوروبية
FMI	<i>Fonds monétaire international</i>	صندوق النقد الدولي
GDP	<i>Gross domestic product</i>	إجمالي الناتج المحلي
ISAF	<i>International Security Assistance Force</i>	قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان
NATO	<i>North Atlantic Treaty Organization</i>	منظمة حلف شمال الأطلسي
NGO's	<i>Non Governmental Organizations</i>	المنظمات الغير حكومية
OMC	<i>'Organisation mondiale du commerce</i>	منظمة التجارة الدولية
RFA	<i>Federal Republic of Germany</i>	الدولة الفدرالية الألمانية
TSCG	<i>Stability Pact, the European cooperation and governance</i>	ميثاق الاستقرار، التعاون و الحوكمة الأوروبية
UN	<i>United Nations</i>	الأمم المتحدة
UNOSOM	<i>United Nations Operation in Somalia</i>	عملية الأمم المتحدة في الصومال
UNPROFOR	<i>United Nations Protection Force</i>	قوة الأمم المتحدة للحماية
UNTAC	<i>United Nations Transitional Authority in Cambodia</i>	الامم المتحدة للسلطة الانتقالية في كمبوديا



أصبحت التحديات التي يشهدها النظام العالمي الحالي مسرحاً للعديد من الأحداث، التي وبالرغم من كثرة تطوراتها و خلفياتها الا أنها تشكل منعطفاً أساسياً في تاريخ العلاقات الدولية، يحدث هذا في ظل معطيات دولية متداخلة ومتلاحقة أعقاب نهاية الحرب الباردة 1991 ، مست كافة النواحي بما فيها الحقل المعرفي بحد ذاته ،إيداناً منها بظهور قراءات جديدة واعادات نظر في العديد من المفاهيم والمقاربات ذات الصلة بمجال العلاقات الدولية .

فبعدها كانت الدولة الفاعل الأساسي تعرضت هذه الأخيرة لما يوصف من الناحية الأنطولوجية بـ "أزمة وجود : **Crisis of Existence**" ، الأمر الذي هياً لظهور فواعل جديدة على غرار الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع العولمي المتعدد الأوجه ، وغيرها من جملة التغيرات الواقعة التي شكل فيها عامل القوة المحور الرئيس، حيث أخضع لعملية "إعادة تعريف واعتبار" سواء من حيث المركبات، الهيكلية أو المضمون ، فبدلاً من التركيز على الاستخدام المفرط للقوة: "القوة الصلبة" **Hard Power** ، تم إيلاء الأبعاد الاقتصادية، المالية، القيمة كما البيئية والتكنولوجية الأهمية التي تستحقها في مجال التعامل الدولي بما بات يعرف بـ "القوة اللينة" **Soft Power** ، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، يظهر شكل مركب من القوة يستمد وجوده من الدمج، التعاون وتعزيز نقاط الاتفاق على نحو أكثر شمولية ، بما يضمن تكاملاً حضارياً للإقليم الأوروبي يدعى " القوة المدنية: **Civilian Power**" ، بمعنى آليات "الحوكمة" ومكوناتها الأساسية : الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ التي يمكنها على المدى الطويل من تعزيز آليات النمو والحكم الديمقراطي، أدوات الابتكار و الجودة الشاملة ، بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لضمان فعالية الاستثمارات من حيث التكلفة والمردودية .

على هذا النحو والمنحى، تم تناول ثنائي "القوة المدنية و الحوكمة" دراسةً وتحليلاً ، ثم اقرنها بحالتين تعبران عنهما أحسن تعبيرهما " ألمانيا و الاتحاد الأوروبي" على التوالي، ليكون الموضوع مُعَنُوناً كالتالي : فاعلية ألمانيا كقوة مدنية في حوكمة الاتحاد الأوروبي .

أولاً : التعريف بموضوع الدراسة

يندرج موضوع الدراسة الموسوم بفاعلية ألمانيا كقوة مدنية في حوكمة الاتحاد الأوروبي ضمن دراسات الإقليمية **Regionalism studies** ، التي تعد إحدى الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية، فمنذ ظهورها الأول في ستينات القرن الماضي بصورتها التقليدية، ومن ثم إحرازها نقلةً نوعية أعقاب نهاية الحرب الباردة ، في صورة الدراسات الإقليمية الجديدة **New regionalism studies** ، تثميناً للاضافة القيمة للأستاذين "لويس كانتوري: **louisJ. Cantori** " و "ستيفن سبيغل: **Steven L. Spiegel**"

المعنونة بالسياسة الدولية للأقاليم : مقارنة مقارنة ، التي اهتمت في فحواها بتحليل العلاقات والتفاعلات الإقليمية ، فضلا عن كونها تمثل فرعا متميزا من الاقتصاد السياسي الدولي في ظل اقتصاد عالمي متصاعد الديناميكية و الضخامة ، مجال سياسي متزايد التداخل و التشابكية .

عدا ذلك، فان التجربة الأوروبية المعنية بالدراسة تعد من أشهر نماذج الدراسات الإقليمية رغم جميع العقبات التي واجهتها ، بالنظر لحركية التفاعلات المنظمة داخلها في إطار ما أصبح يعرف بالحوكمة ، فالقول "بحوكمة الاتحاد الأوروبي" توصيف يتضمن عمليات أفقية متجزئة من صناعة السياسة متعددة القطاعات ، لمحتوى مؤسسة اقليمية تضم 28 دولة في عضويتها، ومنذ انعطافتها الحاسمة بمعاهدة مايس تريخت مطلع العام 1992 كرست معاني: دولة الرفاه **welfare State** ، الحرية ، السلام واحترام حقوق الإنسان مع إعلاء أهمية للمكونين الاقتصادي و المعرفي التكنولوجي في ظل انفتاح على الأسواق، تكريسا لمعالم العولمة و اتصال الشأن الإقليمي بالعالمي منه .

ثم أن دراسة "حوكمة الاتحاد الأوروبي" مدعاة لتناول العلاقة الموجودة بين مثلث: الإدارات الحكومية للدول الأعضاء، القطاعات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تكريس قيم التشاركية وإعادة رسم الأدوار بما يتواءم و أبعاد التنمية السياسية، الاقتصادية كما الثقافية والبيئية استجابةً لطموحات المواطن الأوروبي بالدرجة الأولى، دون أن يغيب في هذه العملية الحوكمية : مسائل الشفافية ، المساءلة القانونية ، تحمل المسؤوليات والابتعاد بمسافة معتبرة عن السيادة المطلقة للدولة العضوة في الاتحاد الأوروبي بدخول فواعل جديدة على السياسة الإقليمية ، وهذا ما خص شطر المتغير التابع في الدراسة.

أما المتغير المستقل، وضمن هذا المشهد الأوروبي بالغ التنظيم، التنسيق وإحترافية الأداء تظهر ألمانيا كدولة "استثنائية" نظراً للخلفية التاريخية، الخصوصية الثقافية والثقل الديموغرافي الذي تحظى به ، فضلا عن استقرار سياسي متوج بمؤسسات ديمقراطية منتخبة، غير أن أهم ما يميز دولة ألمانيا الفدرالية هو ذلك الرصيد الاقتصادي و المالي "الريادي" في الاتحاد الأوروبي .

هذه الهندسة الألمانية الفريدة جعلت من مفهوم "القوة المدنية" لصيقا بها، حيث يعد الليبرالي " فرونسوا دوشان " أول من أتى بمصطلح القوة المدنية للاتحاد الأوروبي، غير أن جذوره الأولى مستقاة من مرحلة يسميها "ستيفن وولت: **Steaven Wault** " بـ "النهضة للدراسات الأمنية" التي توافق سبعينيات القرن الماضي لتبلغ ذروتها مع نهاية الحرب الباردة، وتمنح مقرونيةً جديدة لنموذج القوة لين/صلب : **soft/hard power** .

أما حلقة الربط بين المتغير المستقل "ألمانيا كقوة مدنية" والتابع "حوكمة الاتحاد الأوروبي" لن تتأتى إلا بمتغير وسيط ، يقيس حجم هذه العلاقة بين المتغيرين و يحدد

معالمها ألا وهو "الفاعلية"، لأن مساحة التواجد و التأثير الاقتصادي المالي و السياسي الألماني في حوكمة الاتحاد الأوروبي تجاوزت حد المساهمة لدرجة الفاعلية، باستناد ألمانيا لصناعة "فرص حضورها" من خلال إستدعاء جميع قدراتها السياسية، الاقتصادية والقيمية الاجتماعية بمعنى هذه الفاعلية قياسها ثلاثي الأبعاد من خلال : المقدرات، الحضور والسلوك الألماني وفق هذه القدرات ثم صناعة فرص كنتيجة له ، وهو غاية هذه الدراسة بالأساس .

ثانياً : أهمية موضوع الدراسة

نظرياً: تحاول الدراسة فحص العوامل المساهمة في تقدير الفاعلية الألمانية، من حيث قوتها المدنية بما يخدم حوكمة الاتحاد الأوروبي في سياق علمي أكاديمي، متجاوزاً الشكل التقليدي لمفهوم القوة، أي التصوب نحو ما أعاد إنتاجه منظر القوة المدنية الألمانية "هانس مول : Hanns W. Maull" الذي أسس مدلولها على فكرة متمركزة بالأساس على "civilising" أو "تمدين" العلاقات الدولية ، بدلاً من مجرد فكرة انشطار مفهوم القوة إلى "civilian" : مدنية القوة و "military":عسكريتها ، ثم إبراز الأثر البالغ الذي تحدثه في السياسة العامة الإقليمية و حتى العالمية منها.

إمبريقياً: ما كان إلا تتبعا للتحويلات الامبريقية التي يشهدها النظام العالمي، بمحاولة تقديم تفسير منطقي لفهم التفاعلات القائمة بين متغير فاعلية ألمانيا كقوة مدنية ، ومتغير النشاط الحوكمي للاتحاد الأوروبي من جهة ، وذلك بالإسقاط المباشر لمخرجات الدراسة النظرية في نطاقها العملي، حيث يمثل اختباراً حقيقياً للقوة المدنية موفراً في مضمونه مساحةً مشتركةً تعمل على إيجاد درجة العلاقة بين متغيري الدراسة من جهة أخرى ، ثم أن الوصول لصحة الفرضيات النظرية يطرح فكرة "تثاقف" وانتشار النموذج الألماني بالخطوط العريضة " لقوته المدنية "على باقي دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

إن ما استرعى دراسة الموضوع يرجع لاعتبارين أساسيين أحدهما موضوعي: كون أي بحث علمي لا يقوم إلا إذا استند على مجموعة من الدوافع الموضوعية ،التي كثيراً ما تخص البيئة المحيطة بالباحث أو تكون لها التأثير الكبير عليه،إضافةً إلى العوامل الذاتية: التي تتعلق بالرغبة في الموضوع والمؤهلات العلمية التي تسمح للباحث بالخوض فيه.

فيما تعلق بالأسباب الموضوعية :

● نظراً لحدثة موضوع "ألمانيا كقوة مدنية وفاعليتها على حوكمة الاتحاد الأوروبي"، ورغبةً في تحيينه و تفعيله في إطار حوكمة الاتحاد الأوروبي، كونه ينتمي لفئة الدراسات الإقليمية الأوروبية منها على وجه التحديد، فقد وقع الإختيار عليه رغبةً في

تقديم مادة علمية تساهم بقدر جديد و مختلف تأطيرياً و مفاهيمياً ، سواء في شقيه النظري أو التطبيقي بمرجعية تنتقي ما هو اقتصادي التوجه لخدمة السياسي منه ، والعكس صحيح.

● ضبط و توضيح الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها مفهوم "القوة المدنية الألمانية" بحد ذاتها بشكل تفصيلي، في ظل اللغظ وتناقض الآراء الحاصل حولها.

أما الأسباب الذاتية فتندرج في الآتي:

● إعجاب بالنموذج الألماني الذي يحظى بجاذبية كبيرة نتيجة الإنجازات الإقتصادية والمالية المتوالية في الدائرة الأوروبية وحتى الدولية، في ظل هوة اللاتماثل مع باقي دول الإتحاد الأوروبي ضمن ما أصبح يعرف بـ "علاق الإقتصاد الأوروبي"، دون تناسي أن قائد مسيرة هذه النجاحات امرأة هي "المستشارة إنجيلا ميركل" التي تكنى بـ "سيده المهمات الصعبة" والحاصلة على لقب شخصية العام 2015 الدولية، متفوقةً بذلك على كافة الشخصيات العالمية البارزة في هذا المجال.

● باعتبار الطالبة منجزة البحث حاصلة على تكوين أكاديمي سابق في علوم الإقتصاد والتسيير، تخصص: مالية المؤسسات إضافةً إلى التخصص الحالي في العلاقات الدولية، فإن تناول هذا الموضوع يعود لرغبة في الحصول على مادة علمية تزوج فيها بين ما هو إقتصادي مالي و بين ما هو سياسي، لينتج عن هذه المزوجة نمط فريد و متميز من التفهيم و التحليل الأكاديمي.

● محاولة جادة في تقديم طرح جديد يتجاوز الأشكال التقليدية للأطروحات الأكاديمية، بمعنى يتجاوز "التقليدية" من حيث نواحي التحليل المستعملة و أسلوب طرحه المعتمد .

رابعاً: أهداف الدراسة

إن المسعى الأساسي لهذه الدراسة يكمن في فحص درجة فاعلية ألمانيا كقوة مدنية من خلال الأطر و الآليات الداعمة لإتحاد أوروبي محوكم ، بهدف الحصول في الختام على مادة علمية ذات ركيزة عملية على نحو من الاتساق، منهجية الطرح و الوضوح الفكري لضبط أهم المفاهيم و المبادئ السائرة في فلك متغيرات الدراسة من دون مزايده أو تشويه للواقع ، إضفاءً لثراء مرجعي في ميدان أدبيات الدراسات الإقليمية.

خامساً: حدود الدراسة

رغبةً في التقيد بالهيكلية المنظمة للبحث والموصولة بالمسعى الأساسي لإنجازه، تم ضبط نطاقه الحقيقي حسب المادة العلمية المتوفرة وأهدافها المرجوة وفق الآتي :

● تقع الدراسة على خريطة تضم الحدود الشاملة لكافة دول الاتحاد الأوروبي على غرار الدولة الفدرالية الألمانية أساس البحث فيها ، في إطار نظام إقليمي فرعي من نظام أشمل متعدد الفواعل و الآليات بين ما هو دولاتي و ما هو غير دولاتي ، ضمن مجالات جيو اقتصادية – سياسية وإجتماعية لها ، كان هذا بالنسبة للنطاق المكاني .

● أما الزماني منه فيتضمن جميع الأحداث و العمليات الواقعة بعد نهاية الحرب الباردة ليومنا هذا، أين تم التوصل فيه للشكل الحديث للإتحاد الأوروبي ضمن معاهدة مايسترخت الملزمة له عام 1992 ، هذا لا يمنع من بعض الإشارات التاريخية التي سبقت هذه الفترة خاصة الخمسينات منها، التي شهدت بدايات الإتحاد الأوروبي في صورة الجماعة الأوروبية للفحم والحديد ، أو فترة السبعينات التي شهدت ميلاد مفهوم القوة المدنية مع منظرها "فرنسوا دوشان : François Duchan" .

● يقتصر النطاق الموضوعي على التحقق من فاعلية القوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من ثلاثية الحضور، القدرات و الفرص المحصلة، في ظل نظام حوكمي للاتحاد الأوروبي تُجربه متطلباته الأساسية المتمثلة في إدارات الدول الأعضاء الحكومية، القطاع الخاص و المجتمع المدني، بما يضمن مكانةً ومساحةً معتبرة لهذا النموذج المدني ضمن باقي النماذج الأخرى المتزاوجة بين القوة الصلبة ، اللينة والمعيارية بالتركيز على الأبعاد السياسية، الإقتصادية والمالية فالحقوقية بالدرجة الأولى.

سادساً : الإشكالية الأساسية و الفرعية للدراسة

باعتبار موضوع البحث هو فاعلية ألمانيا كقوة مدنية في حوكمة الاتحاد الأوروبي، فالواضح أن إشكالية الدراسة متأصلة أساساً في عنوانها مما يستدعي صياغة فورية لها ، مركبة من جملة متغيراتها المستقل، التابع والوسيط وهي بشكل ترتيبي: " القوة المدنية الألمانية، حوكمة الإتحاد الأوروبي ثم الفاعلية "، فالإشكالية الأجدر بأن تثار في هذا المقام:

في ظل التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي من حيث نوعيتها أو مستوياتها ، هل يمكن إرجاء ذلك لخلل في الحوكمة الإقليمية تكون فيه ألمانيا كقوة مدنية قادرة على احتواءها، ومن ثمة تجاوزها ضمن مجموع الفواعل الأخرى ؟

هي إشكالية تتطلب الإحاطة بكافة جزئياتها عبر مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما الموقع النظري الذي تشغله مفاهيم "القوة المدنية الألمانية" و"حوكمة الاتحاد الأوروبي" ضمن حقل العلاقات الدولية؟

2. هل تعتبر أزمة منطقة اليورو 2010 و أزمة اللاجئين 2015 فرصةً لحضور ألمانيا كقوة مدنية ، إستجابةً لحوكمة الإتحاد الأوروبي و ترتيباته المتفق عليها ؟

سابعاً : فرضيات الدراسة

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة، تستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للإختبار لإكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية ، وهي على التوالي :

1. نظرياً، يمكن الأخذ بفرضية أن دولةً فاعلةً كألمانيا قادرةً على الإضطلاع بالحوكمة الإقليمية من خلال حضورها، فرصها و قدراتها المدنية في إطار النضوج المعرفي لفكرة التكامل على مستوى العلاقات الدولية.

2. عملياً، تُمثّل التحديات التي يواجهها أي إقليم متكامل فرصاً لتمدين الحوكمة في نطاق القدرات الإقتصادية، المالية كما السياسية والقيمية ، ثم حضورها بما يُضارِعُ قوةً فاعلةً بحجم ألمانيا في الإتحاد الأوروبي.

ثامناً : المقاربات المنهجية للدراسة

بوصف المقاربة المنهجية واحدةً من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في إستقراء أو إستنباط موضوع بحثه ، مما يفرض عليه استخدام أدوات للتحليل الذهني وهي تلك الأدوات القابعة في ذهن الباحث فيستعين بها سواء تصور مادة بحثه المستهدفة أو تحديد غايته منها.

وبما أن إشكالية البحث تتحرى أساساً في فاعلية نظام فرعي هو "القوة المدنية" ، ضمن نظام أشمل منه هو "حوكمة الإتحاد الأوروبي"، فقد استوجب ذلك توليفة المناهج و المقاربات الآتية :

■ **المقرب النسقي** : كون النظام الدولي و الإقليمي يحوي عدة فواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، بحيث أن التفاعلات الواقعة في دائرتها ذات نسق عام و نظام قائم يؤثر و يتأثر بمعطيات هذا النظام ، وفي إطار البحث نجد أن " ألمانيا كقوة مدنية " تعتبر نظاماً فرعياً ضمن نظام أشمل منه هو "حوكمة الإتحاد الأوروبي" ، بأسلوب نسقي يستقبل مدخلاته **Inputs** في شكل آليات وإصلاحات ، تخضع لعملية التغذية الإسترجاعية **feed back** أين يتم تحويلها إلى مخرجات **Outcomes** في مرحلة لاحقة.

■ **المقرب المؤسساتي الوظيفي** : يهدف الى تحليل و مناقشة آليات إتخاذ القرارات ضمن مؤسسة الإتحاد الأوروبي و مسارات الحوكمة فيها بأبعادها الثلاثة، ثم التعرض

لأهم الإنجازات أو أوجه التقصير فيها ؛ دون تجاهل المقاربة الوظيفية، فالإتحاد الأوروبي من بين القوى الغربية والرأسمالية التي تسيّر آليات عملها على هذا النحو الحوكمي وهو ما يقع في صلب التحليل الوظيفي.

■ **مقترح الحوكمة المتعدد المستويات Multilevel Governance Approach** وواضعها " ماركس غاري : Marks Gary و ليسبت هوغ : Liesbet Hooghe ، حيث تعمل على دراسة التحول في مستويات نظام الحكم ما بين : الدولاتية و الفوق دولاتية لأعضاء الإتحاد الأوروبي ومؤسساته القائمة على غرار الدولة الألمانية موضوع البحث.

■ **مقاربة تطورية** : لا يكاد يخل بحث علمي من المنهج التاريخي، نظرا لقدرته على كشف تطور الظاهرة ومسارها عبر الزمان ، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة الذي لا يمكن أن يتم دون معرفة تاريخها، حيث يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها ، محاولاً الوصول لإيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، والمقصد من إستخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي للمفاهيم الواردة في الدراسة.

■ **منهج دراسة حالة** : ميزاته أنه يختص بوضعية واحدة معينة بطريقة تفصيلية دقيقة، وتكون دراسة الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات، وقد تم الاستعانة به كون الدراسة معنية أساسا بالدولة الفدرالية الألمانية و قوتها المدنية، وذلك بجمع كافة البيانات العلمية المتعلقة بها في شقها السياسي و الإقتصادي المالي كما الإجتماعي والقيمي منه.

وتذهب دراسة الحالة إلى ما هو أبعد من الملاحظة العابرة أو الوصف السطحي، فهي أحد مناهج البحث العلمي القائمة على الإستقصاء، التحقق ، الفحص الدقيق والمكثف لخلفية الإشكال ، وتفاعلاتها البيئية ضمن إطار فردي أو تنظيمي أو جماعي أو مجتمعي محدد.

■ **المنهج الإستقرائي**: يقوم على ملاحظة الواقع السياسي ، تسجيل وتبويب البيانات المتناولة في البحث، بهدف تقديم صورة وصفية تحليلية دقيقة صرفة بلغة الأرقام لهذا الواقع دون تأويل أو تفسير شخصي من جانب الباحث.

■ **منهج تحليل المضمون**: تنصب وظيفته الأساسية على الإهتمام التقني بالمعلومة النصية ، الصادرة عن مختلف الجهات الرسمية لدول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها الدولة الألمانية ، بالاعتماد على مختلف الخطابات و التقارير الإستراتيجية الأوروبية الصادرة عن مختلف الأحداث و الوقائع لاسيما إستراتيجية الإتحاد الأوروبي 2020 .

تاسعا: أدبيات الدراسة

❖ كتاب : " Germany's Role in the Euro Crisis: Berlin's Quest for a More Perfect Monetary Union " لمؤلفه "Franz-Josef Meiers"

إن هذا الكتاب حديث الصدور: أوت 2015 ، يتضمن تحليلاً معمقاً للدور الألماني على إثر الأزمة التي تعرضت لها منطقة اليورو بداية 2010 وصولاً لأعتاب سنة 2015 ، فالكاتب عمد لدراسة ثلاث قضايا مترابطة حول : هل أن المقاربة الألمانية التي تفرض برامج تقشف مالي للدول المتعثرة مالياً في الاتحاد الأوروبي، قادرة على إخراجها من حالة الكساد ضمن إدارتها لهذه الأزمة المالية ؟ ثم أنه هل في الإصرار الألماني على معالجة هذه الأزمة، دلالة على انتقال الدولة الألمانية لمصاف الدولة القائد في القارة الأوروبية ؟ و يبرر الكاتب مواقفه في هذا الشأن بأن الدور الألماني و مسؤوليته تجاه أزمة اليورو تتحدد بمعان عدة : قدرات متميزة، تجربة تاريخية و ممارسة مؤسساتية.

❖ كتاب " ألمانيا الجديدة و أوروبا الجديدة : The New Germany and the New Europe " لمؤلفه " بول ستارتز : Paul B. Stares "

يحوم الكتاب حول فكرة أساسية مفادها أنه: منذ إنتهاء الحرب الباردة أفررت أوروبا العديد من التغيرات الغير متوقعة فقد تم اتحاد الألمانيتين، إنهار الاتحاد السوفياتي و قامت العديد من الدول المستقلة ؛ في هذا الإطار يوفر الكتاب فهماً أوسع لشكل ألمانيا الجديد في ظل أوروبا جديدة، حاملة لجملة من التحديات و الفرص في آن واحد ، وذلك في الشق السياسي، الإقتصادي، المالي كما الأمني و الإجتماعي.

❖ كتاب: " ألمانيا كقوة مدنية ؟ : Germany as a Civilian Power? " لمؤلفيه " هارنيس و مول : Sebastian Harnisch, Hanns Maul "

حيث يعد المؤلف " هانس مول : Hanns Maul " المنظرَ الأولَ لمفهوم القوة المدنية الألمانية، فالكتاب قام بمسح شاملٍ للسياسة الخارجية الألمانية منذ فترة الحرب العالمية الثانية وصولاً لما بعد 1990 ونهاية الحرب الباردة ، يتعرض خلالها لسبل التعاون والتنسيق التي قامت بها الدولة الألمانية في إطار مؤسسة الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن الإستعمال المباشر للقوة العسكرية.

❖ كتاب " ألمانيا : دولة للدراسة ؛ Germany: A Country Study " لمؤلفه : " اريك سولستن : Eric Solsten "

يتضمن هذا الكتاب دراسة شاملة عن الدولة الألمانية من بداياتها الأولى التاريخية ، مروراً باتحاد شطريها الشرقي والغربي في 1990 حتى مرحلة البناء و التطور بعده ، بكونولوجية

مدققة لتواريخ الأحداث السياسية ، الاقتصادية و المالية ، وضعية ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي فالجانب الإجتماعي لها ، كما لعملياتها العسكرية خارج أراضيها بطريقة بسيطة و ميسرة للفهم

عاشرا: أقسام الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة لفصلين رئيسيين، حسب مقتضيات الإشكالية المطروحة في معالجة الموضوع ؛ بحيث إختص الفصل الأول بما هو نظري، أما الفصل الثاني بما هو عملي من الدراسة؛ كل منهما يستبقان بتمهيد و يختتمان بخلاصة لهما؛ و قد قسم كل فصل إلى مبحثين ، كل مبحث مجزأ لثلاث مطالب في الفصل الأول ، و إلى مطلبين في الفصل الثاني، حفاظاً على التوازن العام في معالجة الموضوع على النحو التالي :

❖ **الفصل الأول** معنوناً ب: **التموقع النظري لمفاهيم القوة المدنية الألمانية وحوكمة الاتحاد الأوروبي**، بغرض تحديد التموقع النظري لكل من مفهومي "القوة المدنية الألمانية" و "حوكمة الاتحاد الأوروبي"، في شكل مبحثين حيث عني الأول منه بالإحاطة المفاهيمية للقوة المدنية إحاطةً من ثلاث زوايا مختلفة و ضمن ثلاث مطالب : تبدأ بتتبع المسار الذي عرفه هذا المفهوم منذ بداياته الأولى حتى بلوغه لمرحلة النضوج المعرفي، تتبعها ما يتعلق بتحديد محل القوة العسكرية من مجال القوة المدنية ، وصولاً للتعرف على دلالات التلاقي المعرفية للقوة المدنية الألمانية مع المقاربات النظرية للعلاقات الدولية نخص منها: النيواقعية ، النيولبيرالية و البنائية لتكتمل بذلك الإحاطة بجوانب مفهوم القوة المدنية ؛ أما المبحث الثاني من هذا الفصل المعنون بالإطار المنظم لحوكمة الاتحاد الأوروبي فقد جاءت المطالب الثلاثة فيه على النحو التالي : مدخل مفاهيمي للحوكمة في الاتحاد الأوروبي بتتبع بداياتها الأولى، يليها في المطلب الثاني ضبط نوعي لهذا المفهوم وذلك في سياقين : الأول يكون على أساس اقتصادي، سياسي، أما الثاني فهو قانوني يتطرق فيه لأهم الإتفاقيات الموقعة في الاتحاد الأوروبي والمنظمة لآلية حوكمته : معاهدة ماستريخت المنشأة، معاهدة لشبونة و إستراتيجية أوروبا 2020 .

❖ **الفصل الثاني**: معنوناً ب: **المداخل الإختبارية للقوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي**، ولأنه فصل عملي فسيتم ضمنه قياس فاعلية القوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي لقضيتين؛ فأما الأول فهو متعلق بأزمة منطقة اليورو 2010 ، ضمن مطلبين يتعرض فيهما للمقاربة الإقتصادية و المالية الألمانية بدلالة عامل "الريادة" ، باعتبار اقتصاد ألمانيا وماليتها الرائد على مستوى الاتحاد الأوروبي، يليه مطلب مخصص لتحليل سلوك الدولة الألمانية خلال الأزمة بحضور صانع لفرص "الريادة" في حوكمة الاتحاد الأوروبي ؛ أما الشق الثاني من الفصل فهو لإختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة "أزمة اللاجئين 2015" الأوروبية، من خلال مطلبين : الأول يعرض فيه المقاربة الاجتماعية الألمانية بدلالة العامل "الإنساني الحقوقي"، أما المطلب الأخير فهو لتحليل السلوك الألماني خلال هذه الفرصة بما يتواءم و وصناعة فرص حضور " إنساني حقوقي" على مستوى حوكمة الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

التموقع النظري لمفاهيم القوة المدنية الألمانية وحوكمة الاتحاد الأوروبي

في هذا الفصل، يُعَمَدُ إلى إقامة إطارٍ نظري جامع و مُلِم، نبحث من خلاله في تموقع كل من مفهومي "القوة المدنية الألمانية" و "حوكمة الاتحاد الأوروبي" على خريطة العلاقات الدولية، الأمر الذي سيمكننا لاحقاً التحقق إجرائياً من الأطروحات النظرية ؛ حيث يتطلب تحديد هذا التموقع النظري: الإحاطة بادئ الأمر بمفهوم "القوة المدنية الألمانية"، من حيث تتبع مسارها منذ بداياته الأولى بأطروحة المنظر " فرنسوا دوشان : François Duchan " للقوة المدنية الأوروبية حتى اكتمال النضوج المعرفي لها بالطرح الذي قدمه المنظر " هانس مول : Hanns Maull " للقوة المدنية الألمانية ومختلف الجوانب المتعلقة بها ؛ لِتُحَدَدَ بعدها محل القوة العسكرية ضمن الخريطة المعرفية للقوة المدنية الألمانية؛ لِیُخْتَمَّ المبحث بتحديد أهم دلالات التلاقي المعرفية لمفهوم القوة المدنية مع أهم ثلاث نظريات في العلاقات الدولية : النيواقعية ، النيوليبرالية و النظرية البنائية.

أما المبحث الثاني لهذا الفصل، فهو معنيّ بمفهوم "حوكمة الاتحاد الأوروبي"، حيث أن المطلب الأول منه بمثابة مدخل مفاهيمي له؛ يليه في مطلب ثانٍ ضبط نوعي لحوكمة الاتحاد الأوروبي، يتأتى من خلال فرعين: الأول منه يكون ضبطاً سياسياً و إقتصادياً مالياً ؛ أما الثاني فسيكون ضبطه في سياق قانوني نتناول فيه أهم إتفاقيات الاتحاد الأوروبي و معاهداته القانونية الضابطة لآلية حوكمته : معاهدة ماستريخت 1992، لشبونة 2007 و إستراتيجية أوروبا لعام 2020 ؛ أما آخر مطلب في هذا الفصل النظري فسيختص بتحديد دلالات التلاقي المعرفية لحوكمة الاتحاد الأوروبي مع كل من نظرتي : الاعتماد المتبادل و الوظيفية الجديدة على التوالي .

المبحث الأول: إحاطة مفاهيمية بالقوة المدنية الألمانية

"نحن فخورون بهذا البلد، بأرضه، بثقافته، إبداعات شعبه ونجاحاته؛ نحن فخورون بجبلنا القديم الذي أعاد بناء الدولة الألمانية ما بعد سقوط الجدار و منحها مساحة للسلام و الديمقراطية ؛ نحن فخورون بشعب ألمانيا الشرقية الذين رموا بالشيوعية أسفل الجدار؛ هذا هو التعبير الحقيقي الصادق لأمة ناضجة وواثقة من نفسها، لا تشعر بأنها أحسن من الآخرين و لا أقل منهم مطلقاً"

بهذه الكلمات استهل المستشار الألماني " شرودر : Gerhard Schröder " أول خطاب له، اثر توليه المنصب عام 1998 في البرلمان الألماني " the Bundestag " ، و إن كان يدل على شيء فانه يدل على دولة استطاعت بعث ميلاد جديد لها أساسه التفوق و الريادة من ركام ماضي سحيق حكومةً وشعباً ، كقوة مدنية متميزة عن دول الجوار داخل الاتحاد الأوروبي و حتى خارجه.

المطلب الأول: القوة المدنية الألمانية: تتبّع للمسار من بداياته حتى مرحلة النضوج

لقد مثّل تاريخ 30 أبريل 1945 الانعطاف الحاسمة في تاريخ ألمانيا المعاصرة ، إثر احتلال قوات التحالف للعاصمة برلين ومقر الحكم في الرايخستاغ Reichstag * ، إعلاناً لسقوط " ألمانيا النازية : Nazideutschland " و هزيمتها آنذاك بقيادة المستشار الألماني " أدولف هتلر" المنحدر من حزب العمال الاشتراكي القومي ، بعد تدمير غالبية مدنها واقتصادها وجيشها ثم تقسيمها إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية، ، وما نجم عن ذلك كله من خسائر فادحة ، بل وحتى تطبيق ما يسمى مبدأ "إعادة تربية الألمان" لتخليصهم من النازية و تطهيرهم من مناهج فكرها¹.

ولأن المسار الذي مرت به ألمانيا حتى قبل تاريخ 1945 لا يقل أهمية عن الأحداث التي جرت قبله ، في مقاربة كرونولوجية تتلخص في ثلاث مقاطع تاريخية أساسية (1890-1918) ، (1919-1945) و (1945-1999)² ؛ تعبيراً عن رؤيةٍ و توجهاتٍ خاصة : من الوحدة عام 1870 على يد المستشار الألماني : فون بسمارك : Otto von Bismarck " (1871-1890) أين لعب دورا رئيسيا في بعث بناءات الدولة الألمانية الاتحادية و الإصلاحات التي بث فيها بعد الحرب العالمية الأولى مروراً بعام 1933 الذي شهد صعود هتلر للحكم كمستشار ألماني و ما تلاها من أحداث الحرب العالمية الثانية ، وكمرحلة لاحقة انقسام ألمانيا لدولتين منعزلتين جغرافياً و إيديولوجياً³ ؛ إيدانا بنقطة

* مبنى الرايخستاغ Reichstag : يحمل هذا المبنى رمزية كبيرة عند الألمان فقد وضع حجر أساسه في 1882 عندما عقدت مسابقته معمارية لتصميمه في مدينة برلين وكان الفائز بها المهندس "بول فرانكفورت" ، وفي 1916 نحت الفنان فولكا " كلمة الى الشعب الألماني " على الواجهة الأمامية للمبنى، من الأحداث المميزة فيه أن أعلن " فيليب شيدمان " من شرفة مبنى الرايخ انه مؤسس الجمهورية واستمر ليكون مقر للبرلمان ، إضافة إلى عقد احتفالية كبيرة لإعادة توحيد ألمانيا الرسمية فيه سنة 1990 بحضور المستشار " هولمت كول" والرئيس "ريتشارد فون" . في 1992 تم عمل تصميم جديد للمبنى ليصبح كالتصميم الأصلي له ولكن بإضافة القبة الزجاجية، وقد تم الانتهاء من إعادة ترميمه في 1999 ليُعد أول برلمان فيه في نفس العام حيث أصبح يجذب السياح إليه بقبته الزجاجية التي لها رؤية دائرية كأمله لمدينة برلين، بالإضافة الى رؤية صوب قاعة البرلمان. تفاصيل أكثر على الرابطين الإلكترونيين:

" <http://www.visitberlin.de/ar/spot/reichstag> " ،

" <http://www.germany.sea7htravel.com/2014/02/Reichstag-building.html> " "

نوعية للدولة الفدرالية الألمانية مما تعارف على تسميته " رجل أوروبا المريض " *l'homme malade de l'Europe* وصولاً لألمانيا اتحادية ضمن أوروبا اتحادية " *réunifiée dans une Europe unifiée* ".⁴

حل المسألة الألمانية جاء مع فجر الثالث من أكتوبر 1990، حين وافقت دول الحلفاء في ذلك الوقت على انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد وصف الرئيس الألماني الأسبق " ريتشارد فون فايتساكر : **Richard von Weizsäcker** " الأهمية التاريخية للوحدة الألمانية خلال حفل رسمي مهيب في مبنى **Philharmoniker** ببرلين بجملته معبرة :

" جاء اليوم الذي تحتل فيه كل ألمانيا، ولأول مرة في التاريخ مكانها الراسخ بين الديمقراطيات الغربية."⁵

حيث أن ميلاد التكامل الأوروبي نابغ أساساً من وحي تجربة الوحدة الألمانية و سياستها الخارجية ، هذا ما صرحت به وزارة الخارجية الألمانية و العلاقات الأوروبية " *l'Auswärtiges Amt* " ضمن نتائج الختام لتقرير المراجعة السنوي " **Review 2014** " ، لأنه بمجرد انتقال العاصمة من بون إلى برلين وتوحيد برلين بعد خمسين عاماً من تقسيمها لشرقية وغربية، انتهت فترة الاحتلال الأجنبي للأراضي الألمانية الموحدة، ورفعت الوصايا الأجنبية عن ألمانيا، وأصبحت تنتهج سياسات مستقلة عن قطبي الحرب الباردة بتوجهها الشيوعي و الرأسمالي⁶.

فبعد تأخير قارب القرن و النصف من حلم تحقيق الوحدة ظهرت ألمانيا في أوروبا كدولة ذات وضع جديد في الخريطة الأوروبية⁷ ؛ أقل ما يقال عنها تناقض في الشكل **Etat paradoxale** خاصة ما تعلق بالشق الاقتصادي المالي لها : دولة الظاهر عليها وضعية مستقرة و مريحة إلا أن هذه الوحدة خلقت مجموعة من التحديات لعل أبرزها التأخر الاقتصادي لدولة **RDA** كلف غالباً دولة **RFA** ثم كيفية إلحاق ألمانيا الشرقية بمستوى التقدم الذي هي عليه ألمانيا الغربية على أن هذا الأمر شكل مصدراً للنشاط و الحركية من قبل الدولة الفدرالية الألمانية لتحقيق أهدافها⁸.

في زخم هذه المعطيات ، قفزت مؤشرات الدولة الفدرالية الألمانية للمراتب الأولى على مستوى قارتها بشكل يوصف بـ " *pacifique sans être pacifiste* " سواء على مستوى التموذج الجغرافي ، الكثافة السكانية و القوة العاملة البشرية إضافة للثقافة المؤسساتية الديمقراطية التي تتواءم مع مكنيزمات الاتحاد الأوروبي و آلياته، مما أتاح لها خلق نوع من التفاعل الإيجابي فقد أضحت كل ما له علاقة بالمسألة الألمانية هو في صلب الانشغال الأوروبي⁹ ؛ لتضحي الدولة الألمانية الفدرالية أكبر قوة اقتصادية مالية و مجال اهتمامها امتداد لكل ما له علاقة بالشأن الأوروبي¹⁰.

لهذا، يمكن اعتبار سقوط جدار برلين 1989 و انهيار الاتحاد السوفيتي بنهاية الحرب الباردة 1991 أهم حدثين على الإطلاق ساهما في خلق منطقة تأثير و لا توازن اقتصادي و مالي¹¹ ؛ وهذا ما ظهر جلياً في مؤلف " **جاك بيير جوشون : Jacques-Pierre Gougeon** " المعنون بـ " القوة الألمانية في القرن الحادي و العشرين : **la puissance allemande du XXI^{ème} siècle** " أو " القوة الألمانية في القرن الواحد و العشرين " متعرضاً للسياسة الألمانية من الداخل و النموذج الاقتصادي و الاجتماعي المتقدم فيها¹².

كان لا بد من هذه الانطلاقة التاريخية باعتبارها إحدى أهم محطات البناء الفكري والأكاديمي لمفهوم "ألمانيا كقوة مدنية"؛ و كخطوة تالية توجب إجراء عملية تفكيكية له وتقديم إيضاحات أكثر حول أجزاءه المكونة لضبط المعنى النوعي لها ، لنختم المبحث بفتح دائرة النقاش و التحليل لأهم المنظرين و الإسهامات التي قدموها في هذا المجال .

لعل السمة الأكثر بروزاً في أدبيات العلاقات الدولية هي "القوة"، وكيف أن مقوماتها تبدلت عبر التاريخ من عسكرية إلى اقتصادية ثقافية وحتى تكنولوجية رقمية¹³؛ ففي نظامنا الدولي الراهن الملاحظ أن تغير القوة جعل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي أصحاب قوى عظمى فيه¹⁴؛ ولأن موضوع الدراسة معني بـ"القوة المدنية" فان ضبط مفهوم المدنية الأوروبية " **European Civilization** " بحد ذاتها صيغت حسب المؤرخ الأمريكي " **Robert Palmer** " بنهاية الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، لتمتد الى سقوط النابوية 1945 ثم انهيار الاتحاد السوفياتي 1990 و زوال الانقسام الأوروبي، مما أعطى دفعة كبيرة للمدنية الأوروبية بمبادئ الحرية ، الديمقراطية و الرفاهية بمختلف جوانبها¹⁵؛ على أنه ثمة فرق بين كلمة **Civil** التي تترجم عادة الى مواطني و ليس مدني و ما يشتق منها : " **Civic, Civil, Civilian** "، فالأول يعني مدني أو حضري، الثاني صفة لاسم يعني غالب الأمر مسالم ، أما الأخير فهو يدل مباشرة على المدنية غير العسكرية لهذا، فان هذه التراتبية حسب الأستاذ " **نصر عارف** " في كتابه " **الحضارة، الثقافة، المدنية** " تعد سببا في بلورة قيم الحرية السياسية و الاقتصادية ممهدة بذلك لتشكيل علاقات المواطنة و الخلاص إلى نموذج مدني أوروبي راقى لنمط الحياة الغربية¹⁶؛ كما أن فكرة " **السلوك المدني - civilized conduct** " حسب المنظر " **نور الياس : Norbert Elias** " تدل على ممارسات متعلقة بالاستهلاك الثقافي القيم، السلع و الخدمات في المجتمع¹⁷.

ثم أن **Civilian** أو **Civil** يمكن أن تؤدي معنى "اللدولة" بما يعود على حقوق الإنسان الاجتماعية حيال الدولة ذاتها ، خصوصا أن القوة المدنية معنية بالشرعية القانونية في إطار من المشاركة في أنماط صناعة القرار عن طريق قواعد، قوانين و مؤسسات منتخبة و في ذات السياق ، فان السائد بان استعمال **Civilian** يؤدي معنى الغير عسكري في إطار أن الديمقراطيات الحديثة لا تلجأ للحروب¹⁸؛ رغم أن واقع الأمر يفرض أحيانا مفهوم **السلام القائم على العنف** كما تشير له الأستاذة " **نادية مصطفى** " ، بأن السلام الحضاري قد يكون حالة من حالات المقاومة لكل أنواع الظلم كسبيل للسلام العادل بما لا يتناقض و مفهوم السلام المتعارف عليه¹⁹.

فمن الأساسيات التي يُعنى بها مفهوم القوة المدنية هو عدم تبنيه لأدوات القوة التقليدية : بمعنى أصح عدم استخدامه للقوة العسكرية لمناولة المصالح الذاتية ، و بدلاً عن ذلك فهو ينظر للعلاقات الدولية على أنها فرصة للترابط المشترك، رغبةً في تحقيق شراكة مؤسساتية مؤثرة بوجود صيغ اتفاقية دولية متعددة الأطراف؛ و هذا ما من شأنه تقليص إمكانيات حدوث نزاعات مسلحة.

علاوة على هذا، فان النسق الذي تسير عليه القوة المدنية يعمل على نسج معالم توافق سياسي واقتصادي مالي، مما سيُروّج لمزيد من التوزيع المتساوي للموارد المتاحة و يقلل من احتمالية وقوع نزاعات حولها، و بالتالي ضمان عدالة اجتماعية مستديمة تسود فيها احترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية²⁰؛ هذا ما أكد عليه الدبلوماسي الأمريكي، اليهودي والألماني الأصل " **هنري كيسنجر : Kissinger Henry** " في وصفته المفصلة عن **المدنيات السيوية-اجتماعية** ، والمعبر عنها ببنى فوق دولاتية و أنظمة حكم سياسية قادرة على مجابهة تحديات القرن الواحد و العشرين، حيث اعتبر أن العالم المكون من الولايات المتحدة الشمالية و الجنوبية، استراليا وكندا على غرار الاتحاد الأوروبي

ينشارك ثلاث ميزات رئيسية : الديمقراطية البرلمانية، اقتصاد السوق والدولة اللائكية بحقوق و مبادئ مدنية سياسية و اجتماعية مع غياب شبه تام للنزاعات العسكرية²¹.

كانت هذه أبرز الإيضاحات للمفاهيم المتعلقة بمفهوم القوة المدنية ؛ قبل أن نتناول هذا المفهوم بصورة صرفة بالنظر الى عديد من منظري السياسة الذين تناولوا هذا المجال ، لعل أبرزهم على الإطلاق " هانس مول : **Hanns Maul** " صاحب فكرة القوة المدنية الألمانية سبقه في هذا " فرنسوا دوشان : **Duchene François** " بفكرة القوة المدنية الأوروبية .

فبالنسبة للقوة المدنية الأوروبية ظهورها كان نتيجة النقاش الفكري السائد آنذاك عن هوية دولية للجماعة الأوروبية **EC**²² ؛ باعتبارها أنقى تعبير للنظام الدولي على ما أسماه " فرنسوا دوشان : **François Duchéne** " القوة المدنية بمفهوم مخالف للقوة التقليدية العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي المالي²³؛ فسياق تمدين العلاقات الدولية **Civilising International Relations** لدى الدولة كقوة مدنية مشروط تحقيقه بست نقاط أساسية²⁴ :

- تقييد استخدام القوة في حل النزاعات السياسية بين الدول بالمبادرة و عقد أطر تعاونية جماعية أمنية ، ما يعني احتكار القوة؛
- سيادة قواعد القانون من خلال تنمية الحكومات و المنظمات الدولية بأطر تعاونية ، الاندماج فيما بين آلياتها والانتقاص الجزئي للسيادة لديها؛
- تعزيز فرص التعاون الدولي من خلال صيغ الديمقراطية التشاركية " **Democratic participation** "؛
- ادارة وتسوية النزاعات بطرق سلمية " **restraints on violence** "؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تنمية مستدامة ذات صيغ قانونية للنظام الدولي؛
- الترويج للترابط و التكامل الدولي .

إن الفكرة التي أتى بها **François Duchéne** في (1972-1973) لقيت استعمالاً واسع النطاق في الأوساط الأكاديمية والنقاشات الدائرة حول الدور والتأثير الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في صورته الأولى آنذاك ، بُغية جعله يلعب دوراً مخالفاً للقوتين العظميتين المتنازعتين آنذاك لتبدأ معها مرحلة جديدة من تمدين السياسة الدولية²⁵ .

لقد أكد **François Duchéne** على وجوب تمدين الأفعال الصادرة من **EC** ، إلى جانب قدراته التجريبية التي هي امتداد لقوتها الاقتصادية دون الجانب العسكري، ليجعل منه فاعلاً رئيسياً في

Hanns Maul : هانس مول بروفيسور ألماني في العلاقات الدولية و السياسات الخارجية بجامعة -de Trèves- الألمانية، كما درس في جامعة **Munich and Eichstätt** الألمانية وجامعة **the Johns Hopkins Bologna** « Center » كذلك ، يعد أول من أتى بمفهوم "القوة المدنية الألمانية" ، له إصدارات وافرة في مجال السياسة الخارجية الألمانية و تحليل السياسة المقارنة ، كما يعد خبيراً في قضايا شرق آسيا و الأمن الدولي.

Duchene François : يعد أهم مفكري و محلي " **méthode Monnet** " حيث يعد **Jean Monnet** مؤسس الجماعة الأوروبية للحديد و الفحم، بالإضافة الى أن **Duchéne** هو أول من جاء بفكرة القوة المدنية و قام بإسقاطها على الاتحاد الأوروبي، هذه المقاربة عمقت من سبل "الاعتماد المتبادل" بين الدول الأعضاء الأوروبية كماً وكيفاً .

العلاقات الدولية و صناعة القرار فيها "superpower in the making" بالخصوص الجانب التجاري ، المالي و الدبلوماسي .

وحسب **François Duchéne** فان الأغراض و الغايات المدنية تساهم في دعم الاستقرار الدولي، و الاتحاد الأوروبي في سياقه التكاملي بين دوله خير مثال عن الأغراض و الغايات المدنية و كيف أن الفعل الجماعي اللا عسكري عامل جذب لاستقرار النظام الدولي²⁶ ؛ ليصبح بذلك الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية أنسب أشكال القوة المعير عنه²⁷؛ والكلمة المفتاح لأي تحليل يجري حول سياسته الخارجية²⁸ ؛ و في ذات السياق فان الاتحاد الأوروبي أصبح قوة جديدة بين السياسات العالمية كونه صانعا للسلام بين أعداء الأمم، مكرساً لأطر التعاون و الشراكة بين أعضاءه كما أنه و منذ انطلاقة شكل مصدر قوة سياسية لمختلف الفاعلين ضمنه²⁹.

إلا أن الملاحظ في أطروحة **François Duchéne** جاءت بطريقة غير منهجية أو منتظمة، اذ لم يفصل فكرته في مخططات توضيحية³⁰؛ وفي هذا الموضوع يؤكد منظر السياسة " مارية تيلو: **Mario Telo** " بأن الفهم الصحيح للقوة المدنية للاتحاد الأوروبي يتطلب أدوات نظرية تحليلية كأساس فكري من خلاله سيؤثر بفعالية على الأثر القريب و البعيد³¹.

من هذا المنطلق، ألف العديد من المنظرين نسخة مطورة لمفهوم القوة المدنية لعل أبرزهم : المنظر الألماني " هانس مول : **Hanns Maul** " بفكرة القوة المدنية الألمانية التي هي موضوع الدراسة بالأساس ، فهذا المسار الطويل من النقاشات الفكرية مهد الطريق لظهورها بطريقة أكثر منهجية و تحليلية مما سبقها .

وحيث إن تغيير الأحداث الغير مرغوب فيها يتطلب تغيير الذهنيات بالأساس، وحدها السلوكيات و الأفعال الفورية من تغيير الحالة الساكنة الحالية تغييراً عميقاً ، حقيقياً و فعلياً ليصنع طموحات الشعوب و آمالها في ظل نظام حكم يكرسها³²؛ وقد كان هذا حذو الدولة الألمانية فمع انتهاء الحرب الباردة 1990 و سقوط جدار برلين 1989 ، كان يطلق عليها "رجل أوروبا المريض" باقتصاديات منهارة،نسب كساد مرتفعة³³ ؛ ودولة مجزأة عديمة السيادة **non-souveraineté de l'Allemagne**³⁴ ؛ مما عرض النظام المالي للاتحاد الأوروبي لأزمة حقيقية³⁵؛ استطاعت في ظرف قياسي بفضل الإصلاحات العميقة التي أجرتها وفق ما ذكره **Hans-Werner Sinn** *، أن تحتل الريادة الاقتصادية و المالية على المستوى الاقليمي³⁶؛ وجعل مستقبل بعض الدول الأعضاء رهين قراراتها و التزاماتها المالية حيالهم³⁷؛ بالإضافة إلى الخيار الديمقراطي المتبع الذي ووفق أوراق بحثية ألمانية فان عملية الديمقراطية في ألمانيا انتقلت من مرجعية وحيدة إلى تعددية منتخبة ، مسار ثوري للتغيير السياسي أو كما يسمى " الاختراقات الديمقراطية : **democratic breakthroughs** " ³⁸؛ لأن الديمقراطية بالأساس تتشكل عبر مسار طويل بتغيير تدريجي ينمو من خلال إدماج جميع مكونات المجتمع في صناعة القرار .

Hans-Werner Sinn * خبير اقتصادي ألماني ومدير معهد "für Wirtschaftsforschung" بميونخ للدراسات حول مؤشر **Geschäftsklimaindex** حول تأثير سلوكيات المسؤولين الاقتصاديين و الماليين على بيئة الأعمال بألمانيا، وتتضمن الدراسة طرح مجموعة أسئلة على نحو 7000 مسؤول شركة ألمانية ثم نشر النتائج كل شهر وفقاً لكل تخصص.

وفي كتاب بعنوان " ثمن السلام : prix de la paix " عام 1994 لكتابه " وولف لوبينيز: Wolf Lepenies " ، يُبين فيه أن ألمانيا أضحت قوة إقليمية في صورة النواة الصلبة لأوروبا " le noyau de l'Europe " ، ثم يتابع القول بأن هناك فكرة يجب عدم تناسيها بأنها الدولة الأكثر كبرا، حضورا و قدرةً على إحداث التكامل بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ضمانا لسلام دائم بوصفها " الاستثنائية الألمانية " في القارة الأوروبية³⁷؛ حتى أنها استطاعت خلق منزلة بين المنزلتين " range middle " ، ومضاعفة رصيدها الدبلوماسي بنفوذ اقتصادي تجاري على المستوى الدولي³⁹ .

إن أغلب التحليلات والنقاشات الفكرية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ، بأن الدولة الألمانية والشوط الذي قطعه بعد نهاية الحرب الباردة من الإصلاحات الاقتصادية المالية و السياسية، أهلها لأن تكون القوة الأولى على المستوى الأوروبي ، وهذا ما قد يطرح المسألة الألمانية القديمة مجددا جراء العودة القوية لألمانيا على المستويين الإقليمي و الدولي " New German question " و احتمالية تغليب المصالح الوطنية الألمانية على المصلحة العليا و مشروع التكامل في الاتحاد الأوروبي ، على حد تعبير مجلة " The Economist " الأمريكية في عدد أكتوبر 2010 بأن المسألة الألمانية باقية لا تموت تماما مثل الفيروس البائي الذي يمتد : "The German question " "never dies. Instead, like a flu virus, it mutates"⁴⁰؛ كما وصفت المنظر البريطانية Elizabeth Pond ألمانيا اقتصاديا، سياسيا و ثقافيا كدولة فريدة حانت لحظتها على مستوى القارة الأوروبية لأن تقول كلمتها مجددا⁴¹.

لهذا، فإن التوصيف الذي ألحقه المنظر الألماني " هانس مول : Hanns Maull " بأن القوة المدنية تمنح مقرونية أكثر عمقا ووضوحا لألمانيا و تأثيرها في القارة الأوروبية ، فالوضع الجديدة لألمانيا على المستوى الأوروبي نابعة من إعادة تعريف مفهوم القوة لديها .

مثملا أكد عليه كتاب " الكتاب الأبيض حول مستقبل السياسة الأمنية و تسليح الدولة الفدرالية : le Livre blanc sur la politique de sécurité et l'avenir de l'armée fédérale " الصادر عام 2006⁴⁵؛ لأن مقومات قوة الدولة المعاصرة انتقلت من الجانب العسكري إلى الجانب البشري ،الاقتصادي ووزنها المؤثر في المؤسسات الدولية مما يسمح لها بفرض وجهة رأيها من هذا المنطلق مثملا هو الحال مع الدولة الألمانية⁴⁶؛ وفي هذا الإطار يوضح Duchêne بأن القوة عند أي دولة يتطلب توافق مجموعة مدنية ممتدة من القوة الاقتصادية و المالية دون العسكرية منها بمعايير ديمقراطية واضحة تأخذ بالحسبان دورها الفاعل في النظام الدولي⁴⁷.

لقد أسس " هانس مول : Hanns Maull " فكرته من ملاحظته للتغيرات المتلاحقة في العلاقات الدولية سواء في شقها السياسي أو الاقتصادي، في جو يسوده التعاون و الشراكة ، لهذا بنيت النقاشات بداية الأمر على مسألة التغير والاستمرارية، وكنتيجة لهذا وسائل القوة التقليدية أضحت غير فعالة لحد كبير لتحل محلها القوة المدنية ، واختار دولتي ألمانيا و اليابان كنموذج دراسي لها في مقال نشره عام 1990 بمجلة Foreign affairs السياسية⁴⁸ .

تعد مقالة " اليابان و ألمانيا : قوى للمتابعة ؟ : Japan and Germany : Powers to be Watched ? " من صاحبها Hanns W. Maull أول الكتابات في مفهوم القوة المدنية الألمانية " German civilian power " ، أين قام بإصاقه بدولتي ألمانيا و اليابان ، طرح من خلالها تحليلا يبدو متناقضا حسبه فيما يخص الدولتين؛ فمعظم المنظرين والخبراء في هذا المجال يسلمون بقوة و قدرة الدولتين الإقليمية ، إلا أن هاتين الدولتين واعيتين بوجود شكل من أشكال الضعف و عدم التحكم عندها ، و هذا التناقض الموجود بالإمكان تجاوزه إذا ما تمت دراسة معمقة لكنتا الدولتين من

حيث المؤهلات، الإمكانيات و معايير القوة لديهما ، بالإضافة إلى الأسباب التي أدت للنجاح و التميز دون غيرهم من الدول . وفي ذات السياق يشترط **Hanns W. Maull** استمرارية هذا التفوق كونهما قوتين مدنيّتين قادرتين على خلق جو مناسب ودائم للتطور و التقدم الدولي، ليختتم مقالته بالقول أن الدولتين اختارتا الاحتفاظ بمسماياتهم التقليدية كقوتين مدنيّتين لتجنب الخوض في أي سياسات من شأنها العدول عن هذا المنحى⁴⁹.

يذكر أنه حتى وان كانت مقارنة **Hanns W. Maull** مبنية على أساس أهم نقاط التشابه لكل من ألمانيا و اليابان لكثرتها وأهميتها دون أوجه الاختلاف ، فان هذا لا يعني بالضرورة تتبع كلتا الدولتين ذات مسارات الحكم و التسيير ، فالأحرى إذن في المقال اعتبار و حساب "ألمانيا و/ أو اليابان" عند التعرض لكلمتي "ألمانيا و اليابان" :

"lire l'Allemagne et/ou le Japon quand apparaissent les mots l'Allemagne et le Japon"

و في ذات السياق، يؤكد **Hanns W. Maull** بان ألمانيا و اليابان يعبران عن نوع جديد من البناء الدولاتي ، حيث تمتلك قدرا كافيا من المرونة لنقل جزء من سيادتها لمؤسسات فوق وطنية بسبب تجربتها التاريخية، هذه الأخيرة التي لفتتها درسا مفاده أن تكلفة الحروب جد باهضة وعالية الخطورة يتوجب تفاديها قدر الإمكان، كما أن القوة المدنية الألمانية بالخصوص، ذات سياسة خارجية مرتبطة بقيم ومبادئ سياستها المحلية حيث يوجد امتداد بين السياستين⁵⁰؛ وفي الإطار التحليلي ذاته للقوة المدنية الألمانية يؤكد **Hanns W. Maull** أنه ومنذ فترة الثمانينات من القرن العشرين، حدث تغير في موازين القوة حمل في طياته تغييرا في دلالة و مضمون " القوة " بحد ذاتها : بكل الموارد و المقدرات التي تحوزها الدولة و ما يقابلها من قدرة على التأثير في مجريات الأحداث، فبنهاية الحرب الباردة اقتصر نشاطات حكومة كل من اليابان و ألمانيا على عدد و نوع معين من القطاعات و بالتحديد الاقتصادي و السياسي منه ، دون إغفال للجانب العسكري الذي تم تقييده والإغلاق عليه ضمن منظمة **OTAN** و الاتفاقية الأمريكية اليابانية للدفاع المشترك ، ضمن إستراتيجية أمنية أمريكية للاحتواء⁵¹؛ وهذا ما أكد عليه المنظر " نوربر الياس : **Norbert Elias** " في ضرورة تحليل القوة المدنية الألمانية بما يضمن سبل السلام و التسوية السلمية بمقدار ضئيل من القوة العسكرية⁵².

ثم يبين **Hanns W. Maull** في ذات المقالة، أن أسباب النجاح الألماني كما الياباني ترجع لجملة من العوامل الايجابية داخل الدولتين و في محيطهما الخارجي : صافي النمو الاقتصادي آت بالأساس من الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، مع البقاء على تماس مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الأمني منه ، محيط دولي مستقر و نظام اقتصادي مالي مفتوح، شراكة دولية متعددة الأطراف تكون الزعامة فيها أمريكية ، مع وجود شركاء جاهزين للتعاطي مع نموذج القوة المدنية ثم تجسيده في الواقع⁵³.

لهذا، فان المقاربة التفسيرية للقوة المدنية الألمانية تنطلق من فكرة رئيسية بأن القوة المدنية تعبر عن علاقة قوية بين الدولة و المجتمع ، مما سيضاعف بالتأكيد من تحصيل عاملي القوة و الوفرة " **power and plenty** " مما يصب في صالح الإطار الكلي الحضاري "**civilising**" للعلاقات الدولية مع الأخذ باستخدام القوة العسكرية في نطاقها المحلي وتبعا لذلك ، القوة المدنية الألمانية تعمل على تحويل جزء من سيادتها في سياق يعمل على تمدين السياسات السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية المحلية ، لمستوى أعلى هو مؤسسة الاتحاد الأوروبي، بواسطة سياسة خارجية مشبعة بقيم و مبادئ مدنية تخص الإطار المحلي لدولة ألمانيا الفدرالية .

يعتبر المنظر السياسي " **تويتشت** : Twitchett " القوة المدنية الألمانية قائمة على محورية القوة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الوطنية ، من خلال صدارة السياسة الخارجية كأداة لحل الأزمات، وإنجاح مسار التقدم الإقليمي و الدولي، والمميز في هذا الشرح هو اعتبار النموذج المدني كفاعل أساسي قائم على قيم مدنية ، ما يجعل الدولة بالفعل ناجحة في سياساتها بعيدا عن الجانب العسكري المحض⁵⁴.

هذا ما كرس فكرة " **نمذجة القوة المدنية** "، التي تنطلق من فرضية التعاون ما بين الدولة النموذج و دول أخرى، أو مجتمعات في إطار واضح و مضمون النتائج ، ضمن بيئة مستقرة، قواعد ليبرالية السوق ، مما سيسمح لنموذج القوة المدنية الترويج لقيمها⁵⁵ ؛ وبالتالي العمل على انتشار نموذجها المحلي السياسي و الاقتصادي في إطار تعاوني تكاملي على المستويين الإقليمي و الدولي⁵⁶ ؛ و في ذات السياق يؤكد الخبير الاقتصادي والمالي " **جافي سولانا** : Javier Solana " ، أن الدلالة التي يحملها توصيف " **نمذجة القوة المدنية** " لا تكمن في سرعة حركيته وانتشاره ، إنما في قدرته على التأثير السياسي، الدبلوماسي و التحرك بذكاء اقتصادي **Intelligence Economique** في تسيير الأزمات⁵⁷ ؛ أما البروفيسور الألماني في معهد " **Institut Franco-Allemand de Ludwigshurg** " في مداخلة ألقاها بأكاديمية باريس **Académie de Paris** بعنوان : " **Le printemps de l'économie : L'Allemagne, un modèle pour l'Europe ?** " يفرق بين أن يكون النموذج في إطار تنظيمي **Systematic Model** لرؤية سياسة دولة تجاه اقتصادها، مآليتها ووضعية قوى المجتمع فيها على المدى الطويل ، و بين النموذج المعد لسياسات قصيرة المدى يمكن لها أن تتبدل بحسب الظروف المحيطة للدولة و طبيعة نظام الحكم القائم بها⁵⁸ ، هذا سيسمح بخلق إطار تعاوني للدولة الألمانية مع باقي جيرانها الأوروبيين في جوانب : السياسة المالية، نظام الجراء، ممارسات أجهزة الاستخبارات في إطار سياسة أمنية مشتركة والسياسات الاجتماعية ، تكون فيه الدولة الألمانية الأولى كقوة مدنية تتحمل مسؤولياتها تجاه الاتحاد الأوروبي، النظام الدولي و الأمم المتحدة⁵⁹ ؛ غير أنه من الصعب أن تتواجد دولة بنموذج متطور ورائد للقوة المدنية في محيط من دول لا تزال سائرة في طريق النمو ، مثلما هو الحال لدول وسط و شرق أوروبا الأقل تقدما باعتبارها منطقة نفوذ ألمانية بامتياز⁶⁰ ؛ كما أن ألمانيا كنموذج متكامل للقوة المدنية يجعلها مرجعا أساسيا لدول إقليمها و حتى خارجه لاستقاء القيم المدنية الديمقراطية ثم تكريسها بقواعد و نظم حاكمة، بالإضافة إلى أنها تمنح مساحة كبيرة من الاستقلالية بعيدا عن التبعية الدولية كدولة وزن مضاد **counterweight**⁶¹.

بالرجوع لرؤية " **هانس مول** : Hanns W. Maull " الخاصة للقوة المدنية أنها⁶² :

* **Intelligence Economique** الذكاء الاقتصادي: ويعنى به القدرة على ترجمة منهجية علمية لمعرفة متوفرة للجميع، تسمح بفك شفرة نوايا الفاعلين الاقتصاديين و الماليين بما يتوافق وقدراتهم، وتضم في مجملها مختلف عمليات مراقبة المحيط الاقتصادي و المالي، حماية رأس مال المؤسسات، ضمان التقاء المصالح بين مؤسسات القطاع العام و الخاص دون تصادمها، بهدف اعلاء هامش الربح و خيار تكلفة منخفض. تفاصيل أكثر على الرابط الإلكتروني الآتي:

" www.portail-ie.fr/article/572/Les-definitions-de-l-intelligence-economique "

"تعني مجموعة سلوكيات من السياسة الخارجية : إرادة جماعية في تقبل تقسيم العمل والاستقلالية إلى جانب تقليص في حجم السياسات الأمنية واستبدالها في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية الأولوية فيها لصالح التفاوض، التسوية و التحكيم دون الرجوع للقوة في حل النزاعات، إلى جانب الاهتمام بالشق الاقتصادي المالي و ما تعلق بأهدافه ووسائله في إطار العلاقات الخارجية الألمانية".

يفهم من تعريفه بأن القوة المدنية الألمانية حسبته تتضمن ثلاث نقاط أساسية هي:

- (1) التركيز على الجوانب اللاعسكرية وإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي و المالي ، ضمانا للأهداف الوطنية، باعتبار الأداة العسكرية وسيلة فحسب لخدمة و حماية التفاعلات الإقليمية والدولية ؛
- (2) إيلاء موضوع التعاون و الشراكة الأهمية القصوى لخدمة للأهداف الموضوعية ؛
- (3) الاستعداد و القابلية لتطوير البنيات المؤسساتية التي من خلالها يتم ادارة القضايا المطروحة بسبل سلمية.

مما سبق، تظهر ضرورة التفرقة و التوضيح بين فعل ممارسة السلطة المدنية وكونها قوة مدنية " *exercising civilian power and being a civilian power* " :

فالأول متصل بالوسيلة المستخدمة كفاعل بهدف التأثير، على أن الوسيلة بحد ذاتها تنقسم الى مدنية و تعني اللا عسكرية ، متضمنة وسائل سياسة اقتصادية ، دبلوماسية وثقافية، أما الوسيلة العسكرية فتتمثل في استخدام الأداة المسلحة حيث أنه يوجد نقاش دائر لرسم خط فاصل بين القوة المدنية و القوة العسكرية مثل حالة "قوات حفظ السلام" ، التي عادة ما تعتبر أدوات سياسة خارجية مدنية إلا أنها في الحقيقة ، ومنذ 1990 أصبحت "قوات حفظ السلام" كبعثة من قبل الأمم المتحدة في إطار التدخلات العسكرية في مناطق النزاع و التوتر في العالم فهي إذن أداة عسكرية ، وكنتيجة لذلك هناك مجموعة كاملة من أدوات القوة المدنية كمنحى ، و منحى آخر يضم أدوات قوة عسكرية.

أما أن تكون قوة مدنية *Being a civilian power* يعني ليس فقط تتبع الوسائل التي يستخدمها الفاعل، إنما الغايات لذلك أيضا وكذا المسار الذي اتبعته سياستها الخارجية، و يمكن إجمال ما سبق في أربع نقاط حتى تكون هناك قوة مدنية : الوسائل؛ الغايات ؛ الإقناع والمراقبة اثر صناعة السياسات الخارجية⁶³.

مما يؤخذ به صاحب هذا الطرح هو عدم تحديده لشكل الأهداف الموضوعية من قبل القوة المدنية للإقناع ، هذا لا يمنع وجود نقاط ايجابية في الطرح : مثل جزئية نقل السيادة لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي مما يمنح دفعة لقواعد القانون و مسار تمديد العلاقات الدولية⁶⁴ ؛ كما أن الغايات التي جاء على ذكرها **Hanns W. Maull** تضم التعاون الدولي، الاتحاد، التضامن ،سيادة قواعد القانون في العلاقات الدولية، التزام المسؤولية البيئية، المساواة و العدالة⁶⁵.

ضمن مسار ممتد من : توضيح البدايات التاريخية للقوة المدنية الألمانية، مروراً بالتعرض لأصل المفهوم وانطلاقته الأولى في العلاقات الدولية على يد منظره **Hanns W. Maull**، وصولاً لتحليل أهم الأطروحات والأفكار التي جاء بها عدد كبير من المنظرين ، بهدف الاقتراب أكثر من المفهوم وتطويره بما يتواءم و التغييرات الحاصلة بمحيطه؛ فانه لن تكتمل الإحاطة المفاهيمية له دون التعرض لأهم الانتقادات التي وجهت لمضمونه:

❖ من أهمها ما قدمته المنظرة **Karen E. Simith** في أن هناك صعوبة حقيقية في الفصل بين القوة المدنية و القوة العسكرية لتداخل الاثنتين⁶⁶؛ تؤكد ذات المنظرة بان تكون قوة المدنية، يتطلب تتبع ليس الوسائل و الأدوات فحسب ، إنما الأغراض و الغايات التي تتبعه، باعتبارها أحد أهم مكوناته⁶⁷.

❖ المنظر **Christopher Hill** الذي يؤكد على تواجد تناقض في أطروحة القوة المدنية، فمن أحد شروط أن تكون قوة مدنية هو استخدام وسيلة الإقناع ، لكن على أرض الواقع يحدث ان تقوم القوة المدنية بالإكراه و الاجبار⁶⁸ ، فالدولة الألمانية كونها قوة مدنية يحتل فيها الاقتصاد و الوضعية المالية المرتبة الأولى ، فقد أجبرت و ضيقت على دولة اليونان اثر أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها مع 2010 بجملة من الاملاءات الإلزامية حتى يتم إقراضها و تغطية عجزها المالي.

❖ أهم الانتقادات التي تعرضت لها القوة المدنية كانت من قبل المنظر **Hedley Bull** فذكر أن التأثير الذي تمارسه موقف على حجم القوة العسكرية الذي تحوزها القوة المدنية بغض النظر عن مساهمتها بالجوانب الاقتصادية ، الدبلوماسية و الثقافية الأخرى، و يضيف بأن السلطة مافوق وطنية لصالح الأمن و الدفاع المشترك تكون سببا في الضعف، بخلاف الوطنية القادرة على صناعة الحروب و إخمادها وفقا لقدراتها العسكرية⁶⁹.

❖ قام المنظر الأول للقوة المدنية الألمانية **Hanns W. Maull** يطرح عدداً من الأسئلة المفتوحة حول مدى حفاظ ألمانيا على شكلها التقليدي لقوتها المدنية بالنظر لجملة التغييرات الحاصلة : فبعد اتحاد الألمانيين و انهيار الاتحاد السوفياتي نهاية الحرب الباردة 1990 ، برزت في الواجهة الدولية تحديات جديدة: تغيير في شكل الدولة القومية ، الحروب المدنية ، الإرهاب و النزاعات الاثنية، تغيير في التوجه السياسي للدولة الألمانية من حيث استخدام شرعية القوة العسكرية خاصة في سياسات الائتلاف الحزبي **Red/Green** في الفترة الممتدة 1998-2005 ، والذي ظهر جليا في القوات المسلحة المرسله للقتال في حرب كوسوفو و افغانستان⁷⁰.

فيتساءل في ذات الشأن عن ما إذا لا تزال ألمانيا "قوة مدنية" أو أنها حادت عن هذا التوصيف ؟

❖ الإجابة عن هذا التساؤل حسبه تتطلب استعراض مجمل السياسة الخارجية للدولة الألمانية ، من خلال التعرض للأعراف السائدة المتعارف عليها في ألمانيا الفدرالية من جهة ، و من جهة أخرى للتنمية المسجلة بعد اتحاد الألمانيين ثم النظر بطريقة نقدية للمفهوم الحالي المتداول للقوة المدنية في العلوم السياسية.

ثم يضيف بأنه لا يمكن فهم طبيعة ألمانيا كقوة مدنية دون المرور بالخلفية التاريخية لها من الحرب العالمية الثانية WW2 الهولوكوست، أو التضحية الكبيرة التي قامت بها ألمانيا؛ فحسب " توماسو بادوا شيوبا : **Tommaso Padoa-Schioppa** " رئيس معهد "**Jacques Institut** **Delors: Notre europe** " للدراسات السياسية و الاقتصادية المالية ، لم يكن لدولة أوروبية يحجم ألمانيا أن " تضحي " وتوافق على التخلي على أحد أهم رموزها الوطنية وهي المارك الألماني **Deutsche Mark** مقابل العملة الأوروبية الموحدة اليورو **Euro** ⁷¹ .

❖ لهذا ، وضمن سياسة خارجية جديدة ترافقها مسؤوليات كبيرة ، السياسيون الألمان مثلهم مثل مختلف فئات المجتمع الألماني يشتركون في قناعة واحدة مفادها عدم السماح لألمانيا الوطنية بتهديد الاستقرار الأوروبي أو الدخول في صدامٍ جديدٍ مع الديمقراطيات الغربية ، تحت شعار "**militarism : Never again**" ، " **multilateralism : Never alone** " بمعنى مكافحة النزعة العسكرية الأحادية الجانب⁷² .

المطلب الثاني : محل القوة العسكرية من القوة المدنية الألمانية .

شكلت جزئية العلاقة ما بين القوة المدنية الألمانية و قوتها العسكرية نقاشات و جدالات فكرية كثيرة ، وقد حق التساؤل هنا عن مضمون و تفسير هذا التناقض الظاهر : دولة بدلالات قوة مدنية ذات توجهات عسكرية واضحة في العديد من مناطق التوتر و الصراع الدولية ؟؟

لعل تحديد شكل العلاقة القائمة يتأتى بالأساس من الاطار التحليلي لعلاقة " مدني - عسكري : **Civil-Military** " حيث يوضح وظيفة القوات المسلحة في سلوك القوة المدنية للدولة، مما يكشف عن تداخل و تعددية في المدلول والمصالح بينهما ، ذلك ان القوات المسلحة تعتبر الجسم المدني عند الحروب في حال وقوعها⁷³ ؛ فحسب **Herfried Munkler** أن حشد التهديدات الأمنية في اطار براديجم " الحروب الجديدة " هو الحد من تعقيد الأزمات و استبدالها بأداة المفاوضات السياسية في سياق سلمي لادارتها أو حلها⁷⁴ ؛ ورغم أن مفهوم " مدني-عسكري ، **Civil-Military** " يساء فهم آلية عمله الحقيقية في الدولة و خارج حدودها⁷⁵؛ الا أن شكل العلاقة يتحدد بادئ الأمر من درجة تطورهما و هيكلية تنظيمهما، حيث يعرفها المؤرخ الايطالي **Gaetano Moosca** في معرض كتابه " **The great modern fact** " بأن الصرح العسكري الضخم للدولة هو من يقف حارسا لها على أساس القانون، مطيعا لأوامر سلطتها المدنية، فتأثيره يكون غير مباشر عليها فهو بمثابة المنتج الوحيد للمدنية المعاصرة ، فأى دولة معاصرة، تختص قوتها العسكرية بثلاث وظائف أساسية :

- التنسيق مع الجهاز السياسي لحكومة الدولة بما يضمن الاحتياجات الأمنية وتوفير كافة الموارد اللازمة لتحقيق ذلك.
- الأخذ بمشورة القادة السياسيين من الآثار العسكرية الناجمة ،وتحضير الخطط و التحركات عند حدوث طارئ بالدولة.
- توفير الجو العسكري والمتمثل أساسا في الاستقرار الأمني الملائم للقرارات السياسية السليمة⁷⁶.

لهذا، تتوقف ايجابية القرارات على مستوى الدولة ككل على مدة درجة التنسيق و الايجابية في التعامل مع القوة العسكرية ، خاصة وقت الأزمات المحلية و الإقليمية ، كما أن حجم القوة العسكرية يتأسس من السعة المالية التي توفرها القوة المدنية و التي من خلالها يحصل على الأسلحة ، المعدات الحربية و تجهيزات محاربيه.

إن مثالية العلاقة مدني-عسكري تكمن في سلوك القوة المدنية ، من خلال قراراتها السياسية الموافقة لتشريعات و مواد القانون بما يتيح تدخلا عسكريا نوعيا تتحقق فيه الأهداف المرسومة لفترة محددة و موارد مالية موائمة ، وكنتيجة لها قد تتعزز أهمية القوة العسكرية بدلالاتها المدنية ان هي نجحت في احتواء الأزمات او حلها نهائيا⁷⁷.

يواجه الاتحاد الأوروبي عددا متزايدا من التحديات الأمنية للدول، ليس فقط في أعدادها انما أيضا في حجم تعقيداتها و خطورتها⁷⁸ ؛ حيث أن هذه التهديدات حدثت في خضم تحولات دولية وتراجع الدعم الخارجي للدول المتعرضة لهذه الأزمات⁷⁹؛ كونها توصف بالدول الهشة ذات حكومات ضعيفة حيث يهدف الاتحاد الأوروبي للمساهمة باحتواء هذه المخاطر و بث الاستقرار الاقليمي⁸⁰؛

نظرا للتهديد المباشر على الدول الأعضاء أو حتى الانعكاسات التي قد تنجم على كافة الأصعدة ان لم يتم التفاعل معها بسرعة و ايجابية تكملةً لمسار الاستقرار الدولي⁸¹ ؛ يحدث هذا وفقاً لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة اذ تكون العمليات التي تدور خارج الحدود بالتنسيق بين الجانبين المدني والعسكري تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة ، على أنه بالأساس يعطي الأولوية لسبل الحماية من النزاعات بتجنب وقوعها، النشاطات التنموية والمساعدات الانسانية على الخيارات المرتبطة بالشق العسكري⁸²؛ فإدارة الأزمات والسعي لحلها أضحت جزءاً أساسياً من الأمن والدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي **CSDP** ، مثلما هو ملاحظ في توسع رقعة اهتماماتها الجغرافية في العالم ، أعداد الموظفين المتزايدة فيها و تعقد عملياتها ، بغض النظر عن درجة التقدم المحققة أو التحديات المواجهة من قدرات حقيقية ، فعالية تشغيلية ورؤية استراتيجية واضحة⁸³؛ تجدر الإشارة هنا للدور المهم الذي تلعبه المنظمات الغير الحكومية باعتبارها من أبرز فواعل القوة المدنية ، بدعمها لمختلف أهداف العمليات العسكرية - المدنية بواسطة هيكلها ووظائفها الأساسية⁸⁴؛ بغرض الحصول على قيمة مضافة و تأثير ايجابي في الأمن العالمي و الاتفاقيات المنبثقة عن ألياته⁸⁵.

ولأن شكل العلاقة بين القوة المدنية الألمانية و قوتها العسكرية هي المعنية بالدراسة، إضافةً لكونها تقع في فضاء مؤسساتي هو الاتحاد الأوروبي ، فلا بد من وجود مساحات تقاطع بين الاثنتين في ظل ازدياد المخاطر الأمنية والرغبة في إدارتها و حلها في سياق سلمي قدر الإمكان ، تكون فيه القوة العسكرية في خدمة القوة المدنية وأهدافها.

كون الاتحاد الأوروبي قوة مدنية و أحد الفواعل الرئيسية في الحماية من الأزمات الدولية أو إدارتها ، فقد كرس من الأدوات و البرامج المدنية لتهيئة ذلك كـ "**Gothenburg 2001**" المعدة لهذا الغرض في إطار سياستها الخارجية⁸⁶ ؛ فمع زيادة الفاعلين المدنيين والعسكريين إضافة للاختلافات المؤسساتية، العملياتية و المعيارية الكامنة بينهما كان لزاماً رفع درجة التعاون والتنسيق بينهما في إطار مجموعة **CIMIC**⁸⁷ ؛ التابعة أساساً لـ **NATO** وهي المعنية بالتنسيق بين المؤسسات العسكرية والمدنية للدول الأعضاء، لتمكين عملياتها بشكل كامل و فعال⁸⁸؛ باعتبار **NATO** المخول الحصري و الرسمي لحل أزمات الاتحاد الأوروبي الأمنية، بتأمين تدخلات عسكرية قانونية بشأن العمليات خارج الأراضي الأوروبية⁸⁹.

وقد كان هذا حذو الفدرالية الألمانية لحد بعيد، لأنها استطاعت على مدار ست عقود تطوير نظام ديمقراطي تحت غطاء **NATO** والاتحاد الأوروبي، تكون فيه جميع التحركات العسكرية بقرار من الجهات السياسية العليا التي تستمد مشروعيتها من شرعية القانون و أولوية مصالحها الوطنية.

وعليه شكل العلاقة ما بين مدني-عسكري الألمانية يتحدد مضمونه على أساس "ميزان الثقة"، فالعسكرية منها تتقبل قرارات القادة السياسيين ولا تتدخل بأي شكل من الأشكال فيها وبالمثل، الحكومة والبرلمان الألماني تعملان في إطار مؤسساتي يكون دور العسكرية فيها صياغة السياسات التي على علاقة مباشرة بقضايا الدفاع و الأمن الوطني⁹⁰.

● الفرع الأول: معالجة أمنية / سياسية لشكل العلاقة مدني-عسكري الألمانية

قبل تاريخ نهاية الحرب الباردة و اتحاد الألمانيين لم يكن هنالك أي مجال لقوات ألمانيا المسلحة **Bundeswehr** ، الدفاع عن أي تهديد يواجه ألمانيا أو دول **NATO** في حملات خارج الحدود أو

للإغاثة الإنسانية ، أو حتى من المشاركة في أي عمليات حفظ السلام التابعة لـ UN هذا مع 1990 ، ولكن بتقدم السنوات وسريان اتفاقيات الأمن الجديدة اضطلعت ألمانيا بتغيير نسبي في إستراتيجيتها تحديدا استعمال القوة لتحقيق الأمن والاستقرار ، بالمحافظة على معالم القوة المدنية لديها من خلال استمرارية أطر التعاون، التعددية و تعزيز القيم المدنية . لعل من أسباب هذا التغيير حدوث تحول في عقيدة **Bundeswehr** كقوات مسلحة تحت قيادة موحدة⁹¹؛ كما أن حماية الأراضي الألمانية لم يعد قضيتها الأساسية ، بل أصبحت أولوياتها : التهديدات الإرهابية ، حماية الحدود بما فيها دول الجوار ، إدارة الأزمات وإعادة الاعمار⁹².

إضافة إلى ظهور تغير في إدراك الدولة القومية بأن الخدمات العسكرية المقدمة تمثل نواة الواجب المدني و أن فكرة حملات قوات **Bundeswehr** هي للتدخل العسكري ذو الأغراض الإنسانية وتحت شرعية قانونية ، حيث أن المبادئ التي أسسها الضابط و الملازم العام في الجيش الألماني " **ولف غراف فون بوديسين : Wolf Graf Von Baudissin** " (1907-1993) أصبحت الهوية الأساسية للقوات المسلحة الألمانية **Bundeswehr** ، فالمنظر البريطاني " **صامويل فاينر : Samuel E. Finer** " يؤكد بأنه لا توجد مؤسسة وطنية أكثر رمزية للاستقلال، السيادة و المساواة مع الشعوب أكثر من القوات المسلحة للدولة ، ذلك أول فعل تقوم به الدولة اثر انشائها القوات الوطنية ، كما أن المنظر " **غوين هاريز جنكينز : Gwyn Harries-Jenkins** " ينفي أن تكون القوات المسلحة الألمانية مجرد جزء من البيروقراطية و المراقبة المدنية⁹³؛ انما احتكارهم القوة يمنحهم وضعية خاصة تكرر هوية مدنية، استثنائية وفعالة للدولة الألمانية ، إذ أنه عند انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعتبر ألمانيا نفسها قد حققت بعد استقلالها وسيادتها الا عندما شكلت قواتها المسلحة **Bundeswehr** في 1955 كجزء أساسي من المجتمع و الدولة الألمانية ، كما تطرق " **صامويل هانتنغتون : Samuel P. Huntington** " لهذه الناحية في كتابه " **الحربي و الدولة : The Soldier and the State** " ، واصفا إياها أحد أهم مكونات السياسة الأمنية العسكرية الألمانية التي تعمل على تعزيز أمن مؤسسات الدولة المدنية في نواحيها الاجتماعية، المالية والاجتماعية ضد التهديدات التي قد تلحقها من دول أخرى⁹⁴.

ومن أهم العمليات التي شاركت فيها قوات **Bundeswehr** خارج الأراضي الألمانية **out of area** : عمليات **UNTAC** بكولومبيا في 1992 تحت الحماية الأممية و **UNOSOM-2** في 1993 بالصومال ، كما شاركت بقوات دعم جوية في سراييفو **Sarajevo** طيلة حرب البلقان بالبوسنا بالعملية المسماة **SHARP GUARD** ، في 1995 شاركت بنحو 4000 مقاتل في عملية **IFOR** بالبوسنا والهرسك و لاحقا **EUFOR**⁹⁴؛ أيضا التدخل العسكري في أفغانستان لدعم الحكومة الأفغانية ، حفظ السلام وتوفير جو ملائم للمساعدات المدنية والإنسانية في اطار عملية **ISAF** التي قال بشأنها قائد القوات المشتركة عن أهداف ألمانيا في حملتها العسكرية آنذاك بأنها **لضمان استقرار أكبر في أفغانستان**⁹⁵.

لا يمكن إدراك وظيفة القوات المسلحة الألمانية في إطار العلاقة القائمة عسكري- مدني **civil-military relations** ، الا عند فهم مقاربة " **آينر فوهرنغ : Innere Führung** " ، وهو الذي شغل منصب قائد القوات المسلحة وجهاز العلاقات المدنية – العسكرية الألمانية مدة خمسين سنة، تحت بند رئيسي : " **تحقيق أكبر قدر من الأمن العسكري، بأقل التضحيات في القوة المدنية وقيمها الحاكمة** " ، فقد عمل على جعل القوات المسلحة أكثر كفاءة عسكريا، تحت مراقبة القانون ومبادئ الحرية الديموقراطية ، بالإضافة الى زيادة قدرتها للاندماج اجتماعيا⁹⁶.

لهذا ، فإن التواجد الفاعل للعلاقة مدني-عسكري من شأنه إتاحة قيم اجتماعية في ظل ممارسة عسكرية تعمل على الاستجابة بفعالية لمتطلبات المجتمع وقواه بمختلف ايدولوجياتها من جهة، ومن جهة أخرى للضرورات الوظيفية المتعلقة بالتهديدات الأمنية⁹⁷ ؛ ذلك أن المؤسسات العسكرية في ألمانيا العاملة بمعزلٍ عن القيم الاجتماعية لن تتمكن من أداء فعال ، فمقاربة العلاقة مدني – عسكري الألمانية تنطوي على الدمج بين فرضيات الآباء المؤسسين للقوات المسلحة الألمانية و الطرح الذي أتى به " آينر فوهرنغ : **Innere Führung** " ، للوصول الى مساحة توافقية بين العسكرية كضرورة و المبادئ الديمقراطية كفكرة و قيمة بناءة ، يكون التناغم بينهما هو الحل⁹⁸ .

هذا التناغم يتطلب إنشاء مؤسسة تناط إليها مهمة تحويل المبادئ الأساسية المكونة لديمقراطية الدولة و حكومتها في إطار قانوني ، إلى مهام عملياتية ذات كفاءة و فعالية تنجزها القوات المسلحة وظيفتها العسكرية ، فالتفاعل المشترك بين القوتين هو لب العلاقة مدني-عسكري الألمانية ، وعليه فإن الأولوية ستكون للحفاظ على التوازن القائم بين الفعالية الوظيفية و القيم الديمقراطية المجتمعية .

وقد وضع " آينر فوهرنغ : **Innere Führung** " لتحقيق هذه الأولوية أربع شروط رئيسية⁹⁹ :

1. الاندماج؛
2. الشرعية القانونية؛
3. التحفيز؛
4. نظام داخلي يعامل فيه العسكري معاملة إنسانية.

لعل أهم من رسم حدود العلاقة الألمانية للاطار مدني-عسكري بشكل جيد، هو منظرها الأول " هانس مول : **Hans Maul** " وفق التوصيف التالي¹⁰⁰ :

" ترتكز القوة المدنية على تقبل فكرة ضرورة التعامل مع الآخرين بسبل تعاونية في سياق تحقيق الاهداف الاقليمية والدولية ، واعطاء الاولوية للقطاع الاقتصادي المالي ضمانا للمصالح الوطنية الألمانية ؛ أما حضور الوسائل العسكرية يكون بغرض حماية حركية هذا التعاون و التفاعلات القائمة من خلاله **A Safeguard** استعدادا لتطوير بنيات فوق وطنية تقوم على معالجة القضايا الحاسمة "

من خلال التعريف ، يبدو أن الفهم المكتمل لحقيقة القوة المدنية الألمانية يتضمن بالضرورة معرفة وضعية قواتها المسلحة **Bundeswehr** في اطار سياستها الأمنية الجديدة ، التي تعمل بالأساس على حماية **safeguard** المصالح الوطنية بمختلف أبعادها ثم لعب دور مؤثر في السلم العالمي بمعنى تمدين القوة العسكرية ؛ يمكن تلخيص مقاربة **Hans Maul** في النقاط التالية :

- **never alone** ويعني بها : الدعوة للسلام وتحقيقه، الأخلاق و الديموقراطية؛
- **never alone** ويعني بها : التكامل، التعددية الثقافية و الديمقراطية؛
- السياسة لا القوة **politics, not force** : تفضيل الخيارات السياسية في الغالب؛
- القيم محددة للمصالح **norms define interests** .

في ظل ماتعرضت له فكرة دخول ألمانيا في عمليات عسكرية من عقبات و معارضات سياسية ، لا تزال الدولة الألمانية تحمل فيها دلالات القوة المدنية¹⁰¹ ؛ وفق ما جاء في تصريح " جوشكا فيشر : **Joschka Fischer** " بهذا الخصوص¹⁰² :

"نحن في صراع حقيقي بين مبادئنا الأساسية من جهة؛ حيث يتم التنازل عن استعمال القوة في مقاربة لرؤية عالم تُحلّ فيه النزاعات بشكل عقلاني قائم على قواعد القانون و القرارات الصادرة عن العمليات الدستورية، يستبعد فيه استعمال القوة الغاشمة، عالم تتجاهل فيها الغايات العسكرية و الهدف الأسمى فيها انشاء هياكل تحل محل التقليدية ؛ و على الجانب الآخر هناك معضلة دموية أين وجود الانسان و بقاؤه متوقف على استعمال القوة العسكرية في ظل التزامنا بالتضامن واللاعنف ... هذه هي معضلتنا"

و قد لاقى هذا التصريح صدى كبير في الوسط السياسي الألماني، على غرار حزب الخضر التي أيدت التدخل العسكري في البوسنة :عملية UNPROFOR ، حتى أن السياسي في حزبها " Waltraud Schoppe " جادل في ضرورة " تطوير ثقافة التدخل " بما فيها القوة العسكرية في حالات معينة مثل الحالة البوسنية ، فبالنظر إلى القانون الأساسي الألماني و المراجعة النقدية للماضي، يتوجب على القوات الألمانية تحليل الأحداث السياسية الجارية وتكوين تصور كافٍ يتوافق مع القيم المتعارف عليها قبل الاقدام على أي خطوة¹⁰³ ؛ لأن استعمال القوة في سياسة ألمانيا الخارجية يصنف تحت بند " الاستمرارية المعدلة " ¹⁰⁴.

فثقافة ضبط النفس **Culture Restraint** التي ظهرت مع فترة النازية واستمرت مع بداية وضع بناءات الدولة الألمانية الفدرالية الجديدة ، يُعبّر عنها بأنها المسؤولة عن الاستثنائية الألمانية باستعمال القوة في مواضع مُعيّنة¹⁰⁵ ؛ وفي تأثيرها على قرارات عدم المشاركة في التدخلات العسكرية بمناطق متفرقة من العالم، حيث أكد العديد من منظري السياسة بأن هذه الثقافة السائدة سرعان ما ستتغير على ضوء الأحداث السياسية "الدramاتيكية" المتلاحقة ، لتنتقل من كونها ثقافة سياسية ثم قضية رأي عام و نقاش سياسي دائر وصولاً الى سلوك سياسة خارجية لدولة تتبنى نمط القوة المدنية في تسيير شؤونها.

فالأزمات الدولية و ضغوطات حلفاء ألمانيا الغربيين مرورا بالجماعات المؤيدة لإعادة العسكرة اضعافاً للشرعية ، هذا المسار كان كافية بمرور عقدٍ من الزمن لجعل سياسة ألمانيا تتغير تجاه استعمال القوة ، فعند رسم منحى بياني لسلوك السياسة الخارجية الألمانية تجاه استخدامها للقوة ، نلاحظ بأنه يشهد تصاعداً لافتاً : إذ أن نطاق تدخلات القوات الألمانية العسكرية نما بطريقة كمية وكيفية من حيث اتساع مساحاتها و خطورة عملياتها¹⁰⁶.

أبرز مثال بهذا الخصوص تدخل القوات المسلحة الألمانية في حرب كوسوفو، فرغم أن " هانس مول : Hans Maul " احتج على مشاركة ألمانيا في حرب كوسوفو واعتبره اختباراً قاسياً لمدى امتثالها لمعايير القوة المدنية¹⁰⁷؛ فاستخدام القوة حسبه يعتبر الحل الأخير عندما تصبح القيم و المبادئ موضع تهديد بمعنى أنها محاولة لإقرار السلام ، تبعاً لهذا القوة المدنية تمارس من خلال آليات إقرار قانونية في إطار النظام الدولي السائد كالأمم المتحدة مثلاً والتي قد تفسر على أنها حسٌ بالمسؤولية، كما أنه بالإمكان من خلالها تحديد فعل الجريمة **Crime**، العدو **Enemy** ووصف الوضعية **Situation** في حالة محددة¹⁰⁸ ؛ كما مثل لحظة حاسمة من سياسة ألمانيا الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة ووضعيته داخل الاتحاد الأوروبي، من قطع الطريق عليها لرئاسة الاتحاد الأوروبي والتهديد بفقدان مقعدها من مجموعة **G8** للدول الأكثر تصنيعاً في العالم¹⁰⁹ ؛ إلا أنه على لسان رئيس حزب الخضر الألماني آنذاك الذي كان له دور رئيسي في تغيير وجهة نظر اليسار السياسي، صرح عام 1995 بعد زيارة قادته للبوسنة بأن القوة العسكرية المتدخلة كانت بدافع أخلاقي بحت إيقافاً للإبادة ، بحيث كان لزاماً على القوات الألمانية المشاركة لإدفاع إنساني بحت ¹¹⁰.

في 2004 ، أنشأت خطة عمل بعنوان " **Civilian Crisis Prevention, Conflict Resolution and Peacebuilding** " ، كثمرّة جهود الأحزاب السياسية "ضد العسكرية" ، حيث عمل الائتلاف الحزبي للخضر و الديمقراطي الاجتماعي في البرلمان الألماني، كما عددٌ كبيرٌ من الوزراء على غرار وزير الدفاع إضافة لعددٍ من الشخصيات الثقافية النخبوية من أكاديميين وهيئات مجتمع مدني طيلة خمس سنواتٍ ، على الدفع بقرارٍ حكومي يقضي بإرسال القوات المسلحة **Bundeswehr** للقتال مع بعثات **NATO** لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في حرب كوسوفو (1998-1999) ¹¹¹ ؛ يذكر أن ألمانيا انضمت لمنظمة **NATO** العسكرية في 6 ماي 1955 ، وعلى إثرها تحولت (**Dienststelle Blank**) إلى وزارة الدفاع الألمانية في 5 جوان 1955 ، التي تشغل حقيبتها حالياً ومنذ 2013 الوزيرة " **Ursula von der Leyen** " ¹¹² .

في 24 مارس 1999 ، قامت أربع فرقٍ من القوات الحربية الألمانية بالإقلاع من قاعدتها العسكرية **Piacenza** ، للمشاركة في عمليات **NATO** بالحرب ضد دولة يوغسلافيا الفدرالية، وقد شكل هذا الأمر انعطافاً كبيراً في تاريخ دولة ألمانيا الفدرالية منذ 1945 ، حيث أن القوات العسكرية الألمانية قامت بعمليات قتال هجومي ضد دولة ذات سيادة ¹¹³ .

على أنه يمكن تلخيص تحرك ألمانيا بحملتها العسكرية بكوسوفو في ثلاث نقاط رئيسية :

(1) حس المسؤولية تجاه حلفائها بالناتو و حكومة الائتلاف " الحمر/ الخضر : **Red/Green government** " ، فالدرس الأول الذي تعلمته من كوسوفو هو محدودية أدوات السياسة الخارجية لدولة مثل ألمانيا ، حيث أن مفهوم الهوية و الوطنية متاخم لها مع مفهوم التعددية ما يمثل امتداداً لمبادئ القوة المدنية الألمانية ، لأن سياستها الخارجية بدت مكونة مما تنص عليه التزاماتها مع الحلفاء و الشركاء الدوليين، و إن لم تشارك ألمانيا بقواتها في كوسوفو فستقوض وضعيتها الدولية باعتبارها حكومة جديدة ينجر عنه أزمة سياسية محلية كبيرة.

(2) حس أخلاقي و مسؤولية سياسية تجاه المعاناة الإنسانية بكوسوفو، ما يُظهر الجانب المعياري القيمي في معادلة السياسة الخارجية الألمانية كقوة مدنية في توظيفها للقوة ، فان حدث و لم تشارك ألمانيا بقواتها فسيكون ذلك إعادة إحياءٍ للتاريخ الاستعماري لألمانيا ثم تكريساً "للهتلرية" و حادثة الهولوكوست **Hitlerism and the Holocaust** ، فهوية ألمانيا في فترة ما بعد الحرب بنيت على رفض ماضيها الشمولي، إذ وُجد إحساس مشترك من قبل الألمان بأن هناك شيئاً ما يمكن فعله تجاه الأعمال الوحشية و نداءات الاستغاثة بكوسوفو.

(3) كان هناك قلقٌ و حذرٌ ألماني ولو بشكل سري متكتم عليه حول طلبات اللجوء و الهجرة ، هذه الأخيرة التي تمثل ملفاً سياسياً حساساً بألمانيا وعلى كامل منطقة أوروبا الغربية ، تنجر عنه مواضيع أخرى ذات علاقةٍ بنزعة العنصرية و جماعات الفاشية الجدد المتطرفين ، و قد أشار لهذا وزير الدفاع الألماني " رودولف شاربين : **Rudolf Scharping** " في معرض تعليقه عن السلوك الألماني تجاه الأزمة، متسائلاً عما إذا كان التعامل بالقوة، القتل و الطرد لعرقلة هذه الأزمات من جذورها هو الحل ؟ أم يَجْدُرُ التفاعل بسلبية و الانتظار حتى تصل عواقبها لديارنا؟ ثم يضيف بأنه من الخطأ الاعتقاد أن مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة **UN** يمثل المصدر الوحيد للقانون الدولي ¹¹⁴ ؛ وبالمثل ينفي السياسي الألماني " كارل هانز كامب : **Karl Heinz Kamp** " الاعتقادات السائدة بان **NATO** قام بتكليفٍ ذاتي للتدخل في كوسوفو ، بحجة الحماية تحت مكنى شرطي العالم **World Policeman** فيما تكون الغاية الهيمنة والاستغلال ¹¹⁵ .

ان المخطط التالي يلخص أهم النقاط المتضمنة للسياسة الأمنية الألمانية، و استعمال قوتها العسكرية بما يتوافق و دلالات قوتها المدنية :

الشكل 01: الاطار العام لعلاقة " مدني-عسكري ، Civil-Military " الألمانية

تَحَوُّلٌ في السياسة الأمنية الألمانية منذ 1990

استمرار في نظام التحالف الغربي الممثلة أساسا في عضوية NATO، واندماج القوات المسلحة الشرقية و الغربية في جيش ألماني موحد .

اعادة هيكلية جديدة للجيش الألماني وخلق الحركية، الفاعلية، المرونة و الالتزام بالقيم المدنية في تدخلاته خارج الحدود.

العمل على نشر و تطوير ثقافة التدخل لأغراض انسانية

هذه التغييرات أفضت الى أربع مبادئ رئيسية :

*Norms
Define
Interest*

باعتبار ألمانيا قوة مدنية فهي تسعى الى تمدين سلوكياتها العسكرية.

*Politics
, Not
Force*

اقامة علاقات مع دول أوروبا الغربية في اطار تعاون و شراكة على كافة الأصعدة

*Never
Alone*

الحفاظ على عضوية الناتو، و العمل على تكوين آلية دفاع أمني مشترك بقيم و مبادئ مدنية.

*Never
Again*

الدولة الألمانية ترفض اعادة التجربة التاريخية و الدخول في حروب لأغراض عدوانية.

استمرارية معدلة : تحقيق أكبر قدر من الأمن العسكري، بأقل التضحيات في القوة المدنية وقيمها الحاكمة

المصدر : تصميم الطالبة

إن إستراتيجية الاستمرارية المعدلة لا يقتصر تطبيقها على حالة الحرب في كوسوفو ، إنما تتكرر في العديد من المواقف التي واجهت الفدرالية في ذات الشأن ، نذكر منها حالة الحرب في ليبيا اثر ما يسمى "ثورات الربيع العربي" ، حيث أنه عند تاريخ **فيغري 2011** بدأت المظاهرات في ليبيا للمطالبة بتغيير نظام الحكم القائم ولكن بفعل تدهورت الأوضاع لأعمال عنف ، تقدمت UN بحل في **07 مارس 2011** مضمونه تكوين منطقة حظر للطيران حول ليبيا و القيام بعملية عسكرية يكون استخدام القوة العسكرية فيها مسموحاً ، أما ألمانيا رفضت التدخل العسكري وقد كانت آنذاك عضواً غير دائم بمجلس الأمن فقررت الامتناع عن التصويت لصالح قرار منطقة الحظر، هذا ما طرح علامات استفهام حول الدوافع¹¹⁶ ؛ إذ لا يتوجب على ألمانيا التواجد في أي مكان و التدخل في كل مكان حسب ما صرح به وزير الدفاع " **جيدو وسترويل : Guido Westerwelle** " حيث قال بأن ألمانيا ليست في وضعية لالغاء التوتر في كل مكان من العالم ، و هذا تفسير واضح لدولة تتبع سلوك القوة المدنية حيث أرسلت برسالة واضحة على أنها دولة مختلفة و الاختلاف يكمن في التحرك بفاعلية تحكمها مجموعة من القيم و المعايير الواضحة¹¹⁷ .

هنالك أيضا مثال آخر في القرار الذي اتخذته المستشارة "إنجيلا ميركل" ، استجابةً لطلب الرئيس الفرنسي " فرنسوا هولاند " اثر هجمات باريس الإرهابية **13 نوفمبر 2015** ، بارسال **1200 مقاتل** لمحاربة منظمة داعش الارهابية بسوريا ، حيث أن القوات الألمانية لم تشارك في العمليات بشكل مباشر، وان مهمتها ذات طابع مدني متمثل في توفير المساعدات اللازمة لطائرات الاستكشاف والسفن الحربية ، تحت شعار : **حماية أمن الألمان حيثما وجد هنالك خطر**¹¹⁸ .

● الفرع الثاني : معالجة إقتصادية / إحصائية لشكل العلاقة مدني-عسكري الألمانية

ان بقاء الدولة كفاعل رئيسي في تشكيلة فواعل السياسة الأمنية و تحليلاتها ، يتضمنه بالتأكيد علاقة مدني-عسكري كمكون مؤسستاتي مهم وألية معقدة للممارسة الديمقراطية ، و في اطار هذه العلاقة كانت وظيفة العسكرية **Military** في الدولة تناقش وفق لفظ " الرقابة المدنية : **Civilian Control**"¹¹⁹ ؛ حيث يوجد العديد من الدراسات التي ركزت بشكل كبير على مسألة الرقابة المدنية عند تناولها شكل العلاقة مدني-عسكري و مراحل تطورها¹²⁰ ؛ فالى جانب اعتبار الشق العسكري في الدولة على أنه أداة الضغط الشرعية و القدرة في أحيان كثيرة لعب دور ايجابي في الحياة السياسية و الاجتماعية ، فان اساءة استعمالها و توظيفها مع الشق المدني قد يخلق رقابة مدنية في مستوياتها الدنيا¹²¹ ؛ فلفظ "الرقابة المدنية" يسمح بقراءتين سواء ايجابية أو سلبية وفقاً لمخرجات عملياته¹²²؛ فالرقابة المدنية في صورتها المثلى، تنبع من استعمال القوة العسكرية مع أطراف فاعلة أخرى بصورة جماعية¹²³ ؛ تُحْتَرَمُ فيها الشرعية الدولية وقوانينها الحاكمة ما يشكل حالةً من التنسيق و تبادل الخبرات ضمن نظام أمني مشترك¹²⁴ .

لقد جعل البرلمان الألماني **Grundgesetz** نطاق عمليات القوات الحربية الألمانية مقتصرةً ليس فقط على عمليات الدفاع المشتركة بل في اطار الرقابة المدنية المتعددة النواحي ، مما كرس مفهوماً وثقافة استراتيجية جديدةً ، الأمر الذي ساعد على انتشار دعاة السلام **prevalense pasifist** ، فألمانيا قوة مدنية تتحاشى أن تكون قوة عظمى عسكرية اعلاءً لأهدافها الاقتصادية ، المالية و الالتزام بالمسؤولية تجاه ارساء السلام الدولي ، فضلا عن كونها عضواً دائما بمجلس الامن الدولي للأمم المتحدة UN ،

مما يجعلها على استعداد لنشر قوات **Bundeswehr** في مناطق واسعة حفاظاً للأمن ، السلم و التعاون المشترك تحافظ فيه على طابعها المدني .

تعتبر صياغة الحكومة الجديدة مشروع " مفهوم جديد لحل الأزمات و حفظ السلام : **Deutsche Bundesregierung** " سنة 2000 الذي أصبح ساري المفعول في 2004 ، مقدمةً لاصلاحات أعمق و أشمل تكون أداتها الرئيسية في ذلك الرقابة المدنية ، يتأسس هذا المفهوم الجديد على مجموعة من المبادئ لعل أهمها إعطاء مفهوم موسع للأمن ، بعدما كان متعارفاً عليه في شقه التقليدي بأنه الكيفية التي تستعمل فيها الدولة قوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها و استقرارها السياسي، مقتصرة على أمن حدودها ضد أي تهديد عسكري خارجي، مشتملاً طلب الاستقرار: السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي باحترام حقوق الانسان، العدالة الاجتماعية ،حقوق القانون، المشاركة في صناعة القرار و حماية الموارد الطبيعية¹²⁵.

إن المجتمعات المدنية لا تزال تعيش في عالم غير آمن، فهي بحاجة مستمرة للجانب العسكري لحمايتها، لأنه هنالك في المجتمعات الغربية إحساس مشترك بأن وجود الرقابة المدنية للقوات المسلحة الغرض منه تجنب حصول دولة داخل دولة، ان حدثت وحصلت قطيعة بين القوة المدنية للدولة و قوتها العسكرية¹²⁶؛ لأن الوسائل العسكرية تكون دائماً مرافقة وداعمة لطرق الإدارة المدنية للأزمات¹²⁷.

فقد قامت وزارة الداخلية الألمانية بصياغة مشروع جديد أسمته "anticipation strategy" لمحاربة الجرائم وتعبئة القدرات اللازمة لإعادة البناء في الدول الهشة ، ففي 2006 بلغت كلفة هذه الاستراتيجية المطبقة 16.9 مليون يورو، أما في 2010 وظفت ألمانيا 270 ضابط شرطة لصالح 12 مهمة دولية خاصة بالشرطة في اطار أربع عمليات لـ UN وهي :

- الادارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو UNMIK ؛
- مهمة الأمم المتحدة في ليبيريا UNMIL ؛
- مهمة الأمم المتحدة في السودان UNMIS ؛
- مهمة الأمم المتحدة – الافريقية في دارفور UNAMID ؛
- بالإضافة إلى سبع مهمات لـ EU في : جورجيا، أفغانستان ،مالدوفا/أوكرانيا ،كوسوفو، فلسطين ، البوسنا و الهرسك ، بعثة المساعدة الحدودية في فلسطين¹²⁸

تأتي هذه التدخلات ضمن ما يصفه " كلوزويتز: Clausewitz " بوظيفة القوات المسلحة كأداة من أدوات الدولة المعاصرة ، حفاظاً على أمنها أو أي تهديدات قد تتعرض لها ، إلا أن هذه الوظيفة الدفاعية **Defensive** ليست حكراً لها ، فقد تقوم الدولة بالهجوم على أراضي دولة أخرى لمصلحة وطنية محددة لديها¹²⁹؛ دون الرجوع لما جاء في الفصل السابع للأمم المتحدة أن التدخلات العسكرية عمليات تستهدف دولة معينة بموافقة حكومتها لإقامة السلام والأمن الدوليين، وهذا التدخل يكون جراًء حرب مدنية ، أزمة إنسانية، هجوم على منشآت حيوية أو وضعية سياسية حرجة¹³⁰.

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، عملت حكومة الائتلاف الحاكم الألمانية على مكافحة الإرهاب من تهديداته بإحداث طفرة في مجالها الاقتصادي و المالي ، حيث لم توجه مخصصات ميزانياتها لمجالها العسكري بشكل مطلق بقدر ما كان إنفاقها بالموازاة مع الشق الاقتصادي في إطار تعاوني تنسيقي خاصة في ميزانية عام 2005 ، إذ تراجع الانفاق العسكري من 9% في 2004 الى نسبة 7.5% سنة 2005 في ظرف عام واحد¹³¹ ؛ في 2012 ، شاركت ألمانيا بنحو 340 موظف شرطة

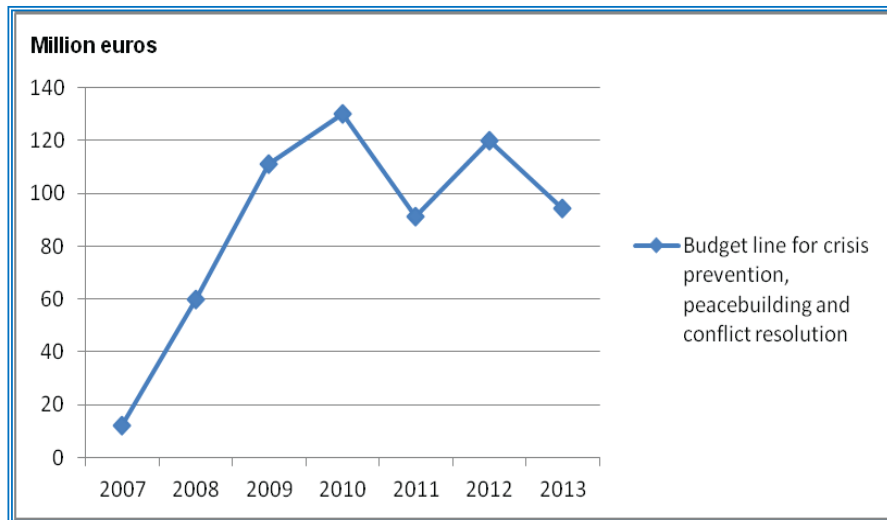
في كل مهمة شرطة قامت بها UN و EU ، ومع نهاية ديسمبر 2012 كان نحو ثلث الشرطة الألمانية في مهمات دولية بأفغانستان، وقبلها في 2002 تعهدت ألمانيا أن تكون الدولة الرائدة المسؤولة عن تدريب الشرطة لمهمات دولية¹³².

في 2010، توزعت تكلفة المساهمات في ميزانية الدولة الألمانية لمهمات الدولية على النحو التالي¹³³:

- حجم الميزانية و الانفاق المخصصة لأفغانستان، البوسنة وكوسوفو: 10 مليون يورو.
- نفقات الموظفين المدنيين 2.6 مليون يورو.
- الهبات المقدمة من : معدات طبية ومؤسسات رعاية اجتماعية 251.510 يورو.
- المساعدات المقدمة جراء الكوارث الطبيعية 4.77 مليون يورو.
- وقد قسمت وزارتي التنمية مع الشؤون الخارجية والدفاع ميزانية مهماتها الدولية لخمس أنواع :
 1. ميزانية تعزيز الهياكل الاجتماعية.
 2. ميزانية المساعدات الإنمائية لحالات الطوارئ أو المراحل الانتقالية.
 3. ميزانية التعاون الثنائي في شقه المالي.
 4. ميزانية التعاون الثنائي في شقه التقني.
 5. التعاون الثنائي في شقه المالي الإقليمي.

فعلى إثر أزمات الاقتصاد الكلي الأوروبية و تجدد التهديدات الأمنية ، انتقلت وزارة الدفاع الألمانية من استراتيجية " أكثر إنفاق : more expenditure " الى استراتيجية " أكثر عقلانية : more wisely "، ببذل المزيد من الجهود و التنسيق مع دول NATO بأقل تكلفة ممكنة " doing more with less "، رفع مستويات الاستعداد ، المراقبة والتخطيط¹³⁴؛ فقد بلغت قيمة ميزانيات حفظ السلام المجمعة لدى دول NATO ما قيمته 7.54 بليون دولار للفترة الممتدة : جويلية 2013 إلى جوان 2014، متضمنة قيمة كل عملية عسكرية و تكلفتها الحقيقية كنفل القوات، المعدات اللوجستية ، رواتب الموظفين العسكريين و المدنيين و ميزانيات إعادة تسليح القوات¹³⁵؛ و قد قُدر الغلاف المالي الذي خصصته ألمانيا 3.5 بليون أورو¹³⁶.

الشكل 02: منحى بياني لتطور الانفاق المالي لوزارة الدفاع الألمانية على مهماتها الدولية (2007-2013)



Source : Sophie Charlotte Brune, Anne Kovacs and others, *Crisis and conflict prevention strategies : An international comparison*, UK : Rand corporation, 2015, p.112.

يظهر من المنحنى البياني لتطور الانفاق المالي لوزارة الدفاع الألمانية على مهماتها الدولية (2007-2013) أن الخط التصاعدي يمثل عمليات الدولة الألمانية كقوة مدنية، بجوانبها الاقتصادية المالية في الحماية من الأزمات، حفظ السلام وإعادة التعمير في أفغانستان ، حيث وصلت أعلى معدلاتها في 2010 بانفاق مالي جاوز 130 مليون أورو، بعدما كان في مرتبة متدنية قاربت 20 مليون أورو في 2005 وهو تاريخ بداية السياسة الجديدة المتبعة للدولة الألمانية ، كدليل أن الديمقراطية كقيمة و ممارسة على علاقة توافقية مع قوتها العسكرية تحت بند "ديموقراطية السلام"¹³⁷ ؛ لأن توظيف القوة لديها مرتبط بمجموعة من المبادئ : القرارات الجماعية قائمة أساسا على الردع ، فعالية صناعة السلام و الدفاع ضد القوة المعادية، التعامل مع هياكل أمنية تعاونية NATO بدلاً من هياكل أمنية جماعية UN¹³⁸ ؛ فضلا عن تطوير التعاون العسكري مع المنظمات الغير حكومية NGO لزيادة منسوب الفاعلية في الأهداف المحددة ، محافظة فيها على توصيف القوة المدنية¹³⁹ .

ثم أن المحافظة على توصيف القوة المدنية الألمانية بدا جليا في حرب الخليج أعقاب نهاية الحرب الباردة مباشرة 1990، أين واثم مفهوم اللاعسكرية Non-Military كون ألمانيا قوة مدنية¹⁴⁰، فقرر البرلمان الألماني تقليص عدد القوات المسلحة من 250.000 الى 185.000 مقاتل¹⁴¹؛ و في الوقت الذي كان يوجد استنكار من اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية من عدم مساهمة ألمانيا بالعسكرية ضد العراق، واصلت مساعدة العراق في انتاج الغاز الذي كان يمثل مصدر تهديد لاسرائيل، كما أنه وبسبب مطالبة تركيا حلفائها بالنااتو تزويدها معدات عسكرية لدرء العراق عن أي تهديد محتمل بأراضيها الجنوبية، أرسلت بتاريخ 2 جانفي 1991 ما مجموعه Alpha-Jets 18 لتركيا¹⁴² .

وتواصل الدعم المالي و اللوجستي من قبل ألمانيا دون تسجيل دخول عسكري مباشر لها في العراق، اذ دفعت قرابة 16 بليون D-Mark آنذاك لتمويل عملية "عاصفة الصحراء : Desert Storm"، هذا السلوك الاستثنائي وسط حلفاء ألمانيا بـ NATO و EU عبر عنه السياسي الألماني " كارل لامر: karl Lamers " بقوله أن ألمانيا ستكون " bundnis- und europafahig "، بعبارة أخرى ألمانيا ستكون شريكا موثوقا به سواء بالنااتو أو في مستقبل السياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي¹⁴³ .

المطلب الثالث : دلالات التلاقي المعرفية للقوة المدنية الألمانية مع المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.

بالنظر إلى أن وظيفة النظرية قائمة على اعتبارات موضوعية تسمح للباحث بتقييم التفاعل الحاصل بين المتغيرات الداخلية و الخارجية بغية الحصول على نتيجة معرفية محددة ، فالمقاربة النيواقعية كما النيولبرالية و البنائية للقوة المدنية الألمانية تُظهرُ عدداً من نقاط التلاقي المعرفية بينهما، تتلخص فيما يلي :

الفرع الأول : مع النظرية النيواقعية.

❖ إن استعمال ألمانيا للقوة العسكرية يوضع في أطر محددة وبأساليب تبتعد في كثير من الأحيان عن الاستعمال المباشر كأسلوب الردع ، إجراء العقوبات الاقتصادية و المالية مثلما يجري تجاه روسيا جراء الأزمة في أوكرانيا¹⁴⁴ ؛ فحسب المنظر الألماني " شولر : Schlor " السياسة الأمنية الألمانية أخذت شكلاً جديداً بعد نهاية الحرب الباردة و "استئصال الحدود في أوروبا" حيث أصبحت تضطلع على مسؤوليات و ضغوطات هيكلية كونها قوة مركزية في أوروبا¹⁴⁵.

❖ حتى مع قدرات ألمانيا العسكرية المحصلة و الخرجات التي تقوم بها في العديد من مناطق التوتر و النزاع من استعمال مباشر للقوة مثلما هو الحال في حرب كوسوفو، فإنها لا تزال تحافظ على هويتها كقوة مدنية ذلك أن الإشكال حينها يطرح في : في أي إستراتيجية سياسية يمكن توظيف القوة العسكرية ؟ كيف استعملت هذه القوة ؟ و عما إذا كان استخدام القوة تم وفق غطاء قانوني دولي؟

❖ تكون الغايات العسكرية الألمانية دوماً امتداداً للوسائل المدنية في إدارة النزاعات، إضافة لكونها الخيار الأخير بعد استنفاد الحلول السلمية للأزمات الكائنة، أو في حالة الدفاع عن النفس حيث يؤكد منظر القوة المدنية " دوشان : Duchêne " بأن حيازة الأسلحة لأغراض دفاعية لا يتعارض أبداً مع مفهوم القوة المدنية¹⁴⁶.

❖ استعمال القوة العسكرية الألمانية لا يكون بصفة انفرادية بل في اطار مؤسساتي أمني بناءً على قرارات جماعية بغرض حفظ السلام و صناعته¹⁴⁷.

❖ حسب منظر القوة المدنية الألمانية " هانس مول : Hanns Maul " وبفعل الترابط المتزايد بين الدول و المجتمعات أضحت الدول غير قادرة على حماية أمنها وتأمين ازدهار شعوبها بصفة انفرادية، فاستخدام القوة العسكرية عند ألمانيا نابع من مفهوم ضمان السيادة الوطنية وتوازن القوى على المستوى الإقليمي، وصولاً لتأمين " المصلحة الوطنية : national interest " في نظام أمني متعدد الأطراف يتجاوز حدودها المرسومة¹⁴⁸.

❖ يؤكد Hanns Maul أنه حتى وان اعتبرت دولة ذات قوة مدنية ، فان هذا لا ينفي عنها استعمال القوة مطلقاً¹⁴⁹؛ يشاركه الرأي المنظر " ستيليو ستافريديس : Stelios Stavridis "

الذي يعتبر استعمال القوة جزءاً من النموذج المدني الداعم للقيم المدنية كإعلاء القيم الإنسانية والمبادئ الديمقراطية¹⁵⁰.

❖ في إطار المصلحة الوطنية، للمنظر " هانز بيتر شوارز : Hans-Peter Schwarz " وجهة نظر خاصة في مقال طرحها عام 1994 بعنوان " l'Allemagne est la puissance européenne la plus importante " ، أكد فيها أن على ألمانيا إعادة النظر في سياستها الأمنية و الخارجية بما يتوافق و مصلحتها في أوروبا والعالم ، فالأمر لا يتعلق بلعب دور مهيم " un rôle hégémonique " بما يُشبهه " le géant traumatisé " بقدر ما يتوجب على ألمانيا صياغة اتجاه أكثر وضوحاً وأكثر تعبيراً لدولة فدرالية تعطي الأولوية لمجالات الأمن ، الاقتصاد و المالية على حد سواء¹⁵¹.

❖ كما أن المؤرخ " غريغور شلغن : Gregor Schöllgen " في معرض كتابه " الخوف و القوة : peur et la puissance la " ، يؤكد أن على ألمانيا فرض دورها كقوة عظمى أوروبية ، دون تكرار أخطائها أو التَّنصُّل من مسؤولياتها أو نسيان زلاتها و جرائمها في منتصف القرن العشرين¹⁵²؛ ذات الأكاديمي نشر دراسةً في 2003 بعنوان " L'entrée en scène, le retour de l'Allemagne sur la scene mondiale " ، يُبيِّن فيها أن هناك إعادة ميلاد لدولة ألمانيا الوطنية في قلب أوروبا كقوة متمركزة قادرة على التأثير بقراراتها على المستويين القاري والعالمي ، فقد استطاعت قول "لا" برفضها المشاركة في حرب الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها ضد العراق 2003 ، ليؤكد من جديد اعتبار ألمانيا كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية¹⁵².

❖ في هذا المقام، يُمكنُ ذكْرُ الدراسة التي قدمها المنظر " كريستيان هاك : Christian Hacke " عن " السياسة الخارجية للفدرالية الألمانية : La politique étrangère de la d'Allemagne république fédérale " ، و التي طرح فيها تعريفاً واقعياً من وحي المصالح الوطنية للفدرالية الوطنية، واصفاً فيها التدخل العسكري لألمانيا في الحرب على أفغانستان في 2001 بمثابة "الفرصة" التي أحسنت استغلالها، أخرجت فيها سياستها الأمنية من ظل الوصاية و التبعية للماضي الاستعماري¹⁵³.

❖ بدوره نشر وزير الداخلية الألماني " وولفغان شوبل : Wolfgang Schäuble " في حكومة المستشارية "إنجيلا ميركل" كتاباً بعنوان " Tournés vers l'avenir " ، حث فيه المجتمع الدولي التعود على فكرة " أن الألمان ليسوا على استعداد للقبول بمكان من الدرجة الثانية في المسرح العالمي"¹⁵⁴؛ أما الوزير السابق من حزب اليسار " ايغون باهر : Egon Bahr " ومؤلف كتاب " الطريق الألماني : La voie allemande " يوصي التمسك بمبدأ السيادة الوطنية ، لأنها جزءٌ أساسي من لعبة المصالح الدولية فعلى التاريخ ألا يقف عائقاً لتأكيد المصالح الوطنية، ثم يضيف بأنه من المشجع أن يتجاوز الألمان هاجس تاريخهم الذي يكبحهم و التطلع للمستقبل الحامل للتقدم و الريادة¹⁵⁴.

❖ باعتبار ألمانيا قلب أوروبا الموحدة ، ما فتئت تتضخم و تتعمَّق في كل مجالٍ على غرار العسكري منه ، كما قامت ببناء مؤسساتها السياسية ، الاقتصادية المالية و تحولت في نصف قرن من الدولة المنهزمة في الحرب العالمية الثانية إلى الدولة المرشحة لمناطحة المستقبل مع الدول

الكبار: USA، اليابان و روسيا، فحول الاتحاد الأوروبي حالياً تحولت حول ألمانيا أين وجدت فيها مزايا الدولة القائد.

❖ ومن مظاهر هذه القوة: أصبحت عضواً فاعلاً في NATO ، مُصيرةً على حيازة مقعد دائم في مجلس الأمن إلى جانب الخمسة الحاليين¹⁵⁵ ؛ حيث كانت دوماً المفتاح لأي مبادرة داعمة باستمرار التعددية المؤسساتية والتعاون الإقليمي، و على استعداد لتحويل جزء من سيادتها إلى مستوى فوق وطني¹⁵⁶ ؛ المطالبة باعتماد اللغة الألمانية كلغة أساسية في EU ، تطالب بوجود جيش أوروبي موحد كقوة دفاعية مستقلة عن NATO ، اختيار فرانكفورت عاصمة مالية لدول EU ، دعم الاستقرار السياسي و الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية باعتبارها منطقة نفوذ ألماني بامتياز حيث توجد فيها جاليات ألمانية بكثافة تتطلع للعودة إلى الوطن الأم على غرار دول التشيك و السلوفاك¹⁵⁷ ؛ فحسب " هيوبر فدرين : Hubert Védrine " معايير القوة تحولت من النمط التقليدي و هو القوة العسكرية الصرفة للنمط الجديد الذي يعتبر نفوذ الدولة و قوتها يشمل نواحي أخرى : المالية ، التكنولوجيا و حتى الفكرية الثقافية ، بالإضافة إلى معايير: الإقليم و مساحته ، الكثافة السكانية، الكيان السياسي والدبلوماسي وسعة تأثيره على باقي الدول¹⁵⁸؛ يعتبرها البعض من المحللين نوعاً من السيطرة و الهيمنة التي من الصعب انهيارها وسط نظام جماعي أوروبي تقوده¹⁵⁹ ؛ في حين أن هناك من المعارضين لهذه القوة الألمانية " l'antigermanisme " بالقول أنها غير مؤهلة لأن تقود العالم و لا أوروبا بل مجرد دولة كبرى سويسرية ، متطورة و سلمية :

" à dominer ni le monde, ni l'Europe, mais à être une grosse Suisse prospère et paisible " ¹⁶⁰.

❖ تجدر الإشارة إلى أن الدولة كونها الفاعل الأساس في العلاقات الدولية عند الواقعيين القدامى، تعتمد إلى حشد المزيد من القوة العسكرية كأولوية في استراتيجياتها، فان النيواقعيين أكدوا على عامل المصلحة الوطنية في خضم نظام دولي يتميز بالفوضى ، اللاتبات ، المنافسة التي قد تصل أحيانا كثيرة حد النزاع ، لهذا فان ألمانيا باعتبارها قوة مدنية تسعى لأن تكون القوة الأولى في إقليمها ما يخلق لها تصوراً و هوية أمنية خاصة بها في النظام الدولي يُعبر عنها بالاستثنائية¹⁶¹ ؛ تشمل على مصالح ، أهداف، تغييرات بنيوية، أدوات تفضيلية في سياق سياسة و إستراتيجية تتباعد قدر الإمكان عن نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية¹⁶².

الفرع الثاني : مع النظرية النيولبيرالية.

إن المقاربة النيولبيرالية للقوة المدنية الألمانية تُظهر عدداً من نقاط التلاقي المعرفية بينهما، تتلخص فيما يلي :

❖ تعتبر النظرية الليبيرالية الجديدة من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، عند كل من " روبرت كيوهان : Robert Keohane ، جوزيف ناي : Josef Nye " ، وقد شهدت تطوراً كبيراً في سبعينيات القرن العشرين، تزامناً مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، مقابل تراجع " Theory of Interdependence " لصالح علاقات عبر-قومية تشبه الشبكة العنكبوتية ، مما ساهم في تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول،

ومن أهم المبادئ التي تركز عليها : التعاون الدولي بإنشاء مؤسسات ومنظمات ، إتباع منطق التقارب ومحاولة إيجاد قواسم مشتركة بينها ، نشر القيم الديمقراطية مما يحد من النزاعات و المواجهات العسكرية ، نشر قيم الحرية التجارية بفتح الحدود، إلغاء الحواجز الجمركية ، التبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق قومية ، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية ، فتحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الإقليمي و الدولي¹⁶³ ؛ وهذا ليس إيداناً "بانتهاة الدولة القومية" كما يعتقد " كنيشي أهما : Kenichi Ohmae" ، لكن الضرورة تقتضي أن تتعايش الدولة المعاصرة مع هذه الأنماط الجديدة من الأطراف والتفاعلات¹⁶⁴ ؛ حيث تكون سيادة الدولة المطلقة في هذا الموضع محل مساومة مع الرأسمالية وقيمها الليبرالية¹⁶⁵ .

❖ فالصعود القوي للرأسمالية غطى على الكثير من المفاهيم الاقتصادية و المالية التقليدية ، فقد كرست الليبرالية الجديدة أفكاراً أكثر حرية ، انفتاحاً و تعاملًا مع الأسواق الدولية " **socialisme libéral**" ، بعيداً عن الانعزالية و الانغلاق في المحلية ، دون إهمال الدور الحمائي للدولة بتدخلها حال استدعت المصلحة القومية ، مثلما يؤكد عليه كل من الخبيرين في علم الاقتصاد و المالية الدولية " بول كروغمان : **Paul Krugman** ، جوزيف ستيجليتز : **Joseph Stiglitz** " ¹⁶⁶ .

❖ ولأن مصطلح "القوة" ذو مفهوم معقد و متعدد الاتجاهات في العلاقات الدولية، فقد ركز المنظران السياسيان " بيتر براك : **Peter Bachrach** ، مورتن باراتز : **Morton Baratz** " على جزئية القدرة على صناعة قرارات تتوافق مع أجندة الأهداف المسطرة في سياق قانوني، حيث أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "الليبرالية المؤسسات" أين عائد الربح المرتفع قائم بالأساس على الشروط التفضيلية و تعظيم المصلحة¹⁶⁷ ؛ ليفتح المجال أمام المؤسسات الليبرالية لاختيار أفضل البدائل في ظل انفتاح خلفته العولمة المالية¹⁶⁸ .

❖ من أهم المفاهيم المرتبطة بالنيولبرالية : القوة الناعمة **Soft Power** ، و قد ارتبط الحديث عنها بمحاولات جوزيف ناي **Josef Nye** معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة الذي قدمته المدرسة الواقعية و فروعها مركزة فيه على القوة العسكرية، و قد طوره في كتاب "ملزمون بالقيادة" الذي صدر عام 1990 ، معرفاً بها أنها قدرة الدولة للحصول على ما تريد بطرق الجاذبية والاستمالة بدلاً من الإكراه ، فكلما كانت سياسات الدولة مشروعة ازدادت جاذبيتها، بالإضافة أن **Nye** أشار لجملة من الأفكار الليبرالية في كتابه " القوة و الاعتماد المتبادل، السياسة الدولية في لحظة تحول" بالاشتراك مع **Keohene** عام 1977 الذي تناول فيه فكرة مركزية تتمثل في الاعتماد المتبادل و التأثير عن طريق أدوات أخرى غير الصلبة¹⁶⁹ .

❖ لعل أهم أدوار القوة الناعمة هي قدرتها على المواءمة و إتاحة الجو الديمقراطي المناسب لبداية أي عمليات تعاون و تنسيق متعددة الأطراف، ما يجعل الدولة الممثلة لأدوات القوة الناعمة ذات جاذبية وتأثير على مختلف الأصعدة و بالأخص الاقتصادي و المالي منها¹⁷⁰ ؛ وتعتبر ألمانيا من أكثر الدول استخداماً لأدوات القوة الناعمة لتعزيز هويتها كقوة مدنية وسط نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ، من قبل دول و قوى أخرى بدأت في الظهور فترة ما بعد الحرب الباردة و انهيار حائط برلين مما أعطى مجالاً للتوسع الرأسمالي و كرس مفهوم القوة المدنية بالتزامن مع القوة الناعمة¹⁷¹ .

❖ إن هذا التداخل الموجود بين مفهومي القوة المدنية و القوة الناعمة ، يعزز حسب المنظر **Mauil** قيم حقوق الإنسان و احترام قواعد القانون في العلاقات الدولية ، لأن قوة الدولة هي موضع شك و إيذاء للوجود الإنساني ، سواء في سياساتها المحلية أو الدولية ما لم تتعرض للمراقبة ، التحديد و المطابقة من قبل القانون.

❖ ثم أن أغلب محلي الليبرالية يصفون السياسة الخارجية بالمسالمة ذات الحضور الفعال كلما كانت أكثر مسؤولية و تمثيلاً للمجتمع المدني ، ولن يتأتى لها هذا إن لم تطور نظامها الحاكم مع نظريات السلام الديمقراطي، هذه الأخيرة التي تؤكد على جزئية الحقوق الفردية و القيم الديمقراطية¹⁷².

❖ وفي الوقت الذي تقوم فيه نظرية التخصص بين الدول وفق منظرها ريكاردو على نظرية النفقات النسبية أو المزايا المقارنة على إقامة الصلة المباشرة بين السوق المحلية و السوق الخارجية ، فإن تقسيم العمل بدوره يحوز على أهمية كبيرة كونه ساهم بفتح الأسواق نحو العالمية ، مما يصب في مساحة التداخل بين القوة المدنية و القوة المرنة¹⁷³ ؛ كون هذا الانفتاح على اقتصاديات الدول بعقيدة " **laissez-faire** " لا يصب فقط في صالح التجارة الحرة و التبادل الدولي، إنما في تجاوز أعباء الاميرالية و خطر الحروب الكبرى ، لأن السياسة الخارجية للدولة كقوة مدنية ستعمل على توسيع علاقاتها التجارية دون الخوض في الجانب العسكري المهيمن، وبذلك سيصبح اتصالها السياسي مع الدول ممكن الحدوث¹⁷⁴.

❖ إن عقيدة " **laissez-faire** " الليبرالية و مفهوم القوة المدنية ، يعززان جانب المكاسب المحققة من الأسواق المنفتحة والتي تتعارض مع فكرة عدم التدخل، حيث أن **Mauil** يؤكد فرضية نهاية الدولة ذات السيادة المطلقة و اعتبارها الفاعل الوحيد في جميع القطاعات على غرار القطاع الاقتصادي و التجاري¹⁷⁵.

❖ إن تقاطع القوة المدنية مع القوة الناعمة لا يقتصر فقط على مسائل الإقناع و الجاذبية بل قد تتعداها ، كون الأدوات الاقتصادية و المالية تتحولان وقت الأزمات إلى فرضية "العصا و الجزرة" كالمساعدات الإنسانية أو العقوبات المالية ، كنوع من التطويق الجبري و الإلزامي للطرف المتلقي¹⁷⁶؛ وفي هذا الإطار يؤكد " **هيل : Hill** " بان القوة المدنية تعتمد في كثير من الأحيان على القوة الناعمة سواء في جانب الإقناع أو الإلزام ، بما يقدم تصورا أشمل للسياسة الخارجية الألمانية¹⁷⁷؛ كما أن بعض المحللين يؤكدون أن الدولة الألمانية كقوة مدنية و التي أصبحت من أكبر الدول التجارية، العالمية لا بد و أن تتوافق مصالحها الاقتصادية و المالية مع مقاييس حفظ السلام و آليات الديمقراطية في تعاملاتها مع باقي الدول¹⁷⁸.

❖ بدايةً مع 1990، حددت الدولة الألمانية إطار مصالحها الوطنية كقوة مدنية بما يتوافق مع المؤسسات الليبرالية و التعاون المتعدد الأطراف : الاتحاد الأوروبي بالأخص¹⁷⁹ ؛ فهي كعضو بارز تحترم كافة الأعضاء المشكلين له مهما تكن صفتهم أو وزنهم¹⁸⁰ ؛ وكونها دولة جيو اقتصادية عالمية فهذا يحملها مسؤولية مضعفة لتطوير الاتحاد الأوروبي كما باقي المؤسسات فوق وطنية الأخرى ، نحو ما يجعلها علامة مميزة ترفع من مستوى سياستها الخارجية و تحسن فيها من سمعتها الدولية¹⁸¹ ؛ كمثل على هذا ، تبرع الحكومة الألمانية بمبلغ مليون يورو (أي حوالي 1,45 مليون فرنك سويسري) لصندوق الائتمان العالمي لجدول أعمال التنمية، الذي أقره مؤتمر الدوحة التابع لمنظمة

التجارة العالمية، ويأتي هذا التعهد بالإضافة إلى ما يقارب مليوني فرنك سويسري تعهدت بها ألمانيا مسبقاً ، وبذلك تكون ألمانيا شريكة متساوية مع أميركا في المفاوضات التجارية الدولية¹⁸².

❖ ومن جهة أخرى، فإن الدولة الألمانية تتأرجح بين البراغماتية السياسية والعقلانية المستنيرة ، فرغم أنها ليست عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي فإن كلمة الألمان والمستشارة لها وقعها في أوروبا والعالم. بوزن سياسي واقتصادي كبير كأحد الدول الخمس الأكثر تأثيرا بالعالم¹⁸³ ؛ إلا أن التعاون في إطار متعدد الأطراف قد يؤدي إلى اللامركزية أو التعارض مع قيم الدولة نفسها مما قد يفقدها هويتها¹⁸⁴.

❖ هناك الكثير من التخوف و النقد الموجه للدولة الألمانية كونها قوة مدنية تجذرت فيها معالم الليبرالية ، حيث أن قيم الرأسمالية بعقيدة "laissez-faire" ومبادئ السوق المنبثقة عنها تجعل المجتمع المدني معرضا لخطر التطرف الفكري والمادي أو ما يسمى الامبريالية الرأسمالية هذا من جهة¹⁸⁵؛ ومن جهة أخرى كون ألمانيا ليست مجرد عضو بالاتحاد الأوروبي تمكنه موارده البشرية والمادية من احتلال مركز متقدم لصناعة القرار فيه¹⁸⁶ ؛ ويتيح له حرية في صياغتها بما يتوافق مع قيمه و قوانينه الأساسية الحاكمة على المستوى المحلي¹⁸⁷ ؛ بالإضافة لكونها مصدرا للتقدم الأوروبي يلخصها المنظر Naim ورئيس تحرير مجلة Foreign Policy في ثلاثية حرف M : "The 3 Ms: 'more, 'mobility and mentality" بمعنى قدرتها على : العطاء أكثر، الحركية الفعالة و محافظتها على القيم و المبادئ العليا¹⁸⁸ ؛ إنما قد يحدث في حال غياب الديمقراطية عن آليات الليبرالية الحقيقية داخل الدولة و القيم النابعة منها، أن يثير حالة استياء عند كافة شرائح المجتمع المدني¹⁸⁹؛ أو حتى أنه باعتبار الفدرالية الألمانية دولة واثقة من نفسها تعمل باستمرار على إعلاء هامش الاستقلالية لديها بعيدا عن حلفائها¹⁹⁰ ؛ فإن هذا يعرضها لانتقاد مفاده أن هذه "الثقة بالنفس" تحطت الحدود المسموح بها ، نحو نوع من الهيمنة و التحكم في مصير باقي الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي " la Führerin de l'Europe " ، كونها تملك مفاتيح أزمات الاتحاد الأوروبي على غرار الأزمة المالية 2010 ، حتى وصلت درجة النفور من قبل العديد من الدول الأوروبية تجاه ألمانيا ، فقد أصبح فوز مرشح أوروبي في انتخابات بلده "مضمونا" إن جعل برنامج حملته الانتخابية معادياً لسياسات ألمانيا أو مستشارتها¹⁹¹.

الفرع الثالث : مع النظرية البنائية.

إن المقاربة البنائية للقوة المدنية الألمانية تظهر عدداً من نقاط التلاقي المعرفية بينهما، تتلخص فيما يلي :

❖ تعتبر البنائية الاجتماعية جسر نظري بين ما هو تفسير و تكويني من النظريات، وبموجب ذلك يتم توظيف مقولاتها وفقاً لطبيعة وجودية تكوينية Intersubjective تركز على تأثير الفهم المشتركة للقيم و المعايير المدنية خارجياً¹⁹².

لهذا ، وضمن مقاربة بنائية لألمانيا كقوة مدنية توصف بأنها دولة وصلت لمستوى من النضوج ، الثقة بالنفس و الجزم في المواقف، الشعور بأنها أقل تمنعاً مما كانت عليه منذ الحرب العالمية الثانية

، للحد الذي جعل هذه المبادئ والقيم المدنية تساهم بشكل واضح في تشكيل هوية خاصة بها تسمح لها بتحقيق مصالحها من خلال مواردها المتاحة.

❖ يأخذ الأدب البنائي بالقوة المدنية التي تتم عن محددات اجتماعية تفضيلية و خيارات سياسية مثل : **المعايير، الهوية، الخطاب، الثقافة والأفكار** في مقابل الواقعية الجديدة بالأخص التي تشدد على تأثير الفوضى في تشكيل سلوك الدولة¹⁹³ ؛ حيث تركز القوة المدنية الألمانية في سياق سياستها على قيم : الديمقراطية، المبادرة الفردية و التعددية بما تقتضيه قواعد القانون الدولي، حتى فيما يخص القوة العسكرية فإنها مهياة أن تكون خارج إطار ظالم ، تعسفي وانتهاكي لحقوق الإنسان الأساسية¹⁹⁴.

❖ إن المتابع لسلوك الدولة الألمانية كقوة مدنية يمكنه التوقف عند تساؤلين مهمين : هل أن سياسة ألمانيا الخارجية كقوة مدنية بعد 1990 على توافق مع جيرانها من الدول الأوروبية؟ والإجابة أن الشروط المسبقة التي وضعتها عند نهاية الحرب الباردة والوحدة الألمانية ، تضمنت كل اهتمامات الدولة الألمانية و مصالحها الوطنية ، إضافة لأدواتها المستعملة لتجاوز مختلف التحديات كقوة مدنية ، فالمسألة الألمانية حسب تعبير **Mauil** تبين كيف أن هذا الأمر حدث للدولة X دون أن يحدث للدولة Y ، فالدولة الألمانية جعلت من مرجعياتها الأساسية : التعامل مع مؤسسات تعاونية تنسيقية و الاستفادة من تجارب التاريخ السابقة¹⁹⁵.

❖ بوصف سياسات الدول الخارجية مؤسسة على مجموعة من العوامل المشكلة كما يراها المنظر السياسي **Hudson** ، والتي عادة ما تكون هذه العوامل المشكلة قيمية بنائية بالدرجة الأولى في سياق سوسيو- ثقافي محلي للدولة ذاتها ، من الدور الوظيفي للدولة حسب **Holsti** إلى الهوية الوطنية المعرفة لها حسب **Joerißen/Stahl** أو حتى الثقافة السياسية حسب **Hudson** و **Müller** ، وعندما يتم إسقاط هذا الأمر على ألمانيا كقوة مدنية فإنه حسب منظرها الأول **Hanns W. Mauil** مرشحة لمزيد من التأني والتدقيق في تحديد هذه القيم المشكلة لسياستها الخارجية، حيث أنها تطمح إلى " **تمدين العلاقات الدولية : international relations** " ، من خلال استبدال السياسات القائمة على قوتها العسكرية بقيم اجتماعية قائمة على الشرعية الدولية، رغم أن الكثير من المحللين انتقدوا هذا الموقف بدليل سلوك السياسة الخارجية الألمانية تجاه الحرب في كوسوفو ، وكيف أنها سلكت سلوكا يشذ عن قاعدتها المدنية المتعارف عليها¹⁹⁶ ؛ ليفسر بأنه ليس تغييرا وانقطاعاً لما سبق إنما هو استمرارية معدلة تتواءم مع الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها ، تعديل بالانطلاق من القاعدة المدنية دون أن يكون انقطاعا عنها¹⁹⁷.

❖ إن معيارية الدولة الألمانية حسب اغلب المحللين، تُفهم من كونها دولة بلغت مرحلة النضوج من حيث اتخاذها لقراراتها والثقة بالنفس المعبئة بتحمل كامل المسؤوليات جراء هذه القرارات ، أخذة دروسا من ماضيها ضمن واقع تحده قواعد القانون الدولي ومصالح حلفائها فيه، وبالتالي تسجل مشاركة حقيقية في صنع السلام الدولي و حفظه بأدواتها المدنية¹⁹⁸.

❖ باسم **تمدين العلاقات الدولية** ، تقوم الدولة الألمانية بمجهود مضعف في سبيل تحقيق هذه الغاية حسب **Mauil** : حيث تعمل على ضمان تحقيق هذه الغاية و الترويج لها دوليا بمعايير و قيم مختلفة ، حتى و إن تطلب الأمر أحيانا بعض التضحيات و دفع تكاليف مادية لا تصب في مصلحتها الوطنية مباشرة¹⁹⁹ ؛ مثل مساهمتها المالية الكبيرة في حرب الخليج 1990 أو تحملها أعباء استضافة

أكثر من مليون لاجئ سوري في 2015 اثر الهجرة القسرية التي تعرضوا لها جراء الحرب الدائرة في أراضيهم كسلوك مدني واضح من قبلها .

- ❖ يلخص منظر السياسة " ديتر سنغاس : Dieter Senghaas " في معرض وصفه للقوة المدنية و ارتباطها بالقوة المعيارية أنها تتدرج في ست نقاط أساسية²⁰⁰ :
1. الامتناع عن القوة العسكرية، و ان حدث ذلك يكون في مواضع و حالات محددة؛
 2. ترسيخ ثقافة الحل السلمي للنزاعات الدولية؛
 3. الترويج لفكرة التعاون والتنسيق الدولي، دون تجاوز المصلحة الوطنية في ذلك؛
 4. تطوير القواعد الحاكمة في مؤسسات القانون الدولي؛
 5. دعم المشاركة في صياغة القرارات؛
 6. تكريس العدالة الاجتماعية في ظل سياق دولي حضاري.

❖ إن الدولة الفدرالية الألمانية منذ قيامها سنة 1990 ، تعتبر الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم تقم على فكرة الدولة القومية إنما على قيم أخلاقية- سوسيوبوليتيكية ، رغم أن هناك شعار أوروبي متداول يقوم على فكرة أن الدولة تتأسس دوماً على قيمة عليا مشتركة²⁰¹ ؛ هذا لم يمنعها من أن تصنع مواطنة حقة لدى الفرد الألماني فجعلت منه مواطناً مثقفاً، فاعلاً وواعياً بمصالح وطنه، حيث أن هذه القيمة المعيارية المغروسة تخلق مجتمعاً بناءً، داعماً و مشاركاً في سياسات الدولة الألمانية وقراراتها²⁰² ؛ حيث أن هذه المشاركة حسب القاضي الأسبق في البرلمان الفدرالي الألماني " جيرار ليهولز : Gerhard Leibholz " تكون على أساس ديمقراطية تشاركية من خلال انتخابات تكون فيها الأحزاب الفاعل الأساسي ، وبمقتضاها يتم تحويل السلطة لعدد من النواب البرلمانيين لفترة محدودة، حيث يمكن وصف هذه العملية بالنسخة العقلانية للديموقراطية²⁰³ ، فالنموذج المثالي للمجتمع المدني الألماني المذكور آنفاً ، سبقه في الظهور أيام الحربين العالميتين والحرب الباردة مجتمع ألماني مفكك تسوده النزاعات العرقية ، كما أن طوبوغرافيا الاثنيات و اللغات كانت خطوطها واضحة للعيان²⁰⁴ ، غير أن التأليب الذي حدث في مكونات الدولة الألمانية بعد اتحاد جزأها الشرقي و الغربي سنة 1990 جعل من قاعدتها السكانية ، الاقتصادية ، المالية وحتى العسكرية بما لا يدع مجالاً لمقارنتها مع باقي دول أوروبا كافة²⁰⁵ .

هوامش المبحث الأول : إحاطة مفاهيمية حول ألمانيا كقوة مدنية

• هوامش المطلب الأول: القوة المدنية الألمانية: تتبع للمسار من بداياته حتى مرحلة النضوج

- 1- وليد الشيخ، *ألمانيا: الصعود والتأثير*، (مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 28 ماي 2012)، تصفح الموقع في: 2016/03/14، على الرابط الإلكتروني:
" www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/20158122442854411.htmllanc13 "
- 2- Victor Essimbe, *Ambivalence de la place de l'Allemagne en Europe au 20e siècle* , 2010 , "**www.editions-harmattan.fr /auteurs/article pop.asp?no=25357&no_artiste=24907**".
- 3- *Atlas permanent de l'Union européenne A la loupe L'Allemagne* , "**www.atlas-permanent.eu/fiche-allemande**".
- 4- Wolfgang Streeck, *L'Allemagne, puissance sans désir* , Mai 2015 , "**www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905**".
- 5- هاينريش أوغوست فينكلر، *الطريق الطويلة نحو الغرب، (سلسلة حقائق عن ألمانيا، 02 نوفمبر 2015)*، تصفح الموقع في: 2016/03/14، على الرابط الإلكتروني:
" www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/fyt/lmdy/ltryq-ltwyl-nhw-lgrb"
- 6- وليد نويهض. " *عودة ألمانيا دولة عظمى تشعل التنافس الدولي للسيطرة على العالم* "، (دورية الوسط السياسية، العدد. 161، الجمعة 14 فيفري 2003)، تصفح الموقع في: 2016/03/14، على الرابط الإلكتروني:
" www.alwasatnews.com/news/196458.html "
- 7- Philippe moreau defarges, *L'Allemagne et l'avenir de l'unification européenne* , vol.56, n^o.4,1991," **www.persee.fr/doc/polit_0032-342x1991num5644076** "
- 8- Yves Chenal, *Allemagne vingt ans après* , 10/10/2012,
" www.herodote.net/Allemagne_vingt_ans_apres-article-1198.php "
- 9- *Représentations allemandes de l'Europe au 19ème* , 2001,
" www.deuframmat.de/fr/introduction/la-france-et-lallemagne-dans-une-nouvelle-europe/representations-allemandes-de-leurope-au-19eme " - siecle/introduction.html".
- 10- "**www.lecerclepoints.com/livre-histoire-allemande-joseph-rovan-978202351362.htm**"
- 11- Isaac Johsua, *L'Europe allemande* ,2009, "**www.ensemble-fdg.org /content /leurope-allemande**".
- 12- Jacques-Pierre Gougeon, *L'Allemagne du XXIe siècle, une nouvelle nation ?* , France :Éditions Armand Colin , 2009, p.192.
- 13- وليد عبد الحي، *مستقبل القوة* ، (مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 04 ديسمبر 2013)، تصفح الموقع في: 2016/04/25. على الرابط الإلكتروني:
" www.studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html "
- 14- Frans Paul Putten , *The great powers* ,02/12/2013, "**www.clingendael.nl/publication/great-powers**".
- 15- Christian Hacke ,*Germany Need Not Stay France's Junior Partner*,10/08/2004 , "**www.worldsecuritynetwork.com /printArticle3.cfm?article_id=10044** ".

- 16- زين العابدين بولبنان، مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: حوكمة و تنمية ، باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2015، ص.24.
- 17- Paddy Dolan, *Civilizing Processes*, London :Dale Southerton , Encyclopedia of Consumer Culture,p.3
- 18- Hanns Maull and Sebastian Harnisch ,*Germany as a Civilian Power?*, Manchester : University Press, 2001,p.p.10,11.
- 19- زين العابدين بولبنان، مرجع سبق ذكره ، ص.24.
- 20- Hannah Boie, *Civilian Power: An Analysis of Euro- Mediterranean Relations*,Berlin :LIT Verlag Münster, 2010,p.82.
- 21- Jacques Lippert, *Les approches théoriques actuelle: une lecture comparative*, 8/02/2013 , "www.ieri.be/fr/publications/wp/2013/f-vrier/les-approches-theoriques-actuelles-une-lecture-comparative "
- 22- Richard G.Whitman, *From civilian power to superpower ?*,UK : Palgrave macmillan,1998,p.22.
- 23- Hidley Bull, *Civilian power Europe : a contradiction in terms ?*,28/06/2008, "www.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-5965.1982.tb00866.x/abstract ", p.1.
- 24- Hanns Maull and Sebastian Harnisch, Op. Cit, p.4.
- 25- Yonca Özer, *The European union as civilian power the case of the : EU'S trade policy*, marmara journal of european studies , Vol. 20 , N^o.2 , 2012 ,p.64.
- 26- Ibid, p.65.
- 27- Richard G.Whitman, *Developing capabilities reducing expectations : the rebirth of civilian power Europe ?*,European community studies association,pittsburgh : sixth Biennial international conference,2-5june1999,p.31.
- 28- Hannah Boie , *Civilian Power: An Analysis of Euro-Mediterranean Relations*, Berlin : LIT Verlag Münster, 2010, p.80.
- 29- Ibid, p.75.
- 30- Jan Orbie, *Civilian Power Europe: Review of the Original and Current Debates*, Cooperation and Conflict 2006,n^o.41,p2.
- 31- Mario Telo, *The EU as an incipient civilian power : A systemic approach*, France : L'Harmattan, N^o.22 ,2007,p.4
- 32- Jean Monnet, *Coopération entre les États Européens*,03/05/1950, "www.cvce.eu/obj/de_reflexion_de_jean_monnet_3_mai_1950-fr-e8707ce5-dd60-437e-982a-0df9226e648d.html"
- 33- Jacqueline Hénard, *L'Allemagne : un modèle mais pour qui ?*, Paris : Presses des MINES,2012,p.7.
- 34- Jean-Pierre Gougeon, *L'Allemagne puissance* , N^o.74, 02/2009, "www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RIS_074_0033"
- 35- Daniel Gros, *Is Germany the model to follow?*,UK : CEPS Commentary, 06/03/2013,p.1.
- 36- Sergio Pistone, *The Paradox of German Power*, UK :The Federalist ,a political view,2015,p.144.

- 37- Katinka Barysch, *Germany – the sick man of Europe?*, UK : Centre for European redorm, "www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2012/policybrief_germany_man_kb-5422.pdf", p.2.
- 38- Jonas Wolff, *Democracy Promotion & Civilian Power :The example of Germany's "value -oriented" foreign policy* , Paper to be presented at the Forum on "Democracy Promotion as Foreign Policy: Perspectives, Issues, and Challenges" at the BISA Annual Conference 2011, April 27-29, 2011, Manchester, UK, p.15
- 39- Ibid ,p.9
- 40- Ulrike Guérot, *L'Allemagne et l'Europe : nouvelle donne ou déjà vu ?*, Notre Europo Etudes et Recherches, n°.55,p.6.
- 41- Matthias Matthijs, *The Failure of German Leadership*, 2016 , "www.sais.jhu.edu/sites/default/files/German%20hegemony%20%20Chapter%2016%20MM%20Final%20Website.pdf " .
- 42- Irnerio Seminatore, *L'europe et l'Allemagne dans un monde multipolair*, 3/11/2010, "www.ieri.be/fr/publications/ierinews/2010/novembre/leurope-et-lallemagne-dans-un-monde-multipolaire".
- 43- Matthias Matthijs, *The Three Faces of German Leadership*, Vol. 58, N°. 2, 2016 , "www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00396338.2016.1161908?journalCode=tsur20" , p.4.
- 44- Paul B. Stares, *The New Germany and the New Europe*, Washington : Brookings Institution Press, 01/12/2010 ,p.2 .
- 45- Douglas Winnail ,*Le retour de l'Allemagne*, Avril-juin 2006, "www.monedemain.org/revues/2006/avril-juin/le-retour-de-l-allemande" ,p.2.
- 46- Etienne Balibar, *Un nouvel élan, mais pour quelle Europe ?*,03/2014, "www.monde-diplomatique.fr/2014/03/BALIBAR/50208" , p.16.
- 47- Igor Faylor, *Civilian Power Europe?*, 25/09/2011, "www.academia.edu/1528976/Civilian_Power_Europe_Does_the_Common_Security_to_the_Concept_of_a_Civilian_Power" .
- 48- Judit Szollosi, *Germany's changing discourse onout of area missions* ,Hungary : Central European university,03/06/2014,p.1.
- 49- Hanns W. Maull, *Allemagne et Japon : deux pays à suivre. In: Politique étrangère*, N°.2, 1995, "www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1995_num_60_2_4424 " , p.1.
- 50- Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, UK :Palgrave Macmillan , 2002, p.16.
- 51- Ibid , p.17
- 52- Philippe Schweers, *Still a « civilian power » ?*,DIAS-Analyse,N°. 27,may 2008,p.26.
- 53- Hanns W. Maull, " *l'Allemagne et Japon : deux pays à suivre. In: Politique étrangère*", Op.cit.p.p.5,6.
- 54- Sertan Akbaba, *Meansuring EU actorness through CFSP: civilian power EU*, Ankara :Review of european studies,Vol.08, N°.02,2009,p.22.
- 55- Hanns Maull and Sebastian Harnisch, Op.Cit, p.3.
- 56- Harun Arikan, *The European Union as a Civilian Power :A Success or Failure?*, SDU Faculty of Arts and Sciences, Dergisi Journal of Social Sciences , may 2012 , N°.25,p.4.

- 57- Javier Solana, *Jean Monnet's Model: Move by Consensus*, intervention visuelle, Washington : Brookings Institution,10/02/2014, "www.youtube.com/watch?v=A7rVKQyF3Ks"
- 58- Sabine Syfuss-Arnaud, Henrik Uterwedde, *Le printemps de l'économie : L'Allemagne, un modèle pour l'Europe ?*, conférence visuelle, France : Academie de Paris, 10/04/ 2014, "www.ac-paris.fr/portail/jcms/p2_941249/l-allemande-un-modele-pour-l-europe".
- 59- Thierry Pouch , *L'Allemagne du XXIe siècle, une nouvelle nation ?*,septembre-décembre 2011, "www.economierurale.revues.org/3325 " .
- 60- Jacob heilbrunn ,*Hanging Together: Germany and the US can ill-afford a continued spat*, 10/09/2014, "www.berlinpolicyjournal.com/hanging-together"
- 61- Veit Bachmann, *The EU's civilian/power dilemma*, Frankfurt : Comparative European Politics , Vol.11,p.5.
- 62- Hanns W. Maull, *Allemagne et Japon :deux pays à suivre. In: Politique étrangère*, Op.Cit,p.3.
- 63- Karen E. Smith, *Beyond the civilian power EU debate*, Politique européenne, N^o.17 ,03/2005, p.3.
- 64- Ibid ,p.4.
- 65- Ibid ,p.6.
- 66- Harun Arikan, *The European Union as a Civilian Power :A Success or Failure?*, Op.Cit,p.6.
- 67- Yonca Özer, *The European union as civilian power: the case of the EU'S trade policy*, Op.Cit, p.68.
- 68- Karen E. Smith, *Beyonde the civilian power EU debate*, Op.Cit, p.5.
- 69- Richard Whitman, *The Fall and Rise, of Civilian Power Europe?*, National Europe Centre Paper, N^o.16, 3-4 July, 2002, p.4 .
- 70- Stephan Bodmann,*The Foreign Policy of the Federal Republic of Germany: Still a Civilian Power?*, München : Grin Verlag , 2010, p.16.
- 71- Ibid , p.17.
- 72- Ibid , p.18.

● هوامش المطلب الثاني : محل القوة العسكرية من القوة المدنية الألمانية

- 73- Donald Abenheim, *The Changing Nature of Civil-Military Relations and Military Leadership*,2008, "www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/10_cma_04_wm_l.pdf".
- 74- Eml J. Kirchner and James Sperling , *Global security governance*, UK: Routledge ,2007,p.59.
- 75- Donald Abenheim, *The Changing Nature of Civil-Military Relations and Military Leadership*,2008, "www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/10_cma_04_wm_l.pdf ",p.14.

- 76- Samuel P. Huntington, *Civil-Military Relations*, *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 2008, "[www.encyclopedia.com/topic/Civil Military Relation.aspx](http://www.encyclopedia.com/topic/Civil_Military_Relation.aspx)"
- 77- Ibid.
- 78- Thomas Renard, *Partnering for Global Security: The EU, Its Strategic Partners and Transnational Security Challenges*, 04/02/2016, "www.thomasrenard.eu/articles--book-chapters.html".
- 79- Angela Meyer, *Responding to New Developments and challenges*, UK : Royal institute for international relations, December 2008, p.14.
- 80- Eva Gross, *Peacebuilding in 3D: EU and US approaches*, UK : Chaillot Papers , N^o.130, 12/2013, p.11.
- 81- Thomas Renard , *Terrorism and other transnational threats in the sahel : what role for the EU ?*, UK : Center on global counter terrorism cooperation, Policy brief, 09/2010, p.1.
- 82- Radek Khol. *Civilian Military cooperation in humanitarian missions* ,Berlin: Cidob Centre, p.123.
- 83- An Jacobs . *EU civilian crisis management : a crisis in the making ?*, CSS Analysis in Security Policy, N^o.87, 02/ 2011, p.1.
- 84- Catriona Gourlay, *Enhancing Cooperation between Civil Society and EU Civilian Crisis Management in the Framework of ESDP*, European Peacebuilding Liaison Office , 2006 , p.12.
- 85- Iulian Romanyshyn , *The European Union and the Arms Trade Treaty: An Analysis of the EU's Effectiveness in Multilateral Security Governance*, Bruges Regional Integration & Global Governance Papers, 2013, p.9.
- 86- *EU and NGO cooperation, Partners in Conflict Prevention & Crisis Management*, Final Report, August 2007 , p.1.
- 87- Volker Franke, *The peace building dilemma: CIVIL-MILITARY cooperation stability operations*, International Journal of Peace Studies, Vol.11, N^o. 2, 2006, p.1.
- 88- Civil-military cooperation (CIMIC), 04/01/2011, "www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_69722.htm".
- 89- Astrid B. Boening, *Multilateral security in the Mediterranean post-Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the EuroMed Partnership*, Miami : Florida European Union Center, Vol.7, N^o.10, May 2007, p.6.
- 90- Gerhard Kümmel, Wilfried von Bredow, *Civil-Military Relations in an Age of Turbulence*, Strausberg : Sozial wissenschaftliches institut der bundeswehr , Vol.21 , October 2000, p.16.
- 91- Gerhard Kümmel, Giuseppe Caforio and others, *Armed Forces, Soldiers and Civil-Military Relations*, USA : Springer Science & Business Media, 2009, p.173.
- 92- Fabian Breuer, *Between Ambitions and Financial Constraints: The Reform of the German Armed Forces*, 15/02/2006, "www.cadmus.eui.eu/handle/1814/12356".

- 93- Maj. Petra McGregor, *The Role of Innere Führung in German Civil-Military Relations*, Berlin : Centre contemporary conflict, strategic insights, Vol.5 ,N⁰.4, April 2006 ,p.2.
- 94- James Jay Carafano, *How to Transform Civil-Military Relations* , 24/04/2015, "www.nationalinterest.org/feature/memo-the-president-how-transform-civil-military-relations-12715"
- 95- Gerhard Kümmel, Giuseppe Caforio and others, *Armed Forces, Soldiers and Civil-Military Relations*, Op.Cit ,p.166.
- 96- Shahid Hamid, *Civil-Military Relations in germany*,Pakistan :institute of legislative development and transparency PILDAT ,2011,p.12.
- 97- Maj. Petra Mc Gregor, *The Role of Innere Führung in German Civil-Military* , Op.Cit , p.2.
- 98- Ibid ,p.3.
- 99- Ibid ,p.4.
- 100- William Trott, *An analysis of civilian, military and normative power in EU*,UK : university of leeds, foreign policy Journal, Vol.04, 2010 ,p.5 .
- 101- Hanns W. Maull, *Germany and the Use of Force : Still a Civilian Power ?*, Berlin :Universität Trier, Lehrstuhl für Außenpolitik und Internationale Beziehungen, N⁰.2 , November 1999 , p.8.
- 102- Ibid ,p.25
- 103- Ibid ,p.26
- 104- Innere Führung ,*Formation morale et civique*, Bonn : ZDv10/1 (règlement interarmées),28 janvier 2008,p.4.
- 105- Astrid B. Boening, *Multilateral security in the Mediterranean post-Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the EuroMed Partnership*, Op.Cit , p.6.
- 106- Douglas Webber, *New Europe, New Germany, Old Foreign Policy?*, UK : Routledge, 14/01/2014, p.67.
- 107- Tanja A. Börzel,Thomas Risse, *Venus Approaching Mars? The EU as an Emerging Civilian World Power*, Canada : Prepared for the Bi-Annual Conference of the European Union Studies, p.7 .
- 108- Adrian Hyde, *Germany and the kosovo war : still a civilian power*, UK : Routledge,2010, p24.
- 109- Christian W. Burckhardt, *Why is there a public debate about the idea of a 'Civilian Power Europe?*, London : European Institute ,N⁰02 ,2004,p.10 .
- 110- Adrian Hyde, *Germany and the kosovo war : still a civilian power* , Op.Cit.p.21.
- 111- Douglas Webber, *New Europe,New Germany, Old Foreign Policy?*, Op.Cit p.87.

112- الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الألمانية :

["www.bmvg.de/portal/a/bmvg!/ut/p/c4/HckxDoAgDADAtgBurv5C3UxtDbQUIoBxO9rzI0HO3zMDwmSzGvsMJGMuPjMI_gspi0zlXu7AI3ikKx8_Efsp3KFbVQgistwuYMrkz/"](http://www.bmvg.de/portal/a/bmvg!/ut/p/c4/HckxDoAgDADAtgBurv5C3UxtDbQUIoBxO9rzI0HO3zMDwmSzGvsMJGMuPjMI_gspi0zlXu7AI3ikKx8_Efsp3KFbVQgistwuYMrkz/)

- 113- Adrian Hyde, *Germany and the kosovo war : still a civilian power* , Op.Cit.p.19.
- 114- Ibid , p.22.
- 115- Ibid , p.23.

116- Judit Szollosi, *Germany's changing discourse onout of area missions* , Op.Cit. p.41.

117- Ibid , p.28.

118- نوفيه إز فيستيا، *حملة نحو المشرق*، 01.12.2015، تم تصفح الموقع في: 2016/3//3، على الرابط: ["www.arabic.rt.com/press/802272-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-"](http://www.arabic.rt.com/press/802272-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-)

119- Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State*, USA: Harvard University Press,1957,p.83.

120- Suzanne C. Nielsen, *Civil-military relations theory and military effectiveness*, PAM, Vol.10, N⁰.2 , "www.spaef.com/article/178/Civil-Military-Relations-Theory-and-Military-Effectiveness", p.1.

121- Sophie-Charlotte Brune, Anne Kovacs and others ,*Crisis and conflict prevention strategies*, UK : RAND Corporation, 2015,p.88 .

122- John Childs, *Barracks and Conscription: Civil-Military Relations in Europe from 1500*, 01/08/2011, "www.ego.eu/en/threads/alliances-and-wars/war-as-an-agent-of-transfer/john-childs-barracks-and-conscription-civil-military-relations-in-europe-from-1500" .

123- Jonathan Laurence, *The Berlin Republic: An Independent Germany faces the 21st Century*, N⁰.55 ,06/06/2014, p.4.

124- Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, UK :Palgrave Macmillan , 2002, p.6.

125- نبيل بوببية ، *الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية* ، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2009 ،ص.45.

126- Gerhard Kümmel, *Civil-Military Relations in Germany :Past, Present and Future*, Strausberg : SOWI-ARBEITSPAPIER ,November 2001,p.2.

127- Christian W. Burckhardt, *Why is there a public debate about the idea of a 'Civilian Power Europe?*, London : European Institute ,N⁰.2 ,2004,p.10.

128- Sophie Charlotte Brune,Anne Kovacs and others,*Crisis and conflict prevention strategies : An international comparison*, UK : Rand corporation,2015, p.94.

129- Martin Ortega , *Military intervention and the European Union*, Chaillot Papers,N⁰.45,2001,p.109.

130- Judit Szollosi, *Germany's changing discourse onout of area missions*, Op.Cit, p.86.

131- Emli J. Kirchner and James Sperling ,*Global security governance*, Op.Cit, p.61.

132- Judit Szollosi, *Germany's changing discourse onout of area missions*, Op.Cit, p.94.

133- Ibid , p.114.

134- Zoe Stanley-Lockman, Katharina Wolf, *European defence spending 2015: The force awakens*, UK :Brief Issue, N⁰10, 03/2016,p.1.

135- Thierry Tardy, *Funding peace operations: Better value for EU money*, European Union Institute for Security Studies,11/ 2013, p.1.

136- Shahid Hamid, *Civil-Military Relations in germany*, Pakistan : institute of legislative development and transparency PILDAT ,2011, p.12.

- 137- Wilfried von Bredow, *Civil-Military Relations and Democracies*, 2012 ,
["www.staff.uni-marburg.de/~vonbredow/pdf/Civil-Military-Relations%26Clausewitz_Bredow.pdf"](http://www.staff.uni-marburg.de/~vonbredow/pdf/Civil-Military-Relations%26Clausewitz_Bredow.pdf) , p.1.
- 138- Gerhard Kümmel and Wilfried von Bredow, *Civil-Military Relations in an Age of Turbulence*, Strausberg : Sozial wissenschaftliches institut der ozial wissenschaftliches institut der bundeswehr ,Vol.21 ,October 2000,p.3.
- 139- Matvay, David M, *How can officers be better prepared to interact with non-governmental organizations in a post-conflict environment ?*,09/2011,
[" www.calhoun.nps.edu/handle/10945/5556"](http://www.calhoun.nps.edu/handle/10945/5556).
- 140- Gerassimos Karabelias ,*Civil –Military Relations: a comparative analysis*, 06/1998 , ["www.nato.int/acad/fellow/96-98/karabeli.pdf"](http://www.nato.int/acad/fellow/96-98/karabeli.pdf) ,p.64.
- 141- Gerhard Kümmel, Op.Cit, p.16.
- 142- Hanns Maull and Sebastian Harnisch, *Germany as a civilian power ?the foreign policy of the Berlin Republic*, Op. Cit, p.51.
- 143- Ibid, p.52.

• هوامش المطلب الثالث : دلالات التلاقي المعرفية للقوة المدنية الألمانية مع نظريات العلاقات الدولية

- 144- Christian W. Burckhardt, *Why is there a public debate about the idea of a Civilian Power Europe?*, London : European Institute , N^o.02 ,2004,p.24.
- 145- Emli J. Kirchner and James Sperling , *Global security governance* , Op. Cit, p.46.
- 146- Christian W. Burckhardt, *Why is there a public debate about the idea of a 'Civilian Power Europe?*, Op.Cit , p.10.
- 147- Ibid , p.11.
- 148- Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, Op.Cit, p.23.
- 149- Harun Arikian, *The European Union as a Civilian Power :A Success or Failure?*, Op.Cit, p.29.
- 150- Ibid ,p.31.
- 151- Douglas Winnail , *Le retour de l'Allemagne*, Avril-juin 2006,
["www.monedemain.org/revues /2006/avril-juin/le-retour-de-l-allemande "](http://www.monedemain.org/revues /2006/avril-juin/le-retour-de-l-allemande)
p.2
- 152- Ibid ,p.3.
- 153- Ibid ,p.4.
- 154- Ibid ,p.11.
- 155- محمد عبد الغني سعودي، *الجغرافية السياسية المعاصرة*، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية،2010)، ص.335.
- 156- Alexandra Sakaki, *Japan and Germany as Regional Actors*, UK : Routledge, 2012, p.14.
- 157- محمد عبد الغني سعودي، ، مرجع سبق ذكره، ص.336.
- 158- Douglas Winnail , *Le retour de l'Allemagne*, Avril-juin 2006,
["www.monedemain.org/revues /2006/avril-juin/le-retour-de-l-Allemagne "](http://www.monedemain.org/revues /2006/avril-juin/le-retour-de-l-Allemagne)
p.2.
- 159- Daniel Vernet ,*L'Allemagne souffre de sa « puissance* , 31.03.2015,
["www.slate.fr/story/99667/puissance-allemande"](http://www.slate.fr/story/99667/puissance-allemande) .

- 160- Dominique Vidal, *Allemagne, clichés modèles*, Janvier 2014, le monde diplomatique, "www.monde-diplomatique.fr/2014/01/VIDAL/50002".
- 161- Richard G. Whitman, *From civilian power to superpower ?*, UK : Palgrave macmillan , p.6.
- 162- Hanns W. Maull, *Germany's uncertain power* ,UK : Palgrave macmillan ,2001,p.4.
- 163- جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية و متوسطة في التعاون والأمن ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 ، ص.23.
- 164- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره.
- 165- Erik Oddvar Eriksen , *Bestiality or humanitarianism?*,UK : ARENA Centre for European Studies,02/02/2016, "www.sv.uio.no/arena/Bestiality-or-humanitarianism.html " .
- 166- Christian Chavagneux, *Après le libéralisme*, France: CAIRN.INFO ,N^o.44 ,2009 ,p.5.
- 167- Matthias Matthijs, *The Three Faces of German Leadership*, "www.sais.jhu.edu/sites/default/files/Faces%20of%20German%20Leadership%20-%20Survival%20-%20FINAL.pdf " ,p.5.
- 168- لزهاري زواويد، دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة : دراسة عينة من المؤسسات المدرجة بسوق دبي المالي خلال الفترة 2009-2011 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص :مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012/2011 ، ص.19.
- 169- ريهام مقبل، مركب القوة : عناصر و أشكال القوة في العلاقات الدولية، (مجلة الأهرام للدراسات، العدد.01، أبريل 2012)، تصفح الموقع في: 2016/05/14، ص.4.
- 170- Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means To Success In World Politics* , New York : Public Affairs ,2005,p.11.
- 171- فيليب لافودراما، مفهوم عامل مضاعفة القوة، (مجلة أريحا للدراسات الأمنية والدولية ، العدد.01 ، 2010)، تصفح الموقع في: 2016/05/14، ص.15.
- 172- Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, Op. Cit, p.26.
- 173- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها ، (الكويت: عالم المعرفة ، مارس 1990) ، ص.99.
- 174- Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, Op.Cit,p.26.
- 175- Ibid ,p.26.
- 176- Bertil Kilian ,*Civilian Power' or Something Else?*, Carolina : Lund university , Department of political science, p.21.
- 177- Karen E. Smith, *Beyonde the civilian power EU debate*, Politique européenne, N^o17 ,03/2005, p.7.
- 178- Jonathan Laurence, *The Berlin Republic: An Independent Germany faces the 21st Century*, N^o.55 ,06/06/2014,

- "www.brookings.edu/research/papers/2014/06/06-berlin-republic-independent-germany-21st-century-laurence"**
- 179- Gerhard Eickhorn, *German reunification and European unity, twelve theses*, The Federalist a : political review, N^o.1, 1989, p.1
- 180- Pascal Lorot, *Merkel, pyromane de l'Europe*, 23/09/2015, **"www.lenouveleconomiste.fr/merkel-pyromane-de-leurope-28105"**
- 181- Gerhard Eickhorn, *German reunification and European unity, twelve theses*, Op. Cit ,p.1.
- 182- أحمد عباس أحمد ، *عودة ألمانيا دولة عظمى تشعل التنافس الدولي للسيطرة على العالم*، 2003/02/14،
تصفح الموقع في: 2016/3/3، على الرابط : **"www.alwasatnews.com/news/196458.html"**
- 183- ألكسندر كوداشيف، *ألمانيا قوة كبرى لكنها مترددة*، 2015/10/03، تصفح الموقع في: 2016/3/3، على
الرابط الإلكتروني: **"www.dw.com/ar/a-18756606"**.
- 184- Joseph S. Nye, *Unilateralism vs. Multilateralism*, 2002, **"www.globalpolicy.org/component/content/article/199/41054.html"** .
- 185- George Soros, *La menace capitaliste*, 02/1997, **"www.les-crisis.fr/1997-la-menace-capitaliste-par-george-soros/"**.
- 186- Volker Perthes, *Germany's Eu presidency*, Berlin :SWP research paper ,N^o.10, 2006,p.5.
- 187- Joanna Krzeminska-Vamvaka, *Horizontal effect of fundamental rights and freedoms – much ado about nothing?*, New York : Jean Monnet Working Paper, N^o.11, p.9.
- 188- Costanza Caputi , *Dimming power: Naim or Nye?* ,UK : Issue Alert ,N^o.5 ,2013 ,p.1.
- 189- Rebekka Friedman, Kevork Oskanian and others, *After Liberalism?*, UK : Palgrave Macmillan, 2013, p.91.
- 190- Jonathan Laurence, *The Berlin Republic: An Independent Germany faces the 21st Century*, USA : Europe analysis series ,N^o.55, june 2014 ,p.1.
- 191- Wolfgang Streeck, *L'Allemagne, puissance sans désir : Une hégémonie fortuite*, mai 2015, **"www.monde-diplomatique.fr/2015/05/A/52957"**.
- 192- زين العابدين بولبنان ، مرجع سبق ذكره ،ص.68.
- 193- نفس المرجع السابق،ص.68.
- 194- Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, Op. Cit, p.17.
- 195- Ibid ,p.17.
- 196- Jonas Wolff, *Democracy Promotion & Civilian Power : The example of Germany's "value-oriented" foreign policy*, Frankfurt : Peace research institute PRIF, 2001, p.1.
- 197- Ibid , p.2.
- 198- Gunther Hellmann, *Beyond weltpolitik, self-containment and civilian power: united Germany's normalising ambitions*, University of Birmingham, Institute for German Studies, 1999, p.44.
- 199- Yonca Özer, *The HE European union as a civilian power : The case of the EU's trade policy* , Op.Cit ,p.9.

- 200- Sertan Akbaba, *Measuring EU actorness through CFSP: civilian power EU*, Ankara :Review of european studies, VOL.08, N^o.02,2009,p.17.
- 201- Claire Demesmay et Hans Stark, *Qui sont les Allemands ?*, France : Presses Univ. Septentrion, 2006, p.11.
- 202- Andreas Staab, *National Identity in Eastern Germany: Inner Unification Or Continued Separation?*, France : Greenwood Publishing Group, 1998, p.48.
- 203- Gareth Pritchard, *Power and the People: A Social History of Central European Politics*, Manchester: University Press,2005, p.10.
- 204- Claire Demesmay, *Qui dirige l'Allemagne?*, France : Greenwood Publishing Group,2005, p.20.
- 205- Ann L.Phillips, *Power and Influence After the Cold War: Germany in East-Central Europe*, New York : Rowman & Littlefield publishers, 2000, p.22 .

هوامش المبحث الثاني : الاطار المنظم لحوكمة الاتحاد الأوروبي

• هوامش المطلب الأول : مدخل مفاهيمي لحوكمة الاتحاد الأوروبي

- 206- خالد خطيب و عصام قريط، *مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها* ، (دمشق: مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، 2012) ، تصفح الموقع في: 2016/05/18. على الرابط الالكتروني :
"www.kantakji.com/governance/%D9%85%D9%81.aspx"
- 207- Rorden Wilkinson, *The Global Governance Reader*, UK : Psychology Press, 2005, p.46.
- 208- مراد بن سعيد، *القانون الخاص و الحوكمة الشبكية الحديثة : عناصر من أجل فهم بنائى لتحولات القانون الخاص ما بعد الدولة*، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية و الادارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009، ص.32.
- 209- Goran Hyden an Julius Court and Kenneth Mease, *Making Sense of Governance: The Need for Involving Local Stake holders*, January 2003 ,
"www.odi.org/publications/3135-making-sense-governance-need-involving-local-stakeholders" ,p.1.
- 210- اسماعيل كراودي، *العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية*، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية و الادارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2012/2011، ص.159.
- 211- زين العابدين بولبنان، مرجع سبق ذكره ،ص.50 .
- 212- Kenneth Mease, *An Approach to Assessing Governance*, 2002,
"www.odi.org.uk/work/projects/00-07-world-governance-assessment/approach.html" , p.1.
- 213- Goran Hyden, Julius Court and Kenneth Mease, *Making Sense of Governance: The Need for Involving Local Stake holders*, Op. Cit , p.1.
- 214- خالد خطيب و عصام قريط ، مرجع سبق ذكره ، ص.1.
- 215- مراد بن سعيد، مرجع سبق ذكره ، ص.33، ص.32 .
- 216- محمد آل عباس ، *الحوكمة الاقتصادية ... واستقلال مجلس المنافسة* ، المجلة الاقتصادية ، العدد.8146 ،
2016/01/ 20 ، على الرابط الالكتروني: "www.aleqt.com/2016/01/30/article_1026177.html"

- 217- خالد خطيب و عصام قريط، مرجع سبق ذكره ، ص.2.
- 218- عصام نعمة قريط ونصر صالح محمد، إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية اللببية: دراسة ميدانية ، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية* ، المجلد.25، العدد.02، 2009 ، ص.1.
- 219- عبد المطلب عبد الحميد، *المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين* ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008، ص.36.
- 220- نفس المرجع السابق، ص.37.
- 221- Veronika Heyde, *De l'esprit de la Résistance jusqu'à l'idée de l'Europe : le nouvel ordre européen allemand* , UK : Peter Lang, 2010 , p.29.
- 222- آسيا الوافي، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة* ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2007، ص.58.
- 223- George Chabert, *L' idée européenne: entre guerres et culture : de la confrontation à l'union*, UK : Peter Lang, 2007,p.85.
- 224- صالح ياسر حسن، مفعول قانون التطور الاقتصادي المتفاوت في إطار عمليات التكامل الاقتصادي الرأسمالي، *مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد.2 ، ماي 1993، ص.27.
- 225- Tanja A. Börzel, *States and Regions in the European Union*, Cambridge : University Press, 2002, p.19.
- 226- عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الفرنسية – الألمانية في اطار الاتحاد الأوروبي، ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، *مجلة دراسات استراتيجية* ، العدد.5، ص.134.
- 227- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، *الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والأفاق : الدنمرك نموذجا* ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية الإدارة و الاقتصاد - 2012 ، ص.108.
- 228- نفس المرجع السابق، ص.107.
- 229- Steffen Mau and Christoph Burkhardt, *Ethnic heterogenization and welfare state solidarity in Europe* , Bremen : Graduate School of Social Sciences, 2007, p.1.
- 230- Iain Begg, Fabian Mushövel and Robin Niblett ,*The Welfare State in Europe : Visions for Reform*, UK : Chatham house intitute of international affairs, september 2015, p.26.
- هوامش المطلب الثاني : ضبط نوعي لحوكمة الاتحاد الأوروبي
- 231- Mario Telo, *Europe : a civilian power ?*, UK : Palgrave macmillan, p.107.
- 232- آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره ، ص.150.
- 233- Zerrin SAVASAN, *The Impact of European Integration Process on the Nature of Sovereignty*, Ankara: Review of European Studies, N⁰.2, 2009, p.90.
- 234- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص.34.
- 235- نفس المرجع السابق، ص.150.
- 236- زين العابدين بولبنان، مرجع سبق ذكره ، ص.55.
- 237- Peter Klimek1,Rudolf Hanel1 and Stefan Thurner, *To how many politicians should government be left?*, USA : Santa Fe Institute,2008.p.1.
- 238- Gary Marks, *Governance in the European Union*, UK : SAGE ,1996, p.38.

- 239- Philippe De Lombaerde, Fredrik Söderbaum and others, *The Problem of Comparison in Comparative Regionalism*, France : The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.9 , N^o.7, April 2009, p.4.
- 240- Xavier Guilhou et Patrick Lagadec, *La fin du risque ZÉRO*, Paris : Eyrolles société,2002 , p.57.
- 241- Goran Ilik and Ilija Todorovski, *The EU's Identity As An International Civilian Actor*, European Scientific Journal, N^o.32, vol.10 , 2014, p.2.
- 242- Marie-Thérèse Bitsch, *La construction européenne*, UK : Peter Lang, 2007, p.63.
- 243- Pierre Jacquet et Jean Pisani et autres, *Gouvernance mondiale*, conseil d'analyse économique, 2011, p.105.
- 244- Rorden Wilkinson, *The Global Governance Reader*, UK : Psychology Press, 2005,p.68 .
- 245- Andrew Moravcsik, *The choice for Europe*, UK : Cornell University Press, p.19.
- 246- Aparajita Endow, France, *Germany and the European Union*, Op. Cit ,p.25.
- 247- Suzanne Aldahan, *The development of the Eurozone*, Brussels : Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.13, No.2, 2013, p.3.
- 248- Morten Rasmussen and Ann-Christina L. Knudsen, *The Road to a United Europe : Interpretations of the Process of Integration*, UK :Peter Lang ,2009, p.53.
- 249- Marie-Thérèse Bitsch, *La construction européenne*, UK : Peter Lang, 2007, p.74.
- 250- Marie-Thérèse Bitsch, *La construction européenne*, Op. Cit , p.65.
- 251- زهير بوعمامة، *سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص.168.
- 252- Gyu Massé et Françoise Thibaut, *Intelligence économique : un guide pour une économie de l'intelligence*, Belgique : De Boeck & Larcier,2001, p.295.
- 253- Jan Orbie, *Everything but arms: a civilian power Europe at work?*, April 2004,p.1.
- 254- J.Andrés and Lopez Rodriguez, *The Regional policy of the EU and the enlargement process to central and eastern European countries*, UK : university of Exrter,N^o.07,2010, p.2.
- 255- Josep Maria Colomer, *Political Institutions in Europe*, UK : Psychology Press, 2002,p.7.
- 256- Pierre Defraigne, *Through Social Justice and Strategic Autonomy*, UK : EGMONT Institute Press, 2014, p.42.
- 257- Martin Kohli, Mojca Novak, *Will Europe Work?* ,UK : Routledge ,2004, p.55.
- 258- Gary Marks, *Governance in the European Union*, UK : SAGE , 1996, p.12.
- 259- Klaus Becher, *Towards a European intelligence policy*, UK : Chaillot Paper , N^o.34, 1998, p.4.
- 260- Nina Merethe Vestlund, *Between Centralization and Decentralization*, Oslo : ARENA series , December 2015, p.4.
- 261- Justin Greenwood, *Interest Representation in the European Union*, UK : Palgrave Macmillan,2011, p.25.
- 262- Hendrik Wagenaar, *Government, Institutions: Effects, Changes and Normative Foundations* ,USA : Springer Science & Business Media,2012, p.40.
- 263- Hans Keman and Ferdinand Müller-Rommel, *Party Government in the New Europe*, UK : Routledge, 2012, p.1.

- 264- Tanja A. Börzel, *States and Regions in the European Union : Institutional Adaptation in Germany and Spain*, UK : Cambridge University Press, 2002, p.15.
- 265- Klaus Goetz and Kenneth Dyson, *Germany, Europe, and the Politics of Constraint*, UK : OUP/British Academy, 2003, p.42.
- 266- Sharon L. Wolchik and Jane Leftwich Curry, *Central and East European Politics: From Communism to Democracy*, Rowman & Littlefield, 2008, p.33.
- 267- John Pearce Hardt, Richard F. Kaufman, *East-Central European Economies in Transition*, M.E. Sharpe, 1995, p.25.
- 268- Gary Marks and Marco R. Steenbergen, *European Integration and Political Conflict*, Op.Cit , p.4.
- 269- Peter Klimek, Rudolf Hanel and others, *To how many politicians should government be left?*, USA : Complex Systems Research Group, Vol.2, 2008, p.1.
- 270- Ingolf Pernice, *the challenges of multi-tier governance in the EU*, European parliament : Direction rectorate general for internal policies, 2013, p.25.
- 271- Jan Zielonka, *Paradoxes of European Foreign Policy*, UK : Martinus Nijhoff Publishers, 1998, p.67.
- 272- Gyu Massé et Françoise Thibaut, *Intelligence économique : un guide pour une économie de l'intelligence*, Belgique : De Boeck & Larcier, 2001, p.295.
- 273- Sieglinde Gstöhl, *The EU's Representation in International Institutions*, Bruges Regional Integration & Global Governance Papers, N^o.2, 2008, p.5.
- 274- Nina Merethe Vestlund, *Between Centralization and Decentralization : Decision Behaviour in the EU's Multilevel Administrative System*, UK : ARENA, N^o.4, 2015, p.4 .
- 275- Peter John, *Local Governance in Western Europe*, UK : SAGE , 2001, p.25.
- 276- Guillaume Duval, *Le politique saisi par l'économie*, Paris : Ed Economica , 2002, p.7.
- 277- John Pinder and Simon Usherwood, *The European Union: A Very Short Introduction*, UK : OUP Oxford , 2013, p.9.
- 278- Rick Fawn , *Globalising the Regional* , UK : Cambridge University Press , 2009, p.35.
- 279- John Pinder and Simon Usherwood, *The European Union : A Very Short Introduction*, UK : OUP Oxford, 2007, p.33.
- 280- Ben Hall, *The Commission itself cannot achieve much but it can generate ideas : Its main weapon is its conviction* , London : Centre for European Reform , 2001, p.2.
- 281- Giulia Rossolillo, *Enhanced Cooperation and Economic and Monetary Union: a Comparison of Models of Flexibility*, Italy : The Federalist, a political review, p.4.
- 282- Ibid , p.8.
- 283- Ibid , p.9.
- 284- Ibid , p.10.
- 285- Filipa Figueira, *The EU Budget – Is this the moment for reform?*, Italy : CEPS, October 2007, p.2.
- 286- Report on the Euro Area , Brussels : Commission staff working document, SWD,700 final, 26.11.2015, p.15.
- 287- Filipa Figueira, *The EU Budget – Is this the moment for reform?*, Op. Cit, p.2.

- 288- Sebastian Dullien, *Improving economic stability in Europe* , Berlin : Working paper, German institute for international and security affairs,2007,p.6.
- 289- نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014 ، ص.19 .
- 290- Sebastian Dullien, *Improving economic stability in Europe*, Op. Cit, p.6.
- 291- نجاح منصري، مرجع سبق ذكره، ص.20.
- 292- Gergely Polner and John Ryan, *Capital Markets Union: A Work in Progress*, UK : European Policy Brief ,N^o.37, 2015, p.1.
- 293- Louisa Moffitt, *On the Way to the Euro: A Currency Union Timetable*, Bonn : Inter Naciones, N^o.12, 2002, p.57.
- 294- Alberta Sbragia, *Euro-Politics: Institutions and Policymaking in the "New" European Community*, UK : Rowman & Littlefield, 2007, p.10.
- 295- Douglas R. Imig, *Contentious Europeans: Protest and Politics in an Emerging Polity*, UK : Rowman & Littlefield ,2001, p.53.
- 296- Fraser Cameron , *The EU Model of Integration-Relevance Elsewhere?*, Brussels : Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.5, N^o.37, 2005, p.5.
- 297- Nick Witney and Susi Dennison, *The road back to European power*, European council on foreign relations, 2013,
"www.youtube.com/watch?v=EoAW4uM5zGc"
- 298- Martin Ortega, *The EU's contribution to global governance* , Chaillot Paper, N^o.100 , 2007, p.62.
- 299- Marco Buti , Maria Demertzis and João Nogueira Martins, *Delivering the Eurozone:Consistent Trinity* ,30/03/2014, "www.voxeu.org/article/delivering-eurozone-consistent-trinity" .
- 300- Fabian Willermain, *Towards a European Commission with fewer competencies for more political power?* ,02/09/2015, "snapzu.com/jmcs/towards-a-european-commission-with-fewer-competencies-for-more-power".
- 301- Piotr Buras, *The EU's silent revolution, Brief Policy*, 04/09/2013,
"www.ecfr.eu/publications/summary/the_eus_silent_revolution36895" .
- 302- Jean-Philippe Deschamps, *What is Innovation Governance?*, 03/05/2013,
"www.innovationmanagement.se/2013/05/03/what-is-innovation-governance-definition-and-scope/" .
- 303- Miguel Poiaras Maduro, *A New governance for the European Union and the Euro : democracy and justice*, UK : EGMONT Institute Press, 2014, p.39.
- 304- Miguel Poiaras Maduro, *A New governance for the European Union and the Euro : democracy and justice*, Op. Cit, p.40.
- 305- Ibid , p.45.
- 306- Ibid , p.47.
- 307- Ibid , p.48.

• هوامش الفرع الثاني : السياق القانوني لحوكمة الاتحاد الأوروبي

- 308- Ingolf Pernice, *Conclusions of a Workshop on the challenges of multi-tier governance in the EU*, European parliament : Direction rectorate general for internal policies, 2013, p.13.
- 309- فريد حسن محمد الزبيدي، *القانون الدولي بين القوة و توازن المصالح*، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي من كلية القانون و العلوم السياسية في الجامعة العربية المفتوحة في الدنمرك، ص.5.
- 310- غياث ناصر، *قانون الاتحاد الأوروبي*، 2001، نقلا عن موقع: www.umn.edu/humanrts/arab/eu-rights-charter.html "، ص.6.
- 311- نفس المرجع السابق، ص.7.
- 312- Laurent Pech, *The Rule of Law as a Constitutional Principle of the European Union*, New York : University School of Law working paper, 2009, p.4.
- 313- Frank Schimmel fennig and Ulrich Sedelmeier, *Governance by conditionality: EU rule transfer to the candidate countries of Central and Eastern Europe*, UK : Routledge, 2004, p.1.
- 314- خليل حسين، *موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية*، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص.28.
- 315- Rainer Nickel, *Participatory governance and European administrative law : new legal benchmarks for the new European public order*, 2006, ["www.cadmus.eui.eu/handle/1814/6310"](http://www.cadmus.eui.eu/handle/1814/6310), p.1.
- 316- Iain Begg, *The Challenges of Multi-Tier Governance in the EU Budgetary Solidarity in a multi-tiered Union*, Policy Department C: Citizens' right's and constitutional affairs ,2013, p.182.
- 317- Andrea Manzella, *Is the EP legitimate as a parliamentary body in EU multi-tier governance*, ["www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language=EN"](http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language=EN), p.142.
- 318- غياث ناصر، مرجع سبق ذكره، ص.4.
- 319- نفس المرجع السابق، ص.4.
- 320- إيمان أحمد علام، *التنظيم الدولي الإقليمي*، كلية الحقوق : مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، 2012، ص.79.
- 321- آسيا الوافي ، مرجع سبق ذكره، ص.58.
- 322- Hiroya Akiba , *European Governance After Nice*, UK : Psychology Press, 2003, p.47.
- 323- آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص.59.
- 324- Christian Joerges and Renaud Dehousse, *Good Governance in Europe's Integrated Market*, UK : Oxford University Press, 2002, p.35.
- 325- Christopher J. Bickerton and Dermot Hodson, Uwe Puetter, *The New Intergovernmentalism : States and Supranational Actors in the Post-Maastricht Era*, UK : Oxford University Press, 2015, p.1.
- 326- Manfred J. Holler, Hartmut Kliemt and others, *European Governance*, London : Mohr Siebeck, 2003, p.82.

- 327- سعاد يحيى، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجريبية الاتحاد الأوروبي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، 2013/2012، ص.35.
- 328- Aparajita Endow, France, *Germany and the European Union*, Op.Cit , p.25.
- 329- Ibid, p.30.
- 330- Ibid, p.31.
- 331- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص.551.
- 332- سعاد يحيى، مرجع سبق ذكره، ص.5.
- 333- نفس المرجع السابق، ص.43.
- 334- نفس المرجع السابق، ص.44.
- 335- نفس المرجع السابق، ص.45.
- 336- نجاح منصري، مرجع سبق ذكره، ص.14.
- 337- Emilia Korkea-aho, *Adjudicating New Governance: Deliberative Democracy in the European Union*, UK : Routledge, 2015, p.2.
- 338- Finn Laursen, *The (Reform) Treaty of Lisbon: What's in it?*, How Significant, Florida : Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.9, N^o.1, 2009, p.3.
- 339- Bruno De Witte, *European Stability Mechanism and Treaty on Stability, Coordination and Governance: Role of the EU Institutions and Consistency with the EU Legal Order*, European Parliament : Directorate general for internal policies, 2013, p.84.
- 340- Paul Craig, *Gráinne de Búrca, EU Law: Text, Cases, and Materials*, UK : OUP Oxford, p.96.
- 341- أحمد حسين، معاهدة لشبونة، 19 أكتوبر 2007، تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الإلكتروني: [" www.aljazeera.net/encyclopedia/events/1900/1/1/%D9%85D8%A9 "](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/1900/1/1/%D9%85D8%A9)
- 342- المفوضية الأوروبية ترحب بدخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي : ["www.eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/091201_lisbon_treaty_ar.pdf"](http://www.eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/091201_lisbon_treaty_ar.pdf).
- 343- سمر كرم، معاهدة لشبونة تجتاز آخر العقبات أمام التصديق عليها في ألمانيا، 2009/09/23، تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الإلكتروني: [" www.dw.com/ar/%D9A7/a-4717930 "](http://www.dw.com/ar/%D9A7/a-4717930)
- 344- محمد خروب، هل يقرأ العرب.. معاهدة لشبونة؟، 2007/12/16، تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الإلكتروني: [" www.alrai.com/article/44881.html "](http://www.alrai.com/article/44881.html)
- 345- Claire Dhéret, Andreea Martinovici and others, *Division of Powers between the European Union, the Member States and Local and Regional Authorities – Additional Fiscal/Budgetary Elements*, European Union : European Policy Centre, 2012, p.6.
- 346- *Europe 2020: Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive, Final 2020*, Bruxelles : Commission Européenne, 2010, p.4.
- 347- Ibid, p.6
- 348- Sylvie Goulard and Heather Bailey, *Beyond the Open Method of Coordination*, Bruxelles : European Policy Centre, p.60.
- 349- Gerhard Stahl and Gianluca Spinaci, *Europe 2020: multi-level governance in action*, Bruxelles : Europe policy centre, Issue.20, March 2010, p.59.

350- Philippe De Schoutheete, *Institutional Reform in the EU*, UK :EGMONT Institute Press, 2014, p.57.

351- Ibid , p.58.

352- Ibid , p.60.

• هوامش المطلب الثاني : دلالات التلاقى المعرفية لحوكمة الاتحاد الأوروبي مع نظريات العلاقات الدولية.

353- أحمد قطيش ، *الليبرالية في العلاقات الدولية* ، 2015/07/30، تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الإلكتروني: "www.syr-res.com/article/7118.html"

354- السعيد لوصيف، *واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2010/2009، ص.46.

355- Joseph Daul, *Quelles réponses pour l'Union européenne?*, Institut d'études de sécurité de l'Union européenne, 2007, p.17.

356- Renaud Dehousse, *Misfits: EU Law and the Transformation of European Governance*, 2002,

"www.jeanmonnetprogram.org/archive/papers/02/020201.html" .

357- Magnus Ekengren, *The Time of European Governance*, Manchester :Manchester University Press, 2002, p.50.

358- Andrew Moravcsik, *The choice for Europe*, UK : Cornell University Press, p.19.

359- جون بيليس و ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.857.

360- Blagovest Tashev and Professor Tom, *Old Europe, New Europe and the US*, UK :Ashgate Publishing, Ltd, 2013.p.23.

361- جون بيليس و ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية* ، مرجع سبق ذكره، ص.8.

362- سليم محمد الزعنون، *سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.45.

363- حسن نافعة، *الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.99.

364- Colloque Latsis, *L'union Européenne à la lumière du fédéralisme Suisse*, Genève : Georg Editeur, 1996, p.120.

365- علي الحاج، *سياسات دول الاتحاد الأوروبي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.70.

366- عماد جاد، *رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية، الألمانية و البريطانية*، ضمن فعاليات الندوة المصرية- الفرنسية الحادية عشر، 2005، ص.159.

367- جمال الدين لعويسات، *مدخل الى علم الاقتصاد*، تونس: دار اسهامات في أدبيات المؤسسة، 1996، ص.9.

368- عبد الرؤوف بسبوني، *المفوضية الأوروبية*، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص.10.

369- Hann Elizabeth Dunn, *Civil Society: Challenging Western Models*, London : Psychology Press, 1996, p.27.

370- Lars Trägårdh, *State and Civil Society in Northern Europe :The Swedish Model Reconsidered* , New York : Berghahn Books ,2007, p.68.

371- Catherine Haguenau, *Les systèmes politique Européens*, Paris : Gualino, 2009, p.167.

372- Mario Telò, *International Relations: A European Perspective*, UK :Ashgate Publishing , Ltd ,2009 , p.96 .

- 373- مخلد عبيد المبيضين، *الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة*، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2012، ص.60.
- 374- Andrea Manzella, *Is the EP legitimate as a parliamentary body in EU multi-tier governance*, European parliament : Direction rectorate general for internal policies ,2013, p.148.
- 375- عبد الرؤوف بيسيوني، *المفوضية الأوروبية*، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص.10.
- 376- Guillaume Courty et Guillaume Devin, *La construction Européenne*, Paris : éditions La Découverte, 2005, p.95.
- 377- Mario Telò, *European Union and New Regionalism*, UK : Ashgate Publishing, Ltd, 2013, p.40.
- 378- Ibid, p.41.
- 379- Martin Kohli and Mojca Novak, *Will Europe Work?: Integration, Employment and the Social Order*, UK : Routledge,2004,p.57.
- 380- Morten Rasmussen and Ann-Christina L. Knudsen, *The Road to a United Europe*, UK : Peter Lang, 2009, p.40.
- 381- Pía Riggirozzi and Diana Tussie, *The Rise of Post-Hegemonic Regionalism: The Case of Latin America*, Springer Science & Business Media, 2012, p.17.
- 382- Mario Telo, *Europe : a civilian power ?*, UK : Palgrave macmillan ,2006, p.125.
- 383- Ibid, p.126.
- 384- Esther Barbé, *Europe in Perplexity: How to Cope with the EU's External Action*, Brussels : The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.4, N^o.2, 2004, p.6.
- 385- Joseph Weiler, *The Constitution of Europe: 'Do the New Clothes Have an Emperor?'*, UK : Cambridge University Press, 1999, p.11.
- 386- ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد.10، 2012، ص.23.
- 387- شهرزاد خير، *دور الحكومات الغير حكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: ادارة دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013، ص.62.
- 388- Daniel Fiott, *The three effects of dual-use: Firms, capabilities, and governance*, UK : Brief Issue,N^o.21,2014, p.2.
- 389- Maria João Rodrigues, *The need for a new framework* , Issue.20, March 2010, p.50.
- 390- Clarisse Didelon, *Atlas de l'Europe dans le monde*, Paris : Collection Dynamique du territoire, 2011, p.87.
- 391- Dimitris N. Chrysochoou, *Theory and Reform in the European Union*, Manchester ; University Press,1999, p.41.
- 392- مفيد الزبيدي، *العرب و القوى الدولية*، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص.41.
- 393- صدام مرير الجميلي : *الاتحاد الاوربي ودوره في النظام العالمي الجديد*، بيروت : دار المنهل اللبناني ، ص.33.
- 394- آسيا الوافي، ، مرجع سبق ذكره ، ص.29.
- 395- نفس المرجع السابق، ص.31.
- 396- Basarab Nicolescu, *Le groupe des dix*, Paris : Edition du Rochier,2002, p.69.

397- Philippe De Schoutheete, *Institutional Reform in the EU*, UK : EGMONT, 2014, p.59.

398- Lars-Erik Cederman, *Emergent Actors in World Politics :How States and Nations Develop and Dissolve*,UK : Princeton University Press,1997, p.14.

399- Gary Marks and Marco R. Steenbergen, *European Integration and Political Conflict*, UK : Cambridge University Press , 2004 , p.16.

400- آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره ،ص.31.

الفصل الثاني

المدخل الإختبارية للقوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي

تتطلب مَضامينُ البحثِ في الفاعلية الألمانية كقوة مدنية لما فيه حوكمةً للإتحاد الأوروبي ، جملةً من المرتكزات و الآليات التي بفضلها يمكن التعرف على حقيقة هذا الدور، وباعتبار أزمة منطقة اليورو و أزمة اللاجئين أهم قضيتين لعبت فيهما الدولة الألمانية دوراً لا يستهان به، يُجرى بحثٌ في طبيعة هذا الدور و المدى الذي وصل إليه، بوجود مقياسٍ ثلاثي الأبعاد للفاعلية مكون من : القدرات ، الحضور و الفرص كسلوك صادر عن القوة المدنية الألمانية إثر هاتين الأزميتين؛ وهذا ما سيتم التعرض له بالتحليل و التدليل في المبحثين المشكلين للفصل العملي من الدراسة.

المبحث الأول: إختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة "أزمة منطقة اليورو" الأوروبية

" كل ما يناسب ألمانيا، يناسب أوروبا؛
كل ما هو مناسب لمنطقة اليورو اقتصاديا و ماليا، هو مناسب لألمانيا "
المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل"، 11 سبتمبر 2014

" عندما يلتقي الإيمان بفكرة الدليل بصحتها،
فلن ينتظر الدليل فرصة لتحقيقها "
رئيس البنك المركزي الأوروبي: Mario Draghi، 15 جانفي 2015

تُعبّر تصريحات كل من المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" و رئيس البنك المركزي الأوروبي: **Mario Draghi** عن الإدراك التام للدور الألماني المتزايد في معالجته لمختلف القضايا التي تواجه حوكمة الاتحاد الأوروبي خصوصا ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي و المالي؛ و هو ما سيتم التعرض له في المبحث الأول من خلال التعرف على المقاربة الاقتصادية و المالية الألمانية بدلالة عامل " الريادة "، ليختتم المبحث بتحليل أهم جوانب السلوك الألماني أعقاب أزمة منطقة اليورو من خلال متلازمتي "الحضور و الفرص".

المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية و المالية الألمانية بدلالة عامل "الريادة"

إن الحركة الإستراتيجية لأية دولة ضمن محيطها الإقليمي أو العالمي، إنما هي نتيجة أفضت إليها محفزات قوتها الإستراتيجية التي تحدد مسار ونطاق تلك الحركة ، وتقود مضامين الدور الألماني إلى المكانة التي تحظى بها ألمانيا أوربيا و عالميا، استنادا إلى توظيف تلك المقومات التي تحوزها ، تتطلع عبرها لممارسة تأثير إقليمي يُمهّد لاستعادة النفوذ الألماني ، ودور إيجابي ممتزج بوظيفة تتطلع لها ألمانيا عالميا¹.

فريادة النموذج الاقتصادي و المالي الألماني أصبح واقعا ملموسا ضمن الإطار الأوربي و حتى العالمي، لأنها تعد ألدولة الرائدة أوربيا في طرح و تبني سياسات الاتحاد الأوربي على المستويات " القريبة ، المتوسطة و البعيدة المدى " ، بفضل عوامل أسهمت بشكل أو بآخر لتعزيز المكانة الألمانية التي تفضي بالمحصلة إلى احتمالية تولي الدور القيادي في الاتحاد الأوربي ، ثم إبراز الهوية الأوربية على المستوى الدولي عبر الاتحاد الأوربي و تقديمه كمنافس عالمي سياسيا و اقتصاديا و أمنيا ، من خلال انتهاز الفرص الممكنة حيث يمثل ذلك مجالا للحركة الألمانية الذاتية كونها قادرة على تولي الدور القيادي في صياغة القوة الأوربية الصاعدة فيما يحقّق المصلحة الوطنية فالأوربية .

لعل هذه أهم أوجه الريادة الألمانية وفق ما جاء في العديد من التحاليل و النقاشات الفكرية ضمن مقاربة اقتصادية و مالية بالدرجة الأولى :

❖ يحضر في هذا المقام ، تصريحُ وزير الخارجية الألمانية السابق " غيدو وسترول : Guido Westerwelle " ، حيث أكد على وجوب استغلال الفرص حتى تتحقق فعلاً سياسة خارجية في أوروبا، تكون قادرة على تجاوز الانقسام الحاصل ، لذا فإن الحديث عن سياسة خارجية أوروبية موحدة على لسان وزير خارجية ألمانيا يمثل الرغبة الألمانية في القيادة لمنظومة الاتحاد الأوروبي ككتلة صاعدة دولياً².

❖ إن الشكل الموحد الذي أصبحت عليه ألمانيا بعد نهاية الحرب الباردة ، جعل اقتصادها و أسواقها المالية تعيش مرحلة انتقالية بمقتضاها كانت أدولة الألمانية مجبرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، الأمر الذي تطلب منها إنشاء نظام رأسمالي قائم على الحرية التجارية و فتح الأسواق المالية بما فيه معاملاتها مع الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، في إطار دولة قوية ذات مؤسسات سياسية و مدنية منتخبة³.

❖ من الملاحظ أنه باتحاد الألمانيتين 1989، انكشف المستوى الحقيقي الذي كانت عليه ألمانيا الشرقية اقتصادياً و مالياً ، من نقص القدرة التنافسية لدى مؤسساتها إلى العجز المالي المسجل في ميزانيتها فتقشى البطالة و معدلات الفقر المرتفعة بين مواطنيها⁴ ؛ ما جعل الدولة الألمانية الموحدة تعيد النظر في البنية الهيكلية لكافة مؤسساتها الاقتصادية و أسواقها المالية بما يتماشى مع مبادئ الإيديولوجية الرأسمالية و كذا المتغيرات الدولية المحيطة بها على غرار انتشار العولمة بكافة أبعادها ، فحسب البنك المركزي الألماني في 1991 تم نقل سيولة قيمتها 140 بليون داتش مارك إلى ألمانيا الشرقية و في ظرف عام قفزت إحصائيات النمو لدى المنطقة الشرقية الألمانية لما يعادل 7.5% ، ما يمثل انجازاً حقيقياً للاقتصاد الألماني في جهته الشرقية التي كانت في مستويات متدنية من الإنتاجية و العجز في الميزانية العامة - فقد مثلت ثورة حقيقية في اقتصاد السوق و التوظيف في قطاعاته بفضل برامج الإدماج الاجتماعي تم خلق مناصب الشغل لأكثر من 1.7 مليون شخص من (1990-1991)⁵ ؛ فقدرة الدولة الألمانية المتجددة حديثاً على استيعاب مختلف التغيرات، وإعادة بناء ما خرب في ظرف قياسي، الهدف منه خلق نموذج حقيقي في الاقتصاد و المالية ، مستقل و قادر على المنافسة خارج الحدود الإقليمية ، ما يشكل دليلاً قوياً على ريادتها و تميز رؤيتها.

من الواضح أن الفارق المذهل في متوسط معدل النمو في الفترة ما قبل 1990 كان 13.4% في ألمانيا الغربية مقارنة بـ 2.2% في ألمانيا الشرقية وبالتالي، فإن معدلات النمو في ألمانيا الشرقية كانت أقل بكثير من توقعات نموذج النمو بعد الحرب، بالرغم من وجود بعض أعمال إعادة البناء فيها. وتدل هذه النتيجة على الأهمية الكبيرة لوجود نظام الاقتصاد الحر، الداعمة لفكرة أن المعجزة الاقتصادية لألمانيا الغربية ما كانت لتحدث في نظام اشتراكي⁶.

❖ إن الشكل الموحد الذي أصبحت عليه ألمانيا بعد نهاية الحرب الباردة، جعل اقتصادها و أسواقها المالية تعيش مرحلة انتقالية بمقتضاها كانت الدولة الألمانية مجبرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، الأمر الذي تطلب منها إنشاء نظام رأسمالي قائم على الحرية التجارية و فتح الأسواق المالية بما فيه معاملاتها مع الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، في إطار دولة قوية ذات مؤسسات سياسية و مدنية منتخبة⁷.

❖ تعتبر "ثقافة الاستقرار المالي" المقرونة بمبادئ نموذج السوق الليبرالي الاجتماعي، القوة الموجهة لاقتصاديات الدولة الألمانية أمام مختلف التحديات الناشئة بعد الحرب الباردة ، حيث أن حجر الزاوية في سياساتها الاقتصادية، النقدية و المالية هو النموذج الاقتصادي الاجتماعي الليبرالي الموسوم بالمزايا التالية :

● **المسؤولية الفردية:** تعني التأثير الديني و العقائدي الذي ينعكس على مختلف القرارات الصادرة، فالانضباط المالي الذي تمارسه الدولة الألمانية ترجمة لتجنب حكومتها الانغماس في الديون و تبعاتها السلبية ، كما أن الفائض المحقق في تجارتها يعكس القدرة التنافسية العالية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الانتاجية المرتفعة و الاداء المتميز للقطاع الصناعي ، كما أن سلوكها المالي محدد أساساً بالاقتطاعات من الانفاق الدوري ، الضرائب المرتفعة القيمة و المسح الدائم لأداء الأسواق المالية مما يؤدي لإصلاح أي اختلالات ممكنة الوقوع ، و بالتالي الزيادة المستمرة في صادرات الدولة الألمانية، وقد كان هذا دأب الحكومة الألمانية منذ 2010 بإقرار من المستشار " شرودر : Schroder " ، لتنتقل ألمانيا من "رجل أوروبا المريض" إلى "Modell Deutschland uber alles"

● **الأسواق المالية:** سلوك ذو بنية منضبطة، تتمثل في أسواق مالية حذرة، إنتاجية عالية ومعاينة المخالفين للقواعد، كما أن إتباع الدول المتعثرة ماليا لإصلاحات الدولة الألمانية و قواعدها الضابطة وما ينتج عنه حلول لاشكالياتها ، يؤدي لإعلاء هامش الثقة بالدولة الألمانية و بالسيادة الوطنية لها على المستوى الإقليمي بأكمله.

● **ميكانيزمات "مركنتيلية" جديدة :** فالنموذج الاقتصادي والاجتماعي الألماني مرتبط بقوة مع الجانب التصديري، أين سجلت فيه الدولة الألمانية منذ نهاية الحرب الباردة طفرة أهلتها لان تكون المصدر الأول عالميا للسلع و المنتجات الخدمية ، وقد تطلب ذلك توحيد جهود كل من الفواعل الدولاتية و الغير دولاتية لألمانيا للإبقاء على نفس مستوى القدرة المنافستية للقاعدة الصناعية الألمانية، فالمركنتيلية الجديدة لدى ألمانيا تتضمن مستوى عالٍ من التبعية للتصدير و أسواق خارجية نامية، لأن النموذج الألماني في هذا السياق ليس بـ "الملاذ الأخير للمستهلك" إنما هو "المصنع الأهم" في المنطقة الأوروبية⁸.

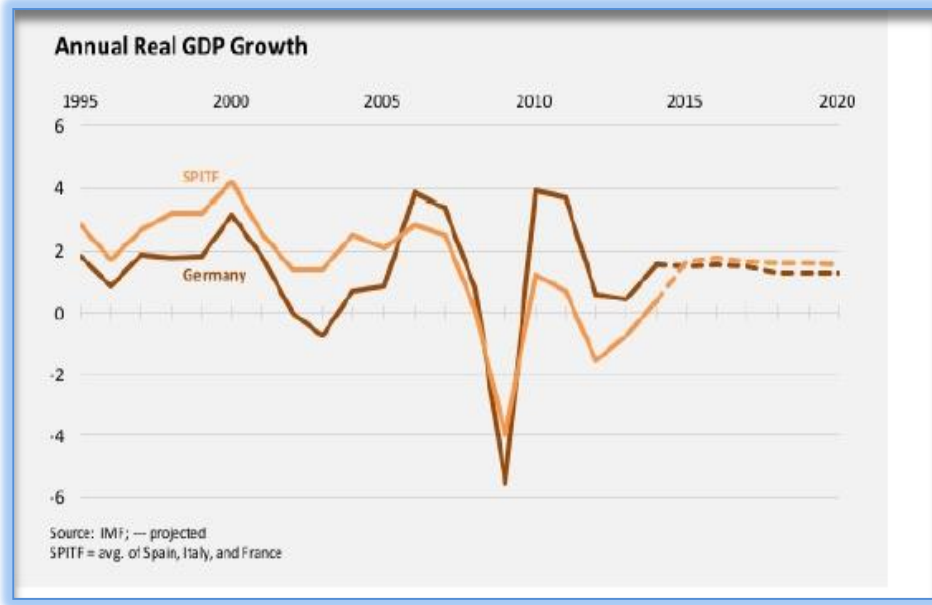
● **المقوم للزيادة في التضخم:** فالمسئولون الاقتصاديون كما السياسيون بالأخص البنك المركزي الألماني يعتبر استقرار الأسعار الشرط المسبق لأي نمو مستقر، ما يعني معدلات تضخم في الحدود الدنيا وهذا يتطلب أن يكون في المتوسط 2% لضمان النوعية و الكمية في معدل النمو ، وبالتالي استقرار في الجانب السياسي والاجتماعي للدولة الألمانية. ثم إن السياسة الكينيزية في رؤيتها للعجز في الإنفاق وانهايار السياسة النقدية لصالح النمو و التوظيف، تؤدي إلى إغراق النظام الاقتصادي و المالي كافة.

● **الشفافية المالية:** تؤدي لمصادقية في الأداء ، بالتالي الترشيح في الاتفاق العمومي و الخاص التي تحقق التوازن في الميزانية العامة للدولة، ووفق هذا النموذج تعتبر أنه من غير الممكن معالجة القروض بمزيد من القروض ، مثال ذلك العلاقة العكسية في قانون الجاذبية لدى آدم سميث.

● **وفق المادة 12** من قانون البنك المركزي الألماني Bundesbank المؤرخ في 26 جويلية 1957 يؤكد ان استقلالية البنك المركزي عن اعمال الحكومة ضروري لضمان استقرار في الأسعار، نمو مستدام، التوظيف والرفاهية، ليصبح بذلك "نموذجاً قابلاً للتثاقف" لدى الدول الأوروبية⁹.

في معرض استكمال الحديث عن أهم التحاليل الخاصة بأوجه الريادة الألمانية ، يمثل هذا الرسم البياني نمو GDP الدولة الألمانية في الفترة الممتدة 1995-2020 ، حيث يظهر من خلاله المجهود المتواصل الذي تبذله الدولة الألمانية ضمن استراتيجية واضحة و متعددة الآليات .

الشكل رقم 06 : نمو GDP الدولة الألمانية (1995-2020)



Source : Daniel Gros, *The End of German Hegemony*, 16 october 2015, "www.ceps.eu/publications/end-german-hegemony".

❖ يمكن وصف ألمانيا بمثابة "مغناطيس" جاذبٍ للأموال من كافة أنحاء العالم ، فهناك الكثير من الأسباب والظروف الاقتصادية التي تجعل من المناخ الاستثماري الذي يتميز به هذا البلد جذاباً للعديد من المستثمرين الدوليين الذين يتطلعون إليه باهتمام بالغ ، لاسيما الخطوة التي أقدمت بها ألمانيا من تخفيض معدلات الضرائب على الشركات إلى مستوى جذاب مقارنة بالمستوى الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح الهيكلي والتنمية المعتدلة لتكاليف وحدة العمل ساهم لحد كبير في تحسين القدرة التنافسية للشركاء في ألمانيا ، لتصبح أحد أفضل مواقع جذب المستثمرين الأجانب ، فبيئة الاستثمار في ألمانيا تعتمد على العديد من المقومات والعناصر، فلا تشتمل فقط على سوق محلي كبير، بل تعتبر بوابة الدخول للأسواق النامية بالاتحاد الأوروبي الموسع؛ ويُنظر إليها أيضاً على أنها لاعب عالمي بارز يتواجد بشكل قوي في قائمة أكبر المصدرين في العالم ، كما يعد القطاع المالي شرياناً حيوياً بارزاً في ألمانيا، إذ يشكل الركيزة الهامة لكفاءة وانخفاض أسعار قطاع الخدمات المالية وتوفير القروض لعملاء القطاع الخاص وأصحاب الشركات، أي يمكن القول إن نمو الاقتصاد عموماً مرهون بكفاءة أسواق المال ومدى استقرارها ، حيث يلعب القطاع المالي دوراً رئيسياً في تأمين فرص العمل ورفاهية المجتمع¹⁰.

كما تمثل ألمانيا بيئة آمنة للإستثمار، فهي دولة حديثة توفر الضمان اللازم للشركات فيما يتعلق بمسألة حقوق الملكية، يضاف إلى ذلك أن نوعية الحياة التي تتصف بها تجعلها مثلاً لمجتمع عالمي متسامح وحديث يعيش في مستوى معيشي ممتاز، ناهيك طبعاً عن ما تتميز به من مناخ ثقافي متنوع وغني، وما تضمنه من فرص ترفيهية ورياضية ومناظر طبيعية خلابة.

❖ باعتبار المنظومة الاقتصادية تحدد فقط الإطار العام للعمل فكذلك الأمر في ألمانيا، حيث يطلق على هذه المنظومة "اقتصاد السوق الاجتماعي"، ويعتمد هذا النظام الاقتصادي على المنافسة

الرأسمالية من جانب، ويسمح من جانب آخر للدولة القيام بتعديلات لضمان منافسة عادلة وإيجاد توازن اجتماعي، أسس هذا النظام وضعها المستشار الألماني "بسمارك" في القرن التاسع عشر، الذي كان يلقب بالمستشار الحديدي، إذ يعود له الفضل في إنشاء نظام التقاعد والضمان الصحي، في الوقت الذي تعاني فيه أسواق الدول الأوروبية المجاورة من تفشي البطالة بلغ عدد العاملين **42 مليون عامل**، وهو رقم قياسي لم تشهده ألمانيا من ذي قبل.

❖ بيد أن السبب الرئيسي لهذا النجاح يعود للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة المستشار "شرودر: **Schroeder**"، والتي أطلق عليها آنذاك **أجندة 2010**، ركز ضمنها على إعداد وتكوين مستمر للكفاءات المتخصصة، ففي كل عام يتوافد نحو مائة ألف مهندس ومتخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل، قادمين من الجامعات والمعاهد التقنية الألمانية والتي يزيد عددها على المائتين موزعة على مختلف مدن ألمانيا، وبهذا يحصل سوق العمل على أجيال من الكفاءات المتخصصة، تستفيد منها على وجه الخصوص الشركات الوسطى التي تعد عماد الاقتصاد الألماني. والشركات المتخصصة هي تلك التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن **500 عامل**، ويبلغ عددها في ألمانيا نحو **3 مليون شركة**، أي ما نسبته **99** بالمائة من مجموع الشركات للدولة¹¹.

❖ تركز المقاربة الاقتصادية و المالية الألمانية على عقيدة "ordolibéralisme"¹²؛ حيث تحتل الدولة الألمانية المرتبة الثالثة عالمياً من حيث القوة الاقتصادية و المالية¹³؛ كما تعتبر المساهم الأول في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وذلك للفائض المالي المسجل في عملياتها التصديرية عبر أنحاء العالم¹⁴.

❖ ان درجة التقدم الذي وصلت له الدولة الألمانية، جعلها تمثل تهديدا حقيقيا للدول الأوروبية، خاصة قطاعها الصناعي¹⁵؛ فنجاح القطاع الصناعي نابع أساسا من حسن التنسيق مع القطاع المصرفي و الإصلاحات التي يقوم بها في إطار النموذج الكلي لاقتصاد و مالية ألمانيا¹⁶؛ فقد بلغت نسبة **9.2%** من إجمالي الصادرات العالمية، **45%** من **PIB** يلي الصين و الولايات المتحدة، **28%** من موارد الاتحاد الأوروبي المالية وتساهم بنسبة **20%** من ميزانيته، كما تعد ثاني دولة من حيث المساعدات الإنسانية لأغراض النمو و التطوير المستدام بعد الولايات المتحدة¹⁵.

❖ باعتبار السياسة النقدية تُعنى بمجموع الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان، وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي ترمي الدولة لتحقيقها¹⁶؛ فقد بذلت الدولة الألمانية جهودا كبيرة للاندماج في المنظومة الأوروبية منذ تأسيس الوحدة النقدية الأوروبية، وقد بدا ذلك واضحا في نشاطات المستشار الألماني **Kohl** بما يخدم العملية التكاملية الأوروبية¹⁷؛ بالإضافة إلى مساهمتها في الميزانية الأوروبية التي بلغت أربع أضعاف مساهمات بقية الاعضاء¹⁸.

❖ من أهم ميزات الاقتصاد الألماني و أسواقه المالية وجود استمرارية بين الحكومات المتعاقبة من حيث النهج المتبع، الأهداف و الرؤية العامة ويكمن الاختلاف في الأدوات المستعملة لتحقيق هذه الأهداف¹⁹؛ فقد طورت الدولة الألمانية مقاربتها الاقتصادية و المالية الخاصة، بمؤسسات و هياكل وفق نموذج سمته "**السوق الاجتماعي**"، بما يضمن المنافسة الحرة، الإنتاجية و المساواة الاجتماعية في الفرص²⁰؛ كما صاحب سياستها إجراء مسح كامل على أداء الأسواق المالية، بالإضافة إلى إدماج أفضل لنموذجها في السوق الأوروبية المشتركة²¹؛ كما أن سياسات التجديد للمؤسسات الاقتصادية

والمالية الألمانية استدعت إقحام العامل التكنولوجي بقوة في المعادلة بفضل تقدم الأبحاث والابتكارات العلمية في هذا المجال²².

❖ كما أن أهم أسباب التفوق الألماني وريادته ، اعتماد الحكومة الألمانية الكبير على مراكز البحث والتفكير التي تزودها بمختلف البيانات سواء للمدى القريب أو البعيد، من حيث توقعات النمو، نسب البطالة والتوظيف، السيولة النقدية وغيرها من المؤشرات التي تساهم في صنع القرار المالي ومن ثمة تنفيذه²³.

❖ بعض المحللين يرون بأن الريادة الاقتصادية والمالية الألمانية مستمدة من ارتكازها على عنصرين أساسيين :

أحدهما موقعها المتقدم في مؤسسة الاتحاد الأوروبي، وثانيها قدرتها الفائقة على تجاوز أزمة منطقة اليورو 2010، بخلاف الكثير من الدول الأوروبية التي تعرضت لها²⁴ ؛ فقد استدعت أزمة منطقة اليورو أدوات جديدة للمعالجة في إطار سياسة تصحيحية للخلل المسجل في اقتصاديات الدول المتضررة²⁵ ؛ كما عمدت ألمانيا حينها للضغط و استغلال فئة العمالة لأقصى الدرجات بخلق قدرة إنتاجية غير مكلفة وفق الطرح الكينيدي الذي يدعو لسياسات التقشف و هيكلية سوق العمل²⁶ ؛ فبالرغم من أزمة الديون السيادية المستمرة، لا يزال غالبية المستثمرين يرون في ألمانيا منطقة جاذبة لإقامة المشاريع الاستثمارية. بفضل اقتصادها و وضعيتها المالية المتقدمة على كافة دول الاتحاد الأعضاء، فالسندات الألمانية في منطقة أمان عن تأثيرات الأزمات²⁷.

❖ بوصف السياسة الاقتصادية الدولية IPE سلوك و انضباط دولي روج فيه لدراسة التفاعل القائم بين الاقتصاد و السياسة على الصعيد العالمي، وقد ذاع صيت IPE في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا ، كندا و الاتحاد الأوروبي منذ ثلاث عقود مضت ، ساد خلالها جو من التغييرات في اقتصاد و مالية الدول تطلها إدماج للعامل السياسي بقوة²⁸ ؛ فقد عمدت الحكومة الألمانية على ضبط مقومات الداخل الألماني ، وفاعلية الدور الألماني على المستوى الأوروبي والعالمي بوجود قيادة سياسية ناجحة قادرة على معالجة الأزمات على المستويين الداخلي والإقليمي، وقائد استراتيجي " Strategic commander " يمتلك القدرة على تجسيد الرؤى والأفكار للوصول إلى التفكير الاستراتيجي السليم الذي يرى فيه الأستاذ الدكتور منعم صاحي العمار بأنه " القدرة على توليد الأفكار وصنع القرارات على وفق فهم مبادئ صياغة الإستراتيجية وطبقا للأهداف والإتجاهات التي تحكمها " ، فيكون بذلك للتفكير الإستراتيجي نشاطا عقليا عالي المستوى لا يقربه إلا أصحاب الكفاءات المتميزة من القادة وصناع القرار²⁹.

لهذا، حرصت الحكومة الألمانية على إعادة بعث المحور الألماني-الفرنسي، فالرئيس الفرنسي ميتران في 1994 إتفق خلال ترأسه مع الطرف الألماني المجلس الأوروبي على تطوير برنامج يستجيب لأهداف التنمية و التطوير في الاتحاد الأوروبي³⁰.

❖ في أحدث تقرير للنمو المالي في منطقة اليورو : سجل الربع الأول من العام 2016 بصفة عامة مستوى قياسي في أصول المؤسسات المالية بنحو 66 ترليون يورو، القطاع المالي المكون من :

البنوك، مؤسسات الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد و " نظام الظل المصرفي : **shadow banks** " تضاعف مقارنة ب 15 سنة مضت، حيث أن نظام الظل المصرفي* هو الأكثر نمواً بنسبة 40% من القطاع المالي ما يشكل أصولاً قدرها 26 ترليون يورو³¹.

❖ من خلال استقراء المعطيات السابقة التي تجسد ألمانيا في ظل أداءها الإستراتيجي الريادي، ومرتكزات قوتها الإستراتيجية ضمن الإتحاد الأوروبي، فتولي ألمانيا مهام تتسم بالقيادية في القرار الأوروبي يمكنها من أن تصبح دولة قائدة للإتحاد الأوروبي على المدى المنظور، ألا أن نوع القيادة لم يقصد به الانفراد التام في سياسات الإتحاد الأوروبي وإنما هي قيادة تشاركية مبنية على أساس التعاون و التنسيق المتعدد الأطراف.

فنجاح النموذج الاقتصادي و المالي الألماني و ريادته على المستوى الإقليمي وحتى العالمي ، جعل منه نموذجاً قابلاً للتثاقف ؛ فقد لجأت العديد من الحكومات الى تطبيق فرضياته الأساسية وجعلها محل تنفيذ ولو بشكل جزئي في اقتصادياتهم، حتى يتمكنوا من تحقيق نسب نمو مستقر ومستدام لبلدانهم، إنفاق أقل و حركية في الأسواق المالية و التجارية³² ؛ و الدليل على هذا ما نصت عليه المادة 13 من المالية المدمجة - مكرر- الفقرة الرابعة ، الصادرة في ختام المجلس الأوروبي المنعقد ب 28-29 جوان 2011 وظف فيه تعبير " **inter parliamentary- cooperation** " الذي قصد من خلاله التنسيق بين البرلمانات الوطنية للإتحاد بهدف إحداث تكامل اقتصادي و مالي أوروبي في سياق صياغة قوانين البرلمان ، حيث يكون التخصص و التقسيم في النشاطات وفق ما تتطلبه مصالح الأطراف المشاركة في النظام المتعدد الأطراف³³.

❖ من أهم نقاط القوة الاقتصادية والمالية الألمانية : قوة قطاعها المصرفي بالأخص البنك المركزي الألماني **Bundesbank** الذي يمثل القيمة و المصلحة الوطنية في صورتها النقدية ، سواء في عملتها السابقة المارك أو في العملة الموحدة الأورو³⁴ ؛ والتي تمثل مدينة فرانكفورت الألمانية العاصمة المالية للإتحاد الأوروبي .

* **نظام الظل المصرفي Shadow banking** أو **Finance fantôme** أو يوصف بعبارة خارج الميزانية **Hors bilan**. **نظام الظل المصرفي** هو مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين الذين يقدمون بخدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية، تشمل أحياناً كيانات مثل المحافظ الوقائية، ومحافظ أسواق المال، أدوات الاستثمار المهيكلة (SIV)، محافظ الاستثمار الائتمانية، وتبادل الأموال المتداولة، محافظ الائتمان الوقائية، محافظ الأسهم الخاصة، ومقدمي التأمين علي الائتمان، التوريق وشركات التمويل.

لكن هناك اختلاف على معنى ونطاق الظل المصرفي في الأوساط الأكاديمية، فوفقاً لـ هيرفي هانون ، نائب المدير العام لبنك التسويات الدولية (BIS) ، فإنه يمكن لبنوك الاستثمار والبنوك التجارية أن تجري الكثير من أعمالهم في ظل النظام المصرفي (SBS) ، ولكن معظمها لا تصنف عموماً بأنها مؤسسات ظلّية تخضع الأنشطة الأساسية للبنوك الاستثمارية فيها للوائح تنظيم ومراقبة من قبل مصرف مركزي، المصارف المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى. لكنه من الشائع أن تقوم بنوك الاستثمار بإجراء العديد من المعاملات الخاصة بها بطرق لا تظهر في أوراق ميزانيتها العمومية والتقليدية ، وبالتالي لا تكون مرئية للمنظمين أو للمستثمرين "السذج" فعلى سبيل المثال قبل الأزمة المالية 2008 ، مولت البنوك الاستثمارية العديد من عملياتها المالية (مثل قروض رهن عقاري، التوريق ، مخاطر التحوط ، مقايضة العجز عن سداد الائتمان) من خارج الميزانية العمومية لها .

المطلب الثاني : سلوك ألمانيا كقوة مدنية صانعة لفرص حضور "ريادي" في حوكمة أزمة منطقة اليورو

عرفت منطقة الأورو منذ نهاية 2009 أزمة مالية حادة هي : أزمة الديون السيادية كونها ترتبط بعجز بعض دول منطقة اليورو على تسديد ديونها تجاه دائنيها امتداداً للأزمة العالمية 2008 ، حيث انطلقت شرارتها الأولى منذ عدم قدرة اليونان على تسديد التزاماتها تجاه دائنيها من بنوك ومؤسسات مالية كما صناديق الاستثمار، لتزداد حدتها في 2010 و بداية 2011 بانتقالها لكل من البرتغال، إيرلندا، إيطاليا وإسبانيا، وخوفاً من انتشار هذه الأزمة إلى بقية دول منطقة اليورو بادرت ألمانيا بمعية فرنسا و صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي، إلى محاولة إيجاد صيغ حلولٍ للحد من انتشارها وطمأنئة الأسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني ، التي ساهمت في تفاقم الأزمة بالتأثير السلبي في أسعار الفائدة ، علاوة التأمين وتدني مستوى الثقة في أوساط المستثمرين، والتوقعات السلبية بعدم قدرة الدول المتضررة على الوفاء بديونها ، وقد قدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك التجارية الأوروبية من أزمة اليورو بنحو 200 مليار يورو ، كما أثرت أزمة اليونان على عملة اليورو التي شهدت تذبذبات عالية أمام العملات الرئيسية، أين وصل إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار الأمريكي في جوان 2009 "1,1923"³⁵

فحالة اليونان مثلاً، عانت من عجز في الموازنة وصل إلى 13 بالمائة من الناتج المحلي، أي أعلى بأربعة أضعاف المتوسط الذي تسمح به منطقة اليورو و البالغ 3 بالمائة ، ومع بلوغ الدين العام 170 بالمائة من الناتج المحلي و بفوائد وصلت إلى 11.6 بالمائة ، عجزت اليونان عن السداد، ففرض عليها الاتحاد الأوروبي بالمقابل إجراءات و تعديلات قاسية في سياستها المالية لتشمل زيادة في الضرائب، تسريح العمال و خفض الأجور في القطاع العام .

في هذا الصدد، ظهر احتمال إلى أن تتحول الأزمة لسياسية حيث صرح الوزير الألماني " فيتشر: **Fitscher** " بأن الخيارين الوحيدين المتاحين حالياً هما : دفع الأموال لإنقاذ الدول المفلسة أو الاستعداد لنهاية عصر اليورو ، في ذات السياق أكد الخبير الألماني في المالية الدولية من المعهد الألماني لتحليل الظروف الاقتصادية **IFO** ، أن هنالك طرماً شائعاً يراهن على ظهور منطقتين نقديتين في أوروبا ، أحدهما مرتكزة على عملة قوية و تشمل: ألمانيا، هولندا و النمسا، فيما الأخرى ذات عملة ضعيفة تتطابق مع حاجات إيطاليا، إسبانيا و البرتغال³⁶ .

يمكن حصر الأسباب الرئيسة لظهور أي أزمة ديون سيادية للعناصر الآتية³⁷ :

- (1) العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية ؛
- (2) الاستدانة من أجل التنمية؛
- (3) سوء توظيف القروض؛
- (4) تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ؛
- (5) العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ؛
- (6) ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية؛
- (7) آثار الركود التضخمي السائد في الدول الرأسمالية على غرار دولة اليونان.

الجدول رقم 03: الديون العمومية مقارنة بالنتائج الداخلى الخام لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2010

الدول	PIB (مليار أورو)	الديون العمومية (بالمئة من PIB)	الديون العمومية (مليار أورو)	الديون العمومية المتوقعة ٢٠١٢ (*) (بالمئة من PIB)
فرنسا	١٩٣١	٢٨,٣	١٥٩١	٨٥,٤
ألمانيا	٢,٤٧٧	٨٣,٢	٢,٠٧٩	٨١,٧
النمسا	٢٨٦	٧١,٨	٢٠٥	٧٢,٢
بلجيكا	٣٥٤	٩٦,٢	٣٤١	٩٧,٢
قبرص	١٧	٦١,٥	١١	٦٤,٩
إسبانيا	١,٠٥١	٦١	٦٤١	٦٩,٦
إستونيا	١٤	٦,٧	١	٥,٨
فنلندا	١٨٠	٤٨,٣	٨٧	٤٩,١
اليونان	٢٢٧	١٤٤,٩	٣٢٩	١٦٢,٨
إيرلندا	١٥٦	٩٤,٩	١٤٨	١٠٨,١

Source : Henri Bourguinat et Eric Briys , *Marchés de dupera la crise se prolonge*, Paris : Maxima ,2010, p.32.

يظهر الجدول حجم مديونية دول منطقة اليورو المرتفع سنة 2010 ، أين تأتي اليونان في مقدمة الدول المدينة، وهي الشرارة التي فجرت الأزمة المالية في وقت سابق .

لقد طرحت الأزمة المالية العالمية العديد من علامات الاستفهام في الشأن الاقتصادي و المالي للاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي أصبح مطالباً بإعداد حلول وافية لحالة اللاتوازن في الاقتصاديات الكلية لعدد من الدول الأعضاء ، وهامش المخاطرة والخسارة المتوقعة في الأسواق المالية ، كما المعدلات المرتفعة للبطالة في منطقة اليورو إذ أن % 45 من أصل 17 مليون وظيفة شغل بـ EU أعد لها سنة 2000 اختفت ؛ لتظهر الحاجة لإجابة سياسية ليس فقط بفعل الآثار الآنية المترتبة على الأزمة المالية بل كذا على المدى البعيد منها : العولمة بكافة أشكالها، التغير المناخي ، المنافسة الدولية واللامساواة³⁸ ، الجدول التالي يبين التصنيف الائتماني لعدد من دول منطقة اليورو ، ما يجعلها دولة جاذبة للاستثمار من عدمه ، حيث يتم التصنيف بناءً على العديد من المؤشرات الاقتصادية و المالية للدولة.

الجدول رقم 04 : سلم التصنيف الائتماني* الممنوح لدول منطقة اليورو

صنف السند	Moody's	S & P/Fitch	التفسير	خطر عدم القدرة على التسديد	مثال عن تصنيف S & P
استثمار	AAA	AAA	نوعته أولى	حد أدنى	ألمانيا، فنلندا، هولندا،
	AA	AA	نوعية عالية	ضعيف جداً	فرنسا، إستونيا، النمسا،
	A	A	نوعية متوسطة عالية	ضعيف	سلوفينيا، إسبانيا،
	BAA	BBB	نوعيته متوسطة دنيا	ضعيف	روسيا، إيطاليا، إيرلندا،
مضاربة أو مرتفع العائد	BAa	BB	مضارب	خطر بارز	البرتغال، قبرص
	B	B	مضارب جداً	مرتفع	
	CAA	CCC	مضارب أقصى حد	مرتفع جداً	اليونان
	CA	CC			
	C				

المصدر: نسيمه أوكيل ، رشيد بوكساني و مصيبح أحمد ، *الأزمة المالية في منطقة اليورو*، 2013، ص.21
www.bi-strategia.com/sites/bi...com/hl_tthw_mntq_lyvrrw_0.pdf

ففي تجارب الأزمات التي مرت بالاتحاد الأوروبي ، مثلت أزمة الديون السيادية قوة تهديمية لمشروع الوحدة الأوروبية ، نظرا إلى التبعات السياسية، المالية و الاجتماعية التي يحملها هذا المشروع،

* **التصنيف الائتماني أو درجة الملاءة أو درجة الجدارة / credit rating** : هي بمثابة شهادة بشأن الوضع المالي لجهة معينة ، وهو عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة أو الدولة؛ على قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات و الالتزامات المالية ، وذلك اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة ؛ ومؤسسات التصنيف الائتماني هي شركات خاصة مستقلة ، تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لمُصدري السندات من دول و شركات ، أي مدى قدرة الشركة أو الدولة على سداد الديون أو قابلية الاستثمار فيها، وينعكس هذا التصنيف الذي تصدره هذه المؤسسات بالإيجاب أو السلب على ثقة المستثمرين في الدولة أو الشركة المعنيتين ، تتفاوت درجات التصنيف بدءا من أعلى درجة **AAA** وصولا إلى التصنيف المتدني **CCC** ، فالتصنيف المرتفع يسهل الحصول على تمويل وقروض سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية ، ويعني خفض التصنيف الائتماني لشركة أو دولة تصدر سندات دين أن قيمة هذه السندات ستخفض وأن سعر الفائدة المفروض عليها سيرتفع، ما يعني ارتفاع تكلفة اقتراضهم ؛ إن أشهر نموذج لخفض الائتمان هو النموذج الأمريكي حيث قامت وكالة **"استاندر أند بورز"** بخفض التصنيف الائتماني للسيادي الأمريكي طويل الأجل من **AAA** إلى **AA+** وذلك عام **2011** عقب صدور قانون مراقبة الميزانية لنفس العام .

تعد كل من وكالة **" ستاندارد اند بورز: Standard & Poor's "** الناشئة عام **1860**، وكالة **" موديز: Moody's "** التي بدأت نشاطها عام **1909**، ووكالة **" فيتش : Fitch "** التي تأسست وكالة عام **1013** وهي أصغر حجما من الوكالتين السابقتين، ثلاث أكبر وكالات تصنيف عالمية والمسيطرة على نحو **40%** من إجمالي أنشطة تقييم الشركات والدول، حيث تتفاوت درجات التصنيف ليس فقط في الدرجات ، بل في التأثير أيضا على اقتصاديات الدول والمؤسسات الاقتصادية، كما يوجد عدد كبير آخر من وكالات التصنيف الائتماني لكن أسماؤها لا تحظى بأهمية تذكر مقارنة بالوكالات الثلاث السابقة.

ورغم تأكيد الخبراء الماليين تراجع مصداقية وكالات التصنيف الائتماني بعدما ثبت عدم صحة التصنيفات التي منحتها لبعض الشركات من جهة، ونظرا لعدم حياديتها وموضوعيتها فيما تتوصل إليه من تصنيفات خاصة على المستوى السيادي للدول من جهة أخرى، الأمر الذي أكدته تداعيات الأزمة المالية **2008** التي عصفت باقتصاديات العالم وكانت وكالات التصنيف سببا فيها، لكنها وعلى الرغم من ذلك لا تزال تحتفظ بمكانتها العالمية بشأن التقارير التي تصدرها.

و تعارضات في الرأي بين الدول الأعضاء و شعوبها بشأن تطبيق هذه الإجراءات الصارمة و الالتزام بها³⁹ ؛ و تعود هذه الإجراءات الصارمة للقانون المتغير للعرض والطلب المالي : حيث بارتفاع القرض المقدم يرتفع معه معدل الفائدة⁴⁰ .

وهي أيضاً أزمة بنيوية **Constructional Crisis** ، لأن الاتحاد في الأصل لم يُبن بطريقة تتوقع حصول مثل هذه الأزمات، وكيفية التصدي لها، عدا كونها أزمة ديمقراطية **Democratic crisis** لأن القرارات تتخذ من قبل القادة دون استشارة الشعوب الأوروبية⁴¹ ؛ كما أن احتمال العودة إلى العملات الوطنية غير وارد الآن بسبب أنه عملة لـ 19 بلداً ، له مزايا غير مالية وغير مصرفية كبيرة : التجارة بين البلدان الأوروبية أصبحت أسهل بكثير لما أصبحت العملة مستقرة ، كما أن هناك بعض المناطق لها عملات مرتبطة فعلياً باليورو وحتى مناطق غير نامية مثل إفريقيا مرتبطة مبادلاتها المصرفية باليورو⁴¹ .

بالرغم من التصريحات المتوالية لرئيس البنك المركزي الأوروبي، من أنه بكل ما يمكن فعله لإنقاذ اليورو **whatever it takes** ⁴² ؛ إلا أن الأثر الرجعي الذي خلفته الأزمة المالية العالمية على دول الاتحاد الأوروبي يتمثل أساساً في تراجع مستوى الثقة في عملة اليورو ، بعدما كانت تعتبر سابقاً وعند دخولها حيز الاستخدام 1999 أنها "عملة لا غنى عنها" ، بالتالي تراجع في مستوى إدارة الأسواق المالية الأوروبية بسبب الديون السيادية المتراكمة⁴³ ؛ كما أن تعمد خلق "أزمة الرهن العقاري" في الولايات المتحدة أضعف من مصداقية البنوك التجارية من قبل العملاء الراغبين في الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم رغبة الجهات البنكية في الإقراض لنقص السيولة النقدية، مما عمق حجم الأزمة في دول الاتحاد الأوروبي⁴⁴؛ وقد وصف الخبير المالي "بول دوغرو : **Paul De Grauwe** " العملة الأوروبية الموحدة اليورو "عملة من دون دولة" ، ما ينتج عن ذلك وجود فجوتين في الحوكمة الاقتصادية و المالية للاتحاد الأوروبي : فوحدة نقدية أوروبية من دون وحدة سياسية تفقد النظام النقدي قدراته على مواجهة حالات اللإستقرار في رأس المال الأوروبي، بالتالي لا يتمكن من إجراء إصلاحات ذاتية لأزماته من دون تدخل أطراف خارجية⁴⁵ .

الجدول رقم 05 : نسب النمو الاقتصادي و المالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والصين على غرار: الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو

Average gross domestic product growth (%)						
	1990-94	1995-99	2000-04	2005-08	2009	2010
European Union	1.3	2.8	2.3	2.4	-4.1	1.8
Euro area	-	-	1.9	2.0	-4.1	1.8
United States	2.4	4.0	2.6	2.1	-2.6	2.8
China	10.9	9.1	9.2	11.2	9.2	10.3

Source : Paolo Savona, John J. Kirton, Chiara Oldani, *Global Financial Crisis : Global Impact and Solutions*, UK : Ashgate Publishing, Ltd, 2011, p.68.

يظهر الجدول التالي نسب النمو الاقتصادي و المالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والصين على غرار: الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو ، الذي تأثر بدرجة كبيرة سنوات (2009،2010) على التوالي بفعل أزمة منطقة اليورو، مما جعل الأزمة مزيج ثلاث أزمات فرعية :

- أزمة ديون حكومية لعدد من الدول الأوروبية بالخصوص اليونان التي تراكمت ديونها العامة لمستويات قياسية ، ثم العجز المسجل في ميزانيتها و في الخدمات المقدمة لمواطنيها؛
- أزمة مصارف، حيث بنكا اسبانيا و ايرلندا تكبدا خسائر مالية كبيرة بسبب " فقاعة الرهون العقارية " في 2009 ؛
- أزمة اقتصاديات كلية حيث شهدت انخفاض في القدرة التنافسية وتباطؤ في النمو، مما ضاعف عبء بعض الدول في دفع العائد من سندات الأسواق المالية على غرار الحكومة الإيطالية⁴⁶.

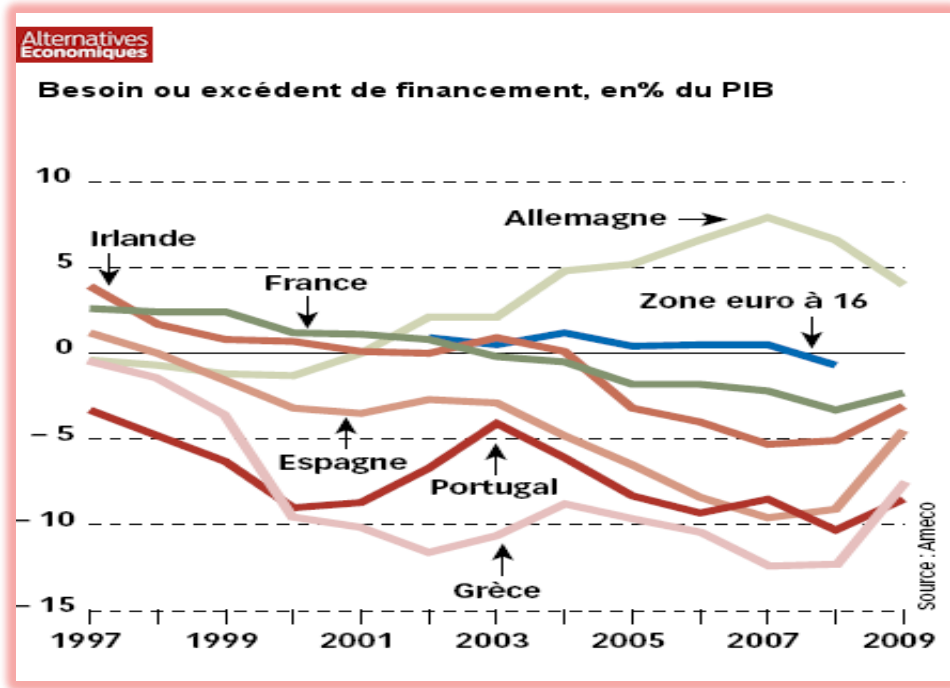
لقد تشابكت هذه الأنواع الثلاثة من الأزمات في صورة أزمة ديون سيادية، مما هدد بزوال العديد من الأنظمة البنكية الأوروبية التي كانت تمتلك حيز كبير من الديون السيادية مقابل ملاءة مالية منخفضة ، ولتكمّل حلقة هذه الأزمة فان الجدارة الائتمانية لبعض الدول المتعافية ماليا على غرار الدول الألمانية جعلت الدول تلجأ للاقتراض منها ، بغرض مساعدة قطاعاتها المتضررة ،الرفع من معدلات التوظيف و القدرات التنافسية لها في منطقة اليورو ، فأزمة الديون السيادية ترابطت وقائعا بين ثلاث جهات أساسية : الاقتصاديات الوطنية، الحكومات الوطنية و البنوك الوطنية.

بالنظر إلى خصوصية الأزمات المالية في القارة الأوروبية ، فان للاستقرار المالي كذلك بعض الميزات الخاصة⁴⁷ :

1. الأسواق المالية في أوروبا على درجة كبيرة من الاندماج و الترابط بين مختلف فروعها ، الأمر الذي يخلق حالة من "العدوى و الانتشار السريع" فان حدث خلل في قطاع معين سينتقل بسهولة لباقي القطاعات؛
2. على الرغم من السياق المتصل للتكامل و الاندماج المالي بين الدول الأعضاء ، فان النظرة المالية الإستشرافية مجزأة حسب وجهات نظر السیادات الوطنية للدول الأعضاء مرتبطة أساسا بمصالحها ، فغياب التعاون والتنسيق بين المستويات الوطنية و الفوق وطنية يؤدي بالضرورة لإشكالات متعددة ؛
3. إن التكامل الموجود بين الدول الأعضاء للاتحاد يحمل في طياته تباينات في الرؤى المالية للدول و بنيتها المؤسساتية ،ما يكون مدخلاً لأزمات عميقة متعلقة بالديون السيادية لها ؛
4. إن العملة الموحدة لها من المزايا والفوائد على المنتسبين لها ، كما لها من السلبيات بسبب غياب إتحاد سياسي يُكْمَل إنجازات الإتحاد النقدي و يحميه من الإشكالات الواقعة .

أما معدلات PIB وفقاً للحاجة إلى السيولة المالية في منطقة اليورو من الفترة 1997 إلى 2009 فتبرز في الشكل كالتالي :

الشكل رقم 07 : معدل PIB لكل من فرنسا، ايرلندا، منطقة اليورو و ألمانيا



Source : "www.alternativeseconomiques.fr/TRAVAIL/graphique_legends/incl ude.php ?id=48355"

تتمثل الفكرة الأساسية لحوكمة الاتحاد الأوروبي في نشر السلم والاستقرار و ضمان توفير الحكومات الوطنية لمواطنيها سبل الرفاهية ، الحرية والمساواة⁴⁸ ؛ فمنذ الانطلاقة الفعلية للاتحاد الأوروبي كمؤسسة رسمية قائمة بحد ذاتها، مثل موضوع النمو الشغل الشاغل للكثير من الدول الأعضاء، حتى أنه ظهر رأيان بهذا الخصوص: فمنهم من إعتبر الاتحاد الأوروبي مؤسسة ذات هوية، أهداف إقليمية و سياسة متعددة المستويات قادرة على نقل الدول الأعضاء لدرجة نمو و تقدم أحسن من التي كانوا عليها قبل الانضمام هذا من جانب ؛ وعلى الجانب الآخر هناك من اعتبر وجود الاتحاد الأوروبي تهديداً لمركزهم المتقدم ، وبالتالي **توجب أخذ زمام المبادرة** لقيادة هذه المؤسسة بما يضمن مصالحها الوطنية ، ولاشك أن الدولة الألمانية اتبعت هذا النهج من التفكير بالنظر إلى المقدرات الاقتصادية والمالية التي تحوزها ، و ضمان ألا تؤول لزوال⁴⁹؛ مما حتم عليها أن تكون المسؤول الأول على القضايا الإقليمية التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي⁵⁰؛ فأوروبا التي بُنيت منذ ما يزيد عن الخمسين سنة كرمزٍ للتعاون بين الدول الأعضاء ، توجد في سياقٍ يتطلب تعاوناً و تكاملاً بينهم لضمان مسارٍ تنموي و هوية أوروبية موحدة⁵¹.

فيما يلي عرض مفصل لأهم ما جاء من إجراءات المعالجة الألمانية، باعتبارها قوة مدنية في إطار حوكمة أزمة منطقة اليورو ، لتصنع من خلال هذا الحضور فرصاً "للريادة" على مستوى الاتحاد الأوروبي :

❖ في 2008، أنشأت الدولة الألمانية آلية للاستقرار المالي قائم على قدرته لتقديم ضمانات تصل إلى 400 بليون يورو و شراء سندات قيمتها 80 بليون يورو ، حيث أن أكبر مالكين للأصول "منفذين" هي من أكبر بنوك ألمانيا **Commerzbank** ، تمتلك فيه الدولة الألمانية 25% من قيمة

أسهمه وبنك **Hypo Real Estate** التابعة جميعها للدولة⁵²؛ كما قامت حكومة المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل : **Angela Merkel** " بتخصيص مبلغ قدره **50 بليون يورو** كخطة إنقاذ لدول أوروبا الشرقية باعتبارها منطقة نفوذ ألمانية⁵³؛ بالإضافة لهذا في أكتوبر **2008**، قامت المستشارة الألمانية رفقة وزير المالية الألماني " ستينبروك : **Steinbrück** " بتصاريح لوسائل الإعلام، أكدا خلالها أن الحكومة الألمانية لن تتخلى عن إيجاد الحلول المناسبة، لصالح البنوك والمصارف الأوروبية، لتصبح الأزمة أزمة نظام بأكمله، كما وعدت المستشارة في ذات المناسبة بتقديم الضمانة اللازمة على كل يورو يدخل المصارف الألمانية⁵⁴.

❖ كما بادرت ألمانيا بإنشاء إستراتيجية " **The Euro Plus Pact** " في **25 مارس 2011** من طرف ألمانيا و فرنسا ، لتشمل كافة دول منطقة اليورو السبعة عشر : النمسا، بلجيكا، قبرص، فرلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، مالطا، النرويج، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا واسبانيا، هذا بالإضافة إلى ستة دول خارج منطقة اليورو: بلغاريا، الدانمرك، لتيفيا، لتوانيا، بولندا و رومانيا ، يذكر أنه حاليا انضمت كل من لتيفيا و لتوانيا إلى منطقة اليورو.

تهدف هذه الإستراتيجية لإحداث استقرار في المنطقة و معالجة العوامل التي أدت لتداعيات سلبية على اقتصاد و مالية العديد من الدول في منطقة اليورو، و من أبرزها : زيادة تكاليف وحدات العمل ، عدم قدرة الشركات و المؤسسات على تغطيتها ما أدى لتسريح الآلاف من الموظفين، إحداث انضباط مالي على مستوى قطاعات الدول الأعضاء بعد الآثار السيئة " للتكامل السليبي" في حوكمة الاتحاد الأوروبي بفعل الاستخدام الخاطيء لأدوات التعاون والتنسيق بين الدول ، هذه الأخيرة مطالبة باستغلال الفرصة المتاحة بما يحقق حوكمة أفضل للمنطقة ، لأنها تمثل مورداً لم يحسن استغلاله حتى الساعة ، ليكمل باقي الإجراءات المتبعة بغرض التخفيف من الأزمة ، وتتمثل أهداف الدول الأعضاء بتوقيعها هذا الاتفاق في أربع نقاط أساسية :

1. قدرة تنافسية أعلى؛
2. تحسين معدلات التوظيف؛
3. تحقيق استدامة في المالية العامة؛
4. تعزيز الاستقرار المالي⁵⁵.

في هذا الإطار، تدعو ألمانيا لتوسعة الإصلاحات الجارية على الوحدة النقدية إلى المجالات السياسية ، مع تواصل أفضل بين مختلف القطاعات ما يشكل "صمام أمان" للمخاطر التي تهدد الوحدة الأوروبية ؛ فعلى المدى البعيد ستعمل هذه الإستراتيجية على ضمان نجاحات مستدامة في القدرة التنافسية و إجراء إصلاحات حقيقية في النظام المعمول به لدى الدول الأعضاء، وضعت هذه الإستراتيجية تحت مراقبة و إشراف المفوضية الأوروبية، كما الحصول على النتائج المأمولة، يتوجب رصداً دقيقاً لمختلف التدفقات الجارية و إعداد آلية تنبيه تقوم على مسح مستمر لمعدلات النمو في مختلف الدول الأعضاء، التي من شأنها التعرف على حالات الخرق في الميكانزمات المتفق عليها.

❖ إن من أولويات الحكومة الألمانية الحفاظ على العملة الموحدة اليورو، لأن اقتصاد ومالية ألمانيا متجذرة بشكل كبير في السوق الأوروبية المشتركة ما يجعل أمر انسحابه منه غاية في الصعوبة والتكلفة ، بالإضافة لسعيها المستمر للتخفيف من التهديدات التي تتعرض لها الدول العاجزة مالياً ، هذا ما يفسر تحكمها بسياسات النقشف المُملاة على هذه الحكومات ، وعلى تأكيدها على أن المرونة في

سياسات النظام النقدي الأوروبي تتطلب إلزاماً صارماً من قبل الدول الأعضاء بهدف النمو والاستقرار في منطقة اليورو SGP⁵⁶؛ لهذا في 2009 ، أعلنت المستشارة الألمانية عن أكبر حزمة إنفاق مالية في أوروبا مقدرة بـ 82 بليون يورو ، معللة ذلك بمحاولة إنتشال الإقتصاد و المالية الأوروبية من الوضعية الحرجة التي يعيشها ، كما قامت الحكومة الألمانية بتقديم حزمة قروض جديدة قيمتها 100 بليون يورو تتضمنها قيمة 25 بليون يورو كقروض من مؤسسة KfW الألمانية⁵⁷ .

❖ تحت الضغوط التي مارستها الحكومة الألمانية على مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، قامت بالترويج لسياسة الإنضباط المالي لكافة الدول الأعضاء في الاتحاد وكنتيجة لهذا ، في جانفي 2012 وقعت 25 دولة من أصل 27 دولة على اتفاقية مالية ، كان الهدف منها التوصل لإتفاقية من خلالها يتمكن من تقوية الأداء المالي للدول الأعضاء وإلتزامها الكامل بقواعد الإنضباط المالي، بالمقابل سيحظى دافعو الضرائب بالحماية من خلال تقديم ضمانات على أي عجز إضافي للدول المتضررة بالأساس⁵⁸ .

❖ فيما يتعلق بالشأن اليوناني ، قامت ألمانيا بالإعداد لمفاوضات مع اليونان بغرض تقديم حزمة مساعدات مالية ثالثة لها ، حيث هدفت الحكومة الألمانية بهذا السلوك لإبقاء منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي في حالة استقرار ، كما حماية المجتمع الأوروبي من التفكك⁵⁹؛ وقد إتبعنا ألمانيا مع أزمة اليونان سياسة "عدم استعمال عصا العقوبات : putting the stick about" ، بحيث تعمل على إقناع وزراء المالية الثمانية عشر بمنح اليونان "مهلة" لتتمكن من إعادة هيكلة ديونها مع الإصلاحات الأوروبية المفروضة عليها⁶⁰ ؛ لأن هناك رغبة قوية من جهة ألمانيا لضمان مستقبل لعملة اليورو رغم الأزمة المالية العالمية و إرتداداتها السلبية على الدول الأعضاء ، حيث تأمل في أن يكون لعملة اليورو مكانة عالمية تنافس عملة الدولار على المدى البعيد⁶¹ .

❖ تشير أزمة الديون اليونانية احتمال حدوث صدع في منطقة اليورو الأوروبية ، ففي الوقت الذي يوجد فيه اتجاه تقوده ألمانيا يُناقش علانية إمكانية رحيل اليونان عن منطقة اليورو، توجد هناك بلدان أخرى بقيادة فرنسا تدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق سياسي، يأتي ذلك بينما طلب وزراء مالية منطقة اليورو من اليونان في 12 جوان 2015 إدخال إصلاحات إضافية على أنظمة المعاشات التقاعدية، واعتماد برنامج أوسع للخصخصة، مراجعة تشريعاتها الخاصة بالعمل، وتطهير قطاعها المصرفي، ثم إلغاء الطابع المُسيّس للإدارة العامة فيها، حيث يؤمن هؤلاء الوزراء بأنه عندئذ فقط ستكون أثينا في وضع يؤهلها للبدء في المفاوضات من أجل حزمة إنقاذ ثالثة ؛ وفيما كان أعضاء مجموعة اليورو يتناقشون ببروكسل ، كشفت وسائل الإعلام عن أن وزارة المالية الألمانية أصدرت ورقة داخلية تقترح تعليق عضوية اليونان في منطقة اليورو لمدة خمس سنوات ، وهو ما يظهر أن جزءاً من الحكومة الألمانية لم يعد يؤمن بأن اليورو "لا رجعة عنه" كما نصت عليه معاهدات الاتحاد الأوروبي⁶² .

❖ لقد جرى تطبيق صارم للقواعد المالية في منطقة اليورو نتيجة التحكم الألماني بأغلب القطاعات المالية "الظل الألماني" ، ما ولد ضغوطات كبيرة على قطاع صادراتها بالأخص والموظفين في الحالات العادية، تحظى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بميكانيزمات خاصة بها، بالتحديد الوحدة النقدية الأوروبية EMU التي تعمل بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء وعلى رأسها اتفاقية ماستريخت و لشبونة ، بالإضافة إلى البنك الأوروبي المركزي حيث تعمل هذه التوليفة الاقتصادية و المالية على خلق مناخ مُستقر للاتحاد الأوروبي و عملته الموحدة اليورو في إطار مجتمعي مندمج و متماسك⁶³؛ إلا أن أزمة الديون السيادية أنتجت الوضعية التالية: عجز في الحسابات

المالية لأغلبية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مقابل فائض مالي مسجل في حسابات الدولة الألمانية ، ويرجع ذلك للقدرة المنافسة العالية لديها ، الإنتاجية ومعدل الاستثمار في حسابات خارج منطقة اليورو، مما خلق جواً من الانتعاش والحركية في أسواق الاتحاد الأوروبي للتخفيف من وطأة الأزمة المالية⁶⁴ .

◆ في مجمل ما سبق، فإن ألمانيا تسعى للبروز كقوة أوروبية من خلال تأدية أدوار داخل الاتحاد الأوروبي ومن ثم الحصول على المكانة الأوروبية ، بالتالي النفاذ على المستوى الإقليمي و الدولي، من خلال حزمة من الإجراءات لتدعيم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعزيز وحماية العملة الموحدة اليورو، تم ربط هذه التدابير مع حزمة الإجراءات التابعة إلى صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي ، ومن أهم تلك الإجراءات :

- تأكيد على أهمية الاستقرار المالي .
- التنسيق في السياسة الضريبية.
- التشديد على النظام الرقابي المالي من أجل الحفاظ على الاقتصاد الأوروبي وثبات العملة الأوروبية المشتركة.

حيث تلعب المؤسسات الدولية دوراً أساسياً في حالات الطوارئ التي قد تشهدها الدول المتعثرة مالياً، وذلك بتقديمها حزمات مساعدة مالية مرفوقة بإجراءات و شروط تجرى على مستوى هيكل اقتصاديات هذه الدول المقترضة⁶⁵ .

◆ ساهمت التغييرات البنوية في اقتصاديات الدولة الألمانية في إحداث الاستقرار على باقي المستويات السياسية ، الأمنية والاجتماعية في إطار موقعها المتميز بين دول الاتحاد الأوروبي⁶⁶ ؛ إذ يعتبر منظر السياسة " سيبل : Seibel " نجاح النموذج الألماني إلى الأرضية الديمقراطية ، التي من خلالها تتكون مرونة في مؤسسات الدولة و أجهزتها ، مما يسهل صناعة القرارات داخلها بعيداً عن اللاتوازنات في نظامها السياسي⁶⁷ ؛ كما أن الريادة الاقتصادية و المالية الألمانية مستمدة من عنصرين أساسيين: أحدهما موقعها المتقدم في مؤسسة الاتحاد الأوروبي، وثانيها قدرتها على تجاوز أزمة منطقة اليورو، بخلاف الكثير من الدول الأوروبية التي تعرضت لها⁶⁸ .

◆ إن الأزمة المالية التي مر بها الإتحاد الأوروبي هي "أزمة فائض": فائض في الاستهلاك، فائض في الاقتراض، فائض في السيولة و فائض في استعمال الموارد المتاحة على المدى القصير الأجل؛ وباعتبار أن حركية الأسواق المالية تمثل عاملاً أساسياً في التخصيص الأمثل لموارد الاقتصاد وماليته ، فإن التقلبات التي حدثت في أزمة 2008 بينت أن التطور السلبي من الناحية المالية قد يطرح إهتماماً متزايداً بالمالية على حساب الاقتصاد الكلي للدول⁶⁹؛ وقد أحدثت الأزمة انعكاسات على ثلاث مستويات: حالة ركود في القطاع الصناعي، البطالة المنتشرة بحيث لم يعد بمقدور الشركات الإبقاء على عمالها فقد تم التخلي عن 700.000 موظف، مع محاولة الإبقاء على الموظفين المركزيين؛ في هذه الأحداث المتلاحقة قامت الحكومات المتضررة بتعديل حالة الركود المسجلة بمزيد من ساعات العمل الإضافية ، وبهدف الإبقاء على معدلات نمو مرتفعة قامت الحكومة الألمانية بتنفيذ تحفيزات صغيرة لكن فاعلة على مستوى القطاع المالي، بتقديم مساعدات و فنية للمؤسسات لتمكينها الخروج من الأزمة المالية⁷⁰ .

من الملاحظ و وفق ما جاء في التحاليل السابقة ، أزمة الديون السيادية لم يكن لها أدنى تأثير على الاقتصاد الألماني و ماليته، فألمانيا صادرتها تقدر عشر مرات أكبر من الولايات المتحدة و تسع مرات أكبر للصين مما تصدره لدولة اليونان المتضرر الأول من الأزمة، بمعنى أن غالبية العائد من التصدير الألماني مصدره من خارج دول الاتحاد مقارنة بداخله .

◆ إن الأثر الرجعي للأزمة المالية سنة 2008 لا يزال لحد الساعة (2016) ، ما أضر بالكثير من آليات عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إذ أن السياسات و التطبيقات المتفق عليها في معاهدة مايستريخت المنشأة وميثاق الاستقرار والنمو الموقع عليه ، تحولت كلها إلى ما لا نهاية من القرارات المرتجلة غير المدروسة أحياناً كثيرة .

فقد تضمنت حوكمة الاتحاد الأوروبي سنة 2015 عدداً من الإجراءات و الإصلاحات المُعناة بضبط الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء ، وما تعلق بها من مخطط السياسات الاقتصادية و المالية المرتبطة بالسداسي المقرر، كما رافقها إجراءات وقائية و تصحيحية أقوى من حيث الكفاءة و الفعالية في النتائج على المدى القصير و المتوسط بهدف تقوية SGP و تصحيح العجز في النمو لمنطقة اليورو ، الأمر الذي يمثل "إنقاذاً فعلياً" للميكانزمات الحكومية الوطنية للدول الأعضاء المتضررة و الرقابة المصرفية عليها ؛ مع هذه التغييرات المفاجئة وجد الاتحاد الأوروبي في وضعية مالية حرجة فمن جهة نقص في البيانات الخاصة بالأوضاع في الدول المتضررة ، ومن جهة أخرى نقص في الحجم الزمني لتقادي وقوع المزيد من الخسائر.

◆ وفق تقرير " Hertie Governance Report 2015 " الصادر في 14 أبريل 2015 ، الذي ركز فيه بشكل خاص على وضعية الحوكمة في EMU ، فإن التقرير هدف لأن يكون مصدراً للتحليل الجاد و الموجه لسياسات مختلف المؤسسات الحاكمة بالاتحاد الأوروبي⁷¹ :

■ أما الشق السياسي للحوكمة داخل الاتحاد الأوروبي، فقد تعرض له التقرير من حيث إقتراح فكرة " الحوكمة الابتكارية : exploratory governance " من قبل الخبير السياسي والمالي الأوروبي Joerges ، حيث عرفها بأنها سياسات صنع القرار المتخصصة و المتدرجة المراحل في ظل وضعيات اللابقين ، تجنباً للوقوع في الأخطاء، فقد ذكر في التقرير بان ديمقراطيات النظام الأوروبي تفتقر حالياً لمنشآت سياسية و مؤسساتٍ دستوريةٍ تقدم حلولاً وافية للنزاعات القائمة و تقوم في ذات الوقت بتحسين أو إنجاز ما تم الاتفاق عليه.

■ لهذا ، تعمل "الحوكمة الابتكارية" بأطروحتها على تجاوز فكرة مجرد إقامة إصلاحات في EU ، إلى كشف "الغير مكتمل" من سياسات الاتحاد و تحديد الخصوصية الكائنة في آليات حوكمته ، مركزةً على تعميق الإصلاحات بإيجاد بديل حقيقي يتمثل في مؤسسات على قدر كبير من الجانب الإصلاحي و الإبتكاري ، خاصة البرلمانية منها باعتبارها مصدر السلطة الفعلي والممثل المباشر للمواطن الأوروبي، فحسب التقرير لا البرلمان الأوروبي ولا البرلمانات الوطنية يقومان بهذا الدور الفاحص الدقيق ، لهذا دعى التقرير لضرورة تأطير القدرات التحليلية البرلمانية لتكون بالجاهزية الكافية لمواجهة النتائج و الاستنتاجات المتوصل إليها من قبل المفوضية الأوروبية، ثم التوصل للنتائج المُعدّة في الوصفات الاقتصادية و المالية الوطنية للدول الأعضاء .

■ إن الانتقال من حالة التجديد في الحوكمة إلى حالة الابتكارية داخل الاتحاد الأوروبي ، يستوجب قدرًا كافيًا من الانضباط المالي و المسؤولية السياسية ، التي تتطلب تقييمًا دقيقًا لمختلف الفواعل الموجودة ومن ثمة الشروع في اتخاذ القرار المناسب، وإلا سيُتواجد أمام ثلاث خيارات :

1. خيار التخلي عن السياسات المبتكرة و العودة للهياكل القديمة التقليدية؛
2. الاستمرارية في الترتيبات الحالية بمقتضى "الحوكمة الابتكارية : Exploratory governance" ، وهو ما يمثل خياراً آخر؛
3. أما الخيار الأخير، فهو الشروع في إصلاحات للوضع القائم بالاتحاد تحت مسمى "تجديد الحوكمة : Innovation governance".

مجمل القول، أن ألمانيا كقوة مدنية أظهرت فاعلية كبيرة في سلوكها وحضورها في أزمة منطقة اليورو من خلال حزمة الإجراءات و الآليات التي اتبعتها، تسعى في ذلك للبروز كقوة أوربية من خلال تأدية أدوار داخل الإتحاد الأوربي ومن ثم الحصول على المكانة الأوربية القيادية ، ليصبح نموذجها قابلاً للتثاقف بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوربي من حيث مقاربتها الاقتصادية و المالية .

من باب عرض كافة التحاليل التي تعرضت لجزئية المعالجة الألمانية لأزمة منطقة اليورو، فإن هذه القراءة تليها قراءة أخرى مغايرة ترى في السلوك الألماني تجاوزه الحد الطبيعي نحو ما يقارب "الهيمنة الحميدة" ، الأمر الذي قد يُلجئ الضررَ باقتصاد ومالية ألمانيا حسب العديد من المنظرين و الخبراء في هذا المجال :

❖ إن الطفرة الاقتصادية و المالية التي هي عليها الدولة الألمانية ، عرضتها لانتقادات كثيرة من منظرين وخبراء المالية نذكر منهم : "جوزيف ستيجليت : Joseph Stiglitz ، وولف : Wolf ، كروغمان سومرز : Krugman Summers" ، أقرّوا جميعهم بأن قيام الحكومة الألمانية بالإقراض للدول المتضررة جراء حالة الركود الذي تمر به اقتصادياتهم والعجز المسجل في ميزانياتهم ، يجعل مستقبل ألمانيا غامضاً قد يُعرضها لاحقاً لمراحل نموٍ بطيء و نسب بطالة متفاقمة ، كما أن فرض برامج التقشف يدفع لتفاقم حالة الانكماش المالي بنمو العديد من الدول الأوربية ؛ كما أن وضعية "المتسول بين دول الجوار الأوربي" مثال ذلك الحالة اليونانية ، يجعل ألمانيا بوضعية "رفاهية" من العائدات المتأتية من تقديمها المساعدات المرتبطة بنسب فوائد مرتفعة .

❖ لقد لوحظ حضور المستشارة الألمانية في أزمة منطقة اليورو بشكل بارز، كصانعة قرار متميزة بأوروبا خلافاً لجميع القادة الأوربيين، فبتصميمها على تحقيق الأهداف المسطرة في عز الأزمة الأوربية ، صلابّة مواقفها ووضوح رؤيتها للمدى البعيد من القضايا ، فرض على الشركاء الأوربيين الخضوع للإملاءات الألمانية و شروطها فيما يخص الوضع بمنطقة اليورو ما يشبه "السجن الاقتصادي : An economic prison" ⁷²

لتصبح ألمانيا بمثابة العضو الأوربي الذي يمارس سياسة "هيمنة حميدة" على الحوكمة الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوربي، أسفرت عن احتلالها موقع الريادة في القارة الأوربية كقوة مدنية لثالث مرة في غضون أقل من 100 سنة ، فسياسة "ألمانيا المنفتحة" نقاتها من وضعية "دولة ذات ردود فعل إنعكاسية" إلى "الدولة صاحبة المبادرة" أو من "ألمانيا الأوربية" إلى "أوروبا الألمانية" ،

التي من خلالها تم إعطاء طابع اجتماعي لعمليات التعاون والتنسيق متعدد الأطراف الصادر عن دولة ألمانيا مدركةً لمصالحها و محافظةً على الصرح المؤسساتي الوحدوي للاتحاد الأوروبي بجميع المقدرات التي تمتلكها ، الأمر الذي جعل تصور التكامل الأوروبي مبنياً بالأساس على التواجد البارز للقوة الألمانية المدنية، التي منعت لمرات عديدة انهيار العملة الأوروبية الموحدة اليورو منذ 2009 لحد الساعة .

لقد " إستولت " المستشار الألمانية "ميركل" باعتبارها المسؤولة الأولى في الدولة الألمانية على أزمة منطقة اليورو وحولتها إلى "فرصة" في أحلك لحظات الاتحاد الأوروبي، قامت فيها بإعادة هيكلة العلاقات فيما بين الدول الأوروبية، بما يشبه "رافعة الاتحاد الأوروبي" ، كما أن سياسة المماثلة تجعل المقترض من دول منطقة اليورو لا خيار أمامه سوى الخضوع لإملاءات أقوى دول منطقة اليورو مالياً ، واستيفاء شروط ألمانيا لسياسات الاستقرار المالي في المنطقة ، لأن قوة اليورو نابعة من قوة ألمانيا بالأساس ، حيث تقول المستشارة الألمانية بهذا الشأن:

" إن عملة اليورو المقرونة بألمانيا ، أفضل بكثير من أي يوجد يورو على الإطلاق"⁷³

❖ من المحللين من أعتبر أزمة منطقة اليورو مثيل "حزمة ضوئية"، ذات إشعاعات مختلفة أسقطت على مجموع من الدول الأعضاء للاتحاد ، فكل شعاع ضوئي مثل سياسة خاصة اتخذتها كل دولة وطنية فيه ، حيث أن صانع القرار الألماني إعتبر أزمة اليورو "فرصة" تصنعها ثقافة الاستقرار المالي التي يتوجب عليه نشرها في المنطقة ، من خلال مفهوم " Ordoliberalism " التي تمنح الرؤية الاقتصادية والمالية لألمانيا أدواتاً مميزة تجعل أداء نموذجها الاقتصادي والاستقرار في أسواقها المالية مدعوماً ببنك مركزي قوي، يصاحبه في ذلك مسؤولية نحو الأزمة الكائنة بمنطقة اليورو بغية إيجاد سبلٍ حقيقيةٍ لحلها⁷⁴.

إن السلوك القائد للدولة الألمانية إثر أزمة منطقة اليورو، هو عودة ألمانيا لعصر القوة العظمى التقليدية التاريخية من حيث الحزم ، القومية و المصلحة الوطنية ، الصرامة و الريادة على مستوى المنطقة الأوروبية ، هذا ما عكسه حضورها خلال الأزمة التي بدت فيها كقوة جيو اقتصادية راندة ، حولت حوكمة الاتحاد الأوروبي من بنيته الشبكية إلى أن أصبحت هي محور هذه البنية و مهندسها.

المبحث الثاني : إختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة " أزمة اللاجئين 2015 " الأوروبية

" يوماً ما سنخبر أطفالنا بأن لاجئي سوريا هربوا من بلادهم لبلادنا ، وكانت مكة - بلاد المسلمين- أقرب إليهم .. " .

" إن ما نعيشه هو أمر سيثقلنا في السنوات القادمة و سيغير من بلادنا ، نريد أن يكون هذا التغيير إيجابياً و نعتقد أن بوسعنا تحقيق ذلك " .

المستشارة الألمانية : أنجيلا ميركل ، 2015 .

في خطوة استثنائية وتدابير توصف بالتاريخية ، عمدت ألمانيا كقوة مدنية لإتباع سياسةٍ مُغايَرةٍ لباقي دول الاتحاد الأوروبي ضمن حوكمته لأزمة اللاجئين 2015 ، وهذا ما سيتم التعرض إليه في هذا المبحث ضمن مطالبين يتتبعان الحضور الفاعل للدولة الألمانية وفق القدرات التي تحوزها لصناعة فرص لها في خضم هذه الأزمة.

المطلب الأول: المقاربة الألمانية المجتمعية بدلالة العامل "الانساني و الحقوقي"

يعتبر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لدى دول الاتحاد الأوروبي، حق تكفله القوانين الأوروبية و تشريعاتها المتشعبة⁷⁵؛ من أجل هذا الهدف يكون من الضروري تقوية حماية الحقوق الأساسية على ضوء تغيرات المجتمع، التقدم الاجتماعي والتطورات العلمية والتكنولوجية ، الأمر الذي يجعل تلك الحقوق أكثر وضوحاً في ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي، حيث يجدد هذا الميثاق تأكيده بالاحترام الواجب لـ⁷⁶ :

- سلطات ووظائف المجتمع والإتحاد الأوروبي؛
- مبدأ المشاركة في القرار؛
- عن التقاليد الدستورية والالتزامات الدولية المشتركة بين الدول الأعضاء؛
- معاهدة الاتحاد الأوروبي ؛
- معاهدات المجتمع الأوروبي؛
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمواثيق الاجتماعية التي يتبناها المجتمع والمجلس الأوروبي.

كما يتوجب مراعاة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 ، حيث أن هذا الإعلان العالمي يهدف لضمان عالمية الانتشار و التطبيق، بالاعتراف الفعال به ، ثم تحقيق المزيد منها كأحد وسائل بلوغ هذا الهدف⁷⁷ .

إن النظام الاجتماعي الذي تتمتع به ألمانيا يجعل كرامة الجميع محفوظة ، وهو أساس لنجاح المجتمع الألماني ومحافظة على مبادئه ؛ فلا يوجد نظام اجتماعي في العالم شبيه بالنظام الاجتماعي الألماني ، إذ أن مخصصاته "تلتهم" أكثر من نصف ميزانية الدولة السنوية ، فألمانيا وفق المنظور البنائي توصف كـ "رجل اجتماعي" يفترض له أن يتخذ قراراته وفق "منطق الملائمة" ، فلا يختار بديلاً حتى يُقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته الكائنة⁷⁸؛ كدولة اجتماعية تقف بجانب المواطن الذي يواجه مازقاً إنسانياً، بطالة، مرض، أو عجز في السن ، ورغم ما تركته الأزمة المالية المستمرة من أثر سلبي على الشركات وسوق العمالة ، إلا أن الدولة الألمانية ملتزمة بتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم إلى العائلات المحتاجة ، ففي 2015 جرى تخصيص ما يقدر بـ 200 مليار يورو لصرفها على الحاجات الاجتماعية للمواطنين، ما يتعدى نصف موازنة الدولة الألمانية السنوية⁷⁹ .

عندما أسس نظام اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني أواخر خمسينيات القرن العشرين، كان شعاره الأساسي: "الرخاء والعدالة الاجتماعية للجميع" ، وبمرور السنوات تطور "النموذج الاجتماعي الألماني" ليصبح مثالا عالميا ناجحا ، فمن أهم أسسه أنه نظام اجتماعي متشعب ومتكامل : يتم فيه تخصيص 26,7% من الناتج المحلي الإجمالي من أجل النفقات الاجتماعية العامة (الحكومية)، بينما تصل هذه النسبة في الولايات المتحدة على سبيل المقارنة إلى 15,9%، بالإضافة إلى أن النظام الاجتماعي الألماني يضمن التأمين الصحي والتقاعد ، التأمين ضد الحوادث ، حالات العجز والبطالة، يحمي المواطن من التبعات المادية والمالية للمخاطر التي يمكن أن تصيب الجوانب الأساسية لحياته . كما يشتمل النظام على خدمات يتم تمويلها من الضرائب مثل التعويضات التي تحصل عليها الأسرة (التعويض العائلي عن الأولاد، تخفيضات ضريبية مختلفة)، الضمان الأساسي للمتقاعدين والعاجزين الدائمين عن العمل ، وقد كان ينتفع من هذا النموذج في بداياته الأولى 10% من المواطنين الألمان ، بينما يتمتع بقوانين الضمان الاجتماعي سنة 2015 حوالي 90% منهم⁸⁰ .

لقد مر النظام الاجتماعي الألماني إثر تشكله بعدة مراحل : ففي عام 1927 جاء التأمين ضد التبعات المالية للبطالة ، في عام 1995 جاء التأمين ضد حالات العجز، أما القرن الواحد العشرين شمل تجديدات أساسية في بنيته بسبب : الإشكاليات المتعلقة بتمويله على المدى البعيد، تزايد نسبة كبار السن (المتقاعدين) في المجتمع الألماني مع انخفاض معدلات الولادة ، إضافة للتطورات الحاصلة في سوق العمل، كلها عوامل أدت بوصول أنظمة الضمان الاجتماعي لصورتها الحالية ، من خلال الإصلاحات المتوالية لضمان صلاحيتها وملائمتها للأجيال القادمة .

رغم هذه الانجازات لم يسلم النظام الاجتماعي الألماني من الانتقادات سواء من قبل الأمم المتحدة أو حتى الأحزاب السياسية الألمانية : كالحزب الليبرالي FDP من البرلمان الألماني الذي تراجع نسبة ترشيحه الأولى لأقل من 5% (خمسة في المائة هو الحد الأدنى لدخول الأحزاب الألمانية للبرلمان) ، غير أن صدى هذا الحزب المؤثر بقوة في الخارجية الألمانية لم يزل يشغل الساحة الألمانية بدفاعه عن "حقوق الإنسان" ، الأقليات والحرية الفردية رغم مغالته السياسية لهدم "النظام الاجتماعي بألمانيا" أو تقليصه على أحسن الفروض⁸¹ .

نتيجة الانتقادات التي تعرض لها النظام الاجتماعي الألماني من قبل الأمم المتحدة ، جاء رد الحكومة الألمانية بأنه أقوى نظام اجتماعي في العالم ويحظى بنتائج إيجابية متقدمة ، كما فسر نجاح النموذج المتكافئ في ألمانيا كالأتي :

- تم تطبيق نظام المعاشات استنادا إلى الديموغرافية؛
- سعة دور رعاية الأطفال والمدارس التي تتمتع بنظام اليوم الطويل؛
- برنامج "سوق العمل" استطاع خفض نسبة بطالة الشباب إلى أدنى مستوى لها في العالم، ووسعت قطاع التشغيل، البرامج الطوعية، مكافحة العنف والمخدرات والسرقات⁸².

لهذا، وصل المجتمع الألماني لدرجة من الحداثة و التفتح، حيث يتمتع معظم المواطنين بمستوى تعليمي جيد ومعيشي مرتفع نسبيا بالمقارنة مع باقي دول العالم، إضافة إلى تمتعهم بالحرية في اختيار أسلوب الحياة التي يرغبون بها، وفي ذات الوقت يواجه المجتمع الألماني كما المجتمعات الصناعية الأخرى تحديات كبيرة يسببها التطور الديموغرافي (السكاني)، خاصة اتجاه المجتمع إلى الشيخوخة و تراجع نسب المواليد.

أعلنت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" في أحد منتديات دافوس العالمي لى ضرورة اعتماد " نظام سوق اقتصادي اجتماعي، يغطي عدم وجود هيكل دولي فعال"، وقالت أنه يمثل الطريق الثالث بين الرأسمالية واقتصاد الدولة لأن الدولة هي حارس النظام الاجتماعي، مشيرة إلى أن التنافس الاقتصادي يحتاج إلى نوع من المسؤولية الاجتماعية كما أن حرية الفرد يمكن تقييدها إذا سلبت حرية الآخرين، وقد لخصت المستشارة الحل الألماني في أنه "يجمع بين الحرية، العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستديم"، ثم فصلت هذا الحل في خمس نقاط تعتمد على:

1. إتباع اقتصاد السوق؛
2. نظام مالي عالمي ثابت وفعال؛
3. النظام يتحمل مسؤوليته أمام بقية المجالات الاقتصادية الأخرى؛
4. اقتصاد عالمي مفتوح؛
5. استخدام مستدام للموارد ومكافحة الفقر⁸³.

❖ في ظل العولمة تبوأَت ألمانيا مكانها كمجتمع مستقبل للمهاجرين الذين يزيدون من التنوع العرقي والثقافي، فأخذت تبذل المزيد من الجهود لتوطين واندماج المهاجرين في المجتمع⁸⁴؛ باعتبار أزمة اللاجئين نابعة أساسا من النزاعات القائمة في مختلف مناطق التوتر، مما يُنتج دولا هشة غير قادرة على توفير الأمن والاستقرار لمواطنيها، وفيما يخص القانون الألماني فقد أولى هذا الجانب أهمية كبيرة من خلال تكفل الحكومة بتوفير سبل الحياة الكريمة لكل مواطن يلجأ إليها، فالمواطنة كمفهوم ألماني *Staatsangehörigkeit* وحسب مواد قانونه تعبر عن معنى سياسي قوي، ذو توجه ديمقراطي و حقوقي في أن واحد⁸⁵.

❖ حيث تعد ألمانيا أكثر الدول الأوروبية شهرة لاستقطاب الأجانب على جميع الأصعدة، فالبدائية تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر حيث أصبحت مقصد الكثير من مجموعات المهاجرين، وغدت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر البلد الأوربي الوحيد الذي يستقبل عددا كبيرا من المهاجرين، حيث لم يتجاوز عدد الأجانب عام 1950 في جمهورية ألمانيا (الغربية) سابقا حوالي 500.000، أي بنسبة لا تتجاوز 1% من مجمل السكان، وبمرور الوقت تغير العدد بشكل واضح فوصل إلى حوالي 6.7 مليون أجنبي أو أكثر حسب إحصائيات أخرى حاليا، أي بنسبة تصل إلى 8.2% من مجمل عدد السكان، ومن بين هؤلاء حوالي 2.4 مليون من مواطني دول الاتحاد الأوروبي⁸⁶.

وقد خصص لهذا الغرض قانوناً يعرف بقانون الهجرة، فلأجانب في ألمانيا قانون خاص يدعى "قانون الإقامة للأجانب" ، يتضمن فقرات وتفاصيل وتعليمات محددة ، في مطلع عام 2005 دخل تعديل لأول قانون للهجرة في ألمانيا موضع التطبيق، ويميز هذا القانون بين الإقامة المؤقتة والإقامة الدائمة بغاية الاستقرار لمن يرغب ، وفي الوقت ذاته تم فرض إجراءات تسهم في توطيد المهاجرين واندماجهم في المجتمع ، أول تلك الشروط التي تمكن المهاجرين الذين يعيشون في ألمانيا اكتساب الجنسية، يجب أن تكون لديهم الإقامة الدائمة، ومن ثم التقدم بطلب الحصول على الجنسية الألمانية ضمن شروط معينة، كاجتياز امتحان خاص في تعلم اللغة الألمانية⁸⁶ ؛ حيث هناك عدة أنواع من الإعانة الاجتماعية التي تقدمها الدولة في ألمانيا ومنها⁸⁷ :

■ **حسب قانون اللجوء Asylbewerberleistungsgesetz:** يحصل على هذه المعونات كل الأجانب المتواجدين فعلياً على الأرض الألمانية، وهو يؤمن الحاجات الضرورية من طعام، لباس، نظافة و مصروف الطاقة (طبخ، ماء ساخن وإنارة) في البيت، يحصل على هذه المساعدات كل من :

- الحاصل على حق الإقامة حسب قانون اللجوء؛
- الحاصل على وثيقة السماح بالإقامة المؤقتة ، ريثما يصدر بحقه قرار من الدائرة الاتحادية لشؤون الهجرة واللجئين؛
- الصادر بحقهم قرار تسفير غير قابل للطعن ، أو لم يعد قرار التسفير قطعي بحقهم؛
- ولكل الحالات السابقة بما فيهم (الزوج، الزوجة والأطفال الذين تحت السن القانونية).

■ **إعانة البطالة من الدرجة الثانية Sozialgesetzbuch SGB II:** يحصل على هذه المساعدة كل شخص قادر على العمل، يتبع إلى الوكالة الاتحادية للعمل Arbeitsagentur. وعمره فوق الخمس عشرة سنة و أقل من خمس وستون سنة ، في هذه الحالة يكون اللاجئ قد حصل على الإقامة ويحق له مزاولة العمل في ألمانيا، ومن ضمن لائحة المساعدات: معونة اجتماعية شهرية تُعطى في بداية كل شهر ولمدة ستة أشهر، ويُعاد تقديم طلب لمركز العمل والتشغيل قبل نهاية هذه الستة أشهر بستة أسابيع على الأقل. وهكذا حتى يجد عملاً حينها يمكنه الاستغناء عن الدعم المالي بشكل كامل أو جزئي.

حينما يحصل شخص على عمل ما ، ويكون راتبه الشهري غير كافٍ لتأمين المتطلبات الأساسية للحياة، يخضع مركز العمل والتشغيل ما يقبضه الشخص لقاء عمله، ويعطيه زيادة على راتبه الأساسي من مركز التشغيل والعمل نسبة من أجره الشهري لقاء عمله هذا، وتُحسب على الشكل التالي : حيث يأخذ أول 100 يورو و 20% من التسعمائة التالية وما زاد عن ذلك يأخذ نسبة 10% منها. على سبيل المثال: 1350 يورو شهرياً. 100 يورو + 20% * 900 + 10% * 350 = 315 يورو.

■ **المساعدات الاجتماعية Sozialgesetzbuch SGB XII:** يحصل على هذه المساعدة كل شخص غير قادر على العمل لأسباب صحية مثلاً أو كل شخص تجاوز سن 65 عاماً وأصبح في عداد المتقاعدين .

■ **البدل المالي للأطفال Kindergeld:** يحصل على التعويض العائلي للأطفال كل إنسان حاصل على إقامة دائمة أو مؤقتة.

■ **التعويض المالي للوالدين Elterngeld:** يحق للأبوين ولمدة لا تتجاوز أربعة عشر شهراً رعاية طفلهما، ويمكن تقسيم الفترة فيما بينهما كما يريدان ولكن ليس أقل من شهرين وليس أكثر من اثني عشر شهراً، ويحسب له أو لها راتب رعاية طيلة هذه المدة فإذا كانت تعمل قبل الولادة براتب

يتراوح ما بين 1000 و 1200 يورو شهرياً فيحصل الشخص على 67%، أما إذا كان الدخل أقل من 1000 يورو شهرياً فيمكن أن تصل النسبة إلى 100%، هذا يعني كلما كان الأجر أقل كلما كانت النسبة أعلى والعكس صحيح، إذا كان الدخل الشهري أعلى من 1200 يورو ستتخفض النسبة وسطياً من 67% إلى 65%، فعلى سبيل المثال : لراتب 1240 يورو شهرياً تكون النسبة 65% أما لراتب 1220 يورو فتكون النسبة 66%.

■ أما بالنسبة لمن يحصل على المعونة الاجتماعية أي عاطل عن العمل أو كما يسمى يبحث عن عمل، فيحصل على 300 يورو شهرياً ، ويعتبر هذا المبلغ من أصل المعونة الاجتماعية ، فيحصل على 30 يورو من المبلغ السابق فقط زيادة على المعونة الاجتماعية .

وفي ذات السياق، احترام حقوق الإنسان متأصل في الدستور الألماني حيث جاء في المادة الأولى له :

"لا يجوز المساس بكرامة الإنسان، احترامها وحمايتها من واجبات كافة سلطات الدولة".

هذه هي المهمة الواضحة التي تحددها المادة الأولى من الدستور الألماني، الذي تقر من خلاله ألمانيا "بحرمة وثبات حقوق الإنسان"، باعتبارها "أساس قيام المجتمع وانتشار السلام والعدالة في العالم"، هذا الالتزام تحرص عليه ألمانيا أيضاً في علاقاتها الخارجية حيث يلعب دوراً مهماً في سياستها الخارجية؛ وحيث أنه غالباً ما تشكل تجاوزات حقوق الإنسان الخطوة الأولى لنشوب الأزمات، تبذل ألمانيا جهوداً مضاعفة في شتى أنحاء العالم إلى جوار شركائها بالاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع " منظمة الأمم المتحدة : UN "، من أجل الحفاظ على معايير حقوق الإنسان ، حمايتها ، العمل على تطويرها وترسيخها .

كما أن ألمانيا دولة موقعة على العديد من الإتفاقيات الدولية في هذا الإطار، منذ 2012 تشارك ألمانيا في عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سويسرا وذلك للمرة الثانية ، وهي تقوم حالياً بالدعاية لإعادة انتخابها مرة جديدة لدورة 2016 حتى 2018 ، وفي عام 2015 تولت ألمانيا مع سفيرها " جوكيم روكر : Joachim Rucker " رئاسة المجلس للمرة الأولى، حيث تم انتخابه للرئاسة نظير خبرته الدبلوماسية المتميزة من قبل 47 عضواً في مجلس حقوق الإنسان؛ إن الوسيلة الأهم لمجلس حقوق الإنسان هي "الاختبار الدوري للدول"، الذي تقدم بموجبه كل دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة تقريراً عن التزامها بمهامها المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يتوجب عليها الإجابة على أسئلة حرجة، وقد خضعت ألمانيا لهذا الاختبار في 2009 وفي 2013 على التوالي⁸⁸ .

المطلب الثاني: ألمانيا كقوة مدنية صانعة لفرص حضور " إنساني و حقوقي " في حوكمة " أزمة اللاجئين 2015 " الأوروبية

إن استعراض مقاربة ألمانيا الاجتماعية بدلالة العامل "الحقوقي والإنساني"، يُمكن في مرحلة تالية تحليل سلوكها المدني ضمن حوكمة أزمة اللاجئين للاتحاد الأوروبي، التي انطلقت منذ أواخر سنة 2014 وصولاً لسنة 2016 الحالية، أين مثل حضور ألمانيا كقوة مدنية فيه فرصة حقيقية لها لإثبات وجودها كدولة تحترم الحقوق و الحريات، كما التزمها بالمعايير والقيم الإنسانية التي نص عليها الدستور الألماني في أولى مواده ، مثلما سبق ذكره.

باعتبار أن النظام الأوروبي يعتبر النظام الأكثر نجاحاً في تطبيقه لحقوق الإنسان نظراً لمستوى التوافق بين الدول المنضوية تحت الاتحاد الأوروبي، فقد صادق على سبيل التمثيل لا الحصر في مراجعة الميثاق الأوروبي 1996 المتضمن للحقوق السياسية و المدنية ما يقرب 3/4 من الأعضاء⁸⁹ ؛ يذكر أن البعد الاجتماعي في أوروبا تتبناه منظمة الأمن و التعاون التي تركز بالدرجة الأولى على طبيعة السياسات العامة و تأثيرها على المواطنين، ثم تعزيزها بمؤسسات ديمقراطية لصالح خدمة المجتمع⁹⁰ ؛ فمنذ العام 1990 احتل جانب حقوق الإنسان مركزاً هاماً في العلاقات الدولية، حيث ذكرت الفقرة الرابعة من إعلان فيينا لحقوق الإنسان أن تعزيز هذه الأخيرة أصبح الشغل الشاغل للمجتمع الدولي⁹¹ ؛ على غرار القارة الأوروبية التي أصبح لها نظام خاص يعنى بالجانب الحقوقي الإنساني قائمة على قواعد و قوانين يولي تفضيلات معيارية أوروبية في تعاطيه مع القضايا الدولية⁹² .

إن الدولة الألمانية كونها أحد أبرز أعضاء الاتحاد الأوروبي، أولت هذا الجانب من العناية و الاهتمام بمكان ، ليكون سجلها الحقوقي مليئاً بالإنجازات التي رافعت فيها ألمانيا عن شعوب العالم المسلوقة الحقوق في النزاعات السياسية والأمنية القائمة ، على غرار تدخلها الإنساني في كوسوفو 1999، و المساعدات التي تقدمها لغايات التنمية لشعوب الدول الفقيرة .

فقد شهدت فترة التسعينات بالذات تغييرات عميقة على مستوى السياسة الخارجية الألمانية، نتج عنها تداعيات هامة⁹³ ؛ اتخذت من خلالها مكانة مميزة ، أهلتها لأن تكون أكثر الدول ايجابية تجاه العملية التكاملية في الاتحاد الأوروبي⁹⁴ ؛ لأن الخوض في مصالح وطنية ضيقة، لا يمنع من السعي لمصالح عليا فوق وطنية في إطار انتشار للفكر الليبرالي المنفتح على الآخر⁹⁵؛ في إطار عملية التفاعل الاقتصادي الذي يعمل على تنمية التفاهم الإقليمي فالدولي⁹⁶ .

وفي ذات السياق، فإن المسار التكاملي الأوروبي يفرض هندسة جديدة في السياسات، تكون فيه السيادة الوطنية للدولة الألمانية في حالة تناقص جزئي، نحو هوية جديدة تحمل حركية مجتمعية جديدة⁹⁷ ؛ تعاد فيها إنتاج بيئة تتضمن قدراً أكبر من الفواعل، تواجه خلالها مختلف التحديات⁹⁸ ؛ تكون فيها المركزية لحقوق الإنسان ضمن أي عملية تخص الجانب المجتمعي، لاسيما جانب تطوير القدرات والإدماج في المجتمع الألماني⁹⁹ ؛ بالإضافة إلى تأمين حاجيات الحياة المدنية المتضمنة للتكاليف المادية المالية¹⁰⁰ ؛ ضمن وعي أخلاقي جديد أصبح يرفض السياسة الميكيفالية بنيد أسلوب القوة ، و الإلتزام بأسس الحوار السلمي الدبلوماسي¹⁰¹ ؛ فالنظام الاجتماعي المعمول به في ألمانيا، يفرض على الدولة تطبيق جملة من البرامج والقواعد المتعلقة بكافة نواحي حياة المواطن الألماني، بما في ذلك العمل على زيادة إنتاجيته بالمجتمع¹⁰² ؛ على أساس أن هذه تمثل القيم المرتبطة بالحياة السياسية للسلطة من رعاية ، إحترام ، توفير للدخل ، المهارة ، التثقيف و الأمن أو حسب تعبير " لاسويل : Lasswell " : الخلق الديمقراطي¹⁰³ .

ثم أن انتفاء قيم السلطة السياسية المعبر عنها سابقاً من طرف " لاسويل : Lasswell "، يفتح المجال للعديد من القضايا الإنسانية الدولية لعل أبرزها : " الهجرة الغير شرعية " ؛ فمن المشهود له أن أصبحت هذه القضية أولوية بالنسبة للدولة الألمانية ، لعدة أسباب يذكر منها اعتبار ألمانيا دولة رفاة، مشهود لها بالاستقرار السياسي، الاقتصادي ، المالي كما الهامش الإنساني اللافت، فنتيجة لهذه المزايا " الجاذبة" شكلت هذه الدولة مقصداً للفارين من النزاعات و الحروب الدولية "كطالبي لجوء"، خاصة الآتين من دول التوتر في منطقة الشرق الأوسط : سوريا، العراق، و حتى أفغانستان .

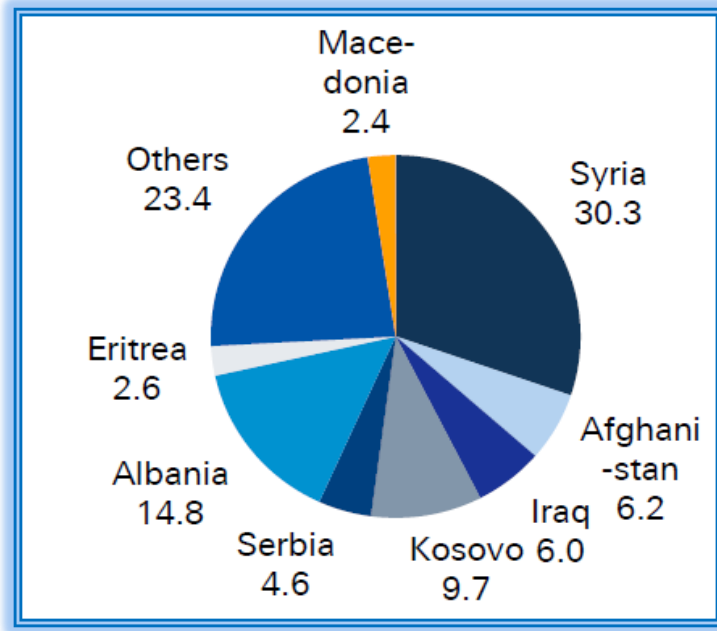
إضافة إلى نازحين داخل إقليم الاتحاد الأوروبي : من بلدان أوروبا الشرقية نحو ألمانيا والنمسا ، فهما مقصد أربعة من كل خمسة أشخاص ينتقلون لهذا الغرض¹⁰⁴ .

وحيث أن اتخاذ القرار من قبل مؤسسة بحجم الاتحاد الأوروبي قائم على أساس المنهج الوظيفي الجديد¹⁰⁵ ؛ كعملية متتابعة المراحل، بعدد من العوامل مثل الدوافع ، مجالات الخبرة ، الاختصاص ، نمط الاتصالات السائدة وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ، يكون بحضور ثلاث مقاربات مختلفة : اقتراب التفاعل بين الحكومات، اقتراب فوق القومية و اقتراب للاقتصاد السياسي الدولي¹⁰⁶ ؛ فحالة "القيادة الإقليمية" المفترضة للدولة الألمانية تفرض عليها التعامل مع هذه الأزمة بفاعلية مدروسة ، لتمكنها من أدوات القوة ومركباتها ، ضمن إرادة "المبادرة" بالفعل أو تجنبه، الأمر الذي أحدث لدى الدولة الألمانية تغييراً في قوانينها الحاكمة¹⁰⁶ ؛ بالإضافة للمطالبة بتجديد على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي بما يتواءم مع التحديات والأزمات الجديدة العابرة للحدود القومية للدولة¹⁰⁷ ؛ وفق ما تقتضيه الحقوق والواجبات القانونية، المصالح الوطنية، القيم والمعايير المحددة لمؤسسة الاتحاد الأوروبي¹⁰⁸ .

تحدث هذه المبادرة الألمانية في واقع اجتماعي أوروبي معقد، فرغم كون " نموذج المجتمع : Community Method " أحد أهم الأنظمة الحديثة للحوكمة الأوروبية ، فهو يقف بمواجهة العديد من التحديات كأثر رجعي لأزمة منطقة اليورو 2010 لا يزال حاضراً لحد الساعة¹⁰⁹ ؛ وعلى إثره تعرضت مسيرة "التنمية المستدامة" التي ظهرت مطلع 1983 من القرن العشرين¹¹⁰؛ إلى التعثر خاصة أن الحوكمة داخل الاتحاد الأوروبي تتقاطع مع عامل التنمية في نقاط رئيسية : التجارة البنينة ، الترويج للتكامل الإقليمي، دعم لسياسات الاقتصاد الكلية، إنصاف في الخدمات الاجتماعية و تواصل ما بين المؤسسات الرسمية¹¹¹ .

لقد ساهمت المعجزة الاقتصادية والمالية الألمانية في خلق نموذج فريد، إذ أنها تمثل بإنتاجها المحلي ما نسبته 21% من GDP الاتحاد الأوروبي¹¹²؛ فأليات "السوق الاجتماعي الجديد" ألقت ما بين متطلبات سوق العمل وفئات المجتمع الألماني في آن الوقت ضمن نسيج اجتماعي واحد¹¹³؛ هذا الأخير الذي تشكل فيه شريحة المهاجرين نسبة لا يستهان بها ، حيث تتفرع شريحة المهاجرين إلى ألمانيا للعديد من التشكيلات القومية كما يوضحه الشكل الآتي ؛ فطالبو اللجوء لألمانيا مجموع ثماني قوميات مختلفة وفق إحصائيات 2015 للمرصد الألماني لأحوال الهجرة واللجئين : ماسي دونيا، سوريا، أفغانستان، العراق، كوسوفو، صربيا، ألبانيا وإريتريا ؛ ففي 2014 لوحدها هاجر ما يزيد عن 1.3 مليون شخص إلى ألمانيا ، لتصنف هذه الأخيرة في المرتبة الأولى كوجهة للهجرة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، والثانية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹¹⁴؛ ومن الأمور المشجعة على الهجرة لألمانيا ، أن أصبح يحق للرعايا الأجانب التجنس بعد فترة إقامة ثماني سنوات بعدما كانت المدة محددة بخمسة عشر سنة كاملة ، ويعد هذا الإجراء أهم تغيير طرأ ضمن مجموع الإصلاحات الكبيرة التي أجريت على سياسات الحكومة الألمانية في فترة 1999/2000 على التوالي¹¹⁵ .

الشكل رقم 08 : طالبو اللجوء إلى ألمانيا حسب بلد المنشأ



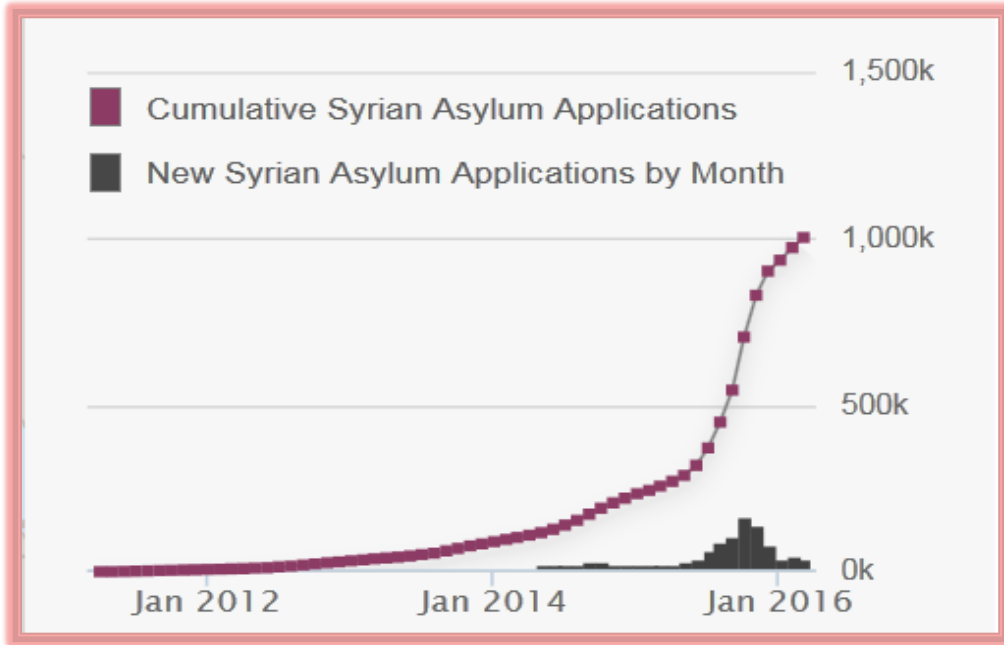
Source: "www.bamf.de/EN/Startseite/startseite-node.html"

شكلت جملة هذه التغييرات تهديداً حقيقياً لبعض الدول الأوروبية، على غرار الدولة الفرنسية التي رأت فيه مُغذياً لعامل "اللا استقرار" في مؤسسة الاتحاد الأوروبي، لأنه يمثل مصالح ألمانيا لوحدها بغض النظر عن المصلحة الجماعية لدول الاتحاد¹¹⁶؛ ومن هذا المنطلق، تزايدت الدعوات لتكريس حوكمة جديدة لهذه المؤسسة مثلما أكد عليه محافظ البنك المركزي الفرنسي "فرونسوا فيلروي دوغالو : François Villeroy de Galhau"، بأن الشرط الواجب توفره لحوكمة جديدة وفعالة لمؤسسة الاتحاد الأوروبي، هو الانتقال من حالة الإتيان بحلول سطحية آنية للأزمات لحالة التغييرات الجذرية، وما يرافقه من تطبيق فعلي من قبل القادة الأوروبيين بطريقة منظمة وقانونية¹¹⁷؛ لأن السياق التكاملي الأوروبي المدعوم بديمقراطية الآلية الحوكمية للاتحاد الأوروبي¹¹⁸؛ لهو الأساس الذي من خلاله تتجاوز هذه المؤسسة أي فجوة بين أهدافها المرسومة والأزمات التي تتعرض لها مستوياتها البنوية¹¹⁹.

وبالرجوع للشأن الألماني وما تعلق بظاهرة "الهجرة"، تلك التي تعد إحدى نماذج النشاط البشري، حيث تمثل حالياً نسبة 3% من سكان العالم لأسباب متعددة منها: نزاعات سياسية، حروب أهلية، حالات التدهور البيئي، بالإضافة إلى الخوف من التعرض لحالات الاضطهاد الديني، الاتني وحتى إبداء الآراء السياسية المعارضة للسلطة¹²⁰؛ فإن إسقاط هذا الأمر على الحالة الألمانية في "أزمة اللاجئين" التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي 2015 بقدم موجات كبيرة من المهاجرين الغير شرعيين، أتت من دول التوتر و النزاع في الشرق الأوسط على رأسهم الحرب "الدولية" الدائرة في دولة سوريا منذ 2012، ولما كانت هذه الأزمة بتداعياتها الإنسانية والوجودية ملفاً ذو حساسية بالغة في القارة الأوروبية، مثّل بذلك نقطة خلاف مركزية بين الدولة الألمانية وباقي دول الاتحاد الأوروبي خاصة التي تقع على تماس مباشر مع حدود الدولة السورية أو في جوارها الإقليمي، الأمر الذي أبعد فرضية التوصل لصيغة قرار جماعي ملزم يضمن تأمين ملاذ آمن لمئات آلاف اللاجئين والمهاجرين، تتماشى مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، ما جعل خطر الانقسام ممكناً في الاتحاد الأوروبي لغياب حوكمة موحدة البنود حول هذه الأزمة.

ووفقاً لإحصائية المفوضية العليا للاجئين، هناك أكثر من 8 ملايين سوري نازح داخل سوريا و4 ملايين في دول الجوار: تركيا ولبنان والأردن، وأكثر من مليون لاجئ في دول الاتحاد الأوروبي، بينهم 800 ألف دخلوا بطريقة غير شرعية؛ لهذا تكمن خطورة هذه الأزمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في كونها عائقاً لمسار الوحدة الأوروبية، فحسب الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي "هانزغيرت بوتيرين : Hans-Gert Pöttering" الذي أكد وجود احتمال قوي لفشل الاتحاد الأوروبي في حل مشكلة اللاجئين ما لم يتعامل معها "كقضية أوروبية"، إذ أنها تعد أكبر تحدٍ لوحدة الاتحاد الأوروبي خلال 60 سنة الماضية، لأن أعداد اللاجئين تفوق طاقة أية دولة بمفردها، فلا ينبغي أن تُلقى المسؤولية على عاتق بلدٍ واحدٍ¹²¹.

الشكل رقم 09 : نسب طلبات اللجوء السورية لقارة أوروبا (2012-2016)



Source : "www.data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php"

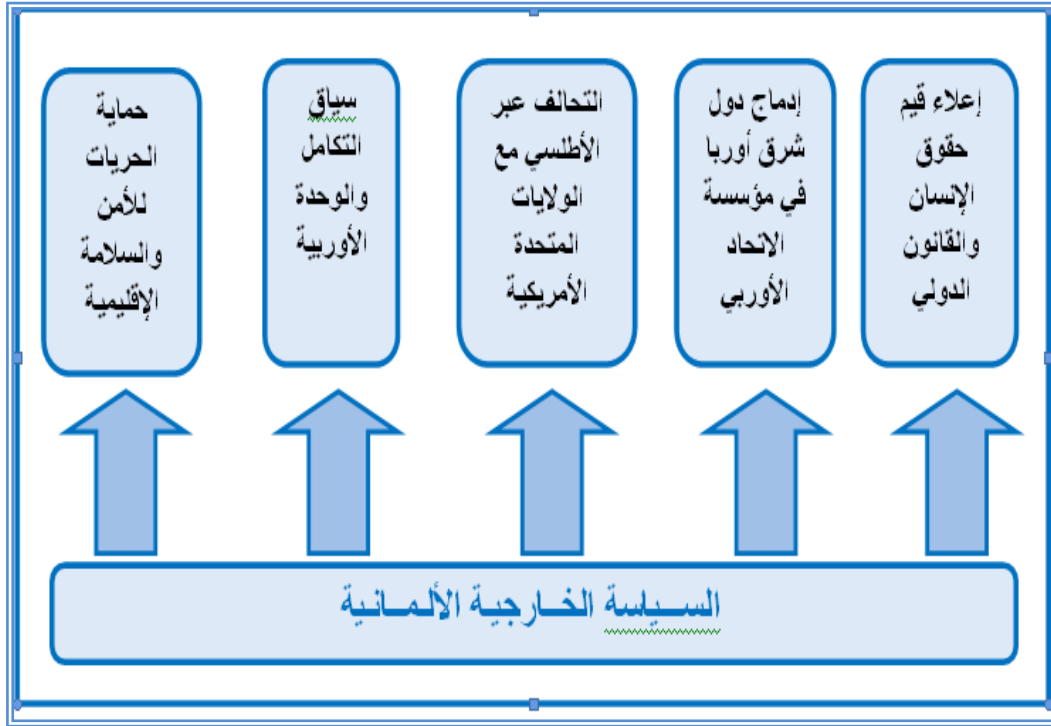
حسب المنحنى البياني، يبرز تزايد مستمر لطلبات اللجوء السورية لدول الاتحاد الأوروبي مع تقدم سنوات الأزمة السورية، خاصة مع بداية أكتوبر 2015 التي شهدت تاريخ التدخل الجوي الروسي في سوريا، وصولاً إلى الفواعل والمؤثرات المؤدية لهجرة أمواج كبيرة من السوريين لخارج الحدود السورية تكون أكثر استقراراً وأماناً من بلدهم.

من المثير للاهتمام، أن الدول الأوروبية سمحت بطلبات هجرة سورية قليلة جداً من القنصليات الأجنبية ومع ذلك، فقد أعطت الشرعية لجميع اللاجئين تقريباً الذين تمكنوا من الوصول إلى سواحلها من خلال وسائل أخرى وعبر قيامها بذلك، يشجع الاتحاد الأوروبي في الواقع الهجرة غير الشرعية، لذلك ينبغي على الاتحاد الأوروبي النظر في تخصيص تصاريح الإقامة لأولئك الذين يتقدمون بطلب من الدول المجاورة؛ أما بشكل غير رسمي، فإن الإعانات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول غير الأعضاء المجاورة في إطار "سياسة الجوار الأوروبية" مشروطة بالمراقبة الفعالة للحدود والالتزام باستعادة المهاجرين غير الشرعيين، وقد يفسر ذلك سبب انخفاض نسبة تدفق اللاجئين السوريين عبر مضيق جبل طارق (حوالي 5000 مهاجر في عام 2015)¹²².

وعلى نحو مُغاير، تختلف الآليات المعتمدة لدى الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي لمنح حق اللجوء إلى طالبيه، فمثلاً إذا قدم شخص من أفغانستان كدولة تصنف ضمن الدول الغير آمنة عالمياً ، طلباً للجوء في دولة من الدول الأوروبية كبلجيكا أو إيطاليا، فإن فرص قبول طلبه لا تتعدى 10%، لكن إذا قام بالعملية ذاته نحو ألمانيا فنسبة القبول ترتفع حتى 90% ، وتعود أسباب ذلك بالأساس إلى اختلاف القوانين والتصنيفات المعتمدة في كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي فيما يخص التعامل مع طلبات اللجوء ، ما شكل تعارضاً للرؤى في ذات المؤسسة ونظرتهم لأزمة اللاجئين و بالتالي في سبل التعاطي معها¹²³.

لهذا، مثلت السياسة الألمانية "الاستثنائية" في هذه الأزمة داخل الإتحاد الأوروبي، فبالرجوع للنقاط المحددة لمعالم السياسة الخارجية الألمانية ، نلاحظ تركيزها المستمر على "العامل الحقوقي والإنساني" باعتباره أحد أهم مكونات قوتها المدنية ، والمخطط التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 10 : ركائز السياسة الخارجية الألمانية



Source : Philippe Schweers, Still a "Civilian Power"? The changing approach in German Security Policy after 1990, Berlin : DIAS-Analyse N^o. 27, may 2008, p.8.

باعتبار الدولة الألمانية كقوة مدنية تمارس قوتها بنوع يصفه الأستاذ البريطاني في العلاقات الدولية " فيليب غنتير : **Philits Gunter** "، أنها طريقة تُوصف بـ "الغير مباشرة و البعيدة عن الإكراه" على المستوى الإقليمي ، مما يمنح "جيرانها" من الدول الأعضاء للاتحاد تفاعلاً إيجابياً مع هذه القوة، ثقةً في مخارجها للحلول و أريحية في تنفيذها¹²⁴ ؛ وفي ذات الشأن يقول " رودوسلو سيكورسكي : **Radoslaw Sikorski** " السياسي ورئيس الحزب الليبرالي البولوني "Plate-forme civile"، بشأن الحضور الألماني بقوته المدنية من عدمه في مؤسسة الإتحاد الأوروبي ، بأنه من المخيف وجود " ثبات و لا حركية " ألمانية أكثر من فعل استعمال ألمانيا لها ، بمعنى أن

ألمانيا ملزمة بالحضور القوي و الفعال في أي أزمة تطرأ على الاتحاد الأوروبي " **Germany have to lead**"¹²⁵؛ بالرغم من أن الاعتبار المستمر بزيادة السياسة الخارجية الألمانية على مستوى سياسات الاتحاد الأوروبي ، يضعها أمام ضغوطات كبيرة لتحمل المسؤوليات الكاملة ، خاصة مع تزايد حجم التعقيدات في الداخل والخارج الأوروبي، وهذا ما أكد عليه رئيس المعهد الألماني للدراسات السياسية **SPD** والعضو بالبرلمان الأوروبي " **أنن نيلز: Annen Niels**"¹²⁶ .

إلا أن الانقيادية للقوانين الحاكمة للاتحاد الأوروبي، وألوية العمل المشترك غابت عن السلوك الألماني في حالة "أزمة اللاجئين 2015"؛ ف "المبادرة" الألمانية جاءت على شكل ورقة أعدها المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة والسياسة الداخلية والعدل، وفي مقدمتها انتقادات شديدة لـ "معاهدة دبلن*" التي أعيد العمل بها بعد أن أعلنت ألمانيا تجميدها لأشهر، مانحة بذلك الضوء الأخضر لدخول آلاف اللاجئين إلى أراضيها ، فوق المفوض الأوروبي أن هذه المعاهدة أثبتت فشلا ذريعا في احتواء الأزمة الأخيرة، لكونها تفتقر لبنود بشأن توزيع عادل للاجئين بين الدول الأعضاء، وهذه النقطة بالذات فجرت صراعات قوية وأبرزت هشاشة التكتل الأوروبي في حسم الموضوع ؛ يذكر أن المستشار الألمانية **إنجيلا ميركل** صرحت بشأن "آلية دبلن" بأنها لم تعد صالحة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة ، وذلك ضمن كلمة ألقته أمام البرلمان الأوروبي¹²⁷؛ وبالمقابل اعتبرت المستشار أزملة اللاجئين قضية مصيرية و وجودية للاتحاد الأوروبي حيث أنه في حال أخفقت أوروبا حيال قضية اللاجئين فإن سياستها الوطيدة بحقوق الإنسان ستفقد مصداقيتها ، وإن لم يتمكن أعضاء الاتحاد الاتفاق على توزيع عادل للاجئين فإن منطقة شينغن التي يسمح فيها بالسفر دون تأشيرة ستكون محل تساؤلات¹²⁸ .

يُستشف من السلوك الألماني طابعه "الإنساني الحقوقي" البارز ، ومثال ذلك الحديث الشهير بين المستشار الألمانية "إنجيلا ميركل" والطفلة الفلسطينية اللجئة "ريم سحويل" ذات الأربعة عشرة عاما ، بكلمات باكية عن معاناتها وأسررتها اللجئة وتخوفهم من الترحيل القسري بسبب رفض طلب لجوئهم ، إضافة إلى صورة الطفل السوري الغريق "إيلان كردي" قبالة الشواطئ التركية في 2 سبتمبر 2015 التي تداولتها أغلب وكالات الأنباء العالمية بعدما كان متوجها مع عائلته إلى الجزر اليونانية بُغية الوصول لألمانيا¹²⁹؛ وعلى أثرها اتخذت المستشار الألمانية شهر سبتمبر قراراً يقضي بالسماح لدخول أعداد قياسية إلى ألمانيا ، حيث استقبلت نحو 1,1 مليون طالب لجوء عام 2015 وهو

نظام دبلن* : نظام قانوني وضعه الاتحاد الأوروبي لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه، وتحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، والإجراءات المنظمة للبيت في هذه الطلبات وحقوق وواجبات كلا الطرفين، أقرت يوم 15 أوت 1990 في العاصمة الأيرلندية "دبلن" دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 1990 ، ووقعت عليها 12 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، وبما أن الاتفاقية مفتوحة أمام جميع الدول الأوروبية فقد دخلتها لاحقا وعلى فترات مجموعة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

وفي 18 فيفري 2003 أدخلت تعديلات على الاتفاقية سُميت بموجبها "اتفاقية دبلن 2"، وفي 3 ديسمبر 2008 اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات إصلاحية أخرى في الاتفاقية تمت الموافقة عليها في جويلية 2013 ، وأصبحت نافذة التطبيق في 19 أوت الموالية تحت اسم "اتفاقية دبلن.3" ؛ تعد الاتفاقية حجر الزاوية في "نظام دبلن" الإجرائي الذي يتألف من "اتفاقية دبلن" و"منظومة Eurodac" التي تقضي بإنشاء قاعدة بيانات تحوي بصمات اللاجئين غير النظاميين إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولا تزال بصمة اللجئ من هذه المنظومة إلا بانقضاء عشر سنوات عليها أو بحيازة صاحبها جنسية إحدى الدول الأعضاء، لذلك فإنه تؤخذ بصمات أي طالب لجوء في أول دولة يدخلها -من الدول الموقعة على الاتفاقية، وتدرج في قاعدة البيانات المشتركة، وبالتالي يمكن تحديد ما إن كان صاحبها تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى غير التي يوجد فيها أم لا، وفي حالة قيامه بذلك تعتبر دولة الاختصاص غير مختصة بطلب لجوئه، ويُعاد إلى الدولة الأولى التي بصم فيها .

رقم قياسي في تاريخ الدولة، يزيد بخمسة أضعاف عن أعدادهم عام 2014 الذي سبقه¹³⁰؛ وفي ذات الإطار، نشرت صحيفة "دير شبيغل" الألمانية تقاريراً للحكومة الألمانية تتضمن مسودة لخطط الحكومة بإنفاق ما يقرب من 100 مليار دولار حتى عام 2020 تشمل استقبال 1.9 مليون لاجئ على أراضيها خلال الخمس سنوات المقبلة، حيث أن حسابات وزارة المالية الألمانية بنيت على أساس حساب تكاليف السكن وتأهيل اللاجئين للاندماج في المجتمع الألماني، وبحسب المسودة فإنه من المتوقع أن ينخفض عدد اللاجئين هذا العام إلى 600 ألف بسبب الاتفاق الذي وقعته دول الاتحاد الأوروبي مع تركيا، الذي يمنح المواطنين الأتراك الدخول إلى دول الاتحاد بدون تأشيرة شغغن مقابل إيواء تركيا عدد أكبر من النازحين على أراضيها، أما في العام 2017 فإنه من المتوقع أن تستقبل ألمانيا قرابة 400 ألف لاجئ و300 ألف لاجئ في السنوات التالية حتى عام 2020، كما تتوقع الحكومة الألمانية أن يتمكن 55% من اللاجئين الذين ستقبل طلباتهم للاستقرار في ألمانيا من الحصول على عمل بعد التأهيل خلال خمس سنوات، حيث أن كلفة حل أزمة اللجوء ستكلف الخزنة الألمانية في عام 2020 حوالي 20.4 مليار يورو مقارنة بحجم الإنفاق الحالي البالغ 16.4 مليار يورو¹³¹.

لعل السلوك "الإنساني" الذي "بادرت" به الحكومة الألمانية ممثلةً في شخص المستشار "إنجيلا ميركل"، تجاوز الأبعاد الإنسانية و إثراء سجل حقوق الإنسان لديها إلى اعتبارات أخرى، ترى في "أزمة اللاجئين 2015" التي اجتاحت الاتحاد الأوروبي "فرصة" يمكن استثمارها على المدى المنظور و البعيد، لمعالجة قضايا ذات صلة بالديموغرافيا السكانية، توسيع أسواق العمل والإنتاجية التي ستعكس بلا شك على اقتصادياتها.

إن عبارة "ألمانيا تحتاج لمهاجرين" التي جاء ذكرها في تقرير المفوضية الأوروبية، ليست فقط الدليل على أن أزمة اللاجئين استثمار ناجح لألمانيا، إنما تعتبر أصدق تعبير عن أن المهاجرين الذين يتم دمجهم في المجتمع الألماني يشكلون دعامةً سياسية، اقتصادية، مالية و اجتماعية لدى الدولة الألمانية ضمن إستراتيجيتها داخل الاتحاد الأوروبي¹³²؛ حيث أن الأستاذ "كريستيان أودنداehl : Christian Odendahl" بمعهد "Center for European Reform" البريطاني، أن أزمة اللاجئين تمثل بالنسبة لأوروبا وعلى وجه الخصوص الحكومة الألمانية "فرصة" تصب في مصلحة اقتصادياتها على المدى القصير، أما على المدى الطويل فهو احتمال قوي لأن تعدل ألمانيا كثافتها السكانية التي ما فتئت أن تتراجع لصالح الفئة الغير منتجة من كبار السن، بحيث أن النسبة الكبيرة من الشباب المهاجر لألمانيا إن أحسنت هذه الأخيرة إدماجهم وتوظيفهم في المجتمع، سيمثلون قيمة مضافة حقيقية لسوق العمل وكذا حركية على المستوى الاجتماعي و السكاني¹³³.

بالمقابل، ولأن الأغلبية المُشكَّلة للمهاجرين هي من جنسية سورية ثم عراقية بدرجة أقل، وباعتبار أن الدولة الألمانية ليست مثيلةً بفرنسا أو بريطانيا، بمعنى أنه لم يكن لها ماض استعماري قديم، فإن هؤلاء لن يكونوا في دولة على علاقة تاريخية بهم بقدر ما سيكونون بمواجهة أمم جماعات مشبعة بمعاداتها للإسلام، المسلمين و للقيم التي تمثل ديانتهم: "Islamophobe" النابع بالأساس من عنصرية غربية متأصلة منذ القرن التاسع عشر تحمل في طياتها أفكاراً مغلطة¹³⁴؛ حتى أنه هناك تخوف من وقوع تطورات أمنية إرهابية خطيرة سواء داخل ألمانيا في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، ثم يتم إصاقها بالمهاجرين الذين قدموا، الأمر الذي يمثل تهديداً للمجتمع الألماني فالأوروبي بأكمله مخافة أن يصيب نسيجه الضعف والتفكك، فيكون بذلك ورقة رابحة لدى المتطرفين الدينيين في الشرق الأوسط، لأن تلك العناصر المعادية للإسلام ستؤكد صحة خطابها المشبع بحتمية الصراع الديني والحضاري؛ حتى أنه قامت مظاهرات من قوى اليمين المتطرف، رفعوا فيها شعارات "أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب" المعروفة اختصاراً باسم "بيجيذا" وأرفقوها بعبارات "ميركل

أتركي ألمانيا وخذي المسلمين معك" ¹³⁵؛ وجاء الرد من المستشار الألمانية في مقابلة تلفزيونية بعنوان: "وماذا الآن ، يا سيدة ميركل؟" على القناة الثانية الألمانية ضمن برنامج حول الهجرة حيث قالت بأن الأمر لا يتعلق بمسألة ثقة ، وإنما أنها تقاوم بالفعل، من أجل السير في الطريق الذي تتصوره صحيحا ، والعمل على انتفاء الأسباب المؤدية لهروب الناس من أوطانهم، وكيف تجعل ما ليس شرعيا أمرا شرعيا وأضافت بأنها تود أن تظهر ألمانيا بصورة جيدة للعالم ¹³⁶.

وفي سياق تحليل الحضور الفاعل لألمانيا بقوتها المدنية في حوكمة أزمة الاتحاد الأوروبي، فإنه وفق كل من الباحثين " جستن سندفو : Justin Sandfu ، ميكائيل كليمنس : Michael Clemens " يمكن تحويل أزمة اللاجئين من عبء إلى منفعة لدولة الاستقبال، سواء من حيث التجديد الاقتصادي والمالي أو من حيث دمج المهاجرين في النسيج المجتمعي و تأطيرهم الذي يؤدي إلى زيادة التنوع في المجتمع ¹³⁷؛ لتكون بذلك الدولة الألمانية المثال الحي على أهمية توظيف "معطى الهجرة" للمصلحة الوطنية و الإقليمية على المدى البعيد وحتى المنظور ¹³⁸.

لهذا، يمكن اجمال فاعلية الحضور الألماني بقوته المدنية في حوكمة أزمة اللاجئين 2015 في النقاط التالية :

❖ بفتح الحكومة الألمانية الحدود أمام تدفقات المهاجرين الذين تجاوزت أعدادهم حاجز المليون في ظرف قياسي؛ اعتبرت الوكالة الاتحادية للعمل في ألمانيا، أن سوق العمل الألمانية قوية بالقدر الذي يسمح له بتوظيف عدد كبير من اللاجئين وبأن "توظيف 350 ألف لاجئ سنويا لا يمثل حاليا مشكلة من ناحية الكم بالنسبة لسوق العمل الألماني، لأنه تتوفر سنويا نحو 700 ألف فرصة عمل جديدة" ¹³⁹؛ في وقت أصبح فيه عالم اليوم أكثر تكاملا وعلى نحو أكبر من الاعتماد المتبادل في إدارة مختلف الشؤون الاقتصادية و المالية بفعل العولمة و متغيراتها البنوية ¹⁴⁰؛ إذ أن فرص العمل هذه تمثل إضافة حقيقية لسوق العمل الألماني وزيادة في الإنتاجية و معدلات النمو في مختلف قطاعات اقتصادياتها .

❖ تفتح المليارات التي تنفقها ألمانيا من أجل استقبال اللاجئين الباب أمامها للقيام باستثمارات تسهم في تغيير معادلة "التركيز على التصدير"، التي كانت موضع انتقادات عدة بسبب عدم بذلها الجهد الكافي للمساعدة على إعطاء دفع للنمو داخل مؤسسة الاتحاد الأوروبي، فبحسب " كارستن بزيش : Carsten Bzeshche " المختص في الاقتصاد لدى مجموعة ANG المصرفية، أن الاقتصاد الألماني أصبح يقوم على الطلب الداخلي تماما كما كان يطالب كثير من المنتقدين على الساحة الدولية ، فقد سجل إجمالي الناتج الداخلي لألمانيا ارتفاعاً بـ 0.3% خلال الفصل الثالث بفضل استهلاك الأسر ونفقات الدولة، وهذه الظاهرة ليست بالجديدة تماما لأن محرك الاقتصاد الألماني تحول في 2014 من الصادرات التقليدية إلى استهلاك الأسر الألمانية بفضل سوق عمله الممتازة ¹⁴¹.

❖ لقد بلغت القيمة المالية لمصرفات الدولة الألمانية على اللاجئين سنة 2015 وحتى منتصف 2016 ما يقرب عشرة مليارات أورو ، أما في 2014 فقد بلغت 437 مليون يورو ¹⁴²؛ تستخدم لمستلزمات الأسر، تأمين مساكن ونقل الوافدين الجدد إلى مراكز الاستقبال في أنحاء ألمانيا كافة أو تمويل حصص تعليم اللغة الألمانية ، حيث تعتبر هذه النفقات الإضافية بمثابة برنامج صغير غير متوقع يعطي دفعا للنمو، كأهم برنامج نهوض في السنوات الأخيرة ، ضمن موازنة كان يهدف من خلالها وزير المالية الألماني " وولفكانغ شاول : Wolfgang Schaeuble " التوصل لموازنة لا تتجاوز فيها النفقات الإيرادات بتاتا ، و في ذات الشأن تقول المستشارة الألمانية أنه لا يحق للحكومة

التخلي عن هدف "الموازنة المتوازنة" ، مضيئة إلى أنه يتوجب الإسراع بالبدء في إدماج اللاجئين، وأن ما يمكن تعلمه هناك يمكن استخدامه في أي حياة ، سواء في ألمانيا أو سوريا¹⁴³ ؛ بالإضافة إلى أن القادمين الجدد ينعشون الطلب على سوق السلع الاستهلاكية، بالتالي منح حركية في الأسواق الداخلية الألمانية ، مما سيرفع مؤشر ثقة المستثمرين بصورة أكبر .

◆ تنوي حكومة برلين التخفيف من الأعباء الملقاة على الولايات بتخصيص أربعة مليارات يورو، من أجل دفع المساعدات المالية المخصصة لطالبي اللجوء اعتباراً من الأول من **جانفي 2016** ، وعلى ضوءه ستدفع الحكومة الألمانية إعانة مالية بحدود **670 يورو** شهرياً لطالبي اللجوء، إضافة إلى ذلك ستحصل الولايات الألمانية على مبلغ **350 مليون يورو** كإعانات مالية لتغطية نفقات متعلقة بالعناية بشؤون الأطفال اللاجئين الذي قدموا إلى ألمانيا دون أهل أو وصي، كما سيخصص مبلغ **500 مليون يورو** لبناء مساكن اجتماعية إلى غاية عام **2019**، كما ستتنازل الدولة عن بعض المنشآت العسكرية التابعة للجيش الألماني ومنشآت عقارية أخرى لصالح الولايات قصد توفير مساكن للاجئين¹⁴⁴؛ حيث تبلغ التكلفة الإجمالية **6 بليون يورو** لتظهر ألمانيا بخلاف كافة دول الاتحاد الأوروبي بمثابة "المتبرع العام"¹⁴⁵ ؛ محاولة بذلك الإقرار بما نصت عليه المادة **208** من معاهدة لشبونة على ضرورة تعزيز سبل التعاون والتطوير المشترك لفائدة المصلحة العليا¹⁴⁶ .

◆ كما قدر مختصون ألمان أن التأثير الكامل لموجة اللاجئين في سوق العمل بأكبر اقتصاد أوروبي لن يظهر قبل عام **2017** ، فقد كشفت نتائج مسح لمختصي سوق العمل لدى مصارف ألمانية كبرى أنه من المرجح البدء في ملاحظة تأثيرات موجة اللاجئين في سوق العمل اعتباراً من أوائل صيف **2017** ، دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع قوي في أعداد العاطلين عن العمل، وعزا المختصون تباطؤ تأثير هذه الموجة في سوق العمل إلى تباطؤ وتيرة إجراءات اللجوء، مشيرين إلى أن السماح لطالبي اللجوء بالبحث عن وظيفة يعقب الاعتراف بحقهم في اللجوء، كما توقع المختصون أن يصل عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا إلى **2.64 مليون** شخص بتراجع يقدر بنحو **10 آلاف** شخص وبواقع نحو **80 ألف** شخص مقارنة بعددهم عام **2015**.¹⁴⁷؛ وقد أفادت مجلة "دير شبيغل" الألمانية بأن الحكومة الألمانية قررت تخصيص حوالي **93.6 مليار يورو** لتغطية نفقات اللاجئين في البلاد حتى عام **2020** ؛ إضافة إلى أموال الحكومة الفيدرالية الألمانية ، ستخصص أموال من الحكومات الإقليمية للإيفاق على اللاجئين عام **2016** الذي يتوقع أن يبلغ هذا المبلغ **21 مليار يورو** وسيصل مع حلول **2020** إلى **30 مليار يورو** سنوياً¹⁴⁸ .

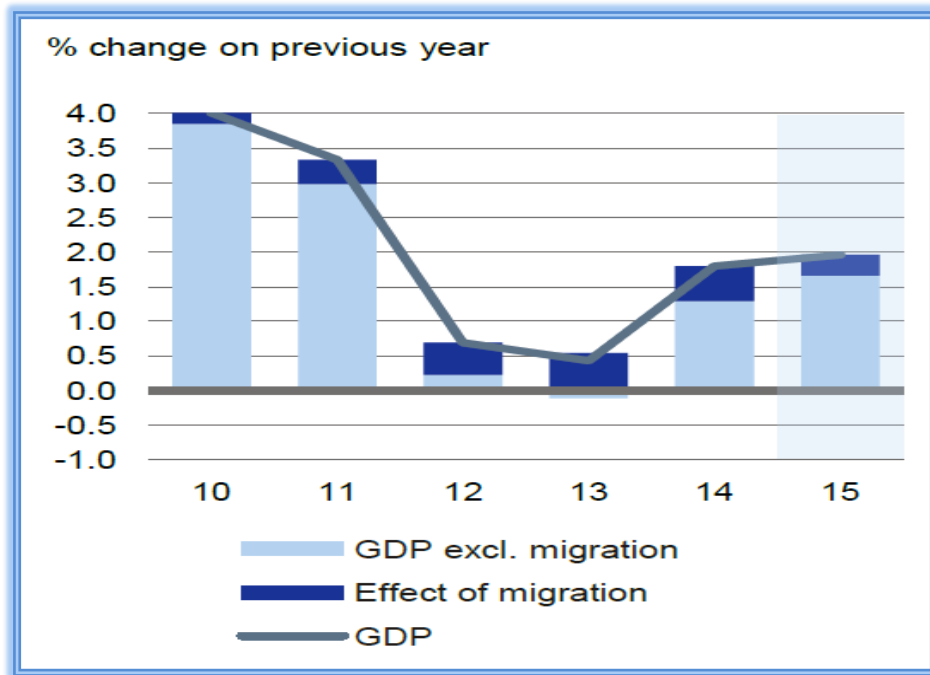
◆ أكدت المستشارة الألمانية على الدور الذي تضطلع به الشركات الألمانية بدمج اللاجئين في المجتمع الألماني، مؤكدة أنه من المهم أن تقدم الشركات فرصاً للتدريب المهني للاجئين، في إشارة لسعي الحكومة الألمانية إلى تسهيل الإجراءات والقوانين الخاصة بدمج طالبي اللجوء في سوق العمل، ويخشى عديد من الشركات أن يتم ترحيل هؤلاء اللاجئين إلى دولهم الأصلية في وقت لاحق، وهذا ما يدفع بالشركات إلى التفاوض مع الفاعلين السياسيين بهدف تحسين ظروف الدمج، و من أمثلة ذلك :

● أكد المتحدث باسم شركة " **Siemens** " الألمانية أن برنامج الحكومة يهدف إلى دمج اللاجئين في الحياة الطبيعية والحياة اليومية العادية ، لكن حتى الآن لم يحصل هؤلاء اللاجئين على مكان للاستفادة من تكوين مهني في الشركة، وقد يتغير ذلك قريباً .

- من جهتها ، تقدم شركة " Telecom " الألمانية العملاقة في مجال الاتصالات تدريباً للاجئين مقابل أجر ، غير أن شروط قبول المرشحين تبدو صعبة ، فالشركة تبحث أساساً عن طلاب في مجال إدارة الأعمال بمهارات جيدة في اللغتين الألمانية والإنجليزية ، وحتى الآن لم تعثر الشركة على أي متدرب بهذا التوجه .
- أما شركة " Continental " لصناعة أجزاء السيارات ، فتقدم إلى جانب التدريبات المهنية التي تدفع عليها أجور برامج لدعم اللاجئين ومساعدتهم في الحصول على شواهد مدرسية وبالتالي الاستفادة من التكوين المهني ، حيث تطالب الشركات بتوضيح الشروط القانونية مع وكالة العمل الألمانية .
- وقد حصل بعض اللاجئين بالفعل على عقود للاستفادة من التكوين المهني داخل شركات كبرى ، مثل شركة " Daimler " للسيارات ، التي تعرض عقوداً للاجئين في أربعة من فروع شركتها ، إذ تقوم الشركة العملاقة بتشغيل لاجئين سوريين وعراقيين حاصلين على تصريح عمل ، إضافة إلى ذلك تساعد الشركة في مشاريع لدعم اللاجئين في مدينة " Stuttgart " الألمانية .
- لذلك ، فإن بعض الصناعيين الألمان يدعمون قاعدة " 3 + 2 " ، وتعني أنه لا ينبغي ترحيل اللاجئين الذين يقومون بتكوين مهني لمدة ثلاث سنوات ، بل يتعين السماح لهم بالعمل مدة سنتين على الأقل بعد نهاية التكوين¹⁴⁹ .

◆ إن إدماج المهاجرين في سوق العمل الألمانية ، له وقعه على معدلات النمو الكلية حيث في دراسة أجراها البنك المركزي الألماني في الفترة ما بين (2010-2015) بينت أنه عام 2010 لوحدها ساهمت شريحة المهاجرين في زيادة معدل GDP بما مقداره 4% ، فيما تغيرت النسب في السنوات اللاحقة تغيرات طفيفة¹⁵⁰ ، مثلما يوضحه الشكل التالي¹⁵⁰ :

الشكل رقم 11 : تأثير شريحة المهاجرين على معدل GDP الدولة الألمانية



Source : Nicolaus Heinen, *Clients with a migrant background*, Berlin : Current Issues Demography ,24/05/2015, p.6.

❖ إن السياسة الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي، أثبتت في مختلف المراحل أنها العصب الأساس للدافع نحو الوحدة الأوروبية، ناهيك عن مساهمتها الفعالة في اندماج أوروبا وتوحيدها، بعد انتهاء الأزمة بين الشرق والغرب وضمن إطار الاندماج الأوروبي، تم خلق أكبر سوق مشتركة في العالم، تميزها الحريات الأساسية التي نصت عليها معاهدات روما في العام 1957: حرية نقل السلع والمواد بين بلدان الاتحاد الأوروبي، حرية تنقل الأشخاص، حرية نقل وتبادل الخدمات على أراضي الاتحاد الأوروبي، حرية حركة رؤوس الأموال .

وبقودم أزمة اللاجئين التي تعتبر أسوأ أزمة مرت بالاتحاد ، حتى أن وقعها كان أكبر من أزمة المالية والمديونية عام 2010 ، وضعت الوحدة الأوروبية أمام اختبار حقيقي للمعايير الموحدة وترسيخ الآليات الحوكمية الفعالة لمواجهة الأزمات ، برزت الدولة الألمانية كأحد الفاعلين الرئيسيين لإدارة هذه الأزمة و احتواءها ، بالإصرار والدعوة إلى التماسك الأوروبي¹⁵¹ .

فقد أعلن وزير الخارجية الألماني " ستينماير: Steinmeier "، تعيين الدبلوماسي وسفير ألمانيا لدى الأمم المتحدة بجنيف " جواكيم راكر : Joachim Rucker " مبعوثا خاصا للحكومة الألمانية لما أطلقت عليه برلين " شراكة الاستقرار في الشرق الأوسط" ، ومن بين ما ستشمله مسؤوليات المبعوث الجديد تنسيق الجهود الدبلوماسية ، الدعم المالي و السياسي الذي تقدمه عدة وزارات ألمانية¹⁵² ؛ بهدف إعادة الاستقرار إلى سوريا والعراق والحد من ارتدادات النزاع في دول الجوار تركيا ، لبنان، الأردن ومصر وبالتالي للحيلولة دون تواصل تدفقات المهاجرين لدول الاتحاد الأوروبي خاصة منه ألمانيا¹⁵² .

وكان واضحا أيضا أن الاتحاد الأوروبي متفق على مبدأ تقييد الإجراءات، من خلال الاتفاقات التي أبرمها مع تركيا ، لجعلها المحطة الأخيرة أمام اللاجئين، وليس أي دولة أوروبية أخرى، وقد خصص أموالا وصلت حتى الآن إلى ثلاثة مليارات يورو لتركيا لدعمها في مواجهة أزمة اللاجئين الكبرى التي تشهدها¹⁵³ .

❖ إن الدولة الألمانية خلال مسيرتها الطويلة مع الاتحاد الأوروبي، تؤكد في كل مرة على أنها دولة ملتزمة بمسؤولياتها ، تتعلم من أخطائها، متمسكة بقيمها الإنسانية التضامنية و القواعد القانونية بما فيه ضمان للمصلحة الوطنية والجماعية للمؤسسة، ولعل هذا ما جعلها "وجهة جاذبة للمهاجرين" بما تحوز عليه من مزايا جودة الحياة العالمية¹⁵⁴؛ لكن بالمقابل، وجود ذلك التفاوت العالي بين ألمانيا وعدد كبير من دول الاتحاد دون وجود إمكانية لرأب الفجوة بينهما يُعرض هذه المؤسسة لخطر التفكك، فالمأزق السياسي فيما يتعلق بالمهاجرين يؤكد أن الحدود المفتوحة في الاتحاد الأوروبي تتعارض مع سيادتها الوطنية ، بحيث سيكون على الدول الأعضاء أن تختار، وستختار السيادة لأنها أولويتها الدائمة¹⁵⁵ .

- 1- أنمار علي إبراهيم الزهيري، *مشاهد مستقبل الأداء الاستراتيجي الألماني في ظل الاتحاد الأوروبي*، 2013، تم تصفح الموقع في 2016/3/30، " www.democraticac.de/?p=7108 " نفس المرجع السابق
- 2- Desmond Dinan, *Origins and Evolution of the European Union*, UK : OUP Oxford, 2014, p.41.
- 3- Paul B. Stares, *The New Germany and the New Europe*, UK : Brookings Institution Press, 2010, p.72.
- 4- Ibid, p.74.
- 5- Desmond Dinan, *Origins and Evolution of the European Union*, UK : OUP Oxford, 2014, p.41.
- 6- ديمة الصابوني، *معجزة اقتصادية أم ازدهار في مجال إعادة الإعمار؟*، 2002، تم تصفح الموقع في 2016/3/1، " www.dirasat.ws/?p=1383 "
- 7- Paul B. Stares, *The New Germany and the New Europe*, UK : Brookings Institution Press, 2010, p.11.
- 8- Ibid, p.13.
- 9- أمين عودة، *10 أسباب للاستثمار في ألمانيا*، 2014، تم تصفح الموقع في 2016/04/15، على الرابط الإلكتروني: " www.almaniah.com/economy/articles/119 "
- 10- وفاق بنكيران، *ما هو سر نجاح الاقتصاد الألماني؟*، 2013/10/24، تم تصفح الموقع في: 2016/02/25، " www.dw.com/ar/17169754 "
- 11- Jean-Luc Mélenchon, *Derrière l'Allemagne, l'avenir de l'Europe*, 2015، " www.librejudgement.org/2015/05/12/derriere-lallemagne-lavenir-de-leurope/ "
- 12- Jack H. Knott, *Managing the German economy: budgetary politics in a federal state*, UK : Lexington Books, 2001, p.15.
- 13- Jean-Pierre Gougeon, *L'Allemagne puissance*, N^o.74, 2009، " www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2009-2-page-33.htm "
- 14- Paul B. Stares, *The New Germany and the New Europe*, Op.Cit, p.180.
- 15- بهاء الدين طويل، *دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة: الحاج لخضر-باتنة، 2016، ص.60.
- 16- Paul B. Stares, *The New Germany and the New Europe*, Op.Cit, p.316.
- 17- Ibid, p.318
- 18- Herbert Giersch, Karl-Heinz Paqué and others , *The Fading Miracle: Four Decades of Market Economy in Germany*, UK : Cambridge University Press, 1992, p.56.
- 19- Horst Siebert, *The German Economy: Beyond the Social Market*, London : Princeton University Press, 2005, p.24.
- 20- E. Owen-Smith, *The German Economy*, UK : Routledge, 2012, p.27.
- 21- Rebecca Harding and William E. Paterson, *The Future of the German Economy: An End to the Miracle?*, UK : Manchester University Press , 2000, p.83.
- 22- Sebastian Lobe and Nils-Christian Schenk, *Fairness Opinions and Capital Markets : Evidence from Germany, Switzerland and Austria*, ECMI , N^o.4,2009, p.6.
- 23- Richard Deeg, Finance *Capitalism Unveiled : Banks and the German Political Economy*, Michigan : University of Michigan Press, 1999, p.27.

- 25- Wolfgang Streeck, *Comment l'Allemagne s'est imposée*, 2015,
" www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905 "
- 26- Servaas Storm, *Crisis and Recovery in the German Economy*, Berlin : Institute for New Economic Thinking , March 2014, p.3.
- 27- Guillaume Duval, *Comment la zone euro en est-elle arrivée là ?*, N0.289,2010,
" www.alternatives-economiques.fr/comment-la-zone-euro-en-est-elle-arrivee-la-fr-art-913-48352.html."
- 28- Mario Telò, *International Relations: A European Perspective*, UK : Ashgate Publishing, Ltd, 2009, p.55
- 29- أنمار علي إبراهيم الزهيري ، مرجع سبق ذكره .
- 30- Eric Solsten, *Germany: A Country Study*, UK : DIANE Publishing, 1999, p.322.
- 31- Report on Financial Structures details structural changes in the euro area financial sector, 2015/10/29 ,
" www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2015/html/pr151029.en.html "
- 32- Andrea Manzella, *Is the EP legitimate as a parliamentary body in EU multi-tier governance*, European parliament : Direction rectorate general for internal policies, 2013, p.148.
- 33- Guillaume Courty et Guillaume Devin, *La construction Européenne*, Paris : éditions La Découverte, 2005, p.95.
- 34- Eric Solsten, *Germany: A Country Study*, Op.Cit, p.243.
- 35- نسيم أوكيل ، رشيد بوكساني و مصيبح أحمد ، *الأزمة المالية في منطقة اليورو*، 2013، تم تصفح الموقع في 2016/5/5 ، على الرابط الإلكتروني :
" www.bi-strategia.com/sites/bi...com/.../hl_tthw_mntq_lywrw_0.pdf "
- 36- نفس المرجع السابق، ص.5.
- 37- أحيمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013، ص-ص، 26-30.
- 38- Stijn Smismans, *Civil Society and Legitimate European Governance*, UK : Edward Elgar Publishing, 2006,
- 39- Kyriakos N. Demetriou, *The European Union in Crisis : Explorations in Representation and Democratic Legitimacy*, UK : Springer, 2014, p.57.
- 40- Guillaume Nicoulaud, *La crise de l'Euro pour les nuls*, 14/02/2013,
" www.contrepoints.org/2013/04/14/121543-la-crise-de-leuro-pour-les-nuls "
- 41- Andrew Moravcsik, *Europe After the Crisis* , 2014,
" www.foreignaffairs.com/articles/europe/2012-05-01/europe-after-crisis "
- 42- ديمة الصابوني، مرجع سبق ذكره.
- 43- Jon Erik Dølvik and Andrew Martin, *European Social Models from Crisis to Crisis*, UK : Oxford University Press, 2015, p.20 .
- 44- Piotr Buras, *The EU's silent revolution, Brief Policy*, 04/09/2013,
" www.ecfr.eu/publications/summary/the_eus_silent_revolution36895 ", p.2.
- 45- Nikos Petropoulos and George O. Tsobanoglou, *The Debt Crisis in the Eurozone : Social Impacts*, UK : Cambridge Scholars Publishing, 2014, p.85.

- 46- Paul E. Peterson and Daniel Nadler, *The Global Debt Crisis : Haunting U.S. and European Federalism*, UK : Brookings Institution Press, 2014, p.57.
- 47- Andreas R. Dombret and Otto Lucius, *Stability of the Financial System : Illusion Or Feasible Concept ?*, UK : Edward Elgar Publishing, 2013, p.28.
- 48- Sven Biscop, *The Euro Crisis and Foreign Policy: Europe Has an Idea*, 31/01/2012, "www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-euro-crisis-and-foreign-policy-europe-has-an-idea"
- 49- Gary Marks, *Governance in the European Union*, UK : SAGE, 1996, p.40.
- 50- Ian Bache, *Politics of European Union Regional Policy : Multi-Level Governance Or Flexible Gatekeeping ?*, UK : A&C Black, 1998, p.33.
- 51- Simon Bromley, *Governing the European Union*, UK : Simon Bromley, 2001, p.27.
- 52- Eric Solsten, *Germany Country Study : Strategic Information and Developments*, Op.Cit, p.p, 243.201.
- 53- Heinz Duthel, *European Debt Crisis 2011*, UK : Lac society, 2012, p.57.
- 54- Dominik Maltritz and Michael Berlemann, *Financial Crises, Sovereign Risk and the Role of Institutions*, UK : Springer Science & Business Media, 2014, p.50.
- 55- *The Euro plus pact : how integration into the EU framework can give new momentum for structural reforms in the Euro area*, European Commission : European political strategy centre, N^o.3, may 2015, p.8.
- 56- Franco Praussello, *The Eurozone Experience : Monetary Integration in the Absence of a European Government*, UK : FrancoAngeli, 2012, p.231.
- 57- Matthew Lynn, *Bust : Greece, the Euro and the Sovereign Debt Crisis*, UK : John Wiley & Sons, 2010, p.101.
- 58- George K. Zestos, *The Global Financial Crisis : From US Subprime Mortgages to European Sovereign Debt*, UK : Routledge, 2015, p.42.
- 59- Andreas Rinke, *#ThisWasNotACoup*, June 2015, "www.berlinpolicyjournal.com/thiswasnotacoup/"
- 60- Derek Scally, *Waving the Grexit Stick*, July 2015, "www.berlinpolicyjournal.com/waving-the-grexit-stick/"
- 61- Matthias Matthijs and Mark Blyth, *The Future of the Euro*, UK : Oxford University Press , 2015, p.17.
- 62- طارق راشد عليان ، هل تعمق أزمة اليونان خطوط الصدع الأوروبية؟، جوان 2015، تم تصفح الموقع في "www.siyassa.org.eg/NewsQ/5414.aspx" ، على الرابط الإلكتروني: 2016/4/22
- 63- Costas Lapavistas and Eustache Kouvélakis, *Crisis in the Eurozone*, UK : Verso Books, 2012, p.3
- 64- Ibid, p.5.
- 65- Robert W. Kolb, *Sovereign Debt : From Safety to Default*, UK ; John Wiley & Sons, 2011, p.45.
- 66- Hans-Joachim Braun, *The German Economy in the Twentieth Century*, UK : Routledge, 2012, p.38.
- 67- Thomas Lange and J. R. Shackleton, *The Political Economy of German Unification*, UK : Berghahn Books, 1998, p.33
- 68- Wolfgang Streeck, *Comment l'Allemagne s'est imposée*, 2015, "www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905"

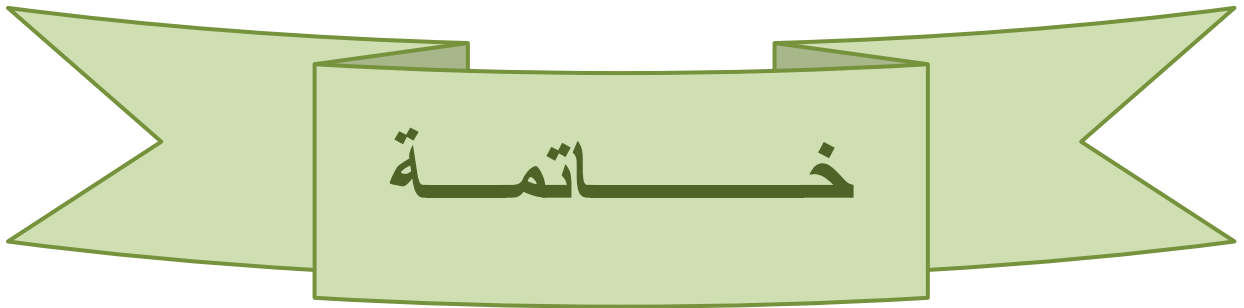
- 69- Conny Reuter, *For a Europe built on solidarities and sustainability*, European Union : European policy centre, Issue. 20, 2010, p.46.
- 70- M. Dijkman, *Germany Real Estate Europe 2011*, UK : Real Estate Publishers, BV, 2011, p.22.
- 71- Albert Weale, *Exploring Exploratory Governance : the Hertie Governance Report 2015*, 14/04/2015, "www.britain-europe.com/2015/04/14/exploring-exploratory-governance-the-hertie-governance-report-2015/"
- 72- Douglas Winnail, *Le retour de l'Allemagne*, Avril-juin 2006, "www.mondedemain.org/revues_/2006/avril-juin/le-retour-de-l-allemande" ,p.3.
- 73- Ibid, p.5
- 74- Ibid, p.6
- 75- *LE RESPECT DES DROITS FONDAMENTAUX DANS L'UNION*, European Parliament, 2012, p.1.
- 76- *ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي* : ديسمبر 2000، تم تصفح الموقع في 2016/5/3، على الرابط الإلكتروني: "www1.umn.edu/humanrts/arab/eu-rights-charter.html"
- 77- *الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان* : روما في 4 نوفمبر 1950، تم تصفح الموقع في 2016/5/3، على الرابط الإلكتروني: "www1.umn.edu/humanrts/arab/euhrcom.html"
- 78- رابح زغوني، *الحوار العقلاني- المعيارى فى تحليل السياسة الخارجية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2015، ص.113.
- 79- منى صالح، *النظام الاجتماعي الألماني يلتهم أكثر من نصف ميزانية الدولة*، 2010/02/25، تم تصفح الموقع في 2016/5/3، على الرابط الإلكتروني: "www.dw.com/ar/a-5285046"
- 80- سابينة غيلة، *الضمان الاجتماعي الألماني*، 2013، تم تصفح الموقع في 2016/5/3، على الرابط الإلكتروني: "www.groups.google.com/forum/#!/topic/fayad61/eq_U2Fc7gWY"
- 81- أمير حمد، *النظام الاجتماعي الألماني.. له ضحاياه*، 2011، تم تصفح الموقع 2016/04/20، على الرابط الإلكتروني "www.aldalil.de/ar/index.php?news=439"
- 82- أمير حمد، *الحقوق الأساسية بألمانيا وجهاز الأمن الألماني*، 2014/08/20، تم تصفح الموقع: 2016/3/2، "www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&catid=109&Itemid=55"
- 83- تامر أبو العينين، *ألمانيا تدعو إلى نظام اقتصادي رأسمالي اجتماعي عالمي*، 2009، تم تصفح الموقع في: 2016/2/5، على الرابط "www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/1/31/%D88A"
- 84- Anke Hoeffler, *Out of the Frying Pan into the Fire? Migration from Fragile States to Fragile States*, 01/2013, "www.oecd.org/dac/conflictandfragility/globalfactors.htm" , p.3.
- 85- Kay Hailbronner, *Country report :Germany*, 2012, Florence : European University Institute, p.4.
- 86- أحمد السامرائي، *ألمانيا الاتحادية*، 2012، تم تصفح الموقع في: 2016/1/25، على الرابط الإلكتروني: "www.irakischefreundschaft.blogspot.com/2012/01/blog-post_728.html"
- 87- ابراهيم السيد، *الإعانة الاجتماعية الألمانية*، 2013، تم تصفح الموقع في: 2016/4/2، على الرابط: "www.ibnalbalad.de/index.php?option=content&view=article=47&te=119&lng=ar"
- 88- ماهر علي محمد، *حماية حقوق الإنسان*، 2012، تم تصفح الموقع، 2016/3/5، على الرابط: "www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/lfyf/lsys-lkhrjy/hmy-hqwq-lnsn"
- 89- طلال لموشي، *دور الفواعل غير الدولاتية فى العلاقات الدولية "المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نمونجا"*، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2015، ص.197.

- 90- كرازدي إسماعيل، العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012، ص.178.
- 91- زين العابدين معو، تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015، ص.222.
- 92- آمال حبيج، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال "العدالة و الشؤون الداخلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص "دراسات متوسطة و مغاربية في التعاون و الأمن"، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012، ص.25.
- 93- Hanns W. Maull, *La Politique étrangère de l'Allemagne et le nouvel ordre international: un paradis perdu?*, Paris : Comité d'études des relations franco-allemandes (Cerfa), Décembre 2004, p.3.
- 94- Ulrike Guérot, *L'Allemagne et l'Europe : nouvelle donne ou déjà vu ?*, Paris : Etudes et Recherches, N^o.55,2004,p.6.
- 95- George Soros, *La menace capitaliste*, 1997, "www.les-crisis.fr/1997-la-menace-capitaliste-par-george-soros"
- 96- محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، عناية: دار العلوم للنشر و التوزيع، ص.30.
- 97- Wolfgang Bergsdorf, *L'unité Allemande doit accélérer l'unification Européenne*, 1992, "www.dokumente-documents.info/uploads/tx_ewsdokumente/dossier_1992_3.pdf"
- 98- Tyler Olinski Sonja Pfeiffer and Alessandra Ricci , *Determinants of Regional Leadership: IBSA in Perspective* , USA : United nations university,2014,p.7.
- 99- Manfred M. Fischer and Peter Nijkamp, *Spatial Dynamics of European Integration*, USA : Springer,1997, p.124 .
- 100- Noëlle Burgi and Jean-Paul Maréchal, *Humaniser L'économie*, Paris : Altern. Economiques, N^o.12, 2001, p.108 .
- 101- أحمد سعيد نوفل، متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات و التحديات، 2011، تم تصفح الموقع في 2016/3/2، على الرابط الإلكتروني: "www.estqlal.com/article.php?id=29994"
- 102- Eric Solsten, *Germany Country Study : Strategic Information and Developments*, Op. Cit, p.249.
- 103- حسين رشوان، في القوة و السلطة و النفوذ، الإسكندرية: مصورات حسين الخزاعي، 2012، ص.191.
- 104- عادل بلجل، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012، ص.128
- 105- شهاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص.35.
- 106- سهام حروري، توسع الاتحاد الأوروبي: إشكالياته و انعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012، ص.93 .
- 107- Rosa Balfour and Sven Biscop and others, *After the crisis: Some thoughts on a global EU – or how to turn a crisis into regeneration*, A panel debate jointly organised by European Policy Centre, Egmont Institute, Friends of Europe and Stiftung Wissenschaft und Politik,p.2.
- 108- Romeo Matsas, *The Global Forum on Migration and Development: A New Path for Global Governance?*, Bonn: Paper presented at the 2008 ACUNS Annual Meeting The United Nations and Global Development Architecture , June 2008,p.2.
- 109- Dirk Niebel, *Créer des opportunités : minsd of change*, Berlin :Ministère fédéral de la coopération économique et du développement,2014,p.11.
- 110- Renaud Dehousse, *Is the 'Community Method' still relevant?*, UK : EGMONT Institute Press, 2014, p.88 .

- 111- Luk Van Langenhove, *The regional dimension of human security*, Garnet Policy Brief , N^o.9, 2009 ,p.2.
- 112- Ebru Turhan, *Europe's Constrained Leader: Germany's Central Role in the Eurozone Crisis and Its Implications for Turkey's EU Bid* , Montreal : Paper prepared for the 10th European Community Studies Association – Canada (ECSA-C) Biennial Conference “Europe and Peace, May 2014,p.6.
- 113- Elie Gazano, *Les relations internationales*, Italie : Gualino éditeur, 2005, p.162.
- 114- .Nicolaus Heinen, *Clients with a migrant background*, Berlin : Current Issues Demography ,24/05/2015, p.2.
- 115- Anke Hoeffler, *Out of the Frying Pan into the Fire? Migration from Fragile States to Fragile States*, UK : Centre for the Study of African Economies, University of Oxford, p.7.
- 116- Frunk Studen, *Return of the euro crisis and the German question*, UK : Confrence by ECFR institut – Mixcloud , 10 February 2015, ["www.mixcloud.com/ECFR/10-february-2015-the-return-of-the-euro-crisis-and-the-german-question/"](http://www.mixcloud.com/ECFR/10-february-2015-the-return-of-the-euro-crisis-and-the-german-question/)
- 117- François Villeroy de Galhau, *Europe at a crossroads*, speech by Governor of Banque de France, 22/03/2016, ["www.youtube.com/watch?v=H5Pm8Y6lGWA"](http://www.youtube.com/watch?v=H5Pm8Y6lGWA)
- 118- Jürgen Habermas, *Democracy in Europe* , Suisse : ARENA Working Paper ,N^o.13, December 2014,p.3 .
- 119- John Erik Fossum, *Democracy and Legitimacy in the EU: Challenges and Options*, UK : IAI working papers, N^o.16, February 2016, p.2.
- 120- Anuscheh Farahat, *Naturalisation Procedures for Immigrants Germany*, Berlin : EUDO Citizenship Observatory, Migration Policy Group, February 2013, p.7.
- 121- بهية مارديني، *أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا*، 2015/03/30، تم تصفح الموقع في 2016/4/5، على الرابط الإلكتروني: [" www.elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html "](http://www.elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html)
- 122- فابريس بالونش، *أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا*، 22 فيفري 2016، تم تصفح الموقع في 2016/4/30، على الرابط الإلكتروني : ["www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe"](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe)
- 123- نهاد جمعة، *أزمة اللاجئين.. مقترح بتوحيد إجراءات اللجوء داخل أوروبا*، 2016/4/4، تم تصفح الموقع في 2016/4/23، على الموقع الإلكتروني: [" www.almagharibia.tv/%D8B2%D9%.html "](http://www.almagharibia.tv/%D8B2%D9%.html)
- 124- Philits Gunter, *Germany's Power and Leadership*, 15/12/2015, ["www.youtube.com/watch?v=Vnol1FzfLVk"](http://www.youtube.com/watch?v=Vnol1FzfLVk)
- 125- Matthias Matthijs, *When Destiny Meets Desire - The German Leadership Conundrum* ,12/11/2015, ["www.youtube.com/watch?v=kN3P089kVsc"](http://www.youtube.com/watch?v=kN3P089kVsc)
- 126- Niels Annen, *German Foreign and Security Policy*, 16/07/2015, ["www.youtube.com/watch?v=ab_sTrn9I3c"](http://www.youtube.com/watch?v=ab_sTrn9I3c)
- 127- نهاد جمعة، مرجع سبق ذكره .
- 128- اميرة سالم، *أزمة اللاجئين في أوروبا وكيفية التعامل معها*، 2015/9/2، تم تصفح الموقع في 2016/3/2، على الرابط الإلكتروني: ["www.asharqalarabi.org.uk/V1sgQE_Uddg"](http://www.asharqalarabi.org.uk/V1sgQE_Uddg)
- 129- خالد شمت، *ألمانيا استوعبت مليون لاجئ واحتوت المعترضين*، 2015/12/22، تم تصفح الموقع في 2016/2/15، على الرابط الإلكتروني : [" www.aljazeera.net/news/immigration/2015/12/22/اللاجئ-مليون-استوعبت-ألمانيا"](http://www.aljazeera.net/news/immigration/2015/12/22/اللاجئ-مليون-استوعبت-ألمانيا)
- 130- نفس المرجع السابق.
- 131- علي مرتضى، *خطط ألمانية لاستقبال 1.9 مليون لاجئ حتى 2020*، 2016/05/17، تم تصفح الموقع في 2016/05/20، على الرابط الإلكتروني: [" www.noonpost.net/content/11818 "](http://www.noonpost.net/content/11818)

- 132- Peter Scholten, Han Entzinger and others, *Integrating immigrants in Europe*, USA : Springer, p.84.
- 133- Christian Odendahl, *Migrant Influx Costs Europe, But Economy Could Benefit*, UK : Center for European Reform, 02/10/2015 ,
["www.engoo.com/dailynews/migrant-influx-costs-europe-but-economy-could-benefit/"](http://www.engoo.com/dailynews/migrant-influx-costs-europe-but-economy-could-benefit/)
- 134- Laurent Coligny, *L'Allemagne, les migrants, et l'avenir de l'Europe puissance*, Paris : CAPE, septembre 2015, p.3.
- 135- عبد الناصر عارف ، هل تتخلى ميركل نهائياً عن سياسة الأضغان الدافئة مع اللاجئين؟ ، 2016/2/2، تم تصفح الموقع في 2046/3/1، على الرابط: "www.ahram.org.eg/NewsO/474153.asp"
- 136- ليلي عزمي، ميركل: أقاتل من أجل الطريق الذي سرت فيه لمعالجة أزمة اللاجئين، 2015/11/13، تم تصفح الموقع في 2016/5/3، على الرابط الإلكتروني: "www.raialyoum.com/?p=343862"
- 137- رياض أمين، كيف تحول دول الاستقبال أزمة اللاجئين إلى "منفعة متبادلة"؟ ، 2016/1/24، تم تصفح الموقع في 2016/4/2، على الرابط الإلكتروني: / "www.rcssmideast.org/Article/4178"
كيف تحول دول-الاستقبال-أزمة-اللاجئين-إلى-منفعة-متبادلة/
- 138- Thomas K. Bauer and Mathias Sinning, *The Savings Behavior of Temporary and Permanent Migrants in Germany*, Germany : Discussion Papers, N^o. 1632, June 2005, p.4.
- 139- رضا حامد، سوق العمل الألمانية قادرة على توظيف 350 ألف لاجئ، 2016/2/9، تم تصفح الموقع في 2016/3/3، على الرابط الإلكتروني: "www.aleqt.com/2016/02/09/article1028587.html"
- 140- عبد السلام رضوان، جيران في عالم واحد، الكويت: عالم المعرفة، 1995، ص.144.
- 141- منجي درعان ، الإنفاق على اللاجئين يفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد الألماني ، 2015/11/30، تم تصفح الموقع في 2016/3/5، على الرابط الإلكتروني "www.aleqt.com/2015/11/30/article1010593.html"
- 142- Romeo Matsas, *The Global Forum on Migration and Development : A new path for global governance ?*, UK : EGMONT Institute, p.4 .
- 143- فوزي منذر، اللاجئين يرفعون أعداد العمالة في ألمانيا لأعلى مستوى منذ أكثر من 25 عاماً ، 2015/11/18، تم تصفح الموقع في 2016/4/5 ، على الرابط الإلكتروني التالي:
[" www.aleqt.com/2015/11/18/article_1007313.html "](http://www.aleqt.com/2015/11/18/article_1007313.html)
- 144- دانييل هاينرش، إجراءات جديدة للتعامل مع أزمة اللاجئين في عام 2016 ، 2016/1/1، تم تصفح الموقع في 2016/4/3، على الرابط الإلكتروني:
[" www.dw.com/ar a-18951949/2016 "](http://www.dw.com/ar a-18951949/2016)
- 145- Matthias Matthijs, *The Three Faces of German Leadership* ,Op. Cit, p.11.
- 146- Washington :OECD and International Bank for Reconstruction and Development REPORT,2013,p.129.
- 147- منى زياد، سوق العمل الألمانية لن تتأثر بموجة اللاجئين قبل 2017 ، 2015/11/29، تم تصفح الموقع في 2016/4/3، على الرابط الإلكتروني "www.aleqt.com/2015/11/29/article1010379.htm"
- 148- أشرف راضي، الولايات الألمانية تنفق حوالي 17 مليار يورو على اللاجئين في 2016 ، تم تصفح الموقع يوم 2016/4/5، على الرابط الإلكتروني:
[" www.ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN0UC07Z20151229 "](http://www.ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN0UC07Z20151229)
- 149- كرم سعيد، أزمة اللاجئين: هل تعيد المفاوضات المنسية بين أنقرة وأوروبا؟ ، 01/12/2015 ، تم تصفح الموقع في: 2016/3/3، على الرابط الإلكتروني:
["acps.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=10261"](http://acps.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=10261)
- 150- Nicolaus Heinen, *Clients with a migrant background*, Op. Cit, p.6.

- 151- أحمد نزيـم، *رائد الاندماج الأوروبي*، 2014/2/2، تم تصفـح الموقع في 2016/4/17، على الرابط الإلكتروني: "www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/ryd-lndmj-lwrwby"
- 152- مازن حسان، "*خطة مارشال " ألمانية لوقف طوفان اللاجئين*"، 2016/2/10، تم تصفـح الموقع في 2016/3/1، على الرابط الإلكتروني: "www.ahram.org.eg/NewsQ/475768.aspx"
- 153- أحمد معين، *اللاجئون .. وأوروبا المتغيرة* ، 2016/1/26، تم تصفـح الموقع في 2016/3/1، على الرابط الإلكتروني: "www.aleqt.com/2016/01/26/article_1024814.html"
- 154- Bundesregierung, *The influx of refugees is ,tomorrow's opportunity*, 31/12/2015, "www.bundesregierung.de/Content/EN/Artikel/2015/12_en/2015-12-31-neujahrsansprache-bkin_en.html"
- 155- فولفجانج مونشاو، *أوروبا تدخل عصر التفكك*، 2016/3/1، تم تصفـح الموقع في 2016/4/4، على الرابط الإلكتروني التالي: "www.aleqt.com/2016/03/01/article_1034699.html"



إن الإحاطة النظرية والتجريبية العملية بموضوع " فاعلية ألمانيا كقوة مدنية في حوكمة الاتحاد الأوروبي " ، تطلبت البحث في صحة الافتراضات المقدمة لكل من الفصل الأول و الثاني، والتي توفر على التوالي: التوقع النظري لكل من مفهومي "القوة المدنية الألمانية" و"حوكمة الاتحاد الأوروبي"؛ وصولاً للمداخل التجريبية التي تقاس خلالها فاعلية القوة المدنية الألمانية في حوكمة كل من "أزمة منطقة اليورو 2010" و"أزمة اللاجئين 2015".

يُعنى **الفصل الأول** للدراسة، بتحديد التوقع النظري لكل من متغيري الدراسة بدايةً من الإحاطة المفاهيمية بالقوة المدنية الألمانية: عبر تتبع مسارها الذي انطلق منذ أطروحة "دوشان: Duchêne" عن القوة المدنية الأوروبية فترة السبعينات ، حتى اكتمال النضوج المعرفي للمفهوم بداية التسعينات مع منظر القوة المدنية الأول "مول : Maul ؛" ليتم التطرق إلى تحديد محل القوة العسكرية من القوة المدنية الألمانية وما اتصل ذلك بمعالجة سياسية أمنية فاقصدية إحصائية لها ؛ وفي ختام المبحث حددت مساحات التلاقي المعرفية للقوة المدنية الألمانية مع عدد من المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، من خلال المساهمات الفكرية للعديد من المنظرين في هذا الخصوص .

أما الجزء الثاني من الفصل، فقد خصص للتحليل والتدليل المعرفي لحوكمة الاتحاد الأوروبي بشكل مؤطر، جامع و منظم لمفهومها في سياق اقتصادي مالي ، فأخر سياسي ثم ثالث قانوني، ليتم في ختام الفصل تحديد دلالات التلاقي المعرفية للمفهوم مع عدد من المقاربات النظرية للعلاقات الدولية بالمساهمات الفكرية للمنظرين في هذا المجال .

إن **الفصل الثاني** للدراسة، غلب عليه الطابع العملي التجريبي فهو تركيبة تجريبية لفاعلية القوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي، عبر أزمتين تعرض لهما الصرح المؤسسي للاتحاد الأوروبي وهما: أزمة منطقة اليورو 2010 ثم أزمة اللاجئين 2015 على التوالي ؛ إذ أن العناية بالأزمة الأولى ترمي لتحديد ذلك الحضور المدني الألماني و فاعليته في الاستجابة لحوكمة الاتحاد الأوروبي ، بدلالة عامل "الريادة" من خلال مقياس ثلاثي الأبعاد: القدرات، الحضور فالفرص ؛ ذات الأمر بالنسبة لأزمة اللاجئين 2015 ، التي عُمد من خلالها للإضاءة على تفاصيل السلوك المدني الألماني في استجابته للأزمة بدلالة العامل "الإنساني الحقوقي"، ثم تحويلها لفرص حقيقية على المستوى الوطني فالإقليمي؛ الأمر الذي يؤكد الإشكالية الأساسية للدراسة ، بأنه في ظل التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي من حيث نوعيتها أو مستوياتها ، يمكن بالفعل إرجاء معالجة الخلل في حوكمته الإقليمية إلى قدرات ألمانيا المدنية واستجابتها الفاعلة لهذه الأزمات ؛ تخلص الدراسة على أثرها لتشكيلة من النتائج تندرج كالاتي:

❖ إن توصيف المنظر الأول للقوة المدنية الألمانية "هانس مول : Hanns W.

Maul " يركز على ثلاث نقاط أساسية :

- التركيز على الجوانب اللا عسكرية وإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي و المالي ، ضمانا للأهداف الوطنية، باعتبار الأداة العسكرية وسيلة فحسب لخدمة وحماية التفاعلات الإقليمية والدولية ؛
- إيلاء موضوع التعاون و الشراكة، الأهمية القصوى خدمة للأهداف الموضوعية ؛
- الاستعداد و القابلية لتطوير البنيات المؤسساتية التي من خلالها يتم إدارة القضايا المطروحة بسبل سلمية.

❖ إن مثالية العلاقة مدني-عسكري تكمن في سلوك القوة المدنية ، من خلال قراراتها السياسية الموافقة لتشريعات و مواد القانون بما يتيح تدخلا عسكريا نوعيا تتحقق فيه الأهداف المرسومة لفترة محددة و موارد مالية موائمة ، وكنتيجة لها قد تتعزز أهمية القوة العسكرية بدلالاتها المدنية إن هي نجحت في إحتواء الأزمات أو حلها نهائيا.

❖ لا يمكن إدراك وظيفة القوات المسلحة الألمانية في إطار العلاقة القائمة عسكري-مدني **civil-military relations** ، إلا عند فهم مقاربة " اينر فوهرنغ : **Innere Führung** " ، وهو الذي شغل منصب قائد القوات المسلحة وجهاز العلاقات المدنية – العسكرية الألمانية مدة خمسين سنة، تحت بند رئيسي : "تحقيق أكبر قدر من الأمن العسكري، بأقل التضحيات في القوة المدنية وقيمها الحاكمة" فقد عمل على جعل القوات المسلحة أكثر كفاءة عسكريا، تحت مراقبة القانون ومبادئ الحرية الديمقراطية ، بالإضافة إلى زيادة قدرتها للاندماج اجتماعيا، وقد وضع " اينر فوهرنغ : **Innere Führung** " لتحقيق هذه الأولوية أربع شروط رئيسية:

- الاندماج؛
- الشرعية القانونية؛
- التحفيز؛
- نظام داخلي يعامل فيه العسكري معاملة إنسانية.

❖ ضمن سياسة خارجية جديدة ترافقها مسؤوليات كبيرة ، السياسيون الألمان مثلهم مثل مختلف فئات المجتمع الألماني يشتركون في قناعة واحدة مفادها عدم السماح لألمانيا الوطنية بتهديد الاستقرار الأوروبي أو الدخول في صدام جديد مع الديمقراطيات الغربية ، تحت شعار "**militarism : Never again**" ، " **Never alone** : **multilateralism** " بمعنى مكافحة النزعة العسكرية الأحادية الجانب.

❖ الحديث عن الحوكمة السياسية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، يستدعي لا محالة الحديث عن الحوكمة الإقليمية ، باعتبارها الدلالة الحقيقية على مسار النكامل الأوروبي؛ هذا المسار الذي لم يُهمل قط الدور المركزي الذي تلعبه الدولة كفاعل أساسي في مختلف المراحل المشكلة لعملية الحوكمة .

❖ لا حاجة إذن للحديث عن الوطنية و الدولانية في ظل إستراتيجية جيوبوليتيكية أضيف لها مكونا القطاع الخاص و المجتمع المدني، في إطار عملية تنظيمية لآليات الدولة أضحت تعرف بالحوكمة في الاتحاد الأوروبي.

❖ أوربة أوروبا في سياق حوكمة الاتحاد الأوروبي، مفهوم عائد للتحول الثوري الذي لحق ببلدان وسط وشرق أوروبا، التي كان لألمانيا الدور السياسي والاقتصادي المالي الكبير في إعادة بعث هذه المنطقة وتكوين هوية مشتركة تابعة للاتحاد الأوروبي؛ لأن توحد الكتلتين الشرقية والغربية الأوروبيتين بداية 1990 وتحول العديد من سياسات التخطيط المركزي إلى اقتصاد مفتوح ، تم وفق جملة من الخطوات و المراحل.

❖ إن من أهم بواعث الحوكمة السياسية للاتحاد الأوروبي، تميز سياستها الخارجية المتجنبة للفعل العسكري المباشر والمتفاعلة مع كل ما له غايات اقتصادية ، مالية ، دبلوماسية وقيمة للتأثير على باقي الفواعل المشكلة له ؛ حيث تتضمن عملية صنع القرار تضافر عدد من التشكيلات: إدارات الاتحاد الأوروبي المتعددة المستويات ، المكونة من المفوضية الأوروبية وعدد من السلطات التنظيمية للاتحاد، حيث أن هذه الفواعل يتزايد اتصالها و تكاملها من خلال مستويات الحوكمة الوطنية والإقليمية.

❖ إن التكامل النقدي الأوروبي في أدبياته يؤكد على جزئية قوة و مركزية السياسة المالية ، كما أن استقلالية السياسة النقدية يتطلب سياسات تكييف مستمرة ، تبعاً لأزمات الاقتصاد الكلي اللامتماثلة و ما يتضمنها من مرونة ،فاعلية و حركية منظمة.

❖ إن الأسواق الرأسمالية للاتحاد الأوروبي تسعى لتحقيق ثلاث أهداف أساسية : تحسين فرص الحصول علي تمويل يغطي كافة الأعمال الدائرة ، زيادة حصة رأس المال في تمويل مشاريع اقتصاد حقيقية منتجة ، إحداث الفاعلية في أسواق رأس المال و دمجها بصورة أحسن ضمن حدود الإقليم الأوروبي ، حيث تعد هذه الأهداف بمثابة تدابير تزيد من درجة تأثير رأس المال في إنجاز مشاريع الاتحاد المالية.

❖ إن الحوكمة داخل الاتحاد الأوروبي أكثر من مجرد أدوات سياسة من دون غطاء قانوني يوطرها ، إنما تعبر عن تنظيمات مقسمة مثل : Comitology ، the Lamfalussy ، إجراءات وعدد متزايد من الإدارات الأوروبية التي "استعمرت" أجزاء معتبرة من صياغة القوانين واليات تشريعها ، حيث أن هذه المساهمات دليل على

أن الحوكمة داخل الاتحاد الأوروبي ظاهرة متميزة لا يمكن التوفيق بسهولة بينها وبين المفاهيم التقليدية للتشريعات القانونية و الإدارية .

❖ يمكن تلخيص سلوك الدولة الألمانية كقوة مدنية في حوكمة الاتحاد لأزمة منطقة اليورو 2010 ، في النقاط الثلاثة التالية :

- إعداد خطة إنفاق مالي قائمة على التقشف، بحيث تكون قادرة على معالجة الأسباب الكائنة خلف أزمة منطقة اليورو؛
- استطاعت الدولة الألمانية من خلال احتلالها مرتبة الريادة في نموذجها الاقتصادي و المالي ، توسيع نفوذها على شركائها الأوروبيين ، بتغليب مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى ؛
- سلوك الدولة الألمانية في معالجتها لأزمة منطقة اليورو المرتكز على " ثقافة الانضباط والاستقرار المالي" ، جعلها تنتقل من مربع كونها إحدى مكونات البنية الشبكية لعمليات التكامل الاقتصادي و المالي للاتحاد.

❖ تعتمد الدولة الألمانية " نظام سوق اقتصادي اجتماعي " ، فهو بمثابة الطريق الثالث بين الرأسمالية واقتصاد الدولة لأن الدولة هي حارس النظام الاجتماعي، كما أن التنافس الاقتصادي يحتاج إلى نوع من المسؤولية الاجتماعية، فهو يجمع بين الحرية ، العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستديم ، وهو مؤلف من خمس نقاط تعتمد على :

- إتباع اقتصاد السوق؛
- استخدام مستدام للموارد ومكافحة الفقر.
- النظام يتحمل مسؤوليته أمام بقية المجالات الاقتصادية الأخرى؛
- اقتصاد عالمي مفتوح ؛
- نظام مالي عالمي ثابت وفعال.

❖ في ظل العولمة تبوأَت ألمانيا مكانتها كدولة جاذبة للمهاجرين، مما يشكل في المحصلة مجتمعاً ذو تنوع عرقي وثقافي، عملت فيه على تكريس سبل إدماجه في المجتمع الألماني .

❖ تمتلك الدولة الألمانية كونها احد أبرز أعضاء الاتحاد الأوروبي، سجلاً حقوقياً مليوناً بالانجازات ، رافعت فيه عن شعوب العالم المسلوبة الحقوق في النزاعات السياسية والأمنية القائمة، على غرار تدخلها الإنساني في كوسوفو 1999، والمساعدات التي

تقدمها لغايات التنمية في الدول الفقيرة ، حيث تنوي بإنفاق ما يقرب من 100 مليار دولار حتى عام 2020 تشمل استقبال 1.9 مليون لاجئ على أراضيها خلال الخمس سنوات المقبلة؛ وفي هذا إشارة واضحة لوجود أسباب مخفية تفسر حقيقة السلوك الألماني الفاعل مع أزمة اللاجئين 2015 .

❖ إن الأزمات التي تعرضت لها مؤسسة الاتحاد الأوروبي محدثةً خلالاً وظيفياً و بنيوياً ، جعلت من الدولة الألمانية كونها قوة مدنية على قدر كبير من الفاعلية لحوكمة هذه الأزمات ، والخروج بحلول تتفاوت بين "الصرامة" في حالة أزمة منطقة اليورو 2010 ، و "المرونة" في حالة أزمة اللاجئين 2015؛ لكن المؤكد أن سلوكها المدني ضمن هذه المؤسسة أهلها لأن تحتل مرتبة القيادة الأوروبية لدرجة تجعل منها دولة ذات نموذج مدني قابل للتأقّف بين دول إقليمها.

قائمة المراجع

❖ المراجع العربية

● أولاً : الكتب

1. بسبوني عبد الرؤوف ، *المفوضية الأوروبية ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007 .*
2. بن عصمان محفوظ ، *مدخل في الاقتصاد الحديث ،* عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2004.
3. بيليس جون، سميث ستيف ، *عولمة السياسة العالمية ،* ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004.
4. الجميلي صدام مريز: *الاتحاد الاوربي ودوره في النظام العالمي الجديد ،* بيروت: دار المنهل اللبناني، 2004.
5. الحاج علي ، *سياسات دول الاتحاد الأوروبي،* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 .
6. حسين الخزاعي ، *في القوة و السلطة و النفوذ ،* الإسكندرية : مصورات حسين الخزاعي، 2012.
7. خليل حسين ، *موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ،* بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
8. خليل حسين، *موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ،* بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
9. رشوان حسين ، *في القوة و السلطة و النفوذ ،* الإسكندرية : مصورات حسين الخزاعي، 2012.
10. رضوان عبد السلام ، *جيران في عالم واحد ،* الكويت: عالم المعرفة، 1995 .
11. الزعنون سليم محمد ، *سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية ،* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
12. الزيدي مفيد ، *العرب و القوى الدولية ،* عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2003.
13. سعودي محمد عبد الغني ، *الجغرافية السياسية المعاصرة ،* القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 2010 .
14. عبد الحميد عبد المطلب ، *المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين ،* الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2008 .
15. علام إيمان أحمد ، *التنظيم الدولي الإقليمي ،* كلية الحقوق : مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها ، 2012.
16. عماد جاد، *رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية، الألمانية و البريطانية،* ضمن فعاليات الندوة المصرية- الفرنسية الحادية عشر، 2005 .
17. لعويسات جمال الدين ، *مدخل الى علم الاقتصاد ،* تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 1996.
18. المبيضين مخلد عبيد ، *الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة ،* بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2012.
19. المجذوب محمد ، *التنظيم الدولي،* بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
20. مرسي فؤاد ، *الرأسمالية تجدد نفسها ،* الكويت: عالم المعرفة ، مارس 1990.
21. نافعة حسن ، *الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً،* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

● ثانياً : مقالات في دوريات محكمة

1. الزبيدي ولد محمد عيسى محمد محمود، "معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية"، *مجلة الباحث ،* جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد. 10، 2012.
2. الشيخ وليد ، "ألمانيا: الصعود والتأثير" ، (*مركز الجزيرة للدراسات ،* الاثنيين 28 ماي 2012)، تصفح الموقع في: 2016/03/14 على الرابط الالكتروني:

www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/20158122442854411.html

3. آل عباس محمد ، "الحوكمة الاقتصادية .. واستقلال مجلس المنافسة" ، *المجلة الاقتصادية ،* العدد. 8146 ، 2016/01/20 ، على الرابط الالكتروني:

www.aleqt.com/2016/01/30/article_1026177.html

4. أوغوست فينكلر هاينريش ، "الطريق الطويلة نحو الغرب" ، (سلسلة حقائق عن ألمانيا، 02 نوفمبر 2015)،
تصفح الموقع في: 2016/03/14، على الرابط الإلكتروني: <https://www.tatsachen-ueber->>
< deutschland.de/ar/fvt/lmdv/ltryq-ltwyl-nhw-lgrb
5. خالد خطيب و عصام قريط ، "مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها" ، (دمشق: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ،
2012) ، تصفح الموقع في: 2016/05/18. على الرابط الإلكتروني :
< www.kantakji.com/governance/%D9%85%D9%81.aspx>
6. عبد الحي وليد ، "مستقبل القوة" ، (مركز الجزيرة للدراسات ، الاثنين 04 ديسمبر 2013). تصفح الموقع
في: 2016/04/25. على الرابط الإلكتروني:
< www.studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html>
7. صالح ياسر حسن، "مفعول قانون التطور الاقتصادي المتفاوت في إطار عمليات التكامل الاقتصادي
الرأسمالي"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد 2، ماي 1993.
8. عصام نعمة و قريط ونصر صالح محمد، "إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية
الليبية: دراسة ميدانية" ، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 25، العدد 02، 2009،
< www.theses.ju.edu.jo/Show_Abstract.aspx?par1=JUA0716135?Page=5>
9. لافودراما فيليب ، "مفهوم عامل مضاعفة القوة" ، (مجلة أريحا للدراسات الأمنية والدولية ، العدد 01،
2010)، تصفح الموقع في: 2016 /05/14،
< www.dw.com/ar/17169754_arabic.rt.com/press/802272->
10. مقبل ريهام ، "مركب القوة : عناصر و أشكال القوة في العلاقات الدولية"، (مجلة الأهرام للدراسات ، العدد 01،
أفريل 2012)، تصفح الموقع في: 2016/05/14، < www.siyassa.org.eg/NewsQ/2377.aspx >
11. نوبهض وليد ، " عودة ألمانيا دولة عظمى تشعل التنافس الدولي للسيطرة على العالم" ، (دورية الوسط
السياسية ، العدد 161 ، الجمعة 14 فيفري 2003)، تصفح الموقع في: 2016/03/14. على الرابط
الإلكتروني: < www.alwasatnews.com/news/196458.html >

● ثالثاً : مذكرات و رسائل جامعية

1. الوافي آسيا ، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة* ، مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة
، 2007 .
1. أحميمة خالد، *أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي*،
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، جامعة
محمد خيضر – بسكرة ، 2013
2. الزبيدي فريد حسن محمد ، *القانون الدولي بين القوة و توازن المصالح*، كجزء من متطلبات الحصول على
شهادة الماجستير في القانون الدولي من كلية القانون و العلوم السياسية في الجامعة العربية المفتوحة الدنمرك
، 2008.
3. الساعدي عبد الرزاق محمد صالح ، *الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والأفاق : الدنمارك نموذجاً*،
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2012 .

4. السعيد لوصيف، واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2010.
5. بلجل عادل، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012 .
6. بن خليف عبد الوهاب ، العلاقات الفرنسية – الألمانية في اطار الاتحاد الأوروبي، ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد.5 ، 2012 .
7. بن سعيد مراد ، القانون الخاص و الحوكمة الشبكية الحديثة : عناصر من أجل فهم بنائى لتحولات القانون الخاص ما بعد الدولة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية و الادارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009 .
8. طويل بهاء الدين ، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالي، جامعة: الحاج لخضر-باتنة، 2015 .
9. بوعمامة زهير ، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
10. بولبنان زين العابدين ، مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية ، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: حوكمة و تنمية ، باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2015 .
11. بويبية نبيل ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية ، قسم البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2009 .
12. حبيح أمال ، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال "العدالة و الشؤون الداخلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن ، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2012 .
13. حروري سهام ، توسع الاتحاد الأوروبي : إشكالياته و انعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2012 .
14. حمزاوي جويده ، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات مغربية و متوسطة في التعاون والأمن ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 .
15. خير شهرزاد ، دور الحكومات الغير حكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: ادارة دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013.
16. زغوني راجح ، الحوار العقلاني- المعياري في تحليل السياسة الخارجية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2015 .
17. زواويد لزهاري ، دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة : دراسة عينة من المؤسسات المدرجة بسوق دبي المالي خلال الفترة 2009-2011 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص : مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012 .
18. شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2010 .
19. كرازدي إسماعيل، العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة ، 2012 .

20. لموشي طلال ، دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية " المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نمونجا" ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015.
21. معو زين العابدين ، تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015.
22. منصري نجاح ، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015 .
23. يحيى سعاد ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد دولي، 2013 .

● رابعاً : الروابط الالكترونية

1. أمين رياض ، " كيف تحول دول الاستقبال أزمة اللاجئين إلى منفعة متبادلة ؟ " ، 2016/1/24، تم تصفح الموقع في 2016/4/2، على الرابط الالكتروني: > كيف-تحول-دول-الاستقبال-أزمة-اللاجئين-إلى-منفعة-متبادلة< www.rcssmideast.org/Article/4178
2. أنمار علي إبراهيم الزهيري، " مشاهد مستقبل الأداء الاستراتيجي الألماني في ظل الاتحاد الأوربي " ، 2013، تم تصفح الموقع في 2016/3/30، > www.democraticac.de/?p=7108
3. بالونش فابريس ، " أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا " ، 22 فيفري 2016، تم تصفح الموقع في 2016/4/30 على الرابط الالكتروني:
< www.center-lcrc.com/index.php?s=4&id=15902 >
4. بهية مارديني، " أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا " ، 2015/03/30، تم تصفح الموقع في 2016/4/5 ، على الرابط الالكتروني:
< www.elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html >
5. جمعة نهاد ، " أزمة اللاجئين .. مقترح بتوحيد إجراءات اللجوء داخل أوروبا " ، 2016/4/4، تم تصفح الموقع في 2016/4/23، على الموقع الالكتروني: < www.almagharibia.tv/%D8B2%D9%.html >
6. حامد رضا ، " سوق العمل الألمانية قادرة على توظيف 350 ألف لاجئ " ، 2016/2/9، تم تصفح الموقع في 2016/3/3، على الرابط الالكتروني: < www.aleqt.com/2016/02/09/article1028587.html >
7. حسان مازن ، " خطة مارشال ألمانية لوقف طوفان اللاجئين " ، 2016/2/10، تم تصفح الموقع في 2016/3/1، على الرابط الالكتروني: < www.ahram.org.eg/NewsQ/475768.aspx >
8. حمد أمير ، " النظام الاجتماعي الألماني .. له ضحاياه " ، 2011 ، تم تصفح الموقع في 2016/04/20 ، < www.aldalil.de/ar/index.php?news=439 >
9. حمد أمير، " الحقوق الأساسية بألمانيا وجهاز الأمن الألماني " ، 2014/08/20، تم تصفح الموقع 2016/3/2 ، < www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&catid=109&Itemid=55 >
10. خروب محمد ، " هل يقرأ العرب .. معاهدة لشبونة " ، 2007/12/16، تم تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الالكتروني: < www.alrai.com/article/44881.html >
11. درعان منجي ، " الإنفاق على اللاجئين يفتح آفاقا جديدة للاقتصاد الألماني " ، 2015/11/30، تم تصفح الموقع في 2016/3/5، على الرابط الالكتروني: < www.aleqt.com/2015/11/30/article_1010593.html >

12. ديمة الصابوني، "معجزة اقتصادية أم ازدهار في مجال إعادة الأعمار؟"، 2002، تم تصفح الموقع في 2016/3/1، على الرابط الإلكتروني: < www.dirasat.ws/?p=1383 >
13. راضي أشرف، "الولايات الألمانية تتفق حوالي 17 مليار يورو على اللاجئين في 2016"، تم تصفح الموقع في: 2016/4/5، على الرابط الإلكتروني:
- < www.ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN0UC07Z20151229 >
14. زياد منى، "سوق العمل الألمانية لن تتأثر بموجة اللاجئين قبل 2017"، 2015/11/29، تم تصفح الموقع في: 2016/4/3، على الرابط الإلكتروني: < www.aleqt.com/2015/11/29/article1010379.html >
15. سابين غيلة، "الضمان الاجتماعي الألماني"، 2013، تم تصفح الموقع في 2016/3/2، على الرابط الإلكتروني: < www.groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/eq_U2Fc7gWY >
16. سالم أميرة، "أزمة اللاجئين في أوروبا وكيفية التعامل معها"، 2015/9/2، تم تصفح الموقع في 2016/3/2، على الرابط الإلكتروني: < www.asharqalarabi.org.uk/V1sgQE_Uddg >
17. السامرائي أحمد، "ألمانيا الاتحادية"، 2012، تم تصفح الموقع في: 2016/1/25،
- < www.irakischefreundschaft.blogspot.com/2012/01/blog-post728.html >
18. سعيد كرم، "أزمة اللاجئين: هل تعيد المفاوضات المنسية بين أنقرة وأوروبا؟"، 01/12/2015، تم تصفح الموقع في: 2016/3/3، على الرابط الإلكتروني:
- < acps.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=10261 >
19. شمت خالد، "ألمانيا استوعبت مليون لاجئ واحتوت المعارضين"، 2015/12/22، تم تصفح الموقع في: 2016/2/15، على الرابط الإلكتروني:
- < www.aljazeera.net/news/immigration/2015/12/22/ألمانيا-استوعبت-مليون-لاجئ >
20. صالح منى، "النظام الاجتماعي الألماني يلتهم أكثر من نصف ميزانية الدولة"، 2010/02/25، تم تصفح الموقع في: 2016/2/15، على الرابط الإلكتروني: < www.dw.com/ar/a-5285046 >
21. عارف عبد الناصر، "هل تتخلى ميركل نهائياً عن سياسة الأحضان الدافئة مع اللاجئين؟"، 2016/2/2، تم تصفح الموقع في: 2016/3/1، على الرابط: < www.ahram.org.eg/NewsQ/474153.asp >
22. عزمي ليلي، "ميركل: أقاتل من أجل الطريق الذي سرت فيه لمعالجة أزمة اللاجئين"، 2015/11/13، تم تصفح الموقع في: 2016/5/3، على الرابط الإلكتروني: < www.raialyoum.com/?p=343862 >
23. عليان طارق راشد، "هل تعمق أزمة اليونان خطوط الصدع الأوروبية؟"، جوان 2015، تم تصفح الموقع في 2016/4/22، على الرابط الإلكتروني: < www.siyassa.org.eg/NewsQ/5414.aspx >
24. غياث ناصر، "قانون الإتحاد الأوروبي"، تم تصفح الموقع في 2016/2/21، نقلًا عن الموقع الإلكتروني:
- < www.umn.edu/humanrts/arab/eu-rights-charter.html >
25. قطليش أحمد، "الليبرالية في الدولية"، 2015/07/30، تم تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الإلكتروني: < www.syr-res.com/article/7118.html >
26. كرم سمر، معاهدة لشبونة تجتاز آخر العقبات أمام التصديق عليها في ألمانيا، 2009/09/23،
27. كوداشيف ألكسندر، "ألمانيا قوة كبرى لكنها مترددة"، 2015/10/03،
- < www.dw.com/ar/a-18756606 >
28. ماهر علي محمد، "حماية حقوق الإنسان"، 2012، تم تصفح الموقع في 2016/3/5،
- < www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/lft/lsys-lkhrjv/hmy-hqwq-lnsn >
29. مرتضى علي، "خطط ألمانية لاستقبال 1.9 مليون لاجئ حتى 2020"، 2016/05/17، تم تصفح الموقع في 2016/05/20، على الرابط الإلكتروني: < www.noonpost.net/content/11818 >

30. معين أحمد ، "اللاجئون .. وأوروبا المتغيرة " ، 2016/1/26، تم تصفح الموقع في 2016/3/1، على الرابط الإلكتروني: www.aleqt.com/2016/01/26/article_1024814.html
31. منذر فوزي ، "اللاجئون يرفعون أعداد العمالة في ألمانيا لأعلى مستوى منذ أكثر من 25 عاما" ، 2015/11/18، تم تصفح الموقع في 2016/4/5 ، على الرابط الإلكتروني التالي: www.aleqt.com/2015/11/18/article_1007313.html
32. موشاو فولفجانج ، "أوروبا تدخل عصر التفكك" ، 2016/3/1، تم تصفح الموقع في 2016/4/4، على الرابط الإلكتروني التالي: www.aleqt.com/2016/03/01/article_1034699.html
33. ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي : ديسمبر 2000 ، تم تصفح الموقع في 2016/3/1، على الرابط الإلكتروني: www.umn.edu/humanrts/arab/euhrcom.html
34. نزيه أحمد ، "رائد الاندماج الأوروبي" ، 2014/2/2 ، تم تصفح الموقع في 2016/4/17، على الرابط الإلكتروني: www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/ryd-lndmj-lwrwby
- نسيمة أوكيل ، رشيد بوكساني و مصيبيح أحمد ، "الأزمة المالية في منطقة اليورو" ، 2013 ، على الرابط الإلكتروني: www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=4783
35. نوفل أحمد سعيد ، "متحدون في التنوع : الاتحاد الأوروبي بين القدرات و التحديات" ، 2011، تم تصفح الموقع في 2016/3/2، على الرابط الإلكتروني: www.estqlal.com/article.php?id=29994
- نوفيه إزيستيا ، "حملة نحو المشرق" ، 01.12.2015 ، تم تصفح الموقع في : 2016/02/25 ، على الرابط الإلكتروني : www.arabic.rt.com/press/802272/حملة-نحو-المشرق
36. وفاق بنكيران ، " ما هو سر نجاح الاقتصاد الألماني؟" ، 2013/10/24، تم تصفح الموقع في : 2016/02/25 ، على الرابط الإلكتروني : www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe
37. هاينرش دانييل ، "إجراءات جديدة للتعامل مع أزمة اللاجئين في عام 2016" ، 2016/1/1، تم تصفح الموقع في 2016/4/3 ، على الرابط الإلكتروني: www.dw.com/ar-a-18951949/2016-عام-أزمة-اللاجئين-في-إجراءات-جديدة-للتعامل-مع-أزمة-اللاجئين
38. الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي ، "المفوضية الأوروبية ترحب بدخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ" ، www.eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/091201lisbontreaty.pdf
39. الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الألمانية : www.bmvg.de/portal/a/bmvg/!ut/p/c4/HckxDoAgDADat_gBurv5C3UxtDbQUIoBxO9rzI0H/O3zMDwmSzGvsMJGMuPjMI_gspi0zXu7AI3ikKx8_Efsp3KFbVQgist0wuYMrkz
40. السيد إبراهيم ، "الإعانة الاجتماعية الألمانية" ، 2013، تم تصفح الموقع في: 2016/4/2، على الرابط الإلكتروني: www.ibnalbalad.de/index.php?option=content&view=article&id=47te=119&lng=a
41. أبو العينين تامر ، " ألمانيا تدعو إلى نظام اقتصادي رأسمالي اجتماعي عالمي " ، 2009، تم تصفح الموقع في: 2016/2/5 ، www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/1/31/%D88A
42. أحمد حسين ، "معاهدة لشبونة 19 أكتوبر 2007" ، تم تصفح الموقع في: 2016/03/25، على الرابط الإلكتروني: www.alittihad.ae/details.php?id=147035&y=2007
43. أحمد سعيد نوفل، " متحدون في التنوع : الاتحاد الأوروبي بين القدرات و التحديات" ، 2011، تم تصفح الموقع في 2016/3/2، على الرابط الإلكتروني: www.estqlal.com/article.php?id=29994
44. أحمد عباس أحمد ، "عودة ألمانيا دولة عظمى تشعل التنافس الدولي للسيطرة على العالم" ، 2003/02/14 ، على الرابط الإلكتروني: www.alwasatnews.com/news/196458.html

45. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان : روما في 4 نوفمبر 1950، تصفح الموقع في: 25/03/2016، على الرابط الإلكتروني: < www.dw.com/ar/%D9A7/a-4717930 >

❖ In " English"

I. Books and books chapters

1. Adrian Hyde, *Germany and the kosovo war : still a civilian power*, UK : Routledge, 2010.
2. Alberta Sbragia, *Euro-Politics: Institutions and Policymaking in the "New" European Community*, UK : Rowman & Littlefield, 2007.
3. Alexandra Sakaki, *Japan and Germany as Regional Actors*, UK : Routledge, 2012.
4. Andrea Manzella, *Is the EP legitimate as a parliamentary body in EU multi-tier governance*, European parliament : Direction rectorate general for internal policies ,2013.
5. Andrea Manzella, *Is the EP legitimate as a parliamentary body in EU multi-tier governance*, European parliament : Direction rectorate general for internal policies, 2013 .
6. Andreas R. Dombret and Otto Lucius, *Stability of the Financial System : Illusion Or Feasible Concept ?*, UK : Edward Elgar Publishing, 2013.
7. Andreas Staab, *National Identity in Eastern Germany: Inner Unification Or Continued Separation?*, France : Greenwood Publishing Group, 1998.
8. Angela E. Stent, *From Embargo to Ostpolitik*, UK : Cambridge University Press, 2003.
9. Ann L. Phillips, *Power and Influence After the Cold War: Germany in East-Central Europe*, New York : Rowman & Littlefield publishers, 2000.
10. Anthony James Nicholls, *Freedom with Responsibility*, UK : Clarendon Press, 2000.
11. Ben Hall, *The Commission itself cannot achieve much but it can generate ideas : Its main weapon is its conviction* , London : Centre for European Reform ,2001.
12. Catriona Gourlay, *Enhancing Cooperation between Civil Society and EU Civilian Crisis Management in the Framework of ESDP*, European Peacebuilding Liaison Office , 2006.
13. Claire Dhéret, Andreea Martinovici and others, *Division of Powers between the European Union, the Member States and Local and Regional Authorities – Additional Fiscal/Budgetary Elements*, European Union : European Policy Centre, 2012.

14. Costas Lapavitsas and Eustache Kouvélakis, *Crisis in the Eurozone*, UK : Verso Books, 2012.
15. Desmond Dinan, *Origins and Evolution of the European Union*, UK : *OUP Oxford*, 2014.
16. Dimitris N. Chrysochoou, *Theory and Reform in the European Union*, Manchester University Press, 1999.
17. Dirk Niebel, *Créer des opportunités : mins of change*, Berlin :Ministère fédéral de la coopération économique et du développement,2014.
18. Dominik Maltritz and Michael Berlemann, *Financial Crises, Sovereign Risk and the Role of Institutions*, UK : Springer Science & Business Media, 2014.
19. Douglas R. Imig, *Contentious Europeans: Protest and Politics in an Emerging Polity*, UK : Rowman & Littlefield ,2001.
20. Douglas Webber, *New Europe, New Germany, Old Foreign Policy?*, UK : Routledge, 14/01/2014.
21. E. Owen-Smith, *The German Economy*, UK : Routledge, 2012.
22. Emilia Korkea-aho, *Adjudicating New Governance: Deliberative Democracy in the European Union*, UK : Routledge, 2015.
23. Emli J.Kirchner and James Sperling , *Global security governance*, UK: Routledge ,2007 .
24. Eric Solsten, *Germany: A Country Study*, UK : DIANE Publishing, 1999.
25. *EU and NGO cooperation, Partners in Conflict Prevention & Crisis Management*, Final Report, August 2007 .
26. Filipa Figueira, *The EU Budget – Is this the moment for reform?*, Italy : CEPS, October 2007.
27. Franco Praussello, *The Eurozone Experience : Monetary Integration in the Absence of a European Government*, UK : FrancoAngeli, 2012.
28. Gareth Pritchard, *Power and the People: A Social History of Central European Politics*, Manchester: University Press ,2005.
29. Gary Marks and Marco R.Steenbergen, *European Integration and Political Conflict*, UK : Cambridge University Press, 2004.
30. Gary Marks, *Governance in the European Union*, UK : SAGE ,1996.
31. George Chabert, *L' idée européenne: entre guerres et culture : de la confrontation à l'union*, UK : Peter Lang, 2007.
32. George K. Zestos, *The Global Financial Crisis : From US Subprime Mortgages to European Sovereign Debt*, UK : Routledge, 2015 .
33. Gerhard Kümmel, Giuseppe Caforio and others, *Armed Forces, Soldiers and Civil-Military Relations*, USA : Springer, 2009 .
34. Giulia Rossolillo, *Enhanced Cooperation and Economic and Monetary Union: a Comparison of Models of Flexibility*, Italy :The Federalist, a political review,2007.
35. Gyu Massé et Françoise Thibaut, *Intelligence économique : un guide pour une économie de l'intelligence*, Belgique : De Boeck & Larcier, 2001.

36. Hann Elizabeth Dunn, *Civil Society: Challenging Western Models*, London : Psychology Press, 1996.
37. Hannah Boie, *Civilian Power: An Analysis of Euro-Mediterranean Relations*, Berlin : LIT Verlag Münster, 2010 .
38. Hanns Maull, Sebastian Harnisch , *Germany as a Civilian Power?*, Manchester : University Press, 2001.
39. ———. ———, *Allemagne et Japon : deux pays à suivre. In: Politique étrangère* ,Manchester : University Press,2001.
40. ———. ———, *Germany's uncertain power* ,UK : Palgrave macmillan,2011.
41. Hans Keman and Ferdinand Müller-Rommel, *Party Government in the New Europe*, UK : Routledge, 2012.
42. Hans-Joachim Braun, *The German Economy in the Twentieth Century*, UK : Routledge, 2012.
43. Heinz Duthel, *European Debt Crisis 2011*, UK : Lac society,2012.
44. Hendrik Wagenaar, Government, *Institutions: Effects, Changes and Normative Foundations* ,Springer Science & Business Media,2012.
45. Henning Tewes, *Germany, Civilian Power and the New Europe*, UK :Palgrave Macmillan , 2002 .
46. Herbert Giersch, Karl-Heinz Paqué and others , *The Fading Miracle: Four Decades of Market Economy in Germany*, UK : Cambridge University Press,1992.
47. Hiroya Akiba , *European Governance After Nice*, UK : Psychology Press, 2003.
48. Horst Siebert, *The German Economy: Beyond the Social Market*, London : Princeton University Press, 2005.
49. Ian Bache, *Politics of European Union Regional Policy : Multi-Level Governance Or Flexible Gatekeeping ?*,UK : A&C Black, 1998.
50. Ingolf Pernice, *the challenges of multi-tier governance in the EU* ,European parliament :Direction rectorate general for internal policies,2013.
51. Jack H. Knott, *Managing the German economy: budgetary politics in a federal state*, UK : Lexington Books, 2001.
52. Jan Zielonka, *Paradoxes of European Foreign Policy*,UK : Martinus Nijhoff Publishers,1998.
53. John Pearce Hardt, Richard F. Kaufman, *East-Central European Economies in Transition*, M.E. Sharpe, 1995.
54. John Pinder and Simon Usherwood, *The European Union: A Very Short Introduction*, UK : OUP Oxford , 2013.
55. Josep Maria Colomer, *Political Institutions in Europe*, UK : Psychology Press, 2002.
56. Joseph Daul, *Quelles réponses pour l'Union européenne?*, Institut d'études de sécurité de l'Union européenne, 2007.
57. Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means To Success In World Politics* , New York : Public Affairs ,2005.
58. Joseph Weiler, *The Constitution of Europe: 'Do the New Clothes Have an Emperor?'*, UK : Cambridge University Press, 1999.

59. Judit Szollosi, *Germany's changing discourse onout of area missions*, New York : Berghahn Books, 2005.
60. Justin Greenwood, *Interest Representation in the European Union*, UK : Palgrave Macmillan,2011.
61. Kay Hailbronner, *Country report : Germany*, Florence : European University Institute, 2012.
62. Klaus Goetz and Kenneth Dyson, *Germany, Europe, and the Politics of Constraint*, UK : OUP/British Academy,2003.
63. Kyriakos N. Demetriou, *The European Union in Crisis : Explorations in Representation and Democratic Legitimacy*, UK : Springer, 2014.
64. Lars Trägårdh, *State and Civil Society in Northern Europe :The Swedish Model Reconsidered* , New York : Berghahn Books ,2007.
65. Magnus Ekengren, *The Time of European Governance*, Manchester :Manchester University Press,2002.
66. Manfred J. Holler, Hartmut Kliemt and others, *European Governance*, London : Mohr Siebeck, 2003.
67. Manfred M. Fischer and Peter Nijkamp, *Spatial Dynamics of European Integration*, USA : Springer, 1997 .
68. Marie-Thérèse Bitsch, *La construction européenne*, UK : Peter Lang, 2007.
69. Mario Telo, *Europe : a civilian power ?*, UK : Palgrave macmillan, 2006.
70. ———, *European Union and New Regionalism*, UK : Ashgate Publishing, Ltd, 2013.
71. Martin Kohli and Mojca Novak, *Will Europe Work?: Integration, Employment and the Social Order*, UK : Routledge ,2004.
72. Matthew Lynn, *Bust : Greece, the Euro and the Sovereign Debt Crisis*, UK : John Wiley & Sons, 2010.
73. Matthias Matthijs and Mark Blyth, *The Future of the Euro*, UK : Oxford University Press , 2015.
74. Morten Rasmussen and Ann-Christina L. Knudsen, *The Road to a United Europe : Interpretations of the Process of Integration*, UK :Peter Lang ,2009.
75. Nikos Petropoulos and George O. Tsobanoglou, *The Debt Crisis in the Eurozone : Social Impacts*, UK : Cambridge Scholars Publishing, 2014.
76. Paddy Dolan, *Civilizing Processes*, London :Dale Southerton , Encyclopedia of Consumer Culture,2012.
77. Paul B. Stares, *The New Germany and the New Europe*, Washington : Brookings Institution Press, 2010.
78. Paul Craig, *Gráinne de Búrca, EU Law: Text, Cases, and Materials*, UK :OUP Oxford,2001.
79. Paul E. Peterson and Daniel Nadler, *The Global Debt Crisis : Haunting U.S. and European Federalism*, UK : Brookings Institution Press, 2014.
80. Peter John, *Local Governance in Western Europe*, UK : SAGE, 2001.
81. Peter Scholten, Han Entzinger and others, *Integrating immigrants in Europe*, USA : Springer,2012.

82. Philippe De Schoutheete, *Institutional Reform in the EU*, UK : EGMONT , 2014.
83. Pía Riggirozzi and Diana Tussie, *The Rise of Post-Hegemonic Regionalism: The Case of Latin America*, USA : Springer Science & Business Media, 2012.
84. Radek Khol. *Civilian Military cooperation in humanitarian missions* , Berlin: Cidob Centre,2014.
85. Rebecca Harding and William E. Paterson, *The Future of the German Economy: An End to the Miracle?*, UK : Manchester University Press , 2000.
86. Rebekka Friedman, Kevork Oskanian and others, *After Liberalism?*, UK : Palgrave Macmillan, 2013.
87. Renaud Dehousse, *Is the 'Community Method' still relevant?*, UK : EGMONT Institute Press, 2014.
88. Report on the Euro Area , Brussels : Commission staff working document, SWD,700 final, 26.11.2015.
89. Richard G. Whitman, *From civilian power to superpower ?*, UK : Palgrave macmillan, 2005. .
90. Rick Fawn , *Globalising the Regional*, UK : Cambridge University Press ,2009.
91. Robert W. Kolb, *Sovereign Debt : From Safety to Default*, UK ; John Wiley & Sons, 2011.
92. Romeo Matsas, *The Global Forum on Migration and Development : A new path for global governance?*, UK : EGMONT Institute, 2013.
93. Rorden Wilkinson, *The Global Governance Reader*, UK : Psychology Press, 2005.
94. Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State*, USA: Harvard University Press,1957.
95. Sebastian Dullien, *Improving economic stability in Europe* , Berlin : Working paper, German institute for international and security affairs,2007.
96. Sergio Pistone, *The Paradox of German Power*,UK :The Federalist,a political view,2015 .
97. Shahid Hamid, *Civil-Military Relations in germany*, Pakistan :institute of legislative development and transparency PILDAT ,2011.
98. Sharon L. Wolchik and Jane Leftwich Curry, *Central and East European Politics: From Communism to Democracy*, Rowman & Littlefield, 2008.
99. Sophie Charlotte Brune, Anne Kovacs and others, *Crisis and conflict prevention strategies : An international comparison*, UK : Rand corporation,2015.
100. Stephan Bodmann, *The Foreign Policy of the Federal Republic of Germany: Still a Civilian Power?*, München : Grin Verlag , 2010.
101. Stijn Smismans, *Civil Society and Legitimate European Governance*, UK : Edward Elgar Publishing, 2006,
102. Sylvie Goulard and Heather Bailey, *Beyond the Open Method of Coordination* , Bruxelles :European Policy Centre,2013.
103. Thierry Tardy, *Funding peace operations: Better value for EU money*, UK : Palgrave, 2012.

104. Thomas Lange and J. R. Shackleton, *The Political Economy of German Unification*, UK : Berghahn Books, 1998.

II. Journals and periodics:

1. An Jacobs . "EU Civilian crisis management: A crisis in the making ?", UK : *CSS Analysis in Security Policy*, N^o.87, 02/ 2011
2. Angela Meyer, "Responding to New Developments and challenges", UK : *Royal institute for international relations*, December 2008.
3. Anke Hoeffler, "Out of the Frying Pan into the Fire? Migration from Fragile States to Fragile States", UK : *Centre for the Study of African Economies, University of Oxford*, 2012.
4. Anuscheh Farahat, "Naturalisation Procedures for Immigrants Germany", Berlin : EUDO Citizenship Observatory, *Migration Policy Group*, February 2013.
5. Astrid B. Boening, "Multilateral security in the Mediterranean post-Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the EuroMed Partnership ", Miami : *Florida European Union Center*, Vol.7, N^o.10, May 2007.
6. Bertil Kilian, "Civilian Power' or Something Else? ", Carolina : *Lund university* , Department of political science,2013.
7. Bruno De Witte, " European Stability Mechanism and Treaty on Stability, Coordination and Governance: Role of the EU Institutions and Consistency with the EU Legal Order" , European Parliament : *Directorate general for internal policies*, 2013.
8. Christian Joerges and Renaud Dehousse, "Good Governance in Europe's Integrated Market", UK : *Oxford University Press*, 2002.
9. Christian W. Burckhardt, "Why is there a public debate about the idea of a 'Civilian Power Europe?', London : *European Institute* ,N^o.02 ,2004.
10. Christian W. Burckhardt,"Why is there a public debate about the idea of a 'Civilian Power Europe?', London : *European Institute* , N^o.02 ,2004.
11. Christopher J. Bickerton and Dermot Hodson , "The New Intergovernmentalism: States and Supranational Actors in the Post-Maastricht Era" , UK : *Oxford University Press* ,2015.
12. Conny Reuter, " For a Europe built on solidarities and sustainability", European Union : *European policy centre*, Issue. 20, 2010.
13. Costanza Caputi, "Dimming power: Naim or Nye?" , UK : *Issue Alert* , N^o.5 ,2013.
14. Daniel Fiott, "The three effects of dual-use: Firms, capabilities, and governance", UK : *Brief Issue*, N^o.21, 2014.
15. Daniel Gros, " Is Germany the model to follow?",UK : *CEPS Commentary*, 2013 .
16. Ebru Turhan, "Europe's Constrained Leader: Germany's Central Role in the Eurozone Crisis and Its Implications for Turkey's EU Bid" , Montreal : Paper prepared for the 10th European Community Studies Association – Canada (ECSA-C) Biennial Conference ,Europe and Peace, May 2014.

17. Esther Barbé, " Europe in Perplexity: How to Cope with the EU's External Action", Brussels : *The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series*, Vol.4, N^o.2, 2004.
18. "Europe 2020: Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive, Final 2020", Bruxelles : *Commission Européenne*,2010.
19. Eva Gross, "Peacebuilding in 3D: EU and US approaches", UK : *Chaillot Papers* , N^o.130,12/ 2013,p.11.
20. Finn Laursen, "The (Reform) Treaty of Lisbon: What's in it?", How Significant, Florida : *Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series*, Vol.9, N^o.1, 2009.
21. Frank Schimmel fennig and Ulrich Sedelmeier, "Governance by conditionality: EU rule transfer to the candidate countries of Central and Eastern Europe", UK : *Routledge* , 2004.
22. Fraser Cameron, "The EU Model of Integration-Relevance Elsewhere?", Brussels : *Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series*, Vol.5, N^o.37, 2005.
23. Gergely Polner and John Ryan, "Capital Markets Union: A Work in Progress", UK : *European Policy Brief* , N^o.37, 2015.
24. Gerhard Eickhorn, "German reunification and European unity,twelve theses,The Federalist" ,UK : *political review*, N^o.1,1989.
25. Gerhard Kümmel and Wilfried von Bredow, "Civil-Military Relations in an Age of Turbulence", Strausberg : *Sozialwissenschaftliches institut der bundeswehr bundeswehr* , Vol.21 , October 2000.
26. Gerhard Kümmel, "Civil-Military Relations in Germany:Past, Present and Future", Strausberg : *SOWI-ARBEITSPAPIER* ,November 2001.
27. Gerhard Stahl and Gianluca Spinaci, "Europe 2020: multi-level governance in action", Bruxelles : *Europe policy centre*, Issue.20,March 2010.
28. Goran Ilik and Ilija Todorovski, "The EU's Identity As An International Civilian Actor", UK : *European Scientific Journal*, N^o.32, vol.10 ,2014.
29. Gunther Hellmann," Beyond weltpolitik, self-containment and civilian power: united Germany's normalising ambitions" , Berlin : University of Birmingham, *Institute for German Studies*,1999.
30. Hanns W. Maull, "Germany and the Use of Force: Still a Civilian Power?", Berlin : Universität Trier, *Lehrstuhl für Außenpolitik und Internationale Beziehungen*, N^o.2 , November 1999 .
31. Harun Arikan," The European Union as a Civilian Power Success or Failure? ", Berlin : SDU Faculty of Arts and Sciences, *Dergisi Journal of Social Sciences* , , N^o.25, may 2012 .
32. Iain Begg, The Challenges of Multi-Tier Governance in the EU Budgetary Solidarity in a multi-tiered Union, UK : *Policy Department C: Citizens' right's and constitutional affairs* ,2013.
33. Iain Begg, Fabian Mushövel and Robin Niblett ," The Welfare State in Europe : Visions for Reform", UK : Chatham house, *intitute of international affairs* , september 2015.

34. Iulian Romanyshyn , "The European Union and the Arms Trade Treaty: An Analysis of the EU's Effectiveness in Multilateral Security Governance ",UK : **Bruges Regional Integration & Global Governance Papers**, 2013.
35. J.Andrés and Lopez Rodriguez, "The Regional policy of the EU and the enlargement process to central and eastern European countries" , UK :**university of Exrter**,N⁰.07 ,2010.
36. Jan Orbie, "Civilian Power Europe: Review of the Original and Current Debates", **Cooperation and Conflict**, N⁰. 41, 2006.
37. Joanna Krzeminska-Vamvaka, "Horizontal effect of fundamental rights and freedoms – much ado about nothing?" , New York : **Jean Monnet Working Paper**, N⁰.11,2012.
38. John Erik Fossum, "Democracy and Legitimacy in the EU: Challenges and Options", UK : **IAI working papers**, N⁰.16, February 2016.
39. Jon Erik Dølvik and Andrew Martin, "European Social Models from Crisis to Crisis" , UK : **Oxford University Press**, 2015.
40. Jonas Wolff, "Democracy Promotion & Civilian Power : The example of Germany's "value-oriented" foreign policy" , Frankfurt : **Peace research institue PRIF**, 2001.
41. Jonathan Laurence," The Berlin Republic:An Independent Germany faces the 21st Century", USA : **Europe analysis series** , N⁰.55, june 2014 .
42. Judit Szollosi, "Germany's changing discourse onout of area missions" , Hungary : **Central European university**,03/06/2014.
43. Jürgen Habermas, "Democracy in Europe" , Suisse : **ARENA Working Paper** ,N⁰.13, December 2014.
44. Karen E. Smith, "Beyond the civilian power EU debate", **Politique européenne** , N⁰17 ,03/2005.
45. Klaus Becher, "Towards a European intelligence policy", UK : **Chaillot Paper** , N⁰.34, 1998.
46. Lars-Erik Cederman, "Emergent Actors in World Politics : How States and Nations Develop and Dissolve" , UK : **Princeton University Press**,1997.
47. Laurent Pech, "The Rule of Law as a Constitutional Principle of the European Union" , New York : **University School of Law working paper**, 2009.
48. Louisa Moffitt, "On the Way to the Euro: A Currency Union Timetable", Bonn : **Inter Nationes**, N⁰.12, 2002.
49. Luk Van Langenhove, "The regional dimension of human security", UK : **Garnet Policy Brief** , N⁰.9, 2009.
50. Maj. Petra McGregor, "The Role of Innere Führung in German Civil-Military Relations", Berlin : **Centre contemporary conflict, strategic insights**, VOL.5 ,N⁰.4, April 2006.
51. Maria João Rodrigues, **The need for a new framework** , Issue.20, March 2010
52. Mario Telò, "International Relations: A European Perspective", UK : **Ashgate Publishing, Ltd**, 2009 .

53. Mario Telo, *The EU as an incipient civilian power : A systemic approach*, France : L'Harmattan, N^o.22 ,2007.
54. Martin Ortega, The EU's contribution to global governance , UK : *Chaillot Paper*, N^o.100 , 2007.
55. Miguel Poiaras Maduro, A New governance for the European Union and the Euro : democracy and justice, UK : *EGMONT Institute Press*, 2014
56. Nicolaus Heinen, Clients with a migrant background, Berlin : *Current Issues Demography* ,24/05/2015.
57. Nina Merethe Vestlund, Between Centralization and Decentralization : Decision Behaviour in the EU's Multilevel Administrative System, UK : *ARENA*, N0.4, 2015,
58. Noëlle Burgi and Jean-Paul Maréchal, Humaniser L'économie, Paris : *Altern. Economiques*, N^o.12, 2001.
59. Peter Klimek, Rudolf Hanel and others, To how many politicians should government be left?, USA : *Complex Systems Research Group*, Vol.2, 2008.
60. Philippe De Schoutheete, Institutional Reform in the EU, UK : *EGMONT Institute Press*, 2014.
61. Philippe Schweers, Still a « civilian power » ?, Berlin : *DIAS-Analyse* , N^o. 27,may 2008.
62. Philippe De Lombaerde, Fredrik Söderbaum and others, The Problem of Comparison in Comparative Regionalism, France : *The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series*, Vol .9 ,N^o.7, April 2009.
63. Pierre Defraigne, Through Social Justice and Strategic Autonomy, UK : *EGMONT Institute Press*, 2014.
64. Richard Deeg, Finance *Capitalism Unveiled: Banks and the German Political Economy*, Michigan : University of Michigan Press, 1999.
65. Richard G. Whitman, *Developing capabilities reducing expectations : the rebirth of civilian power Europe ?*, European community studies association, pittsburgh : sixth Biennial international conference, 2-5june1999 .
66. Richard Whitman, The Fall, and Rise, of Civilian Power Europe?, UK : *National Europe Centre Paper*, N^o.16, 3-4 July, 2002 .
67. Romeo Matsas, *The Global Forum on Migration and Development: A New Path for Global Governance?*, Bonn: Paper presented at the 2008 ACUNS Annual Meeting The United Nations and Global Development Architecture , June 2008.
68. Rosa Balfour and Sven Biscop and others, *After the crisis: Some thoughts on a global EU – or how to turn a crisis into regeneration*, A panel debate jointly organised by European Policy Centre, Egmont Institute, Friends of Europe and Stiftung Wissenschaft und Politi,2001.
69. Sebastian Lobe and Nils-Christian Schenk, Fairness Opinions and Capital Markets : Evidence from Germany, Switzerland and Austria, Berlin. *ECMI* , N^o.4, 2009,
70. Sertan Akbaba, Measuring EU actorness through CFSP: civilian power EU, Ankara : *Review of european studies*, VOL.08, N^o.02,2009.

71. Servaas Storm, Crisis and Recovery in the German Economy, Berlin : *Institute for New Economic Thinking* , March 2014.
72. Sieglinde Gstöhl, The EU's Representation in International Institutions, Bruges : *Regional Integration & Global Governance Papers*, N^o.2, 2008.
73. Suzanne Aldahan, The development of the Eurozone, Florida : *Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series*, Vol.13, N^o.2, 2013.
74. Suzanne C. Nielsen, *Civil-military relations theory and military effectiveness*, PAM, Vol. 10, N^o. 2," www.spaef.com/article/178/Civil-Military-Relations-Theory-and-Military-Effectiveness"
75. Tanja A. Börzel , The Euro plus pact : how integration into the EU framework can give new momentum for structural reforms in the Euro area, European Commission : *European political strategy centre*, N^o.3, may 2015.
76. Tanja A. Börzel, States and Regions in the European Union : Institutional Adaptation in Germany and Spain, UK : *Cambridge University Press*, 2002.
77. Thomas Renard ,Terrorism and other transnational threats in the sahel :what role for the EU?, UK : Centter on global counter terrorism cooperation, *Policy brief*, 09/2010.
78. Tyler Olinski Sonja Pfeiffer and Alessandra Ricci , Determinants of Regional Leadership: IBSA in Perspective , USA : *United nations university*,2014 .
79. Veit Bachmann, The EU's civilian/power dilemma, Frankfurt : *Comparative European Politics* , Vol.11,2014.
80. Volker Franke, *THE PEACEBUILDING DILEMMA: CIVIL-MILITARY COOPERATION IN STABILITY OPERATIONS*, International Journal of Peace Studies, Vol. 11, N^o. 2, 2006.
81. Volker Perthes, Germany's Eu presidency, Berlin : *SWP research paper* , N^o.10, 2006.
82. William Trott, *An analysis of civilian, military and normative power in EU*,UK : university of leeds, *foreign policy Journal*, Vol.04, 2010 .
83. Zerrin Savasan, The Impact of European Integration Process on the Nature of Sovereignty, Ankara: *Review of European Studies*, N^o.2, 2009

III. Web Links

1. Andreas Rinke ,*#ThisWasNotACoup*, June2015, ["www.berlinpolicyjournal.com/thiswasnotacoup/"](http://www.berlinpolicyjournal.com/thiswasnotacoup/)
2. Andrew Moravcsik, *Europe After the Crisis* , 2014, ["www.foreignaffairs.com/articles/europe/2012-05-01/europe-after-crisis"](http://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2012-05-01/europe-after-crisis)
3. Andrew Moravcsik, *The choice for Europe*, UK : Cornell University Press
Bundesregierung, The influx of refugees is ,tomorrow's opportunity,31/12/2015,

- ["www.bundesregierung.de/Content/EN/Artikel/2015/12_en/2015-12-31-neujahrsansprache-bkin_en.html"](http://www.bundesregierung.de/Content/EN/Artikel/2015/12_en/2015-12-31-neujahrsansprache-bkin_en.html)
4. Anke Hoefler, *Out of the Frying Pan into the Fire? Migration from Fragile States to Fragile States*, 01/2013, ["www.oecd.org/dac/conflictandfragility/globalfactors.htm"](http://www.oecd.org/dac/conflictandfragility/globalfactors.htm)
 5. Christian Hacke, *Germany Need Not Stay France's Junior Partner*, 2004/08/10, [,www.worldsecuritynetwork.com /printArticle3.cfm?article_id=10044](http://www.worldsecuritynetwork.com/printArticle3.cfm?article_id=10044)
 6. Christian Odendahl, *Migrant Influx Costs Europe, But Economy Could Benefit*, UK : Center for European Reform, 02/10/2015 , ["www.engoo.com/dailynews/migrant-influx-costs-europe-but-economy-could-benefit/"](http://www.engoo.com/dailynews/migrant-influx-costs-europe-but-economy-could-benefit/)
 7. Civil-military cooperation (CIMIC), 04/01/2011, [,"www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_69722.htm "](http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_69722.htm)
 8. Derek Scally, *Waving the Grexit Stick*, July 2015, ["www.berlinpolicyjournal.com/waving-the-grexit-stick/"](http://www.berlinpolicyjournal.com/waving-the-grexit-stick/)
 9. Donald Abenheim, *The Changing Nature of Civil-Military Relations and Military Leadership*, 2008, ["www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/10_cma_04_wm_l.pdf"](http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/10_cma_04_wm_l.pdf).
 10. Wilfried von Bredow, *Civil-Military Relations and Democracies*, 2012 , ["www.staff.uni-marburg.de/~vonbrede/pdf/Civil-Military-Relations%26Clausewitz_Bredow.pdf"](http://www.staff.uni-marburg.de/~vonbrede/pdf/Civil-Military-Relations%26Clausewitz_Bredow.pdf)
 11. Erik Oddvar Eriksen, *Bestiality or humanitarianism?*, ARENA Centre for European Studies, 02/02/2016, ["www.sv.uio.no/arena/ Bestiality- or-humanitarianism.html "](http://www.sv.uio.no/arena/Bestiality-or-humanitarianism.html).
 12. Fabian Breuer, *Between Ambitions and Financial Constraints: The Reform of the German Armed Forces*, 15/02/2006, ["www.cadmus.eui.eu/handle/1814/12356"](http://www.cadmus.eui.eu/handle/1814/12356)
 13. Fabian Willermain, *Towards a European Commission with fewer competencies for more political power?* ,02/09/2015, [" snapzu.com/jmcs/towards-a-european-commission-with-fewer-competencies-for-more-power"](http://snapzu.com/jmcs/towards-a-european-commission-with-fewer-competencies-for-more-power)
 14. François Villeroy de Galhau, *Europe at a crossroads*, speech by Governor of Banque de France, 22/03/2016, ["www.youtube.com/watch?v=H5Pm8Y6lGWA"](http://www.youtube.com/watch?v=H5Pm8Y6lGWA)
 15. Frans Paul Putten *The great powers* ,02/12/2013, ["www.clingendael.nl/publication/great-powers"](http://www.clingendael.nl/publication/great-powers)
 16. Frunk Studen, *Return of the euro crisis and the German question*, UK : Confrence by ECFR institut – Mixcloud, 10 February 2015, ["www.mixcloud.com/ECFR/10-february-2015-the-return-of-the-euro-crisis-and-the-german-question/"](http://www.mixcloud.com/ECFR/10-february-2015-the-return-of-the-euro-crisis-and-the-german-question/) .
 17. George Soros, *La menace capitaliste*, 1997, ["www.les-crisis.fr/1997-la-menace-capitaliste-par-george-soros/."](http://www.les-crisis.fr/1997-la-menace-capitaliste-par-george-soros/) "
 18. Gerassimos Karabelias, *CIVIL-MILITARY RELATIONS : A COMPARATIVE ANALYSIS*, 06/1998 , ["www.nato.int/acad/fellow/96-98/karabeli.pdf"](http://www.nato.int/acad/fellow/96-98/karabeli.pdf)

19. Goran Hyden, Julius Court and Kenneth Mease, *Making Sense of Governance: The Need for Involving Local Stake holders*, January, 2003 ,
["www.odi.org/publications/3135-making-sense-governance-need-involving-local-stakeholders "](http://www.odi.org/publications/3135-making-sense-governance-need-involving-local-stakeholders)
20. Guillaume Nicoulaud, *La crise de l'Euro pour les nuls*,14/02/2013,
["www.contrepoints.org/2013/04/14/121543-la-crise-de-leuro-pour-les-nuls"](http://www.contrepoints.org/2013/04/14/121543-la-crise-de-leuro-pour-les-nuls)
21. Hidley Bull, *Civilian power Europe : a contradiction in terms ?*,28/06/2008,
www.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-5965.1982.tb00866.x/abstract
22. Jacob heilbrunn ,*Hanging Together: Germany and the US can ill-afford a continued spat*, 10/09/2014,"[www.berlinpolicyjournal.com/hanging-together"](http://www.berlinpolicyjournal.com/hanging-together)
23. James Jay Carafano, *How to Transform Civil-Military Relations* ,24/04/2015,
["www.nationalinterest.org/feature/memo-the-president-how-transform-civil-military-relations-12715"](http://www.nationalinterest.org/feature/memo-the-president-how-transform-civil-military-relations-12715)
24. Jean-Philippe Deschamps, *What is Innovation Governance?*, 03/05/2013,
["www.innovationmanagement.se/2013/05/03/what-is-innovation-governance-definition-and-scope/"](http://www.innovationmanagement.se/2013/05/03/what-is-innovation-governance-definition-and-scope/)
25. John Childs, *Barracks and Conscription: Civil-Military Relations in Europe from 1500*, 01/08/2011, "[www.ego.eu/en/threads/alliances-and-wars/war-as-an-agent-of-transfer/ john-childs-barracks-and-conscription-civil-military-relations-in-europe-from-1500"](http://www.ego.eu/en/threads/alliances-and-wars/war-as-an-agent-of-transfer/john-childs-barracks-and-conscription-civil-military-relations-in-europe-from-1500)
26. Jonathan Laurence, *The Berlin Republic: An Independent Germany faces the 21st Century*, N^o.55 ,06/06/2014, "[www.brookings.edu/research/papers/2014/06/06-berlin-republic-independent-germany-21st-century-laurence"](http://www.brookings.edu/research/papers/2014/06/06-berlin-republic-independent-germany-21st-century-laurence)
27. Joseph S. Nye, *Unilateralism vs. Multilateralism*, 2002,
["www.globalpolicy.org/component/content/article/199/41054.html" .](http://www.globalpolicy.org/component/content/article/199/41054.html)
28. Katinka Barysch, *Germany – the sick man of Europe?*,uk : Centre for European redorm,"[www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2012/policybrief_germany_man_kb-5422.pdf"](http://www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2012/policybrief_germany_man_kb-5422.pdf)
29. Kenneth Mease, *An Approach to Assessing Governance*,
["www.odi.org.uk/work/projects/00-07-world-governance-assessment/approach.html "](http://www.odi.org.uk/work/projects/00-07-world-governance-assessment/approach.html)
30. M. Dijkman, *Germany Real Estate Europe 2011*, UK : Real Estate Publishers, BV, 2011, "www.britain-europe.com/2015/04/14/exploring-exploratory-governance-the-hertie-governance-report-2015/
31. Marco Buti , Maria Demertzis and João Nogueira Martins, *Delivering the Eurozone:Consistent Trinity* ,30/03/2014," [www.voxeu.org/article/delivering-eurozone-consistent-trinity" .](http://www.voxeu.org/article/delivering-eurozone-consistent-trinity)
32. Matthias Matthijs, *The Three Faces of German Leadership*, Volume. 58, N^o. 2, 2016, "[www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00396338.2016.1161908?journalCode=tsur20"](http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00396338.2016.1161908?journalCode=tsur20)

33. Matthias Matthijs, *The Failure of German Leadership*, 2016 , "www.sais.jhu.edu/sites/default/files/German%20hegemony%20%20Chapter%2016%20MM%20Final%20Website.pdf "
34. Matvay, David M, *How can officers be better prepared to interact with non-governmental organizations in a post-conflict environment ?* , 2011 , "www.calhoun.nps.edu/handle/10945/5556".
35. Piotr Buras, *The EU's silent revolution, Brief Policy*, 04/09/2013, "www.ecfr.eu/publications/summary/the_eus_silent_revolution36895 ".
36. Piotr Buras, *The EU's silent revolution, Brief Policy*, 04/09/2013, "www.ecfr.eu/publications/summary/the_eus_silent_revolution36895 "
37. Rainer Nickel, *Participatory governance and European administrative law : new legal benchmarks for the new European public order*, 2006, "www.cadmus.eui.eu/handle/1814/6310"
38. Renaud Dehousse, *Misfits: EU Law and the Transformation of European Governance*, 2002, "www.jeanmonnetprogram.org/archive/papers/02/020201.html"
39. Report on Financial Structures details structural changes in the euro area financial sector, 2015/10/29 , "www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2015/html/pr151029.en.html "
40. Sven Biscop, *The Euro Crisis and Foreign Policy: Europe Has an Idea* ,31/01/2012, "www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-euro-crisis-and-foreign-policy-europe-has-an-idea"
41. Wolfgang Streeck, *Comment l'Allemagne s'est imposée*, 2015, "www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905"

IV. Audio lectures

1. Javier Solana, *Jean Monnet's Model: Move by Consensus*, intervention visuelle, Washington : Brookings Institution, 10/02/2014, "www.youtube.com/watch?v=A7rVKQyF3Ks"
2. Matthias Matthijs, *When Destiny Meets Desire - The German Leadership Conundrum* ,12/11/2015, "www.youtube.com/watch?v=kN3P089kVsc"
3. Niels Annen, *German Foreign and Security Policy*, 16/07/2015, "www.youtube.com/watch?v=ab_sTrN9I3c"
4. Nick Witney and Susi Dennison, *The road back to European power*, European council on foreign relations, 2013, "www.youtube.com/watch?v=EoAW4uM5zGc"

5. Philits Gunter, **Germany's Power and Leadership**, 15/12/2015,
["www.youtube.com/watch?v=Vnol1FzfLVk"](http://www.youtube.com/watch?v=Vnol1FzfLVk)

❖ En "Français"

V. Les livres

6. Basarab Nicolescu, *Le groupe des dix*, Paris : Edition du Rochier, 2002.
7. Catherine Haguenu, *Les systèmes politique Européens*, Paris : Gualino, 2009.
8. Claire Demesmay et Hans Stark, *Qui sont les Allemands ?*, France : Presses Univ. Septentrion, 2006.
9. Claire Demesmay, *Qui dirige l'Allemagne?*, France : Greenwood Publishing Group, 2005.
10. Clarisse Didelon, *Atlas de l'Europe dans le monde*, Paris : Collection Dynamique du territoire, 2011.
11. Colloque Latsis, *L'union Européenne à la lumière du fédéralisme Suisse*, Genève : Georg Editeur, 1996.
12. Elie Gazano, *Les relations internationales*, Italie : Gualino éditeur, 2005.
13. Guillaume Courty et Guillaume Devin, *La construction Européenne*, Paris : éditions La Découverte, 2005.
14. Guillaume Duval, *Le politique saisi par l'économie*, Paris : Ed Economica , 2002
15. Innere Führung, *Formation morale et civique*, Bonn : ZDv10/1 (règlement interarmées), 28 janvier 2008.
16. Jacqueline Hénard, *L'Allemagne : un modèle mais pour qui ?*, Paris : Presses des MINES, 2012.
17. Jacques-Pierre Gougeon, *L'Allemagne du XXIe siècle, une nouvelle nation ? – France* : Éditions Armand Colin, 2009 .
18. Laurent Coligny, *L'Allemagne, les migrants, et l'avenir de l'Europe puissance*, Paris : CAPE, septembre 2015.
19. Xavier Guilhou et Patrick Lagadec, *La fin du risque ZÉRO*, Paris : Eyrolles société , 2002.
20. Pierre Jacquet et Jean Pisani et autres, *Gouvernance mondiale*, Paris : conseil d'analyse économique, 2011.

VI. Les Periodiques

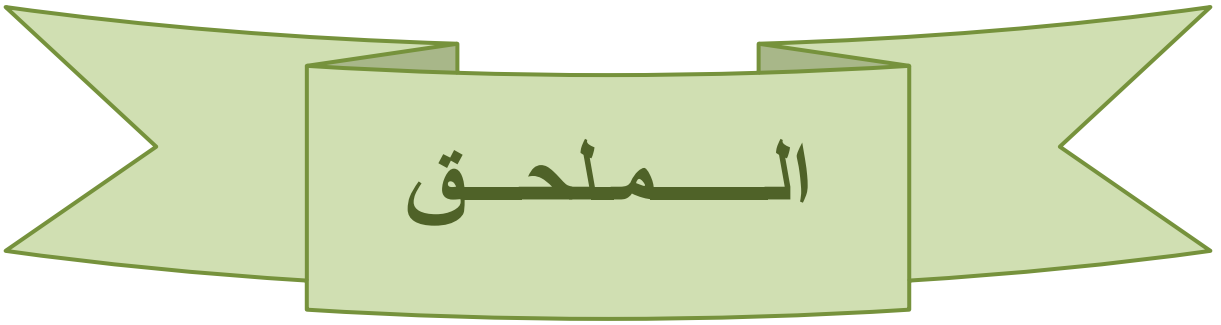
- 1- Christian Chavagneux, Après le libéralisme, France: *CAIRN.INFO* , N^o.44 , 2009 .

- 2- Ulrike Guérot, *L'Allemagne et l'Europe : nouvelle donne ou déjà vu ?*, Paris : Etudes et Recherches, N^o.55,2004.
- 3- Hanns W. Maull, *La Politique étrangère de l'Allemagne et le nouvel ordre international: un paradis perdu?*, Paris : Comité d'études des relations franco-allemandes (Cerfa), Décembre 2004.
- 4- Thomas K. Bauer and Mathias Sinning, *The Savings Behavior of Temporary and Permanent Migrants in Germany*, Germany : Discussion Papers,N^o. 1632, June 2005.

● Liens Web

1. *Atlas permanent de l'Union européenne A la loupe L'Allemagne* ,
," <http://www.atlas-permanent.eu/fiche-allemande>".
2. Daniel Vernet ,*L'Allemagne souffre de sa « puissance »* , 31.03.2015,
" www.slate.fr/story/99667/puissance-allemande "
3. Dominique Vidal, *Allemagne, clichés modèles*, Janvier 2014, le monde diplomatique, "www.monde-diplomatique.fr/2014/01/VIDAL/50002"
4. Douglas Winnail , *Le retour de l'Allemagne*, Avril-juin 2006,
"www.mondedemain.org/revues /2006/avril-juin/le-retour-de-l-Allemagne "
5. Douglas Winnail ,*Le retour de l'Allemagne*, Avril-juin 2006,"
"www.mondedemain.org/revues /2006/avril-juin/le-retour-de-l-allemande"
6. Etienne Balibar, *Un nouvel élan, mais pour quelle Europe ?*,03/2014,
"www.monde-diplomatique.fr/2014/03/BALIBAR/50208"
7. George Soros, *La menace capitaliste*, 02/1997, "www.les-crisis.fr/1997-la-menace-capitaliste-par-george-soros/"
8. Guillaume Duval, *Comment la zone euro en est-elle arrivée là ?*, N^o.289,2010,
"www.alternatives-economiques.fr/comment-la-zone-euro-en-est-elle-arrivee-la- fr art 913 48352.html."
9. Irnerio Seminare, *L'europe et l'Allemagne dans un monde multipolaire*,
3/11/2010,"www.ieri.be/fr/publications/ierinews/2010/novembre/leurope-et-lallemagne-dans-un-monde-multipolaire "
10. Isaac Johsua, *L'Europe allemande,2009*, "www.ensemble-fdg.org/content/leurope-allemande"
11. Jean Monnet, *Coopération entre les États Européens*,03/05/1950,
"www.cvce.eu/obj_de_reflexion_de_jean_monnet_3_mai_1950-fr-e8707ce5-dd60-437e-982a-0df9226e648d.html"
12. Jean-Luc Mélenchon, *Derrière l'Allemagne, l'avenir de l'Europe*,2015,
"www.librejugement.org/2015/05/12/derriere-lallemagne-lavenir-de-leurope/"
13. Jean-Pierre Gougeon, *L'Allemagne puissance* ,N^o.74, 02/2009,
"www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RIS_074_0033"

14. Jean-Pierre Gougeon, *L'Allemagne puissance*, N^o.74, 2009, www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2009-2-page-33.htm"
15. Pascal Lorot, *Merkel, pyromane de l'Europe*, 23/09/2015, ["www.lenouveleconomiste.fr/merkel-pyromane-de-leurope-28105"](http://www.lenouveleconomiste.fr/merkel-pyromane-de-leurope-28105)
16. Philippe moreau defarges, *L'Allemagne et l'avenir de l'unification européenne* , vol.56, n.4,1991," www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1991_num_56_4_4076 "
17. *Représentations allemandes de l'Europe au 19ème* , 2001, ["www.deuframat.de/fr/introduction/la-france-et-lallemagne-dans-une-nouvelle-europe/representations-allemandes-de-leurope-au-19eme"](http://www.deuframat.de/fr/introduction/la-france-et-lallemagne-dans-une-nouvelle-europe/representations-allemandes-de-leurope-au-19eme) - [sicle/introduction.html"](http://www.deuframat.de/fr/introduction/la-france-et-lallemagne-dans-une-nouvelle-europe/representations-allemandes-de-leurope-au-19eme)
18. Sabine Syfuss-Arnaud et Henrik Uterwedde, *Le printemps de l'économie : L'Allemagne, un modèle pour l'Europe ?*, conférence visuelle,France : Academie de Paris, 10/04/ 2014," [www.ac-paris.fr/portail/jcms/p2_941249/l-allemande-un-modele-pour-l-europe"](http://www.ac-paris.fr/portail/jcms/p2_941249/l-allemande-un-modele-pour-l-europe)
19. Thierry Pouch ,*L'Allemagne du XXIe siècle, une nouvelle nation ?*,septembre-décembre 2011," [www.economierurale.revues.org/3325 "](http://www.economierurale.revues.org/3325)
20. Thomas Renard, *Partnering for Global Security:The EU,Its Strategic Partners and Transnational Security Challenges*,04/02/2016, ["www.thomasrenard.eu/articles--book-chapters.html](http://www.thomasrenard.eu/articles--book-chapters.html)
21. Veronika Heyde, *De l'esprit de la Résistance jusqu'à l'idée de l'Europe : le nouvel ordre européen allemand* , UK : Peter Lang, 2010 .
22. Victor Essimbe, *Ambivalence de la place de l'Allemagne en Europe au 20e siècle* , 2010 , "www.editions-harmattan.fr/auteurs/article_pop.asp?no=25357&no_artiste=24907 ".
23. Wolf gang Bergsdorf, *L'unité Allemande doit accélérer l'unification Européenne*, 1992, ["www.dokumente-documents.info/uploads/tx_ewsdok"](http://www.dokumente-documents.info/uploads/tx_ewsdok)
24. Wolfgang Streeck, *Comment l'Allemagne s'est imposée*, 2015, [" www.monde- diplomatique.fr/2015 /05/STREECK/52905 "](http://www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905)
25. Wolfgang Streeck, *L'Allemagne, puissance sans désir* , Mai 2015 ," [www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905"](http://www.monde-diplomatique.fr/2015/05/STREECK/52905)
26. Yves Chenal, *Allemagne vingt ans après* ,10/10/2012, ["www.herodote.net/Allemagne_vingt_ans_apres-article-1198.php "](http://www.herodote.net/Allemagne_vingt_ans_apres-article-1198.php)





EUROPE 2020

Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive

Préface

2010 doit marquer un nouveau départ. Ma volonté est que l'Europe sorte renforcée de la crise économique et financière.

Les répercussions mondiales de la crise financière nous l'ont montré: les réalités économiques évoluent plus rapidement que les réalités politiques. Nous devons admettre qu'une interdépendance économique accrue appelle également une réponse plus résolue et plus cohérente au niveau politique.

Des millions de personnes ont perdu leur emploi ces deux dernières années. Il faudra supporter pendant de nombreuses années encore le poids de la dette générée par la crise, qui a aussi soumis notre cohésion sociale à de nouvelles pressions. Elle a cependant mis en lumière certaines réalités fondamentales quant aux défis auxquels doit faire face l'économie européenne. Mais pendant ce temps, l'économie mondiale continue d'évoluer et la réponse de l'Europe sera déterminante pour notre avenir.

La crise est un signal d'alarme. Elle nous fait prendre conscience que s'en tenir à une logique de continuité nous fera progressivement décliner jusqu'à nous reléguer au second rang du nouvel ordre mondial. C'est l'heure de vérité pour l'Europe. C'est le moment de faire preuve d'audace et d'ambition.

Réussir notre sortie de la crise est notre priorité immédiate. Nous ne sommes pas au bout de nos peines, mais nous y parviendrons. Nous avons bien progressé dans les négociations avec les structures de défiance, la correction des marchés financiers et la reconnaissance de la nécessité d'une coordination politique forte dans la zone Euro.

Pour nous assurer un avenir durable, nous devons déjà porter notre regard au-delà du court terme. L'Europe doit redresser la barre et maintenir le cap. C'est là l'objectif d'Europe 2020: davantage d'emplois et une meilleure qualité de vie. Ce programme montre que l'Europe est capable de générer une croissance durable, intelligente et accessible à tous, de trouver le moyen de créer de nouveaux emplois et d'imprimer une orientation claire à nos sociétés.

Les dirigeants européens partagent la même analyse des leçons à tirer de la crise. Nous ressentons également la même urgence à relever les défis qui nous attendent. C'est à présent ensemble que nous devons

réussir. L'Europe possède de nombreux atouts. Nous avons une main d'œuvre douée, nous disposons d'une base technologique et industrielle puissante. Nous avons un marché intérieur et une monnaie unique qui nous ont permis de résister aux pires effets de la crise. Nous avons une économie sociale de marché qui a fait ses preuves. Nous devons croire en notre capacité de nous fixer des objectifs clairs, et ensuite unir nos efforts pour les atteindre.

La Commission propose à l'Union européenne cinq objectifs mesurables pour 2020 qui guideront ce processus et qui se déclineront en objectifs nationaux dans les domaines suivants: l'emploi, la recherche et l'innovation, le changement climatique et l'énergie, l'éducation et enfin la lutte contre la pauvreté. Ils représentent notre horizon et seront l'étalon qui nous permettra de mesurer notre réussite.

Ces objectifs sont ambitieux mais pas hors de portée. Ils s'appuient sur des propositions concrètes visant à garantir leur réalisation. Les initiatives phare contenues dans ce document montrent quelle contribution déterminante l'Europe peut apporter. Nous disposons d'outils puissants: la nouvelle gouvernance économique, soutenue par le marché intérieur, notre budget, notre commerce extérieur et les règles de l'Union économique et monétaire, qui soutient nos efforts.

Notre réussite dépendra de l'engagement dont feront preuve les dirigeants européens et les institutions européennes. Notre nouvel ordre du jour exige une réponse européenne coordonnée, en concertation avec les partenaires sociaux et la société civile. Unis, nous pouvons réagir et sortir renforcés de la crise. Nous possédons les nouveaux outils et l'ambition nouvelle dont nous avons besoin. Il nous reste à passer à l'action.

José Manuel BARROSO



COMMISSION EUROPÉENNE

Bruxelles, le 3.3.2010
COM(2010) 2020

COMMUNICATION DE LA COMMISSION

EUROPE 2020

Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive

TABLE DES MATIÈRES

Synthèse	3
1. Une période de transformation.....	6
2. Une croissance intelligente, durable et inclusive	9
3. Chaînon manquant et blocages	21
4. Sortir de la crise: les premiers pas vers 2020.....	25
5. Obtenir des résultats: pour une gouvernance plus forte.....	28
6. Décisions pour le Conseil européen.....	32
Annexes.....	33

STRATEGIE EUROPE 2020

SYNTHESE

L'Europe est confrontée à une période de transformation. La crise a annulé des années de progrès économique et social et révélé les faiblesses structurelles de l'économie européenne. Entre-temps, le monde bouge vite et les défis à long terme, comme la mondialisation, la pression sur les ressources et le vieillissement, s'intensifient. C'est maintenant que l'UE doit prendre son avenir en main.

L'Europe peut réussir si elle agit collectivement, en tant qu'Union. Nous devons élaborer une stratégie qui nous aidera à sortir plus forts de la crise et fera de l'UE une économie intelligente, durable et inclusive avec des niveaux d'emploi, de productivité et de cohésion sociale élevés. Europe 2020 offre un aperçu de ce que sera l'économie sociale de marché européenne au XXI^e siècle.

Europe 2020 présente trois priorités qui se renforcent mutuellement:

- une croissance intelligente: développer une économie fondée sur la connaissance et l'innovation.
- une croissance durable: promouvoir une économie plus efficace dans l'utilisation des ressources, plus verte et plus compétitive.
- une croissance inclusive: encourager une économie à fort taux d'emploi favorisant la cohésion sociale et territoriale.

L'UE doit définir les progrès qu'elle souhaite avoir accomplis en 2020. Dans cette optique, la Commission propose de fixer à l'UE les grands objectifs suivants:

- 75 % de la population âgée de 20 à 64 ans devrait avoir un emploi;
- 3 % du PIB de l'UE devrait être investi dans la R&D;
- les objectifs «20/20/20» en matière de climat et d'énergie devraient être atteints (y compris le fait de porter à 30 % la réduction des émissions si les conditions adéquates sont remplies);
- le taux d'abandon scolaire devrait être ramené à moins de 10 % et au moins 40 % des jeunes générations devraient obtenir un diplôme de l'enseignement supérieur;
- il conviendrait de réduire de 20 millions le nombre de personnes menacées par la pauvreté.

Ces objectifs sont liés et déterminants pour notre succès global. Afin de garantir que chaque État membre adapte la stratégie Europe 2020 à sa situation particulière, la Commission propose que ces objectifs de l'UE soient transposés en trajectoires et en objectifs nationaux.

Ces objectifs sont représentatifs des trois priorités que sont la croissance intelligente, durable et inclusive, mais ils ne sont pas exhaustifs: un vaste ensemble d'actions aux niveaux national, européen et international sera nécessaire pour les concrétiser. La Commission présente sept initiatives phares pour stimuler les progrès dans chaque thème prioritaire:

- «Une Union pour l'innovation» vise à améliorer les conditions-cadres et l'accès aux financements pour la recherche et l'innovation afin de garantir que les idées innovantes puissent être transformées en produits et services créateurs de croissance et d'emplois;
- «Jeunesse en mouvement» vise à renforcer la performance des systèmes éducatifs et à faciliter l'entrée des jeunes sur le marché du travail;
- «Une stratégie numérique pour l'Europe» vise à accélérer le déploiement de l'Internet à haut débit afin que les entreprises et les ménages tirent parti des avantages d'un marché numérique unique;
- «Une Europe efficace dans l'utilisation des ressources» vise à découpler la croissance économique de l'utilisation des ressources, à favoriser le passage vers une économie à faible émission de carbone, à accroître l'utilisation des sources d'énergie renouvelable, à moderniser notre secteur des transports et à promouvoir l'efficacité énergétique;
- «Une politique industrielle à l'ère de la mondialisation» vise à améliorer l'environnement des entreprises, notamment des PME, et à soutenir le développement d'une base industrielle forte et durable, à même d'affronter la concurrence mondiale;
- «Une stratégie pour les nouvelles compétences et les nouveaux emplois» vise à moderniser les marchés du travail et à permettre aux personnes de développer leurs compétences tout au long de leur vie afin d'améliorer la participation au marché du travail et d'établir une meilleure adéquation entre l'offre et la demande d'emplois, y compris en favorisant la mobilité professionnelle;
- «Une plateforme européenne contre la pauvreté» vise à garantir une cohésion sociale et territoriale telle que les avantages de la croissance et de l'emploi sont largement partagés et que les personnes en situation de pauvreté et d'exclusion sociale se voient donner les moyens de vivre dans la dignité et de participer activement à la société.

Ces sept initiatives phares engageront à la fois l'UE et les États membres. Des instruments européens, notamment le marché unique, des leviers financiers et des instruments de politique extérieure seront pleinement mobilisés pour supprimer les blocages existants et mettre en œuvre les objectifs d'Europe 2020. En réponse aux priorités du moment, la Commission indique ce qu'il convient de faire pour élaborer une stratégie crédible de sortie de crise, poursuivre les réformes du système financier, garantir l'assainissement budgétaire à long terme, et renforcer la coordination au sein de l'Union économique et monétaire.

Une gouvernance économique renforcée devra être instaurée pour obtenir des résultats. Europe 2020 reposera sur deux piliers: une approche thématique mentionnée ci-dessus, combinant priorités et grands objectifs; et l'élaboration de rapports par pays, afin d'aider les États membres à mettre en place leurs stratégies de retour à des finances publiques et à une croissance viables. Des lignes directrices intégrées seront adoptées au niveau de l'UE pour couvrir la portée des priorités et des objectifs de l'UE. Des recommandations spécifiques par pays seront adressées aux États membres. D'éventuels avertissements politiques pourront être adressés en cas de réponse inadéquate. L'élaboration de rapports d'évaluation dans le cadre d'Europe 2020 et du Pacte de stabilité et de croissance sera effectuée simultanément, tout en distinguant les instruments et en maintenant l'intégrité du Pacte.

Le Conseil européen s'appropriera pleinement la nouvelle stratégie et en sera le point de référence. La Commission suivra les progrès dans la réalisation des objectifs, facilitera les échanges politiques et fera les propositions nécessaires pour orienter l'action et faire avancer les initiatives phares de l'UE. Le Parlement européen constituera une force motrice capable de

mobiliser les citoyens et d'agir en tant que co-législateur sur les grandes initiatives. Cette approche en partenariat devrait s'étendre aux comités de l'UE, aux parlements nationaux, aux autorités nationales, régionales et locales, aux partenaires sociaux, aux parties prenantes et à la société civile, afin que chacun participe à la concrétisation de cette vision.

La Commission propose que le Conseil européen approuve - en mars - l'approche globale de la stratégie et les grands objectifs de l'UE, et - en juin - les dispositions détaillées de la stratégie, y compris lignes directrices intégrées et les objectifs nationaux. La Commission attend également avec intérêt l'avis et le soutien du Parlement européen afin qu'Europe 2020 soit un succès.

1. UNE PERIODE DE TRANSFORMATION

La crise a mis à mal les progrès récents

La récente crise économique est sans précédent pour notre génération. Les progrès constants de la croissance économique et de la création d'emplois enregistrés au cours de la dernière décennie ont été annulés – notre PIB a chuté de 4 % en 2009, notre production industrielle est retombée aux niveaux des années 1990 et 23 millions de personnes – soit 10 % de notre population active – sont actuellement sans travail. La crise a été un choc violent pour des millions de citoyens et elle a révélé certaines faiblesses fondamentales de notre économie.

En raison de la crise, il est également plus difficile de garantir la croissance économique à venir. La situation encore fragile de notre système financier retarde la reprise car les entreprises et les ménages ont des difficultés à emprunter, à dépenser et à investir. Nos finances publiques ont été durement touchées, avec des déficits budgétaires s'établissant à 7 % en moyenne et des niveaux de dette dépassant 80 % du PIB. Deux années de crise ont effacé vingt ans d'assainissement budgétaire. Notre potentiel de croissance a été divisé par deux au cours de la crise. De nombreux plans d'investissement, de talents et d'idées risquent de se perdre en raison de l'incertitude, de la faiblesse de la demande et d'un manque de financement.

Les faiblesses structurelles de l'Europe ont été dévoilées

Sortir de la crise est le premier défi à relever, mais le plus difficile sera d'échapper au réflexe de revenir à la situation antérieure à la crise. Même avant la crise, l'Europe ne progressait pas assez rapidement dans de nombreux domaines par rapport au reste du monde.

- Le taux de croissance moyen de l'Europe était structurellement plus faible que celui de nos principaux partenaires économiques, principalement en raison d'un écart de productivité qui s'est creusé au cours de la dernière décennie. Cela s'explique avant tout par des différences de structures d'entreprise combinées à des niveaux d'investissement moindres dans la R&D et l'innovation, par une utilisation insuffisante des technologies de l'information et de la communication, par des réticences de certaines franges de la société à s'approprier l'innovation, par des entraves à l'accès au marché et par un climat des affaires moins dynamique.
- Au lieu de progresser, les taux d'emploi en Europe - en moyenne 69 % pour la tranche d'âge 20-64 ans - demeurent bien inférieurs à ceux d'autres parties du monde. Seulement 63 % des femmes travaillent contre 76 % des hommes. Seulement 46 % des travailleurs âgés (55-64 ans) disposent d'un emploi contre 62 % aux États-Unis et au Japon. De plus, en moyenne, le nombre d'heures de travail d'un Européen est inférieur de 10 % à celui des Américains ou des Japonais.
- Le vieillissement de la population s'accélère. En raison du départ en retraite de la génération du baby-boom, la population active de l'UE commencera à diminuer à partir de 2013/2014. Le nombre de personnes âgées de plus de 60 ans augmente actuellement deux fois plus vite qu'avant 2007, près de deux millions chaque année au lieu d'un précédemment. La combinaison d'une population active plus restreinte et d'une proportion de retraités plus importante accentuera encore les pressions qui s'exercent sur nos systèmes de protection sociale.

Les défis mondiaux s'intensifient

Alors que l'Europe doit remédier à ses propres faiblesses structurelles, le monde bouge vite et sera très différent à la fin de la décennie à venir.

- Nos économies sont de plus en plus interdépendantes. L'Europe continuera à tirer avantage d'être l'une des économies les plus ouvertes du monde, mais la concurrence des économies développées et émergentes s'intensifie. Des pays tels que la Chine ou l'Inde investissent massivement dans la recherche et les technologies afin de pousser leurs industries vers le haut de la chaîne de valeur et d'«opérer un bond spectaculaire» dans l'économie mondiale. Cela incite certains secteurs de notre économie à rester compétitifs, car chaque menace est aussi une chance. Dans la mesure où ces pays se développent, de nouveaux marchés s'ouvriront pour de nombreuses entreprises européennes.
- Le système financier mondial doit encore être rétabli. La disponibilité de crédits faciles, une vision à court terme et une prise de risques excessive sur les marchés financiers dans le monde entretiennent des comportements spéculatifs qui favorisent une croissance par bulles et d'importants déséquilibres. L'Europe s'est engagée à trouver des solutions globales pour mettre sur pied un système financier durable et efficace.
- Les défis liés au climat et aux ressources nécessitent des mesures énergiques. La forte dépendance à l'égard des combustibles fossiles, comme le pétrole, et l'utilisation inefficace des matières premières exposent les consommateurs et les entreprises à des chocs de prix préjudiciables et coûteux, menaçant notre sécurité économique et favorisant le changement climatique. L'augmentation de la population mondiale, qui passera de 6 à 9 milliards, va intensifier la concurrence mondiale pour les ressources naturelles et exercer des pressions sur l'environnement. L'UE doit continuer à sensibiliser d'autres parties du monde à la nécessité de trouver une solution planétaire au problème du changement climatique parallèlement à la mise en œuvre, sur tout le territoire de l'Union, de la stratégie sur le climat et l'énergie que nous avons adoptée.

L'Europe doit agir pour éviter le déclin

Nous pouvons tirer plusieurs leçons de cette crise.

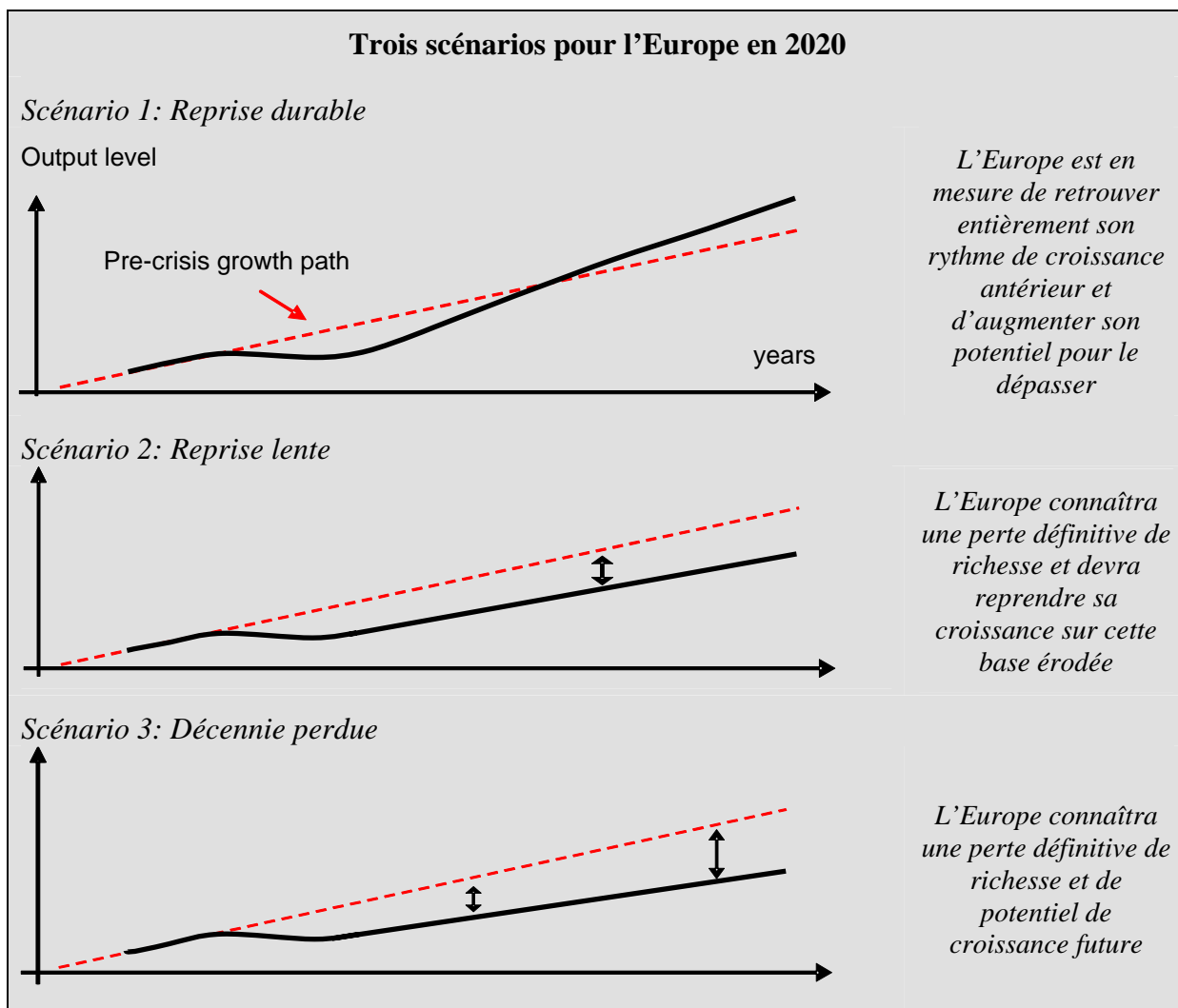
- Les 27 économies de l'UE sont fortement interdépendantes: la crise a souligné les liens étroits et les transferts qui existent entre nos économies nationales, notamment dans la zone euro. Les réformes, ou leur absence, dans un pays affectent la performance de tous les autres, comme l'ont montré les événements récents. En outre, en raison de la crise et des contraintes sévères qu'elle a fait peser sur les dépenses publiques, il est plus difficile pour les États membres de fournir des financements suffisants aux infrastructures essentielles dont ils ont besoin dans des secteurs comme les transports et l'énergie, non seulement pour développer leurs propres économies, mais aussi pour les aider à participer pleinement au marché intérieur.
- La coordination au sein de l'UE fonctionne: la réaction à la crise a montré que si nous agissons ensemble, nous sommes beaucoup plus efficaces. Nous l'avons prouvé en œuvrant de concert pour stabiliser le système bancaire et en adoptant un plan européen de relance économique. Dans une économie mondialisée, aucun pays ne peut relever efficacement ces défis en opérant seul.

- L'UE apporte une valeur ajoutée sur la scène mondiale. L'UE n'aura d'influence sur les décisions politiques mondiales qu'en agissant conjointement. Une représentation extérieure plus affirmée devra s'appuyer sur une meilleure coordination interne.

La crise n'a pas seulement été un coup unique, nous permettant de reprendre le cours normal de nos activités. Les défis que doit relever notre Union sont plus importants qu'avant la récession, alors que notre marge de manœuvre est limitée. De plus, le reste du monde n'est pas immobile. Le renforcement du rôle du G20 a démontré le pouvoir croissant des pays émergents sur le plan économique et politique.

L'Europe doit faire des choix clairs, mais stimulants. Soit nous faisons face collectivement au défi immédiat de la reprise et à ceux, à long terme, de la mondialisation, de la pression sur les ressources et du vieillissement, afin d'effacer les pertes récentes, gagner en compétitivité, dynamiser la productivité et mettre l'UE sur la voie de la prospérité («reprise durable»).

Soit nous continuons les réformes à un rythme lent et largement désordonné, et nous risquons de connaître une perte durable de richesse et un taux de croissance atone («reprise lente») pouvant conduire à des taux de chômage élevés et à la détresse sociale ainsi qu'à un relatif déclin sur la scène mondiale («décennie perdue»).



L'Europe peut réussir

L'Europe dispose de nombreux atouts: nous pouvons compter sur le talent et la créativité de notre population, une base industrielle solide, un secteur des services dynamique, un secteur agricole prospère et de grande qualité, une forte tradition maritime, notre marché unique et notre monnaie commune, notre qualité d'acteur commercial le plus important au monde et de destination privilégiée pour les investissements directs étrangers. Nous pouvons également compter sur nos valeurs fortes, nos institutions démocratiques, l'attention que nous portons à la cohésion et à la solidarité économiques, sociales et territoriales, notre respect de l'environnement, notre diversité culturelle, notre respect pour l'égalité entre les femmes et les hommes, pour n'en citer que quelques-unes. Nombre de nos États membres font partie des économies les plus innovantes et les plus développées au monde. La meilleure chance de succès pour l'Europe réside cependant dans sa capacité à agir collectivement, en tant qu'Union.

Confrontés à des événements majeurs par le passé, l'UE et ses États membres ont su relever le défi. Dans les années 1990, l'Europe a lancé le plus grand marché unique au monde soutenu par une monnaie commune. Il y a seulement quelques années, la division de l'Europe a pris fin avec l'entrée de nouveaux États membres et l'engagement d'autres États sur la voie de l'adhésion ou d'une relation plus étroite avec l'Union. Ces deux dernières années, au plus fort de la crise, l'action commune entreprise dans le cadre du plan européen de relance économique a permis d'éviter un effondrement de l'économie et nos systèmes de protection sociale ont aidé à protéger la population de conditions de vie encore plus difficiles.

L'Europe est en mesure d'agir par temps de crise et de procéder aux adaptations économiques et sociales nécessaires. Aujourd'hui encore, les Européens doivent affronter une période de transformation afin de surmonter les conséquences de la crise, les faiblesses structurelles de l'Europe et l'intensification des défis mondiaux.

En agissant ainsi, nous devons faire en sorte que notre sortie de crise soit un point d'entrée dans une économie nouvelle. Nous devons agir maintenant pour que notre génération et celles à venir puissent continuer à bénéficier d'une vie saine de grande qualité, soutenue par les modèles sociaux uniques de l'Europe. Nous devons élaborer une stratégie qui fera de l'UE une économie intelligente, durable et inclusive avec des niveaux d'emploi, de productivité et de cohésion sociale élevés. C'est la stratégie Europe 2020. Elle concerne tous les États membres, elle tient compte de leurs besoins divers, de leurs points de départ différents et de leurs spécificités nationales afin de promouvoir la croissance de tous.

2. UNE CROISSANCE INTELLIGENTE, DURABLE ET INCLUSIVE

Où voulons-nous conduire l'Europe en 2020?

Trois priorités devraient constituer le cœur d'Europe 2020¹:

- une croissance intelligente - développer une économie fondée sur la connaissance et l'innovation;

¹ Ces thèmes ont été accueillis favorablement lors de la consultation publique menée par la Commission. Pour le détail des opinions exprimées au cours de cette consultation, voir: http://ec.europa.eu/eu2020/index_fr.htm

- une croissance durable – promouvoir une économie plus efficace dans l’utilisation des ressources, plus verte et plus compétitive;
- une croissance inclusive – encourager une économie à fort taux d’emploi favorisant la cohésion économique, sociale et territoriale.

Ces trois priorités se renforcent mutuellement. Elles offrent un aperçu de ce que sera l’économie sociale de marché européenne au XXI^e siècle.

Afin de guider nos efforts et d’orienter les progrès, il existe un large consensus sur le fait que l’UE devrait, d’un commun accord, se fixer un nombre limité de grands objectifs pour 2020. Ces objectifs doivent être représentatifs du thème d’une croissance intelligente, durable et inclusive. Ils doivent être mesurables, capables de refléter la diversité des situations des États membres et se fonder sur des données suffisamment fiables à des fins de comparaison. Les objectifs suivants ont été sélectionnés sur cette base et les atteindre est déterminant pour notre succès en 2020:

- le taux d’emploi de la population âgée de 20 à 64 ans doit passer de 69 %, actuellement, à au moins 75 %, notamment par une plus grande participation des femmes, des travailleurs âgés et une meilleure intégration des migrants dans la main-d’œuvre;
- l’objectif actuel de l’UE est d’investir 3 % du PIB dans la R&D. Cet objectif est parvenu à attirer l’attention sur la nécessité à la fois pour les secteurs public et privé d’investir dans la R&D, mais il se concentre sur les ressources plutôt que sur l’impact. Il est absolument nécessaire d’améliorer les conditions de la R&D privée au sein de l’UE et de nombreuses mesures proposées dans cette stratégie se proposent de le faire. Il est évident aussi qu’en considérant la R&D et l’innovation ensemble, nous atteindrons un ensemble plus large de dépenses davantage pertinent pour les activités commerciales et les éléments moteurs de la productivité. La Commission propose de maintenir l’objectif de 3 % tout en concevant un indicateur qui refléterait l’intensité de la R&D et de l’innovation;
- réduire les émissions de gaz à effet de serre d’au moins 20 % par rapport aux niveaux de 1990 ou de 30 % si les conditions² sont favorables; faire passer la part des sources d’énergie renouvelable dans notre consommation finale d’énergie à 20 %; et accroître de 20 % notre efficacité énergétique;
- l’objectif en matière de réussite scolaire doit permettre de régler le problème de l’abandon scolaire dont le taux, qui est actuellement de 15 %, doit être ramené à 10 % et d’augmenter la part de la population âgée de 30 à 34 ans ayant achevé un cursus universitaire de 31 % à au moins 40 % en 2020;
- le nombre d’Européens vivant en dessous des seuils de pauvreté nationaux doit être réduit de 25 % afin de permettre à 20 millions de personnes de sortir de cette situation³.

² Le Conseil européen des 10 et 11 décembre 2009 a conclu qu’à titre de contribution à un accord mondial global pour l’après-2012, l’UE renouvelle son offre conditionnelle visant à porter à 30 % la réduction de ses émissions d’ici 2020 par rapport aux niveaux de 1990, pour autant que d’autres pays développés s’engagent à atteindre des réductions d’émissions comparables et que les pays en développement apportent une contribution adaptée à leurs responsabilités et à leurs capacités respectives.

³ Le seuil de pauvreté national est fixé à 60 % du revenu médian disponible dans chaque État membre.

Ces objectifs sont liés. Par exemple, de meilleurs niveaux d'éducation améliorent l'employabilité et permettent d'accroître le taux d'emploi aidant à réduire la pauvreté. Une plus grande capacité de recherche et développement ainsi que d'innovation dans tous les secteurs de l'économie, combinée à une efficacité accrue des ressources, améliorera la compétitivité et favorisera la création d'emplois. Investir dans des technologies plus propres et à faible émission de carbone permettra d'améliorer le respect de notre environnement, de contribuer à lutter contre le changement climatique et de créer de nouvelles activités et possibilités d'emplois. Nous devrions mobiliser notre attention collective pour atteindre ces objectifs. Une forte détermination, un véritable engagement et un mécanisme de mise en œuvre efficace seront nécessaires pour changer les attitudes et les pratiques au sein de l'UE afin d'atteindre les résultats contenus dans ces objectifs.

Ces objectifs sont représentatifs, mais pas exhaustifs. Ils représentent une vue d'ensemble des paramètres essentiels sur lesquels la Commission souhaiterait voir l'UE progresser pour 2020. Il ne s'agit pas d'une approche «passe-partout». Chaque État membre est différent et l'UE à 27 est plus diversifiée qu'elle ne l'était il y a une décennie. Malgré ces disparités de niveaux de développement et de niveaux de vie, la Commission considère que les objectifs proposés sont pertinents pour tous les États membres, les anciens comme les nouveaux. Investir dans la recherche et le développement de même que dans l'innovation, l'éducation et dans des technologies efficaces sur le plan des ressources bénéficiera aux secteurs traditionnels, aux zones rurales comme aux économies hautement qualifiées et basées sur les services. Cela renforcera la cohésion économique, sociale et territoriale. Afin de garantir que chaque État membre adapte la stratégie Europe 2020 à sa situation particulière, la Commission propose que ces objectifs de l'UE soient transposés en trajectoires et en objectifs nationaux pour refléter la situation actuelle de chaque État membre et le niveau d'ambition qu'il se fixe dans le cadre de l'effort général de l'UE pour atteindre ces objectifs. En plus des efforts des États membres, la Commission proposera un ensemble ambitieux d'actions au niveau de l'UE conçu pour remettre l'UE sur la voie d'une croissance nouvelle plus durable. Cette conjugaison d'efforts nationaux et de l'UE devrait permettre un renforcement mutuel.

Une croissance intelligente - une économie fondée sur la connaissance et l'innovation

Une croissance intelligente signifie renforcer le rôle de la connaissance et de l'innovation comme moteur de notre future croissance. Cela requiert une amélioration de la qualité de notre éducation, le renforcement de la performance de notre recherche, la promotion du transfert d'innovation et de connaissances à travers l'Union, l'utilisation pleine et entière des technologies de l'information et de la communication et cela nécessite de transformer les idées innovantes en nouveaux produits et services afin de créer de la croissance, des emplois de qualité et de faire face aux défis sociétaux européens et mondiaux. Pour réussir, il conviendra de s'appuyer également sur l'entrepreneuriat et le monde de la finance ainsi que sur les besoins des utilisateurs et les opportunités du marché.

L'Europe doit agir dans les domaines suivants:

- Innovation: en raison principalement du niveau plus faible des investissements privés, les dépenses de R&D sont inférieures à 2 % en Europe alors qu'elles sont de 2,6 % aux États-Unis et de 3,4 % au Japon. Les montants absolus dépensés en R&D ne sont pas les seuls facteurs à prendre en compte. L'Europe doit se concentrer sur l'impact et la composition des dépenses de recherche et améliorer les conditions de la R&D dans le secteur privé au sein de l'UE. La proportion plus faible d'entreprises de haute technologie dont nous disposons explique la moitié de notre écart avec les États-Unis.

- Éducation, formation et apprentissage tout au long de la vie: un quart des élèves maîtrise mal la lecture, un jeune sur sept quitte prématurément l'éducation ou la formation. Environ 50 % d'entre eux atteignent un niveau de qualification moyen, mais sans rapport avec les besoins du marché du travail. Moins d'une personne âgée de 25 à 34 ans sur trois est titulaire d'un diplôme universitaire alors que ce taux est de 40 % aux États-Unis et de 50 % au Japon. Selon le classement de Shanghai, seules deux universités européennes sont classées parmi les 20 meilleures au monde.
- Société numérique: La demande mondiale de technologies de l'information et de la communication est évaluée à 2 000 milliards d'euros, mais seulement un quart provient des entreprises européennes. L'Europe est également en retard pour l'Internet à haut débit, ce qui grève sa capacité à innover, y compris dans les zones rurales, de même que pour la diffusion en ligne de savoirs et la distribution de services en ligne.

Agir dans ce domaine de priorité permettra de libérer le potentiel d'innovation de l'Europe, d'améliorer les résultats en matière d'éducation ainsi que la qualité et la contribution des institutions d'enseignement et de bénéficier des retombées économiques et sociétales de l'ère du numérique. Ces politiques doivent être menées aux niveaux régional, national et européen.

Initiative phare: «Une Union pour l'innovation»

L'objectif de cette initiative est de recentrer la politique de R&D et d'innovation sur les défis que notre société doit relever, tels que le changement climatique, l'efficacité énergétique et en matière d'utilisation des ressources, la santé et les mutations démographiques. Tous les maillons de la chaîne de l'innovation doivent être renforcés, de la recherche fondamentale à la commercialisation.

À l'échelon de l'Union, la Commission s'efforcera:

- d'achever l'Espace européen de la recherche, de développer un agenda stratégique de recherche axé sur des défis tels que la sécurité énergétique, les transports, le changement climatique et l'efficacité des ressources, la santé et le vieillissement, des méthodes de production et un aménagement du territoire respectueux de l'environnement, et de renforcer la programmation conjointe avec les États membres et les régions;
- d'améliorer les conditions-cadres permettant aux entreprises d'innover (notamment créer un brevet européen unique et une juridiction spécialisée en matière de brevets, moderniser le cadre relatif aux droits d'auteur et aux marques commerciales, améliorer l'accès des PME à la protection de la propriété intellectuelle, accélérer la mise en place de normes d'interopérabilité; d'améliorer l'accès au capital et la pleine utilisation de politiques orientées vers la demande, par exemple au moyen des marchés publics ou d'une réglementation intelligente);
- de lancer des partenariats d'innovation européens entre l'UE et les échelons nationaux afin d'accélérer le développement et le déploiement des technologies nécessaires pour relever les défis mis en évidence. Le premier comprendra les thèmes suivants: «construire la bio-économie d'ici 2020», «les technologies essentielles pour construire l'avenir industriel de l'Europe» et «les technologies permettant aux personnes âgées d'être indépendantes et actives dans la société»;
- de renforcer et de poursuivre le développement du rôle des instruments de l'UE pour soutenir l'innovation (par exemple les fonds structurels, les fonds de développement rural, le programme-cadre de R&D, le CIP et le plan SET), y compris par une coopération plus étroite avec la BEI, et la rationalisation des procédures administratives afin de faciliter l'accès au financement, notamment pour les PME, et de créer des mécanismes d'incitation innovants liés au marché du carbone, notamment pour ceux qui évoluent rapidement;

- de promouvoir des partenariats de la connaissance et de renforcer les liens entre l'éducation, le monde de l'entreprise, la recherche et l'innovation, y compris à travers l'EIT, et la promotion de l'entrepreneuriat en soutenant de jeunes entreprises innovantes.

Au niveau national, les États membres devront s'attacher:

- à réformer leurs systèmes nationaux (et régionaux) de R&D et d'innovation de manière à encourager l'excellence et la spécialisation intelligente, à renforcer la coopération entre les universités, la recherche et les entreprises, à mettre en œuvre des programmes conjoints et à renforcer la coopération transfrontalière dans les domaines où l'UE peut apporter une valeur ajoutée et à adapter leurs procédures de financement national en conséquence afin de garantir la diffusion des technologies à travers tout le territoire de l'UE;
- à produire suffisamment de diplômés en sciences, mathématiques et ingénierie et à recentrer les programmes scolaires sur la créativité, l'innovation et l'entrepreneuriat;
- à donner la priorité aux dépenses axées sur la connaissance, y compris en utilisant des incitations fiscales et d'autres instruments financiers pour encourager des investissements privés plus importants dans la R&D.

Initiative phare: «Jeunesse en mouvement»

L'objectif est de renforcer la performance et l'attractivité internationale des établissements d'enseignement supérieur européens et d'accroître la qualité globale de tous les niveaux d'éducation et de formation au sein de l'UE, combinant à la fois excellence et équité, en promouvant la mobilité des étudiants et des apprentis, et d'améliorer la situation des jeunes face à l'emploi.

À l'échelon de l'Union, la Commission s'efforcera:

- d'intégrer et de renforcer les programmes de mobilité de l'UE, des universités et les programmes concernant les chercheurs (Erasmus, Erasmus Mundus, Tempus et Marie Curie) et de les mettre en relation avec les ressources et les programmes nationaux;
- de renforcer la stratégie de modernisation de l'enseignement supérieur (cursus, gouvernance et financement), y compris par l'établissement d'une norme pour les performances universitaires et les résultats éducatifs dans un contexte mondial;
- d'examiner les moyens de promouvoir l'entrepreneuriat par des programmes de mobilité pour jeunes professionnels;
- de promouvoir la reconnaissance de l'apprentissage non formel et informel;
- de lancer un cadre pour l'emploi des jeunes renforçant les politiques visant à réduire les taux de chômage des jeunes: il devrait promouvoir, avec les États membres et les partenaires sociaux, l'entrée des jeunes sur le marché du travail grâce à des contrats d'apprentissage, des stages ou d'autres formes d'expérience professionnelle, y compris un système («Ton premier job EURES») visant à accroître les chances des jeunes de trouver un emploi en favorisant la mobilité dans toute l'UE.

Au niveau national, les États membres devront s'attacher:

- à effectuer des investissements efficaces dans les systèmes d'éducation et de formation à tous les niveaux (de l'enseignement préscolaire à l'enseignement supérieur);
- à améliorer les résultats en matière d'éducation en traitant chaque maillon de la chaîne éducative (enseignement préscolaire, primaire, secondaire, continu et supérieur) dans le cadre d'une approche intégrée, englobant des compétences clés et visant à réduire l'abandon scolaire précoce;
- à renforcer l'ouverture et la pertinence des systèmes éducatifs en mettant en place des cadres nationaux des certifications et en ciblant mieux les acquis éducatifs en fonction des besoins du marché du travail;
- à faciliter l'entrée des jeunes sur le marché du travail grâce à une action intégrée comprenant notamment des services d'orientation et de conseil et des contrats d'apprentissage.

Initiative phare: «Une stratégie numérique pour l'Europe»

L'objectif est de garantir des bénéfices économiques et sociaux durables grâce à un marché numérique unique basé sur l'Internet à haut et très haut débit et des applications interopérables, permettant l'accès à l'Internet haut débit pour tous en 2013, l'accès à l'Internet à des débits beaucoup plus élevés (30 Mbps ou davantage) pour tous en 2020, et à 50 % ou davantage de ménages européens de souscrire à des connexions Internet à plus de 100 Mbps.

À l'échelon de l'Union, la Commission s'efforcera:

- de fournir un cadre juridique stable pour stimuler les investissements dans une infrastructure Internet à haut débit ouverte et compétitive ainsi que dans les services connexes;
- de développer une politique efficace du spectre;
- de faciliter l'utilisation des fonds structurels de l'UE pour la mise en œuvre de cette stratégie;
- de créer un véritable marché unique pour les contenus et les services en ligne (par exemple des services en ligne de l'UE sûrs et sans frontière et des marchés de contenus numériques), avec des niveaux élevés de sécurité et de confiance, un cadre réglementaire équilibré avec des régimes de droits clairs, l'octroi de licences multiterritoriales, la protection et la rémunération adéquates des détenteurs de droits et un soutien actif à la numérisation du riche patrimoine culturel européen, et la conception d'une gouvernance mondiale de l'Internet;
- de réformer les fonds pour la recherche et l'innovation et accroître le soutien dans le domaine des TIC afin de renforcer les atouts technologiques de l'Europe dans des secteurs stratégiques essentiels et créer les conditions pour permettre aux PME à forte croissance d'être à la pointe des marchés émergents et stimuler l'innovation dans le domaine des TIC dans tous les secteurs d'activités;
- de promouvoir l'accès à l'Internet et son adoption par tous les citoyens européens, notamment par des actions de soutien à la culture et l'accessibilité du numérique.

Au niveau national, les États membres devront s'attacher:

- à concevoir des stratégies opérationnelles pour les services Internet à haut débit et à concentrer les financements publics, y compris les fonds structurels, dans les zones qui ne sont pas totalement couvertes par les investissements privés;
- à établir un cadre juridique pour la coordination des travaux publics afin de réduire les coûts de déploiement du réseau;
- à promouvoir le déploiement et l'utilisation de services en ligne modernes et accessibles (par exemple le e-gouvernement, la santé en ligne, les maisons intelligentes, les compétences numériques, la sécurité).

Une croissance durable – promouvoir une économie plus efficace dans l'utilisation des ressources, plus verte et plus compétitive

Pour parvenir à une croissance durable, il convient de construire une économie durable, compétitive et efficace dans l'utilisation des ressources en s'appuyant sur le rôle moteur de l'Europe dans la course au développement de nouveaux processus et de nouvelles technologies, y compris des technologies vertes, en accélérant la mise en place de réseaux intelligents utilisant les TIC, en exploitant des réseaux à l'échelle de l'UE et en renforçant les avantages compétitifs de nos entreprises, notamment dans la fabrication et au sein des PME, ainsi qu'en assistant correctement les consommateurs dans la valorisation de l'efficacité des ressources. Une telle approche aidera l'UE à prospérer dans un monde pauvre en carbone disposant de ressources limitées tout en évitant

la dégradation de l'environnement, la diminution de la biodiversité et une exploitation non durable des ressources. Cela soutiendra également la cohésion économique, sociale et territoriale.

L'Europe doit agir dans les domaines suivants:

- **Compétitivité:** l'UE a prospéré grâce au commerce, exportant dans le monde entier et important des matières premières comme des produits finis. Face aux pressions intenses sur les marchés à l'exportation, et sur une part croissante des matières premières, nous devons améliorer notre compétitivité face à nos principaux partenaires commerciaux en renforçant notre productivité. Nous devons nous pencher sur la compétitivité relative au sein de la zone euro et dans l'ensemble de l'Europe. L'UE a largement été à l'initiative de solutions vertes, mais son avantage est remis en question par des concurrents puissants, notamment la Chine et l'Amérique de Nord. L'UE doit maintenir son rôle moteur sur le marché des technologies vertes afin de garantir une utilisation efficace des ressources dans l'ensemble de l'économie tout en supprimant les obstacles dans les infrastructures de réseaux essentielles afin de renforcer notre compétitivité industrielle.
- **Lutte contre le changement climatique:** pour atteindre nos objectifs en matière de climat, il conviendra de réduire nos émissions beaucoup plus rapidement au cours de la prochaine décennie qu'au cours de la précédente et d'exploiter pleinement le potentiel des nouvelles technologies, telles que les possibilités de captage et de stockage du carbone. Améliorer l'efficacité des ressources nous aidera grandement à limiter les émissions, à faire des économies et à stimuler la croissance économique. Tous les secteurs de l'économie, et pas seulement ceux produisant beaucoup d'émissions, sont concernés. Nous devons également renforcer la résilience de nos économies aux risques climatiques et notre capacité à répondre aux catastrophes et à les prévenir.
- **Une énergie propre et efficace:** si nous atteignons nos objectifs en matière d'énergie, nous pourrions économiser 60 milliards d'euros d'importations de gaz et de pétrole à l'horizon 2020. Il ne s'agit pas seulement d'économies financières, c'est essentiel pour notre sécurité énergétique. Si nous progressons encore dans l'intégration du marché européen de l'énergie, nous pourrions accroître notre PIB de 0,6 à 0,8 %. Le simple fait d'atteindre l'objectif de l'UE visant à utiliser 20 % d'énergie provenant de sources renouvelables peut permettre de créer plus de 600 000 nouveaux emplois dans l'UE. Si l'on ajoute l'objectif de 20 % d'efficacité énergétique, ce sont plus d'un million de nouveaux emplois qui sont en jeu.

Pour agir dans ce domaine, il sera nécessaire de mettre en œuvre nos engagements en matière de réduction des émissions de manière à optimiser les bénéfices et réduire les coûts, y compris en diffusant des solutions innovantes sur le plan technologique. De plus, nous devrions tenter de découpler croissance et consommation d'énergie afin de devenir une économie plus efficace dans l'utilisation des ressources. Cela donnerait non seulement à l'Europe un avantage compétitif, mais réduirait aussi sa dépendance face aux matières premières et aux produits de base provenant de l'étranger.

Initiative phare: «Une Europe efficace dans l'utilisation des ressources»

L'objectif est de soutenir le passage à une économie efficace dans l'utilisation de toutes les ressources et à faible émission de carbone. L'objectif est de découpler notre croissance économique de l'utilisation des ressources et de l'énergie, de réduire les émissions de CO₂, de renforcer la compétitivité et de promouvoir une plus grande sécurité énergétique.

À l'échelon de l'Union, la Commission s'efforcera:

- de mobiliser les instruments financiers de l'UE (par exemple les fonds de développement rural, les fonds structurels, le programme-cadre de R&D, les RTE et la BEI) en vue d'une stratégie de financement solide mutualisant les financements publics et privés nationaux et de l'UE;
- de renforcer un cadre pour le recours à des instruments fondés sur le marché (par exemple l'échange de quotas d'émission, la réforme de la taxation des produits énergétiques, le cadre relatif aux aides d'État, la promotion d'une utilisation plus large d'appels d'offres écologiques);
- de présenter des propositions pour moderniser et décarboniser le secteur des transports afin de contribuer à accroître la compétitivité. Cela peut se faire par un ensemble de mesures comme des mesures d'infrastructure pour le déploiement rapide d'infrastructures de réseau de mobilité électrique, d'une gestion intelligente du trafic, d'une logistique plus performante, de la poursuite de la réduction des émissions de CO₂ pour les véhicules routiers, l'aviation et le secteur maritime, y compris le lancement d'une initiative européenne majeure concernant les voitures «vertes», qui aidera à promouvoir de nouvelles technologies, y compris les véhicules électriques et hybrides, grâce à un soutien combiné à la recherche, à la fixation de normes communes et au développement des infrastructures nécessaires;
- d'accélérer la mise en œuvre de projets stratégiques à forte valeur ajoutée européenne pour s'attaquer aux principaux blocages, notamment les sections transfrontalières et les nœuds intermodaux (villes, ports, plateformes logistiques);
- d'achever le marché intérieur de l'énergie et mettre en œuvre le plan stratégique pour les technologies énergétiques (STE). La promotion de sources d'énergie renouvelable dans le marché unique sera également une priorité;
- de présenter une initiative visant à faire évoluer les réseaux européens, y compris les réseaux transeuropéens de l'énergie, vers un super-réseau européen, des «réseaux intelligents» et en interconnectant notamment les sources d'énergie renouvelable au réseau (avec le soutien des fonds structurels et de la BEI). Pour ce faire, il convient de promouvoir des projets d'infrastructure d'importance stratégique majeure pour l'UE dans la Baltique, les Balkans et les régions méditerranéenne et eurasiennne;
- d'adopter et de mettre en œuvre un Plan d'action révisé dans le domaine de l'énergie et de promouvoir un programme substantiel en matière d'efficacité des ressources (aidant à la fois les PME et les ménages) en utilisant les fonds structurels ou autres afin de mobiliser de nouveaux financements à travers des modèles existants et très efficaces de schémas d'investissements innovants; cela permettrait de promouvoir des changements de modes de consommation et de production;
- de définir une vision des changements structurels et technologiques nécessaires pour parvenir à une économie à faibles émissions de carbone, efficace dans l'utilisation des ressources et résiliente au changement climatique à l'horizon 2050, permettant à l'UE d'atteindre ses objectifs en matière de réduction des émissions et de biodiversité. Pour ce faire, il convient de garantir que les politiques agricole, maritime, de développement rural et de cohésion contribuent à lutter contre le changement climatique, notamment grâce à des mesures d'adaptation basées sur une utilisation plus efficace des ressources qui permettra également d'améliorer la sécurité alimentaire mondiale.

Au niveau national, les États membres devront s'attacher:

- à mettre fin aux subventions préjudiciables pour l'environnement, en limitant les exceptions aux personnes dans le besoin;

- à déployer des instruments fondés sur le marché tels que des incitations fiscales et des appels d’offres visant à adapter les méthodes de production et de consommation;
- à développer des infrastructures énergétiques et de transport intelligentes, modernisées et totalement interconnectées et à utiliser pleinement les TIC;
- à assurer la mise en œuvre coordonnée des projets d’infrastructure, au sein du réseau central de l’UE, qui contribue de façon constructive à l’efficacité du système de transport de l’UE dans son ensemble;
- à se concentrer sur la dimension urbaine des transports où la plupart des congestions et des émissions sont générées;
- à utiliser la réglementation, les normes de performance énergétique des bâtiments et des instruments fondés sur le marché comme la fiscalité, les subventions et les appels d’offres pour réduire l’utilisation des ressources et de l’énergie et à se servir des fonds structurels pour investir dans la construction d’immeubles publics performants sur le plan énergétique et dans un recyclage plus efficace;
- à inciter l’utilisation d’instruments permettant d’économiser l’énergie et pouvant augmenter l’efficacité dans les secteurs fortement consommateurs d’énergie, comme ceux basés sur les TIC.

Initiative phare: «Une politique industrielle à l’ère de la mondialisation»

Les industries – en particulier les PME – ont été durement touchées par la crise économique et tous les secteurs doivent aujourd’hui faire face au défi de la mondialisation et adapter leurs procédés de fabrication et leurs produits à une économie sobre en carbone. Les répercussions seront différentes en fonction des secteurs: certains pourraient être amenés à devoir se «réinventer», mais pour d’autres, ces défis ouvriront de nouveaux débouchés commerciaux. La Commission collaborera étroitement avec les protagonistes des différents secteurs (entreprises, organisations syndicales, universitaires, ONG, organisations de consommateurs) et créera un cadre propice à l’émergence d’une politique industrielle moderne en vue d’encourager l’esprit d’entreprise, de guider les entreprises et de les aider à se préparer à ces défis, de soutenir la compétitivité des secteurs primaire, secondaire et tertiaire en Europe et de les aider à tirer profit de la mondialisation et de l’économie verte. Ce cadre portera sur tous les éléments d’une chaîne de valeur de plus en plus internationale, depuis l’accès aux matières premières aux services après-vente.

À l’échelon de l’Union, la Commission s’efforcera:

- de mettre sur pied une politique industrielle favorisant les meilleures conditions pour préserver et développer une base industrielle solide, compétitive et diversifiée en Europe, et soutenant la transition des industries manufacturières vers une utilisation plus efficace de l’énergie et des ressources;
- d’élaborer politique industrielle horizontale associant divers instruments politiques (par exemple, la réglementation intelligente, la modernisation de la passation des marchés publics et des règles de concurrence et la normalisation);
- d’améliorer l’environnement des entreprises, notamment des PME, y compris par une diminution des coûts de transaction des entreprises en Europe, la promotion des «clusters» et le renforcement d’un accès abordable au financement;
- d’encourager la restructuration des secteurs en difficulté vers des activités axées sur l’avenir, y compris par le rapide redéploiement des compétences pour satisfaire les besoins des secteurs et des marchés émergents à forte croissance, et par le soutien du régime des aides d’État de l’UE et/ou du Fonds européen d’ajustement à la mondialisation;
- de promouvoir les technologies et les modes de production favorisant une utilisation limitée des ressources naturelles, et d’accroître les investissements dans le patrimoine naturel de l’Union;
- d’encourager l’internationalisation des PME;
- de faire en sorte que les réseaux de transport et les réseaux logistiques garantissent aux entreprises de toute l’Union un accès effectif au marché unique et au marché international;

- d’élaborer une politique spatiale efficace fournissant les outils nécessaires pour relever certains des grands défis mondiaux et visant, notamment, à la concrétisation de Galileo et de GMES;
- de renforcer la compétitivité du secteur européen du tourisme;
- de réviser la réglementation afin de soutenir la transition des secteurs tertiaire et secondaire vers une meilleure exploitation des ressources, y compris une plus grande efficacité du recyclage; d’améliorer le processus de normalisation en Europe afin d’utiliser le potentiel des normes européennes et internationales pour la compétitivité à long terme de l’industrie européenne. Il s’agira notamment de promouvoir la commercialisation et l’adoption de technologies génériques essentielles;
- de relancer la stratégie de l’Union visant à accroître la responsabilité sociale des entreprises, qui constitue un facteur clef pour la confiance à long terme des employés et des consommateurs.

Au niveau national, les États membres devront s’attacher:

- à améliorer l’environnement des entreprises, en particulier des PME innovantes, y compris grâce à la passation de marchés publics afin de soutenir les incitations à l’innovation;
- à améliorer les conditions présidant au respect de la propriété intellectuelle;
- à diminuer le fardeau administratif pesant sur les entreprises, et à améliorer la qualité de la législation commerciale;
- à collaborer étroitement avec les protagonistes des différents secteurs (entreprises, organisations syndicales, universitaires, ONG, organisations de consommateurs) afin de recenser les blocages et d’élaborer une analyse commune des solutions en vue de maintenir une base industrielle et de connaissances solide pour donner à l’Union un rôle moteur en matière de développement durable au niveau mondial.

Croissance inclusive – une économie à fort taux d’emploi favorisant la cohésion économique, sociale et territoriale

Une croissance inclusive sous-entend de favoriser l’autonomie des citoyens grâce à un taux d’emploi élevé, d’investir dans les compétences, de lutter contre la pauvreté, de moderniser les marchés du travail et les systèmes de formation et de protection sociale pour aider tout un chacun à anticiper et à gérer les changements, et de renforcer la cohésion sociale. Il est également crucial de veiller à ce que les fruits de la croissance économique profitent à toutes les régions de l’Union, y compris à ses régions ultrapériphériques, afin de renforcer la cohésion territoriale. Il faut garantir à tous un accès et des perspectives tout au long de la vie. Pour relever les défis du vieillissement de la population et d’une concurrence mondiale toujours plus dure, l’Europe doit exploiter pleinement son potentiel de main-d’œuvre. Des mesures favorisant l’égalité entre les hommes et les femmes seront nécessaires pour améliorer la participation au marché du travail et, ainsi, alimenter la croissance et la cohésion sociale.

L’Europe doit agir dans les domaines suivants:

- **Emploi:** en raison de l’évolution démographique, nous devons nous préparer à une diminution de la main-d’œuvre. Actuellement, seuls deux tiers de la population active a un emploi, alors que ce taux dépasse 70 % aux États-Unis et au Japon. Le taux d’activité des femmes et des travailleurs âgés est aussi particulièrement faible. Le taux de chômage des jeunes – qui ont été durement touchés par la crise – dépasse aujourd’hui 21 %. Les personnes dont les liens avec le monde professionnel sont faibles ou inexistantes courent un risque important d’être encore plus isolés du marché du travail.
- **Compétences:** alors que le nombre de personnes peu ou non qualifiées s’élève à environ 80 millions, l’éducation et la formation tout au long de la vie profitent essentiellement aux

citoyens les plus qualifiés. D'ici à 2020, 16 millions de nouveaux emplois exigeront des qualifications élevées, tandis que la demande de compétences faibles diminuera d'environ 12 millions d'emplois. En raison de l'allongement de la durée de la vie active, il sera également nécessaire de pouvoir acquérir et développer de nouvelles compétences tout au long de sa vie.

- Lutte contre la pauvreté: 80 millions de personnes – dont 19 millions d'enfants – étaient menacés par la pauvreté avant la crise. En outre, 8 % des personnes ayant un emploi ont des revenus inférieurs au seuil de pauvreté. Les chômeurs forment une population particulièrement exposée.

L'action menée au titre de cette priorité sous-entendra de moderniser et de renforcer nos politiques de l'emploi, de l'éducation et de la formation et nos systèmes de protection sociale grâce à l'amélioration de la participation au marché du travail et à la diminution du chômage structurel, ainsi que d'accroître la responsabilité sociale des entreprises au sein de la communauté des affaires. À cet égard, l'accès aux structures de garde d'enfants et d'accueil des autres personnes à charge sera fondamental. Il importera également de concrétiser les principes de la flexisécurité et de donner aux citoyens les moyens d'acquérir de nouvelles compétences afin de s'adapter à de nouvelles conditions et à d'éventuelles réorientations de leur carrière. La lutte contre la pauvreté et l'exclusion sociale et la réduction des inégalités en matière de santé devront faire l'objet d'un effort considérable afin de permettre à tous de partager les fruits de la croissance. Il sera également essentiel d'être en mesure de promouvoir la bonne santé et l'activité d'une population vieillissante de manière à favoriser la cohésion sociale et une productivité plus élevée.

Initiative phare: «Une stratégie pour les nouvelles compétences et les nouveaux emplois»

L'objectif est de créer les conditions propices à la modernisation des marchés du travail dans le but d'améliorer les taux d'emploi et de garantir la viabilité de nos modèles sociaux. Il convient pour cela de renforcer l'autonomie des citoyens grâce à l'acquisition de nouvelles compétences afin de permettre à la main-d'œuvre d'aujourd'hui comme de demain de s'adapter à de nouvelles conditions et à d'éventuelles réorientations de carrière, de faire baisser le chômage et d'accroître la productivité du travail.

À l'échelon de l'Union, la Commission s'efforcera:

- d'élaborer et de mettre en œuvre – en collaboration avec les partenaires sociaux européens – la deuxième phase de la stratégie en matière de flexisécurité, de rechercher des solutions en vue de mieux gérer les transitions économiques, de lutter contre le chômage et de relever les taux d'activité;
- d'adapter le cadre législatif, conformément aux principes de la réglementation intelligente («Smart Regulation»), à l'évolution des formules de travail (par exemple, temps de travail, travailleurs détachés) et aux nouveaux risques pour la santé et la sécurité au travail;
- de faciliter et d'encourager la mobilité professionnelle au sein de l'Union, de mieux faire correspondre l'offre et la demande sur le marché du travail au moyen d'un soutien financier approprié des Fonds structurels, notamment du Fonds social européen (FSE), et de favoriser une politique globale d'immigration de la main-d'œuvre tournée vers l'avenir et permettant d'apporter une réponse flexible aux priorités et aux besoins des marchés du travail;
- de renforcer les capacités des partenaires sociaux, d'exploiter pleinement le potentiel de tous les niveaux du dialogue social (UE, national/régional, sectoriel, entreprise) pour résoudre les problèmes et de favoriser une coopération plus approfondie entre les organismes du marché du travail, notamment les services publics de l'emploi des États membres;

- de donner une impulsion décisive au cadre stratégique pour la coopération dans les domaines de l'éducation et de la formation, qui associe toutes les parties prenantes. Cela devrait notamment permettre de mettre en œuvre les principes de l'éducation et de la formation tout au long de la vie (en coopération avec les États membres, les partenaires sociaux et les experts), y compris la mise en place de parcours flexibles d'apprentissage entre les différents secteurs et niveaux de l'éducation et de la formation, et l'amélioration de l'attractivité de l'enseignement et de la formation professionnels. Il conviendra de consulter les partenaires sociaux européens afin qu'ils mettent en place leur propre initiative dans ce domaine;
- de veiller à l'acquisition et à la reconnaissance, dans l'ensemble de l'enseignement général, professionnel et supérieur et dans la formation des adultes, des compétences nécessaires pour participer à la formation continue et au marché du travail, et de créer un langage et un outil opérationnel communs à l'éducation/la formation et au monde du travail: un cadre européen des compétences et des métiers (ESCO).

Au niveau national, les États membres devront s'attacher:

- à mettre en œuvre leurs parcours nationaux pour la flexisécurité, conformément à la décision du Conseil européen, à diminuer la segmentation du marché du travail, à faciliter les transitions et à permettre de concilier vie professionnelle et vie familiale;
- à examiner et à contrôler régulièrement l'efficacité de leur fiscalité et de leur système de prestations sociales, de manière à renforcer l'attrait financier du travail, notamment pour les personnes faiblement qualifiées, et à supprimer les obstacles à l'emploi indépendant;
- à promouvoir de nouvelles formes d'équilibre entre vie professionnelle et vie privée et de nouvelles politiques d'emploi des seniors, et à améliorer l'égalité entre les hommes et les femmes;
- à encourager la concrétisation effective des fruits du dialogue social et à en assurer le suivi;
- à donner un élan décisif à la mise en œuvre du Cadre européen des certifications grâce à l'établissement des cadres nationaux des certifications;
- à veiller à l'acquisition et à la reconnaissance, dans l'ensemble de l'enseignement général, professionnel et supérieur et dans la formation des adultes (y compris l'enseignement non formel et l'enseignement informel), des compétences nécessaires pour participer à la formation continue et au marché du travail;
- à mettre en place des partenariats entre le secteur de l'éducation et de la formation et le monde du travail, notamment en associant les partenaires sociaux à la planification de l'enseignement et de la formation.

Initiative phare: «Une plateforme européenne contre la pauvreté»

Dans le prolongement de l'actuelle Année européenne de lutte contre la pauvreté et l'exclusion sociale, l'objectif est de favoriser la cohésion économique, sociale et territoriale, de sensibiliser le public et de reconnaître les droits fondamentaux des personnes en situation de pauvreté et d'exclusion sociale, en leur donnant les moyens de vivre dans la dignité et de participer activement à la société.

À l'échelon de l'Union, la Commission s'efforcera:

- de faire évoluer la méthode ouverte de coordination en matière d'exclusion et de protection sociales vers une plateforme de coopération, de révision par les pairs et d'échange de bonnes pratiques, et vers un instrument visant à stimuler l'engagement des acteurs publics et privés, et d'adopter des mesures concrètes, y compris grâce à un soutien ciblé des Fonds structurels, notamment du FSE;
- d'élaborer et de mettre en œuvre des programmes afin d'encourager l'innovation sociale à destination des populations les plus vulnérables, notamment en proposant aux communautés défavorisées des solutions innovantes en matière d'éducation, de formation et d'emploi, de lutter contre les discriminations (par exemple à l'égard des handicapés) et de mettre sur pied une nouvelle stratégie pour l'intégration des immigrants pour leur permettre de bénéficier pleinement de leurs capacités;
- d'évaluer la pertinence et la viabilité des systèmes de protection sociale et de retraite et de rechercher des solutions pour améliorer l'accès aux systèmes de soins de santé.

Au niveau national, les États membres devront s'attacher:

- à promouvoir la responsabilité collective et individuelle partagée dans la lutte contre la pauvreté et l'exclusion sociale;
- à créer et à appliquer des mesures répondant aux particularités des groupes à risque (familles monoparentales, femmes âgées, minorités, Roms, personnes handicapées et sans abris);
- à mobiliser pleinement leurs systèmes de sécurité sociale et de retraite afin de garantir une aide au revenu et un accès aux soins de santé adéquats.

3. CHAINONS MANQUANTS ET BLOCAGES

Il convient de mobiliser l'ensemble des politiques, des outils, de la législation ainsi que des instruments financiers de l'Union pour atteindre les objectifs de la stratégie. La Commission entend renforcer ses politiques et ses instruments principaux, notamment le marché unique, le budget et le programme économique extérieur de l'Union, pour se consacrer prioritairement à la réalisation des objectifs d'Europe 2020. Les propositions opérationnelles visant à leur pleine contribution à la stratégie font partie intégrante d'Europe 2020.

3.1. Un marché unique pour le XXI^e siècle

Un marché unique plus solide, plus approfondi et plus étendu est essentiel pour la croissance et la création d'emplois. Les tendances actuelles semblent toutefois révéler un ralentissement de l'intégration du marché unique et un essoufflement de l'enthousiasme qu'il suscite. La crise a attisé les tentations de nationalisme économique. La vigilance de la Commission et le sens des responsabilités partagé par les États membres ont permis d'éviter toute dérive désintégrationniste. Une nouvelle dynamique – un véritable engagement politique – est désormais nécessaire pour relancer le marché unique, grâce à l'adoption rapide des mesures proposées ci-après. Cet engagement politique nécessitera une série de mesures permettant de combler les lacunes du marché unique.

Tous les jours, les entreprises et les citoyens sont confrontés à la réalité des blocages qui nuisent à l'activité transfrontalière, malgré l'existence légale du marché unique. Ils constatent l'insuffisante interconnexion des réseaux et les disparités dans l'application des règles de ce marché. Pour une seule et même opération, les entreprises et les citoyens doivent encore souvent faire avec 27 systèmes juridiques différents. Alors que nos entreprises font quotidiennement face à la réalité de la fragmentation et de la divergence des réglementations, leurs concurrents chinois, américains et japonais peuvent pleinement tirer parti de leurs vastes marchés domestiques.

Le marché unique a été conçu avant l'arrivée d'Internet, avant que les technologies de l'information et de la communication ne deviennent l'un des principaux moteurs de la croissance et avant que les services ne prennent une place aussi prépondérante dans l'économie européenne. L'apparition de nouveaux services (par exemple dans les domaines du contenu et des médias, de la santé ou encore des systèmes intelligents de mesure de la consommation d'énergie) présente un potentiel considérable, que l'Europe ne parviendra à exploiter qu'à condition de surmonter la fragmentation actuelle entravant les flux de contenus en ligne et l'accès des consommateurs et des entreprises.

Pour adapter le marché unique aux objectifs d'Europe 2020, il est nécessaire de disposer de marchés interconnectés qui fonctionnent bien, sur lesquels la concurrence et l'accès des consommateurs favorisent la croissance et l'innovation. Sur la base de la directive «services», il est nécessaire de

créer un marché unique et ouvert, tout en veillant à garantir la qualité des services fournis aux consommateurs. La mise en œuvre complète de cette directive permettrait d'accroître les échanges de services commerciaux de 45 % et les investissements directs étrangers de 25 %, ce qui serait susceptible d'engendrer une hausse du PIB comprise entre 0,5 % et 1,5 %.

L'accès des PME au marché unique doit être amélioré. L'esprit d'entreprise doit être développé au moyen d'initiatives concrètes, telles qu'une simplification du droit des sociétés (procédures de faillite, statut des entreprises privées, etc.) et de mesures permettant aux entrepreneurs de rebondir après une faillite. Les citoyens doivent être dotés des moyens nécessaires pour participer pleinement au marché unique. Il convient à cet effet de renforcer les possibilités qui leur sont offertes d'acheter des biens et des services à l'échelon transfrontalier, notamment sur Internet, et leur confiance à l'égard de tels achats.

La mise en œuvre de la politique de concurrence permettra à la Commission de faire en sorte que le marché unique demeure un marché ouvert, garantissant l'égalité des chances pour les entreprises et luttant contre le protectionnisme national. Mais cette politique pourra apporter encore plus à la réalisation des objectifs d'Europe 2020. La politique de concurrence permet également aux marchés de disposer de conditions propices à l'innovation, notamment en veillant au respect des brevets et des droits de propriété. La prévention des abus de marché et des ententes anticoncurrentielles entre entreprises a un effet rassurant qui permet de stimuler l'innovation. La politique relative aux aides d'État peut également contribuer de manière active et positive aux objectifs d'Europe 2020 en provoquant et en soutenant des initiatives pour le développement des technologies innovantes, efficaces et écologiques, tout en facilitant l'accès à l'aide publique pour les investissements, le capital-risque et le financement de la recherche et du développement.

Pour supprimer les blocages qui nuisent au marché unique, la Commission proposera les mesures suivantes:

- renforcer les structures pour une mise en œuvre appropriée et en temps utile des mesures relatives au marché unique, y compris le règlement sur les réseaux, la directive sur les services et le train de mesures sur les marchés financiers et la surveillance, les appliquer efficacement et, lorsque des problèmes surviennent, les résoudre rapidement;
- faire progresser le programme pour une réglementation intelligente («Smart Regulation»), notamment en réfléchissant à une plus grande utilisation des règlements plutôt que des directives, lancer une évaluation ex post de la législation en vigueur, poursuivre la surveillance des marchés, alléger le fardeau administratif, faire tomber les barrières fiscales, améliorer l'environnement des entreprises, notamment des PME, et encourager l'esprit d'entreprise;
- adapter les législations européenne et nationales à l'ère numérique afin de stimuler la circulation des contenus, de pair avec un niveau élevé de confiance au niveau tant des consommateurs que des entreprises. Cette adaptation nécessite une mise à jour des règles relatives à la responsabilité, aux garanties, à la livraison et au règlement des litiges;
- rendre la signature de contrats avec des partenaires dans d'autres pays de l'Union plus facile et moins coûteuse pour les entreprises et les consommateurs, notamment en proposant des solutions harmonisées au niveau des contrats conclus avec les consommateurs et des clauses contractuelles types européennes, et en avançant dans la voie d'un droit européen des contrats, à valeur facultative;

- rendre les démarches en vue de faire respecter les contrats et reconnaître les décisions de justice et les documents dans d'autres pays de l'Union plus faciles et moins coûteuses pour les entreprises et les consommateurs.

3.2. Investir dans la croissance: politique de cohésion, mobilisation du budget de l'Union et des sources privées de financement

La cohésion économique, sociale et territoriale demeurera au cœur de la stratégie Europe 2020, de manière à ce que toutes les énergies et toutes les capacités soient mobilisées au service des priorités de la stratégie. La politique de cohésion et les Fonds structurels – déjà importants en soi – constitueront des mécanismes primordiaux en vue d'atteindre les objectifs prioritaires d'une croissance intelligente, durable et inclusive au niveau des États membres et des régions.

En Europe, la crise financière a eu des répercussions majeures sur la capacité des entreprises et des gouvernements à financer les projets d'investissement et d'innovation. Il est essentiel de disposer d'un environnement réglementaire garantissant l'efficacité et la sûreté des marchés financiers pour atteindre les objectifs d'Europe 2020. L'Europe doit également faire tout son possible pour mobiliser ses moyens financiers et explorer de nouvelles voies en matière d'association de fonds privés et publics et de création d'instruments innovants pour financer les investissements nécessaires, y compris les partenariats publics-privés (PPP). La Banque européenne d'investissement et le Fonds européen d'investissement peuvent contribuer à soutenir ce «cercle vertueux», où le financement de l'innovation et de la création d'entreprise peut s'effectuer de manière rentable dès les investissements initiaux jusqu'aux introductions en bourse, en partenariat avec les nombreux instruments et dispositifs publics existant déjà au niveau national.

Le cadre financier pluriannuel de l'UE doit également refléter les priorités de croissance à long terme. Lorsqu'elles auront été adoptées, la Commission souhaite reprendre ces priorités dans ses propositions en vue du prochain cadre financier pluriannuel, qu'elle devrait présenter l'année prochaine. La discussion ne doit pas porter uniquement sur les niveaux de financement, mais également sur la manière de concevoir les différents instruments de financement, tels que les fonds structurels, les fonds agricoles et de développement rural, le programme-cadre de recherche et le programme-cadre pour l'innovation et la compétitivité (CIP), de sorte qu'ils contribuent à atteindre les objectifs d'Europe 2020 et à permettre des répercussions optimales, à garantir l'efficacité et à apporter une valeur ajoutée de l'UE. Il sera également important de déterminer comment optimiser les répercussions du budget de l'Union: malgré sa modestie, il peut avoir des effets catalytiques importants s'il est bien employé.

Pour créer des solutions de financement innovantes contribuant à la poursuite des objectifs d'Europe 2020, la Commission proposera les mesures suivantes:

- exploiter pleinement les possibilités d'amélioration de l'efficacité du budget actuel de l'Union, en renforçant les priorités et en faisant mieux correspondre les dépenses de l'Union et les objectifs d'Europe 2020, afin de réduire la fragmentation des instruments de financement européens (par exemple, la R&D et l'innovation, les grands investissements dans les infrastructures de réseaux transfrontaliers de transports et d'énergie, et les technologies à faible intensité de carbone). Il convient également de profiter pleinement de la révision du règlement financier pour développer le potentiel des instruments financiers innovants, tout en assurant une bonne gestion financière;

- concevoir de nouveaux instruments de financement, notamment en coopération avec la BEI/le FEI et le secteur privé, afin de répondre aux besoins encore insatisfaits des entreprises. Dans le contexte du futur plan pour la recherche et l'innovation, la Commission coordonnera une initiative avec la BEI/le FEI en vue de lever des capitaux supplémentaires pour financer les entreprises innovantes en phase de croissance;
- créer un marché européen efficace du capital-risque, ce qui facilitera grandement l'accès direct des entreprises aux marchés de capitaux, et définir des mesures d'incitation pour les fonds privés consacrés au financement des jeunes entreprises de haute technologie et des PME innovantes.

3.3. Mobiliser nos instruments de politique extérieure

La croissance mondiale sera une source de nouveaux débouchés pour les exportateurs européens et offrira un accès concurrentiel aux importations essentielles. Tous les instruments de politique économique extérieure doivent être mobilisés au service de la croissance européenne par notre participation aux marchés ouverts et équitables dans le monde entier. Ce principe s'applique aux facettes extérieures des différentes politiques intérieures (par exemple l'énergie, les transports, l'agriculture, la R&D) et, plus particulièrement, à la coordination des politiques commerciale et internationale sur le plan macroéconomique. Une Europe ouverte, agissant dans un cadre international réglementé, est le meilleur moyen de tirer profit de la mondialisation pour stimuler la croissance et l'emploi. Parallèlement, l'Union européenne doit s'affirmer plus solidement sur la scène mondiale, en jouant un rôle prépondérant au sein du G20 en vue de façonner le futur ordre économique mondial et en servant l'intérêt européen grâce à la mobilisation active de tous les outils à notre disposition.

C'est dans les économies émergentes – dont les classes moyennes se développent et importent des biens et des services pour lesquels l'Union européenne dispose d'un avantage concurrentiel – que l'Europe devra tirer une partie de sa croissance des dix années à venir. La prospérité de l'Union, le plus grand bloc commercial du monde, repose sur son ouverture au monde et sa capacité de suivre attentivement ce que font les autres économies développées et émergentes afin d'anticiper les tendances à venir ou de s'y adapter.

L'action au sein de l'OMC et dans les relations bilatérales en vue d'améliorer l'accès des entreprises européennes – y compris les PME – aux marchés et de veiller à ce qu'elles jouent «à armes égales» avec leurs concurrents étrangers doit constituer un objectif primordial. En outre, nous devons cibler et rationaliser nos dialogues réguliers, notamment sur les nouvelles problématiques – telles que le climat et la croissance verte –, et accroître, autant que possible, notre influence mondiale en soutenant l'équivalence, la reconnaissance mutuelle et la convergence dans les aspects clefs de la réglementation, et la diffusion de nos règles et normes.

La stratégie Europe 2020 n'est pas uniquement pertinente au sein de l'Union européenne; elle renferme également un potentiel considérable pour les pays candidats et les pays voisins, qui peuvent y trouver un soutien en vue de mieux ancrer leurs efforts de réforme. Élargir la zone dans laquelle s'appliquent les règles européennes ouvrira de nouvelles possibilités tant pour l'Union que pour les pays du voisinage.

Par ailleurs, l'un des objectifs majeurs des quelques années à venir sera d'établir des relations stratégiques avec les économies émergentes afin de discuter des sujets de préoccupation communs, de promouvoir les activités de régulation et de coopération et de résoudre les problèmes bilatéraux.

Les structures à la base de ces relations devront être flexibles et reposer sur des considérations politiques plutôt que techniques.

La Commission élaborera, en 2010, une stratégie commerciale pour l'Europe à l'horizon 2020. Elle comprendra:

- un effort prioritaire en vue de la conclusion des négociations commerciales multilatérales et bilatérales en cours, notamment avec les partenaires dont le potentiel économique est le plus important, et d'une meilleure application des accords en vigueur, avec une attention particulière pour les obstacles non douaniers aux échanges;
- des mesures en vue de l'ouverture des échanges dans les secteurs d'avenir, tels que les technologies et les produits écologiques, les produits et les services de haute technologie et la normalisation internationale, notamment dans les secteurs de croissance;
- des propositions concernant un dialogue stratégique de haut niveau avec les principaux partenaires, afin d'aborder les questions stratégiques, notamment l'accès aux marchés, le cadre réglementaire, les déséquilibres mondiaux, l'énergie et le changement climatique, l'accès aux matières premières, la pauvreté dans le monde, l'éducation et le développement. La Commission s'attachera également à renforcer le Conseil économique transatlantique avec les États-Unis, le dialogue économique de haut niveau avec la Chine et ses relations avec le Japon et la Russie;
- un rapport annuel au Conseil européen du printemps, à compter de 2011, consacré aux obstacles au commerce et à l'investissement, comprenant des propositions pour améliorer l'accès aux marchés et l'environnement réglementaire des entreprises de l'Union.

L'Union européenne est un acteur mondial qui prend ses responsabilités internationales très au sérieux. Elle met en place de véritables partenariats avec les pays en développement dans le but d'éradiquer la pauvreté, de favoriser la croissance et d'atteindre les objectifs de développement du millénaire. Depuis toujours, nous entretenons des liens étroits avec l'Afrique et nous devons continuer d'investir dans l'approfondissement de ce partenariat. Cela se concrétisera dans le cadre plus large des efforts actuels visant à accroître notre aide au développement, à rendre nos programmes d'aide plus efficaces, notamment grâce à une meilleure division du travail avec les États membres, et à mieux refléter les objectifs de développement dans les autres politiques de l'Union.

4. SORTIR DE LA CRISE: LES PREMIERS PAS VERS 2020

Les instruments politiques ont été massivement – et de manière déterminante – mis à contribution face à la crise. La politique budgétaire a eu, dans la mesure du possible, un rôle expansionniste et anticyclique; les taux d'intérêt ont été réduits à des niveaux historiquement bas et l'apport de liquidités au secteur financier a atteint une ampleur sans précédent. Les gouvernements ont apporté un soutien massif aux banques, en leur fournissant des garanties, en les recapitalisant ou en «épurant» de leurs bilans des actifs dépréciés; d'autres secteurs de l'économie ont également reçu un appui dans le cadre temporaire – et exceptionnel – des aides d'État. Toutes ces mesures étaient – et demeurent – justifiées, mais elles ne peuvent revêtir un caractère permanent. On ne peut supporter indéfiniment un niveau élevé de dette publique. La réalisation des objectifs d'Europe 2020 doit se fonder sur une stratégie crédible de sortie de crise au niveau des politiques budgétaires et monétaires, d'une part, et des aides directes des gouvernements aux secteurs

économiques, en particulier le secteur financier, d'autre part. L'enchaînement de ces différents aspects de la sortie de crise est essentiel. Un renforcement de la coordination des politiques économiques, notamment dans la zone euro, devrait permettre de progresser vers une sortie mondiale de la crise.

4.1. Élaborer une stratégie crédible de sortie de crise

Étant donné les incertitudes qui pèsent encore sur les perspectives économiques et les fragilités du secteur financier, il serait préférable d'attendre que la reprise économique puisse être considérée comme autosuffisante et que la stabilité financière ait été rétablie pour abandonner les mesures d'aide⁴. Le retrait des mesures temporaires liées à la crise doit être coordonné et tenir compte des éventuelles répercussions négatives d'un État membre à un autre ainsi que des interactions entre les différents instruments politiques. Il convient de rétablir les règles relatives aux aides d'État, en commençant par la suppression du cadre temporaire pour les aides d'État. Une telle démarche coordonnée devrait s'articuler autour des principes ci-après:

- le retrait des mesures de relance budgétaire devra débuter dès que l'économie connaîtra une reprise solide. Le calendrier pourrait toutefois varier d'un pays à l'autre, d'où la nécessité d'une coordination très étroite au niveau européen;
- le retrait des aides relatives au chômage temporaire ne devra débuter que lorsque la croissance du PIB aura atteint un tournant susceptible d'être considéré comme durable et que l'emploi, avec le décalage habituel, aura renoué avec la croissance;
- les dispositifs d'aide sectorielle devraient être rapidement supprimés, car ils pèsent lourdement sur les budgets, on estime qu'ils ont largement atteint leurs objectifs et ils sont susceptibles de produire des effets de distorsion sur le marché unique;
- le soutien à l'accès au financement devrait se poursuivre tant qu'il n'existe pas de signe clair de retour général à la normale en ce qui concerne les conditions de financement des entreprises;
- l'interruption de l'aide au secteur financier, en commençant par les mécanismes de garantie par les gouvernements, dépendra de la situation économique globale et de la stabilité du système financier en particulier.

4.2. Réformer le système financier

À court terme, il sera fondamental de rétablir la solidité, la stabilité et la santé du secteur financier afin d'assurer le financement de l'économie réelle, ce qui nécessitera une mise en œuvre totale et opportune des engagements du G20. Plus particulièrement, cinq objectifs devront être atteints:

- mettre en œuvre les réformes convenues en matière de surveillance du secteur financier;
- combler les lacunes de la réglementation, en favorisant la transparence, la stabilité et la responsabilité, en particulier sur le plan des produits dérivés et des structures du marché;

⁴ Conclusions du Conseil européen des 10 et 11 décembre 2009.

- achever le renforcement de notre réglementation prudentielle et de nos dispositions en matière de comptabilité et de protection des consommateurs, sous la forme d'un règlement européen unique portant sur tous les acteurs et marchés financiers de manière appropriée;
- consolider la gouvernance des établissements financiers afin de remédier aux insuffisances mises au jour par la crise financière sur le plan de l'identification et de la gestion des risques;
- mettre sur les rails une politique ambitieuse qui nous permettra, dans l'avenir, de mieux prévenir et, le cas échéant, de mieux gérer d'éventuelles crises financières et qui, compte tenu de la responsabilité particulière du secteur financier dans la crise actuelle, recherchera des contributions appropriées du secteur financier.

4.3. Permettre un assainissement intelligent des finances publiques pour une croissance à long terme

Des finances publiques saines sont un élément crucial en vue de recréer les conditions propices à une croissance et à des emplois durables. Nous devons donc élaborer une stratégie complète de sortie de crise, ce qui nécessitera le retrait progressif des mesures temporaires de crise et la mise en place de réformes à moyen et à long terme visant à promouvoir la viabilité des finances publiques et à renforcer le potentiel de croissance.

Le Pacte de stabilité et de croissance constitue un cadre approprié pour mettre en œuvre des stratégies budgétaires de sortie de crise, ce que les États membres mettent actuellement sur pied dans leurs programmes de stabilité et de convergence. Dans la plupart des pays, l'assainissement budgétaire devrait normalement débuter en 2011. D'une manière générale, les déficits publics devraient être ramenés sous la barre de 3 % du PIB d'ici à 2013. Toutefois, dans un certain nombre de pays, la phase d'assainissement pourrait devoir commencer avant 2011, ce qui signifie que le retrait des mesures temporaires de crise et le début de l'assainissement budgétaire pourraient, dans ces cas, être simultanés.

Le soutien du potentiel de croissance de l'UE et de la viabilité de nos modèles sociaux et l'assainissement des finances publiques dans le contexte du Pacte de stabilité et de croissance impose de définir des priorités et de faire des choix difficiles: une coordination au niveau de l'Union permettrait d'aider les États membres dans cette tâche et de prévenir les répercussions d'un pays à l'autre. La ventilation et la qualité des dépenses publiques ont également leur importance: les programmes d'assainissement budgétaire devraient donner la priorité aux postes «porteurs de croissance», tels que l'éducation et les compétences, la R&D et l'innovation et l'investissement dans les réseaux (par exemple l'Internet haut débit, les interconnexions des réseaux d'énergie et de transports), qui sont les thèmes clefs de la stratégie Europe 2020.

L'aspect «recettes» du budget ne doit pas non plus être négligé et une attention particulière doit être accordée à la qualité du système de recettes/d'impôts. Lorsque le niveau des impôts devra être relevé, cela devra se faire conjointement, dans la mesure du possible, avec une évolution vers des systèmes fiscaux plus axés sur la croissance. Par exemple, il est préférable d'éviter toute augmentation de la fiscalité sur le travail, comme cela a pu être le cas dans le passé, au détriment de l'emploi. Au contraire, les États membres devraient s'efforcer de déplacer le fardeau fiscal du travail vers l'énergie et l'environnement, dans le cadre de systèmes d'imposition plus «écologiques».

L'assainissement budgétaire et la viabilité financière à long terme devront aller de pair avec d'importantes réformes structurelles, notamment dans les domaines des retraites, des soins de santé et des systèmes de protection sociale et d'éducation. Les administrations publiques devraient y voir une occasion d'améliorer l'efficacité et la qualité des services. Les politiques de passation des marchés publics doivent garantir l'utilisation optimale des fonds publics et les marchés publics doivent rester ouverts à l'ensemble de l'Union.

4.4. Coordination au sein de l'Union économique et monétaire

La monnaie unique a constitué un bouclier précieux pour les pays l'ayant adoptée, qui se sont vus ainsi protégés de l'instabilité des taux de change. Toutefois, la crise a également révélé l'ampleur de l'interdépendance des économies de la zone euro, notamment dans le domaine financier, ce qui accroît le risque de répercussions transfrontalières. Dans certains cas, les schémas de croissance divergents conduisent à l'accumulation de dettes publiques insoutenables qui, à leur tour, sont une source de tensions pour la monnaie unique. La crise a donc amplifié certains des défis auxquels la zone euro fait face: par exemple la viabilité des finances publiques et leur potentiel de croissance, mais également le rôle déstabilisateur des déséquilibres, notamment en matière de compétitivité.

Relever ces défis est d'une importance fondamentale pour la zone euro; c'est également un problème urgent à régler pour permettre la stabilité et une croissance durable et créatrice d'emplois. Cela nécessitera une coordination politique plus approfondie et plus étroite, et notamment:

- un cadre de surveillance approfondie et élargie pour les pays de la zone euro: au-delà du renforcement de la discipline budgétaire, les déséquilibres macroéconomiques et l'évolution de la compétitivité devraient faire partie intégrante de la surveillance économique, notamment en vue de permettre des ajustements politiques;
- un cadre en vue de la réaction aux menaces imminentes pour la stabilité financière de la zone euro dans son ensemble;
- une représentation extérieure appropriée de la zone euro afin d'apporter une réponse déterminante aux défis économiques et financiers mondiaux.

La Commission présentera des propositions pour faire progresser ces idées.

5. OBTENIR DES RESULTATS: POUR UNE GOUVERNANCE PLUS FORTE

Pour réaliser les transformations voulues, la stratégie Europe 2020 devra être mieux ciblée et se fixer des objectifs clairs, ainsi que des critères de référence transparents pour l'évaluation des progrès. Elle devra pour ce faire se doter d'une gouvernance forte qui tire parti des outils à sa disposition pour permettre une mise en œuvre rapide et efficace.

5.1. Architecture proposée pour Europe 2020

La stratégie devrait s'articuler autour d'une approche thématique et d'une surveillance des pays mieux ciblée, en s'appuyant sur la force des instruments de coordination existants. Il s'agit, plus précisément, des deux éléments suivants:

- **Une approche thématique**, axée autour des thèmes recensés à la section 2, et notamment la réalisation des cinq grands objectifs. Le principal instrument se composerait du programme Europe 2020 et de ses initiatives phares, qui nécessitent des actions au niveau

de l'UE et des États membres (voir section 2 et annexes I et II). L'approche thématique prend en considération la dimension européenne, montre clairement l'interdépendance des économies des États membres et permet une plus grande sélectivité en choisissant des initiatives concrètes faisant progresser la stratégie tout en contribuant à la réalisation des grands objectifs nationaux et de l'UE.

- **L'élaboration de rapports par pays** contribuerait à réaliser les objectifs d'Europe 2020 en aidant les États membres à définir et appliquer des stratégies de sortie, à rétablir la stabilité macroéconomique, à recenser les goulets d'étranglement nationaux et à renouer avec des finances publiques et une croissance viables. Ces rapports n'engloberaient pas uniquement la politique budgétaire, mais aussi les grandes questions macroéconomiques liées à la croissance et à la compétitivité (déséquilibres macroéconomiques). Ils auraient pour vocation de garantir une approche intégrée de la conception et de la mise en œuvre des politiques, ce qui est fondamental pour soutenir les choix que les États membres seront amenés à faire, compte tenu des contraintes exercées sur leurs finances publiques. Le fonctionnement de la zone euro et l'interdépendance des États membres seront l'objet d'une attention particulière.

Pour y parvenir, les rapports et évaluations pour Europe 2020 et le Pacte de stabilité et de croissance (PSC) seront réalisés simultanément, de manière à combiner leurs moyens et objectifs, tout en distinguant clairement les instruments et les procédures et en maintenant l'intégrité du PSC. Il conviendra pour ce faire de proposer en même temps les programmes annuels de stabilité et de convergence, d'une part, et les programmes de réforme rationalisés, d'autre part, que chaque État membre élaborera de manière à définir des mesures pour rendre compte des progrès accomplis par les États membres dans la réalisation de leurs objectifs, ainsi que dans les grandes réformes structurelles visant à supprimer les freins à la croissance. Ces deux programmes, qui devraient contenir les références croisées nécessaires, sont à soumettre à la Commission et aux autres États membres dans le courant du dernier trimestre de cette année. Le comité européen du risque systémique devrait régulièrement rendre compte des risques macrofinanciers: ces rapports seront une contribution importante à l'évaluation générale. La Commission évaluera ces programmes et fera rapport sur les progrès réalisés dans leur mise en œuvre. Une attention toute particulière sera accordée aux défis posés à l'union économique et monétaire.

Le Conseil européen disposera ainsi de toutes les informations nécessaires à la prise de décisions. Il aura en fait à sa disposition une analyse par État membre de la situation économique et de l'emploi, de la situation budgétaire générale, des conditions macrofinancières et des progrès réalisés au niveau de chaque programme thématique, ainsi qu'une vision de l'état général de l'économie de l'UE.

Lignes directrices intégrées

La stratégie Europe 2020 sera institutionnalisée dans un ensemble réduit de lignes directrices intégrées «Europe 2020» (intégrant les lignes directrices pour l'emploi et les grandes orientations des politiques économiques) destinées à remplacer les 24 lignes directrices actuelles. Ces nouvelles lignes directrices tiendront compte des décisions du Conseil européen et intégreront les objectifs convenus. À la suite de l'avis du Parlement européen sur les lignes directrices pour l'emploi, conformément aux dispositions du traité, les lignes directrices devraient être approuvées au niveau politique par le Conseil européen de juin, avant leur adoption par le Conseil. Une fois adoptées, elles devraient rester stables dans une large mesure jusqu'en 2014, afin de pouvoir mettre l'accent sur la mise en œuvre.

Recommandations politiques

Des recommandations politiques seront adressées aux États membres, tant dans le contexte de l'élaboration de rapports par pays que dans le cadre de l'approche thématique d'Europe 2020. Pour la surveillance des pays, elles prendront la forme d'avis sur les programmes de stabilité/de convergence en vertu du règlement (CE) n° 1466/97 du Conseil et seront assorties de recommandations au titre des grandes orientations des politiques économiques (article 121, paragraphe 2). La partie thématique inclurait les recommandations en matière d'emploi (article 148) et les recommandations nationales portant sur une sélection d'autres questions thématiques (par exemple sur l'environnement des entreprises, sur l'innovation, sur le fonctionnement du marché unique, sur l'énergie et le changement climatique, etc.), toutes ces recommandations pouvant également être adressées, dans la mesure où elles ont des implications macroéconomiques, au titre des grandes orientations des politiques économiques, ainsi qu'indiqué ci-dessus. Ce système de recommandations aiderait également à garantir la cohérence entre le cadre macroéconomique et budgétaire et les programmes thématiques.

Les recommandations au titre de la surveillance des pays concerneraient des questions aux implications importantes sur le plan macroéconomique et des finances publiques, tandis que les recommandations au titre de l'approche thématique fourniraient des conseils précis sur les défis microéconomiques et en matière d'emploi. Ces recommandations seraient suffisamment précises et prévoiraient normalement un délai dans lequel l'État membre concerné est censé agir (deux ans, par ex.). L'État membre énoncerait alors les mesures qu'il compte prendre pour mettre en œuvre la recommandation. Si un État membre, une fois le délai écoulé, n'a pas répondu de manière adéquate à une recommandation politique du Conseil ou élabore des politiques allant contre son avis, la Commission peut lui adresser un avertissement politique (article 121, paragraphe 4).

5.2. Qui fait quoi?

Il est essentiel de travailler tous ensemble à la réalisation de ces objectifs. Dans nos économies interconnectées, la croissance et l'emploi ne sauraient reprendre que si l'ensemble des États membres suivent la même direction, dans le respect des circonstances qui leur sont propres. Il est également nécessaire de parvenir à une plus grande appropriation des politiques. Le Conseil européen doit imprimer des orientations générales à cette stratégie sur la base de propositions de la Commission s'articulant autour d'un principe fondamental: une nette valeur ajoutée de l'UE. À cet égard, le rôle du Parlement européen revêt une importance particulière. La participation des parties prenantes aux niveaux national et régional, ainsi que des partenaires sociaux doit également être renforcée. Un aperçu du cycle politique et du calendrier d'Europe 2020 figure à l'annexe 3.

Appropriation résolue par le Conseil européen

Contrairement à la situation actuelle où le Conseil européen est le dernier maillon du processus décisionnel de la stratégie, le Conseil européen devrait orienter cette stratégie en tant qu'organe responsable de l'intégration des politiques et de la gestion de l'interdépendance entre les États membres et l'UE.

Tout en conservant un droit de regard horizontal sur la mise en œuvre du programme Europe 2020, le Conseil européen pourrait mettre l'accent sur certains thèmes spécifiques (comme la recherche et l'innovation ou les compétences) lors de ses réunions à venir, en y apportant des orientations et les impulsions nécessaires.

Conseil des ministres

Les formations du Conseil concernées travailleront à la mise en œuvre du programme Europe 2020 et réaliseront les objectifs pour les domaines dont ils sont responsables. Dans le cadre des initiatives phares, les États membres seront invités à intensifier leurs échanges d'informations stratégiques sur les bonnes pratiques entre les différentes formations du Conseil.

Commission européenne

La Commission européenne suivra chaque année la situation en se fondant sur une série d'indicateurs montrant l'ensemble des progrès accomplis vers la réalisation de l'objectif d'une économie intelligente, verte et inclusive caractérisée par des niveaux d'emploi, de productivité et de cohésion sociale élevés.

Elle publiera un rapport annuel sur le déroulement de la stratégie Europe 2020 mettant l'accent sur les progrès enregistrés dans la réalisation des grands objectifs et évaluera les rapports nationaux et les programmes de stabilité et de convergence. Dans le cadre de ce processus, la Commission émettra des recommandations ou adressera des avertissements politiques, formulera des propositions politiques pour réaliser les objectifs de la stratégie et présentera une évaluation spécifique des progrès enregistrés dans la zone euro.

Parlement européen

Le Parlement européen devrait jouer un rôle important dans la stratégie, non seulement en sa qualité de colégislateur, mais aussi comme force motrice capable de mobiliser les citoyens et leurs parlements nationaux. Le Parlement pourrait, par exemple, profiter de sa prochaine réunion avec les parlements nationaux pour discuter de sa contribution à Europe 2020 et exposer avec eux leurs visions des choses lors du Conseil européen de printemps.

Autorités nationales, régionales et locales

Toutes les autorités nationales, régionales et locales devraient mettre en œuvre le partenariat, en y associant étroitement les parlements, ainsi que les partenaires sociaux et les représentants de la société civile, tant pour l'élaboration des programmes de réforme nationaux que pour leur mise en œuvre.

L'instauration d'un dialogue permanent entre les différents niveaux de gouvernement aura pour effet de rapprocher des citoyens les priorités de l'Union, renforçant ainsi l'appropriation nécessaire pour le déroulement de la stratégie Europe 2020.

Parties prenantes et société civile

En outre, le comité économique et social et le comité des régions devraient également être associés plus étroitement aux débats. L'échange de bonnes pratiques, qu'il s'agisse d'évaluation des performances ou de mise en réseau – tel que préconisé par plusieurs États membres – s'est avéré être un autre instrument utile pour favoriser l'appropriation et susciter du dynamisme autour de la nécessité de réformer.

Le succès de la nouvelle stratégie dépendra donc dans une large mesure de la capacité des institutions de l'Union européenne, des États membres et des régions à expliquer clairement en quoi les réformes sont nécessaires – et même inévitables si nous voulons maintenir notre qualité de vie et sauvegarder nos modèles sociaux –, où l'Europe et ses États membres souhaitent se trouver en 2020

et quelle contribution ils attendent de la part des citoyens, des entreprises et de leurs organisations représentatives. Consciente de la nécessité de tenir compte des conditions et des traditions nationales, la Commission proposera un arsenal commun de moyens de communication à cette fin.

6. DECISIONS POUR LE CONSEIL EUROPEEN

La Commission propose que le Conseil européen, lors de sa réunion du printemps 2010:

- adopte les priorités thématiques de la stratégie Europe 2020;
- fixe les cinq grands objectifs proposés à la section 2 du présent document: sur les investissements en matière de R&D, l'enseignement, l'énergie et le changement climatique, le taux d'emploi et la réduction de la pauvreté, qui définissent la position dans laquelle l'Europe devrait se trouver d'ici 2020; invite les États membres à participer à un dialogue avec la Commission européenne pour traduire ces objectifs de l'UE en objectifs nationaux dans la perspective de décisions à prendre lors du Conseil européen de juin, en tenant compte des circonstances nationales et de points de départ différents;
- invite la Commission à mettre en avant des propositions relatives aux initiatives phares et demande au Conseil (et à ses formations) de prendre, sur cette base, les décisions nécessaires à leur mise en œuvre;
- accepte de renforcer la coordination de sa politique économique en vue de promouvoir des retombées positives et d'aider à relever plus efficacement les défis de l'Union; approuve, à cette fin, la combinaison d'évaluations thématiques et nationales telles que proposées dans la présente communication tout en maintenant strictement l'intégrité du Pacte; accorde aussi une attention particulière au renforcement de l'UEM;
- appelle l'ensemble des parties et des acteurs (parlements nationaux et régionaux, autorités régionales et/ou locales, partenaires sociaux et société civile, enfin, et surtout, les citoyens de l'Europe) à appuyer la mise en œuvre de la stratégie, en travaillant en partenariat et en prenant des mesures dans les domaines relevant de leur responsabilité;
- demande à la Commission de suivre les progrès accomplis et de faire un rapport annuel au Conseil européen de printemps, en donnant un aperçu des progrès dans la réalisation des objectifs, dont une comparaison internationale des performances et l'état d'avancement des initiatives phares,

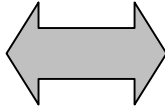
et que le Conseil européen, lors de ses réunions ultérieures:

- approuve les lignes directrices intégrées proposées, qui constituent ses fondements institutionnels, suite à l'avis du Parlement européen;
- valide les objectifs nationaux à l'issue d'un processus de vérification mutuelle destiné à garantir la cohérence de l'ensemble;
- examine des thèmes spécifiques en évaluant la situation actuelle de l'Europe et les moyens d'accélérer les progrès. Une première discussion sur la recherche et l'innovation pourrait avoir lieu lors de la réunion d'octobre, en se fondant sur la contribution de la Commission.

ANNEXE 1 - EUROPE 2020: VUE D'ENSEMBLE

GRANDS OBJECTIFS		
<ul style="list-style-type: none"> – Faire passer le taux d'emploi de la population âgée de 20 à 64 ans de 69 % actuellement à au moins 75 %. – Atteindre l'objectif d'investir 3 % du PIB dans la R&D, en améliorant notamment les conditions des investissements du secteur privé dans la R&D et mettre au point un nouvel indicateur pour suivre l'innovation. – Réduire les émissions de gaz à effet de serre d'au moins 20 % par rapport aux niveaux de 1990 ou de 30 % si les conditions le permettent, faire passer à 20 % la part de l'énergie renouvelable dans notre consommation finale d'énergie et augmenter de 20 % notre efficacité énergétique. – Faire tomber à 10 %, contre 15 % actuellement, le pourcentage de jeunes qui quittent l'école prématurément et faire passer de 31 % à au moins 40 % la part de la population âgée de 30 à 34 ans ayant achevé un cursus postsecondaire. – Réduire de 25 % le nombre d'Européens vivant au-dessous des seuils de pauvreté nationaux, afin de faire sortir 20 millions de personnes de la pauvreté. 		
CROISSANCE INTELLIGENTE	CROISSANCE DURABLE	CROISSANCE INCLUSIVE
<p><i>INNOVATION</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Une Union de l'innovation», qui vise à améliorer les conditions cadres et l'accès au financement pour la recherche et l'innovation, de manière à renforcer le processus d'innovation et à doper les niveaux d'investissement dans toute l'Union.</p>	<p><i>CLIMAT, ÉNERGIE ET MOBILITÉ</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Une Europe économe en ressources», qui vise à découpler croissance économique et utilisation des ressources, en limitant les émissions de carbone de notre économie, en recourant davantage aux sources d'énergie renouvelables, en modernisant notre secteur des transports et en encourageant l'efficacité énergétique.</p>	<p><i>EMPLOIS ET COMPÉTENCES</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Une stratégie pour les nouvelles compétences et les nouveaux emplois», qui vise à moderniser les marchés du travail, en favorisant la mobilité professionnelle et le développement de compétences tout au long de la vie, afin d'améliorer la participation au marché du travail et d'établir une meilleure adéquation entre l'offre et la demande.</p>
<p><i>ÉDUCATION</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Jeunesse en mouvement», qui vise à renforcer les performances des systèmes éducatifs et à consolider l'attractivité internationale de l'enseignement supérieur européen.</p>	<p><i>COMPÉTITIVITÉ</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Une politique industrielle à l'ère de la mondialisation», qui vise à améliorer l'environnement des entreprises, en particulier des PME, et à soutenir le développement d'une assise industrielle forte et durable, à même d'affronter la concurrence mondiale.</p>	<p><i>LUTTE CONTRE LA PAUVRETÉ</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Une plateforme européenne contre la pauvreté», qui vise à garantir une cohésion sociale et territoriale telle que les avantages de la croissance et de l'emploi sont largement partagés et que les personnes en situation de pauvreté et d'exclusion sociale se voient donner les moyens de vivre dignement et de participer activement à la société.</p>
<p><i>SOCIÉTÉ NUMÉRIQUE</i></p> <p>Initiative phare de l'UE «Une stratégie numérique pour l'Europe», qui vise à accélérer le développement de services d'accès à l'Internet à haut débit et à tirer parti des avantages d'un marché unique du numérique pour les foyers et les entreprises.</p>		

ANNEXE 2 – ARCHITECTURE D'EUROPE 2020

Structure institutionnelle générale	Lignes directrices intégrées définissant la portée des priorités politiques de l'UE, y compris les grands objectifs à atteindre par l'UE d'ici 2020 et à traduire en objectifs nationaux.		
Mise en oeuvre	<p style="text-align: center;"><u>Élaboration de rapports par pays:</u></p> <p>But: aider les États membres à définir et appliquer des stratégies de sortie pour rétablir la stabilité macroéconomique, recenser les goulets d'étranglement nationaux et renouer avec des finances publiques et une croissance viables.</p> <p>Approche: procéder à une évaluation améliorée des grands défis macroéconomiques que doivent relever les États membres en tenant compte des répercussions sur lesdits États membres et les domaines politiques.</p> <p>Instruments: les États membres font rapport au moyen de leurs programmes de stabilité et de convergence, suivis de recommandations distinctes mais synchronisées sur la politique budgétaire dans les avis des programmes de stabilité et de convergence et sur les déséquilibres macroéconomiques et les freins à la croissance au titre des grandes orientations des politiques économiques (art. 121, paragraphe 2).</p>		<p style="text-align: center;"><u>Approche thématique</u></p> <p>But: réaliser les grands objectifs convenus au niveau de l'UE en combinant des actions concrètes aux échelons de l'UE et nationaux.</p> <p>Approche: les formations sectorielles du Conseil ont un rôle stratégique à jouer en suivant et en examinant les progrès accomplis dans la réalisation des objectifs convenus.</p> <p>Instruments: les États membres font rapport au moyen de programmes de réforme nationaux rationalisés, en communiquant notamment des informations sur les freins à la croissance et sur les progrès accomplis dans la réalisation des objectifs, suivis de conseils politiques à prodiguer au niveau de l'UE sous la forme de recommandations au titre des grandes orientations des politiques économiques (art. 121, paragraphe 2) et des lignes directrices pour l'emploi (art. 148).</p>

ANNEXE 3 – CALENDRIER PROPOSÉ POUR 2010 – 2012

2010

Commission européenne

Propositions pour l'approche globale d'EUROPE 2020

Conseil européen de printemps

Accord sur l'approche globale et définition des grands objectifs de l'UE

Commission européenne

Propositions pour les lignes directrices intégrées d'EUROPE 2020

Parlement européen

Débat sur la stratégie à suivre et avis sur les lignes directrices intégrées

Conseil des ministres

Affiner les paramètres clés (objectifs UE/nationaux, initiatives phares et lignes directrices intégrées)

Conseil européen de juin

Approuver la stratégie EUROPE 2020, valider les objectifs de l'UE et nationaux et adopter les lignes directrices intégrées

Commission européenne

Orientations pratiques pour les prochaines étapes d'EUROPE 2020

Conseil européen d'automne

Discussion approfondie sur une question thématique choisie (ex.: R&D et innovation)

États membres

Programmes de stabilité et de convergence et programmes de réforme nationaux

2011

Commission européenne

Rapport annuel au sommet européen de printemps, avis sur les programmes de stabilité et de convergence et propositions de recommandations

Conseil des ministres

Réexamen des propositions de recommandations de la Commission, ECOFIN pour le PSC

Parlement européen

Débat en session plénière et adoption d'une résolution

Conseil européen de printemps

Évaluation des progrès et orientations stratégiques

États membres, Commission européenne, Conseil

Suivi des recommandations, mise en œuvre des réformes et élaboration de rapports

2012

Procédure identique en mettant un accent particulier sur le suivi des progrès accomplis



EUROPE 2020

Komisja Europejska

فهرس المحتويات

ترقيم الصفحة	العنوان
04	بسم الله الرحمن الرحيم
05	آيتين قرآنيتين
06	إهداء
07	شكر وعرافان
08	خطة البحث
10-09	ملخص الدراسة باللغتين: العربية و الألمانية
11	قائمة المختصرات
21-13	مقدمة
114-23	الفصل الأول : التموقع النظري لمفاهيم القوة المدنية الألمانية و حوكمة الاتحاد الأوروبي
23	المبحث الأول: إحاطة مفاهيمية بالقوة المدنية الألمانية
23	المطلب الأول: القوة المدنية الألمانية: تتبع للمسار من بداياته حتى مرحلة النضوج
34	المطلب الثاني : محل القوة العسكرية من القوة المدنية الألمانية .
35	الفرع الأول: معالجة أمنية / سياسية لشكل العلاقة مدني-عسكري الألمانية
41	الفرع الثاني : معالجة اقتصادية / إحصائية لشكل العلاقة مدني-عسكري الألمانية
45	المطلب الثالث : دلالات التلاقي المعرفية للقوة المدنية الألمانية مع المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.
45	الفرع الأول : مع النظرية النيواقعية.
47	الفرع الثاني : مع النظرية النيولبيرالية.

50	الفرع الثالث : مع النظرية البنائية.
53	المبحث الثاني : الإطار المنظم لحوكمة الاتحاد الأوروبي
53	المطلب الأول : ضبط مفاهيمي لحوكمة الاتحاد الأوروبي
58	المطلب الثاني : ضبط نوعي لحوكمة الاتحاد الأوروبي.
58	الفرع الأول : السياق الاقتصادي والسياسي لحوكمة الاتحاد الأوروبي
75	الفرع الثاني : السياق القانوني لحوكمة الاتحاد الأوروبي
78	أولا: معاهدة ماستريخت المنشأة
82	ثانيا : ما بين معاهدة لشبونة و إستراتيجية أوروبا 2020:
87	المطلب الثالث : دلالات التلاقي المعرفية لحوكمة الاتحاد الأوروبي مع المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.
87	الفرع الأول : مع نظرية الاعتماد المتبادل
89	الفرع الثاني : مع نظرية الوظيفية الجديدة
114-94	هوامش الفصل الأول
157-116	الفصل الثاني : المداخل الإختبارية للقوة المدنية الألمانية في حوكمة الاتحاد الأوروبي
116	المبحث الأول: اختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة " أزمة منطقة اليورو" الأوروبية
116	المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية و المالية الألمانية بدلالة عامل "الريادة"
123	المطلب الثاني: سلوك ألمانيا كقوة مدنية صانعة لفرص حضور "ريادي" في حوكمة أزمة منطقة اليورو
135	المبحث الثاني: اختبار القوة المدنية الألمانية في حوكمة "أزمة اللاجئين 2015" الأوروبية
135	المطلب الأول: المقاربة الألمانية المجتمعية بدلالة العامل "الإنساني و الحقوقي"

139	المطلب الثاني: سلوك ألمانيا كقوة مدنية صانعة لفرص حضور " أنساني وحقوقى" في حوكمة "أزمة اللاجئين 2015" الأوروبية
159-151	هوامش الفصل الثاني
166-161	خاتمة
190-168	قائمة المراجع
192	ملحق البحث
229	فهرس المحتويات
232	فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
40	الإطار العام لعلاقة " مدني-عسكري ، Civil- Military " الألمانية	01
43	منحنى بياني لتطور الانفاق المالي لوزارة الدفاع الألمانية على مهماتها الدولية (2007-2013)	02
68	آلية الحوكمة ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي	03
72	مسار إنشاء العملة الأوروبية الموحدة اليورو	04
77	الحوكمة و الشرعية القانونية	05
119	نمو إجمالي الناتج المحلي GDP للدولة الألمانية (1995-2020)	06
128	معدل PIB لكل من فرنسا، إيرلندا، منطقة اليورو و ألمانيا	07
142	طالبو اللجوء إلى ألمانيا حسب بلد المنشأ	08
143	نسب طلبات اللجوء السورية لقارة أوروبا (2012-2016)	09
144	ركائز السياسة الخارجية الألمانية	10
149	تأثير شريحة المهاجرين على معدل GDP الدولة الألمانية	11

فهرس الجداول

66	مؤسسات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي	01
84	انجازات معاهدة لشبونة و إخفاقاتها	02
124	الديون العمومية مقارنة بالناتج الداخلي الخام لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2010	03
125	سلم التصنيف الانتماني الممنوح لدول منطقة اليورو	04
126	نسب النمو الاقتصادي و المالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والصين على غرار: الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو	05

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Alkustji